



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب

الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر للفترة 2002\2010

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت اشراف:

أ. د. بشير بن عيشي

إعداد الطالب:

عمر يحيياوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة	رئيسا
بشير بن عيشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مقررا
أحمد لعماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضوا
عبد الله غالم	أستاذ محاضر - أ.	جامعة محمد خيضر - بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2012 / 2013



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب

الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر للفترة 2002\2010

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت اشراف:

أ. د. بشير بن عيشي

إعداد الطالب:

عمر يحيياوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة	رئيسا
بشير بن عيشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مقررا
أحمد لعماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضوا
عبد الله غالم	أستاذ محاضر - أ.	جامعة محمد خيضر - بسكرة	عضوا

السنة الجامعية: 2012 / 2013

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إِفْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) إِفْرَأْ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

الآيَاتُ 1، 2، 3، 4، 5 مِنْ سُورَةِ الْعَلَقِ

إهداء

شكر وتقدير

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى إخوتي الأعزاء،

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى كافة الأصدقاء والأحباب،

إلى زملائي في الدفعة

أهدي هذا العمل المنواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي فضل علي بنعمه ووفقني وأعانني على إنجاز هذه المذاكرة،

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أسناذي الفاضل الأسناذ الدكتور بشير بن عيشي الذي لم

يخل علي بنوجيهاته ونصائحه أثناء البحث،

كما أتقدم بخزير الشكر والعرفان إلى الأسناذ الدكتور مفناح صالح على الدعم والمساندة،

ولا يفوتني أن أشكر عضوي لجنة المناقشة الأسناذ الدكتور أحمد لعماري

والدكتور عبد الله غالم لفضلهما بالنظر في المذاكرة

أتقدم بخزير الشكر والإمثنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد،

الملخص باللغة العربية

والفرنسية

والإنجليزية

المخلص:

تزايد في الفترة الأخيرة الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية المباشرة تزامنا مع تراجع دور الدولة في الإقتصاد واتجاهها نحو آلية السوق،ومن أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر تسعى الكثير من الدول الى توفير مناخ الإستثمار الملائم له في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة تكيفه مع التطورات العالمية الراهنة بدءا بالعولمة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية وانتهاء بالأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي اللذين ألقيا بظلالهما على كثير من الإقتصاديات،

ولمجاراة هذه التطورات قامت الكثير من الدول العربية بإصلاحات إقتصادية وإتباع سياسات إقتصادية ملائمة،واستخدام العديد من الحوافز إضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسسي لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

وأبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له،والمتمثلة في إصلاحات إقتصادية وكذا العمل على توفير الإستقرار السياسي والأمني إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المحفزة،والمشاركة في الفعاليات الترويجية وكل هذا في ظل إيمانها بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

كلمات مفتاحية:

الجزائر،مناخ الإستثمار، الشركات متعددة الجنسيات، الإستثمار الأجنبي المباشر،الخصوصية، بيئة أداء الأعمال

Resumé:

Un intérêt considérable des investissements directs étrangers a été récemment coincidé avec le déclin rôle de l'état dans l'économie et son inclinaison vers le mécanisme de marché, Beaucoup de pays cherchent à fournir un climat propice aux investissements, sous les défis actuels et la nécessité de s'adapter au développement global; commencer par la mondialisation, l'émergence de l'organisation mondiale du commerce l'existence des blocs territoriaux et en se terminant par la crise mondiale actuelle. Tous ces facteurs ont influencé sur des économies, De nombreux pays arabes ont adopté des réformes économiques et des politiques économiques les plus pratiques pour faire face à ces changements, En outre, ils ont amélioré leur législation et ont travaillé pour créer un cadre institutionnel solide afin d'attirer autant l'investissement direct étranger, L'Algérie a exprimé un fort désir d'apporter des IDE à travers les efforts faits pour fournir un climat propice à lui, Elle a également adopté de nouvelles réformes économiques ainsi que la prévision de la stabilité politique et la sécurité, En outre, Elle a établi des lois et a participé à des événements promotionnels afin de promouvoir la croissance économique.

Mots-clés:

Algérie, climat d'investissement, les investissements directs étrangers, la privatisation, l'environnement des affaires.

Abstract:

A considerable interest in foreign direct investment has been recently increased which coincided with the state's role in economy decline in economy and its inclination towards market's mechanism, Many countries seek to provide an appropriate climate to investments in the light of the existing challenges and the need to adapt with the current global developments; starting in globalization, the emergence of the world trade organization, existence of the regional blocs, and ending in the current global crisis, All these have influenced upon a lot of economies Many arab countries have adopted economic reforms and the most convenient economic policies to cope with these changes, Furthermore, they have improved legislations and worked to create a solide institutional frame work so as to attract as much foreign direct investment as possible, Algeria has expressed a strong desire to bring the FDI through providing an appropriate climate to it, It also has adopted new economic reforms as well as has provided the required political stability and security, In addition, it has established laws and has participated in promotional events in order to promote economic growth.

Key words:

Algeria, climate investment, companies, foreign direct investment, privatization, Doing business environment.

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء.....	v.....
شكر وتقدير.....	VI.....
الملخص.....	VIII.....
فهرس المحتويات.....	XII.....
قائمة الجداول.....	XVI.....
قائمة الأشكال.....	XVII.....
قائمة الملاحق.....	XIX.....

المقدمة العامة (ص أ - ص س)

تحديد إشكالية البحث.....	ا.....
فرضيات البحث.....	ب.....
ميررات الدراسة.....	ب.....
اهمية الدراسة.....	ت.....
اهداف الدراسة.....	ت.....
المنهج المتبع.....	ت.....
الادوات المستخدمة في الدراسة.....	ت.....
موقع البحث من الأبحاث السابقة.....	ث.....
حدود الدراسة.....	ر.....
صعوبات الدراسة.....	ز.....
هيكل البحث.....	ز.....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية(ص2- ص70)

تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول مناخ الإستثمار.....	03
المطلب الأول: تحديد المفاهيم	03
المطلب الثاني: مكونات مناخ الإستثمار.....	07
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار	14
المبحث الثاني: تحليل مناخ الإستثمار في الدول العربية	22
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي	22
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي.....	29
المطلب الثالث: تحليل بيئة أداء الأعمال في الدول العربية	34
المبحث الثالث: علاقة مناخ الإستثمار بالتطورات العالمية الراهنة	46
المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على مناخ الإستثمار.....	46
المطلب الثاني: أثر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على مناخ الإستثمار...51	51
المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الإستثمار...57	57
خلاصة الفصل	69

الفصل الثاني: الدراسة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر(ص72- ص141)

تمهيد	72
المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر	73
المطلب الأول: تحديد المفاهيم	73
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	78
المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	83
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر.....	89

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي وإمتداداته.....	90
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد المضيف.....	95
المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية.....	106
المبحث الثالث: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته(من قبل ح ع I الى غاية2011).....	114
المطلب الأول:التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر(من قبل ح ع I الى غاية2004).....	114
المطلب الثاني:الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشرفي العالم للفترة(2005-2011).....	125
المطلب الثالث:اتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبيئية في الدول العربية للفترة (2005-2011).....	132
خلاصة الفصل	141
الفصل الثالث:تأثير مناخ الاستثمار على الإستثمار الأجنبي المباشر(ص142- ص 233)	
تمهيد	143
المبحث الأول:خلفية تاريخية حول الإقتصاد الجزائري للفترة(1962-2002).....	144
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة(1962/2002).....	144
المطلب الثاني: ظروف ومبررات لجوء الجزائر إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.....	154
المطلب الثالث:التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار للفترة (1962-2002).....	162
المبحث الثاني:تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة(2002/2010).....	170
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (المؤهلات والفرص الاستثمارية).....	171
المطلب الثاني: جهود الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار للفترة2002/2010.....	185
المطلب الثالث:تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة2002/2010.....	201
المبحث الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة(2002-2010).....	220

المطلب الأول: تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....220

المطلب الثاني: تأثير قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2010/2002.. 227

المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي يربط بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر للفترة 2010/2002..... 231

234..... خلاصة الفصل

237 الخاتمة

250..... قائمة المراجع

271..... الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

والملاحق

قائمة الجداول

55	التغييرات في الأنظمة الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (1991-2004)	1-1
68	التغييرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية الأخيرة	2-1
109	دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الإنتقائي	1-2
130	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة 2005-2011	2-2
147	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)	1-3
149	توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	2-3
150	هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	3-3
151	برنامج الاستثمار للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	4-3
159	توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى غاية 30 جوان 1998)	5-3
192	حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007)	6-3
195	مقارنة الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة لسنة 2011	7-3
200	مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2012	8-3
202	وضعية الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية للفترة (2002-2010)	9-3
203	الوضعية التنافسية للجزائر للفترة (2004/2012)	10-3
204	وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2005/2012)	11-3

204	تطور موقع الجزائر في مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2005/1990)	12-3
205	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة (2010/2002)	13-3
206	موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2012	14-3
212	مقارنة البنية التحتية للجزائر مع أحسن الدول العربية لسنة 2011	15-3
222	حصيلة المشاريع المعطن عنها للفترة 2011/2002	16-3
229	تطور قيمة وعدد المشاريع في الجزائر للفترة 2006/2003	17-3

قائمة الاشكال

07	مكونات مناخ الإستثمار	1-1
23	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية والعربية للفترة 2012/2006	2-1
24	مقارنة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لأحسن الدول العربية مع الدول النامية والمتقدمة للفترة 2012/2010	3-1
25	مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لأحسن ست دول عربية للفترة 2012/2010	4-1
26	مقارنة تطور متوسط معدل التضخم للدول العربية مع الدول متقدمة والدول النامية للفترة 2012/2006	5-1
28	عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج في الدول العربية لسنتي 2011-2010	6-1
30	عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنتي 2011-2010	7-1
32	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لسنتي 2011-2010	8-1
33	تغطية الإحتياجات للواردات في الدول العربية لسنة 2011	9-1
50	حصيلة الخصخصة في الدول العربية للفترة 2001-1990	10-1
118	تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من اجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم للفترة 2004/1992	1-2
121	تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من اجمالي التدفق الصادر في العالم للفترة 2004/1992	2-2
122	تطور نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية من اجمالي تدفقات العالم والدول النامية للفترة 2004/1992	3-2
123	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة 2004/1995	4-2

124	تطور الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف للفترة 2004/1995	5-2
126	التدفقات العالمية الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2011/2005 والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2014/2012	6-2
128	تطور حصة مجموعات الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الإجمالي العالمي للفترة 2011/2005	7-2
131	تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا للفترة 2011/2005	8-2
133	تطور حصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة نسبة الى التدفقات العالمية للفترة 2011/2005	9-2
135	تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية لسنتي 2011/2010	10-2
136	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لسنتي 2011/2010	11-2
138	تدفقات الإستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة 2011/2005	12-2
139	الإستثمارات العربية البينية الصادرة عام 2011	13-2
140	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية لعام 2011	14-2
148	التوزيع القطاعي للإستثمارات في البرنامج الرباعي الأول 1973/1970	1-3
164	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1979/1970	2-3
166	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1989/1980	3-3
170	تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للفترة 1990-2001	4-3
173	أهم مكونات الغطاء النباتي في الجزائر	5-3
174	تطور توزيع السكان في الجزائر لسنوات 2009/2000/1990	6-3
174	مقارنة نسبة وتوزيع القوى العاملة من إجمالي السكان لسنتي 2009-1995	7-3

178	تطور حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات للفترة 2009/2000	8-3
179	حوصلة مقارنة واردات الجزائر للفترة 2011/2004	9-3
180	قطاعات النشاطات المهيمنة في الجزائر لسنة 2011	10-3
187	تطور موقع الجزائر في مؤشر الإستقرار السياسي مقارنة بأحسن دولة عربية للفترة 2011/2002	11-3
194	مقارنة الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2005 والفترة 2011-2009	12-3
207	مقارنة الأداء التنافسي للجزائر لسنتي 2011/2006	13-3
208	أهم عوائق الإستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية	14-3
216	موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد لسنة 2011	15-3
217	تطور موقع الجزائر في مؤشر التعبير والمساءلة للفترة 2011/2002	16-3
218	مقارنة تطور الجزائر موقع الجزائر مع أحسن دولة عربية ضمن مؤشر مكافحة الفساد للسنوات 2011/2002	17-3
221	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2011/2002	18-3
222	مقارنة حصيلة المشاريع المحلية والأجنبية للفترة 2011/2002	19-3
223	تطور نسبي الإستثمار الأجنبي المباشر والعجز الموازي من PIB للفترة 2010/2002	20-3
224	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى PIB ورصيد الميزان الجاري لميزان المدفوعات نسبة الى PIB للفترة 2010/2002	21-3
225	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB ومعدل التضخم للفترة 2010/2002	22-3
227	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB والنمو الإقتصادي للفترة 2010/2002	23-3
230	تطور حجم الإستثمارات العربية في الجزائر للفترة 2005 - 2002	24-3

قائمة الملاحق

272	البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)	1-3
273	الاستثمار الوارد بالأسعار الجارية 1990/2000	2-3
274	توزيع لمؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية للسداسي الأول من سنة 2010	3-3
275	نتائج تقدير واختبار تأثير عناصر مناخ الاستثمار على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002/2010	4-3

المقدمة العامة

تمهيد:

تزايد التنافس بين الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية سنة 1982 حيث تغيرت مصادر التمويل نظرا لتقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة عليها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

ونتيجة لذلك سعت الكثير من الدول الى توفير مناخ الإستثمار الملائم في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة التكيف مع التطورات العالمية الراهنة بدءا بالعولمة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية وانتهاء بالأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي اللذين ألقيا بظلالهما على كثير من الإقتصاديات، ولمجاراة هذه التطورات قامت الكثير من الدول العربية بإصلاحات إقتصادية وإتباع سياسات إقتصادية ملائمة، واستخدام العديد من الحوافز إضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسسي لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

ورغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري الا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في مستوى تطلعات الدول النامية والعربية من بينها الجزائر، ومن هذا المنطلق تبرز لنا اشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة؟

وتتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ماهي شروط المناخ الإستثماري الملائم ؟
- هل يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية ؟
- ما هي أهم أنواع الإستثمارات التي تشكل أولوية بالنسبة للإقتصاد الجزائري في المراحل القادمة؟
- هل أن تحسن مناخ الإستثمار في الجزائر له أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

بعد القيام بتجميع المادة العلمية التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه ،قمنا بصياغة فرضيات محددة نعتبرها أكثر الإجابات إحتمالا عن الأسئلة التي قمنا بصياغتها وتتمثل في النقاط التالية :

- يرتبط مناخ الإستثمار بمجال السياسة الإقتصادية الكلية وبالتالي فإن النجاح في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال الإصلاحات الإقتصادية كافي لتحقيق مناخ إستثماري ملائم.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر البديل الأفضل في تحقيق التنمية في الدول المضيفة،
- تحتاج الجزائر في المراحل القادمة الى الإستثمارات التي تكون منتجاتها ذات كثافة تكنولوجية.
- إن تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر ينتج عنه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- ماشهدته الساحة العربية من حراك سياسي أو ما يسمى الربيع العربي،
- تطور مصطلح مناخ الإستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة تشكل عوامل جذب أو طرد لرأس المال،
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تعيش مرحلة التحولات الإقتصادية، والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية،
- إرتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي أدرس فيه وكذلك لأهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الجزائر، وكذا تأثير الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة على مناخ الاستثمار في الدول العربية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والحراك الشعبي في الدول العربية.

اهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية :

- الوقوف على واقع المناخ الإستثماري بالدول العربية،

• عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الإقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس،

• الاستفادة من تجارب الدول العربية، في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستفادة من الأزمات التي مرت بها لغرض تجنب وقوعها في الجزائر،

• تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، واستعراض جوانب القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال في الجزائر بهدف وضع استراتيجية تسمح بالمنافسة على اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.

المنهج المتبع:

لمعالجة موضوع البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة،

الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم إستخدام الأدوات التالية:

• أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، كالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، التضخم، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات، الناتج الداخلي، النمو الاقتصادي ... إلخ.

• القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية، فيما يتعلق بترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

• الإحصاءات والتقارير والدوريات والنشريات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي:

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

✓ (ONS) الديوان الوطني للإحصائيات

✓ بنك الجزائر

بالإضافة إلى تقارير الهيئات الدولية والعربية وهي:

✓ تقرير الاستثمار (UNCTAD)

✓ تقارير صندوق النقد الدولي (FMI)

✓ تقارير البنك العالمي،

✓ تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،

✓ تقارير صندوق النقد العربي،

✓ تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام، محصل عليها من مختلف المراجع، ومواقع

الانترنت

موقع البحث من الأبحاث السابقة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كحقل للدراسة ليس بجديد، ولكن الجديد هو المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة به والتي تشكل في مجملها مناخ الاستثمار الدائم التطور والتغير في ظل التطورات العالمية الراهنة، ومن بين الرسائل الجامعية التي تناولت هذا الموضوع:

❖ دراسة سامية دحماني بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001 حيث تندرج الدراسة في إطار تحديد و تقييم و مناقشة شروط

مناخ الإستثمار في البلدان النامية بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص،

وتوصلت الى النتائج التالية:

✓ يميل رأس المال إلى النزوح حيث يوجد مناخ إقتصادي و سياسي و قانوني ملائم لإستثماره، ويمثل

الإستقرار السياسي أهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الإستثمارية،

✓ إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والإمميزات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق

الإستثمارات الأجنبية، فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة وإنما هناك عوامل

أخرى ،

❖ دراسة محمد البشير مفتي بعنوان "مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة

الجزائر 2005 وجاءت اشكالياتها كما يلي: هل تمكنت السياسات والإصلاحات الإقتصادية التي

تبنتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر في زيادة حصتها من تدفقات رأس المال الأجنبي؟

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

✓ لا تكفي زيادة الحوافز المالية والتمويلية والتسهيلات والإعفاءات لوحدها في زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إذا لم يكن هناك استقرار سياسي واقتصادي وموقع جغرافي وثروات طبيعية .

✓ عدم تأثير الإمتيازات القانونية والمالية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر .

❖ دراسة سعدي يحي بعنوان "تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في

العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007 وجاءت إشكاليته كما يلي: إن إشكالية الدراسة

تتمثل في تحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما هو حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر وما أثر التحولات الإقتصادية التي يشهدها الإقتصاد الجزائري في الوقت الراهن على

تدفق هذه الإستثمارات إلى الإقتصاد الوطني؟

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من نقص المعلومات الإقتصادية، وأن المشكل في الجزائر

يكن في تطبيق القوانين على أرض الواقع، كما أن المجهودات المبذولة تدعو إلى التفاؤل.

❖ دراسة ناجي بن حسين بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم

الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007 وجاءت إشكاليته كما يلي: هل يشجع مناخ الإستثمار

الحالي في الجزائر نمو الإستثمار الخاص الوطني ويجذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية هي عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر لجذب

الإستثمارات الأجنبية.

❖ دراسة محمد أويديري بعنوان " تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية

مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005

وجاءت إشكاليته ضمن مجموعة من الأسئلة كالتالي:

✓ كيف يفسر التوجه العالمي نحو الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل الأشكال الأخرى للتدفقات

المالية؟

✓ ماهي الآثار المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة على إقتصاديات الدول النامية؟

✓ هل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر مثبت أم محفز للإستثمار المحلي في الدول النامية؟

✓ ما مدى فعالية المزايا والحوافز المعتمدة في الدول النامية في تكوين مناخ إستثماري جاذب؟

✓ هل الإكتفاء بتقديم المزايا والحوافز كافية لجذب رأس المال الأجنبي، أم أن هناك حاجة للبحث عن

عوامل جذب أخرى؟

✓ إلى أي مدى يمكن أن تكون الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب متنسقة مع أهداف التنمية الشاملة في الدول النامية؟

✓ إلى أي مدى ساهمت التدابير المعتمدة في الإقتصاد الجزائري إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

✓ ماهي السبل الكفيلة لترويج الفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر؟

ومن نتائج الدراسة أن حجم الإستثمارات الأجنبية لايعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة وأن الجزائر تحتاج إلى إستراتيجية ترويجية،

❖ دراسة عبد القادر بابا بعنوان "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات

العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2003-2004 وجاءت إشكاليته كالتالي:

دراسة سياسة الإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة وتوصلت الى أن مناخ الإستثمار في الجزائر غير ملائم ولم يعمل على جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات الخاصة المحلية بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين،

❖ دراسة الزين منصورى بعنوان " آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية،

أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006 وجاءت إشكاليته كالتالي: ماهي ياترى الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الإستثمارية التي رسمتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة وجاءت نتائجها كالتالي:

✓ إن ركود الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، وتباطؤ وتيرة الإصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة،

✓ أن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية

و تحرير الاقتصاد و انعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي و على تطوير القطاع

الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

✓ إن الإستثمارات العربية البينية ضعيفة بالنسبة للجزائر، على الرغم من ضرورة استقطابها و

استيعابها،

❖ دراسة ساعد بوروي بعنوان " الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 2007-2008 وجاءت إشكالياتها كالتالي:

ماهو تأثير الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الإستثمار في دول المغرب العربي؟ وجاءت نتائجها كالتالي:

✓ أن بلدان المغرب تعاني الكثير من المعوقات التي تحول دون حصولها على تدفقات من الإستثمار الأجنبي تكون متوافقة مع إمكانياتها والفرص المتاحة فيها،
✓ أن الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية لم تسهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست من المحددات المتحكمة في قرارات الإستثمار،

❖ دراسة حمزة بن حافظ بعنوان "دور الإصلاحات في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة

الجزائر 1998-2008" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2010-2011

و جاءت إشكالياتها كما يلي: إلى أي مدى أدت الإصلاحات الإقتصادية إلى تفعيل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1998-2008 وجاءت نتائجها كما يلي:

✓ إن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر أصبحت تعكس بيئة تشريعية ومؤسسية مناسبة للإستثمار الأجنبي المباشر،

✓ إن مناخ الإستثمار في الجزائر غير مؤهل بصفة كبيرة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

❖ دراسة عبد الباسط بوزيان بعنوان "دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر،

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة

الشلف 2006-2007 وجاءت إشكالياتها كما يلي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وكانت نتائجها كما يلي:

✓ أن الدول النامية ومن بينها الجزائر أخفقت في تفعيل سياستها المالية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي

المباشر نظرا لإفراطها في إستخدام الحوافز الضريبية وضعف إنتاجية نفقاتها العامة الأمر الذي ساهم في إرتفاع تكاليف هذه السياسة وانخفاض منافعتها،

✓ إن التدفقات المحتشمة للإستثمار الأجنبي بالجزائر لاتعكس القدرات والطاقات المتواجدة بالجزائر،

✓ رغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتحسين مناخ الإستثمار مازالت هناك عراقيل ومعوقات تشوه مناخ الإستثمار،

❖ دراسة رفيق نزاري بعنوان "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 2007-2008 وتتمحور إشكالياتها حول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في دول الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو الإقتصادي نظرا لتركزه في قطاعات وصناعات تقليدية وبسبب عدم إنتظام التدفقات الواردة،

✓ تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي كان ضعيفا لأن مصدر الإستثمارات هو الخوصصة،

✓ بالنسبة للجزائر جاءت النتائج متوافقة مع النظرية الإقتصادية بإعتبار أن عوامل النمو الإقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلات الإستثمار وخاصة الإستثمار الأجنبي المباشر،

❖ دراسة بندر بن سالم الزهراني بعنوان "الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة 1970-2000" مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية 2004 وتتمحور إشكالياتها حول دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية وكانت نتيجتها:

✓ أن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الإقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، وهذا راجع إلى ضعف تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى السعودية، إضافة إلى حداثة تجربتها في الإستثمار الأجنبي المباشر،

✓ وجود علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الأجل الطويل،

❖ دراسة زوزان حسن عبد الكريم البرنزي بعنوان "دور الإستثمار المحلي والأجنبي في تنمية إقتصاديات إقليم كردستان-العراق" مذكرة ماجستير في الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2008 وتتمحور إشكالياتها حول دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية في إقليم كردستان وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن للإستثمارات الأجنبية والمحلية دور كبير وفعال في عملية التنمية الإقتصادية في الإقليم،

❖ دراسة محمد داودي بعنوان "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية" مداخلة في إطار الملتقى الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، لبنان 2011 وتركزت الدراسة

حول محددات مناخ الإستثمارات الصبغة الإقتصادية الكلية وعلاقتها بتدفقات الإستثمارات وجاءت نتائجها كالتالي:

- ✓ الجباية العادية لها دور سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر،
 - ✓ عدم فعالية السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي
 - ✓ الإستثمار العمومي له دور إيجابي على الإستثمار الأجنبي المباشر
 - ✓ الإنفتاح التجاري له دور إيجابي على الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل فقط،
 - ✓ الأثر المحدود للنمو الإقتصادي في الجزائر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
 - ✓ عدم وجود علاقة بين التضخم وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
 - ✓ التأثير الطفيف للمديونية العمومية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
 - ✓ العلاقة السلبية بين معدل الفائدة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
- ومما سبق خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن مناخ الإستثمار في الجزائر غير مؤهل بصورة جيدة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

ويلاحظ أن مجمل الدراسات السابقة كانت تقييمية لمناخ الإستثمار، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في:

- محاولة إبراز العلاقة بين المناخ الاستثماري والإستثمار الأجنبي المباشر بتناول مجمل عناصره والتركيز على تأثير قوانين الإستثمار في الجزائر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
- التطرق لتأثير التطورات العالمية الراهنة وخاصة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأحداث الربيع العربي في الدول العربية على مناخ الإستثمار،
- محاولة إنجاز خريطة ترويجية إنطلاقا من الضعف الذي لمسناه في موقع الترويج للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار - فقرة أستثمر في الجزائر -

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تتمثل في الدول العربية مع التركيز في الفصل التطبيقي على الجزائر وذلك للتمكن من مقارنة الجزائر مع دول قريبة منها في الإمكانيات والمستوى، مما يسمح بالإستفادة من تجاربها،

▪ الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من الإستقلال الى الآن مع التركيز على الفترة 2002/20010 للأسباب التالية:

✓ تزامن بداية هذه الفترة مع بداية الاستقرار السياسي واستعادة الأمن نتيجة للمصالحة الوطنية،

✓ أن سنة 2002 عرفت هبوط في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن سجلت سنة 2001 أعلى مستوى لها،

✓ تزامنت بتأخير سنة عن بداية مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، ونهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو لملاحظة مدى تأثيرهما على مناخ الإستثمار.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا جملة من الصعوبات تمثلت في:

- صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات ، رغم التردد على الهيئات المختلفة، إضافة الى الحصول على إحصائيات لا تغطي كامل الفترة مما أجبر الطالب على أخذ البيانات من مصادر مختلفة،
- عدم تطابق الإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية مما أجبر الطالب على محاولة التوفيق والترجيح
- إتساع الموضوع وإرتباطه الوثيق بالكثير من القضايا التي تخص الإقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستنم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تطرق لدراسة المناخ الاستثماري، حيث تناول المبحث الأول تحديد مفاهيم ومكونات ومؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، في حين إشتمل المبحث الثاني على تحليل واقع مناخ الاستثمار في البلدان العربية بدراسة مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي وكذا بيئة الأعمال وفي المبحث الثالث تطرقنا لعلاقة مناخ الإستثمار بالتطورات العالمية الراهنة ومدى تأثيرها على المناخ الإستثماري في الدول العربية بدءا بأثر العولمة وتوسع نشاط الشركات دولية النشاط ثم أثر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة وأثر التكتلات الإقليمية على

مناخ الاستثمار، وفي الأخير تحدثنا عن تأثير الأزمات المالية والسياسية مركزين على الأزمة المالية العالمية الراهنة وأحداث الربيع العربي على مناخ الإستثمار في الدول العربية.

وتناول الفصل الثاني الدراسة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الإستثمار الأجنبي وخصائصه وأشكاله وآثاره أما المبحث الثاني فتطرق لأهم النظريات المفسرة لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وخصص المبحث الثالث لتحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر ومناطق توزيعه بإعطاء لمحة تاريخية عنه في الفترة السابقة لفترة الدراسة (قبل 2002) ثم الحديث عن تطور وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة 2002-2010 ثم تطرقنا للحديث عن تطور وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في نفس الفترة إضافة إلى تطور الإستثمارات العربية البينية، وخصصنا الفصل الثالث لدراسة تأثير مناخ الإستثمار على الإستثمار الأجنبي المباشر حيث قسم الى ثلاث مباحث خصصنا المبحث الأول لخلفية تاريخية حول الإقتصاد الجزائري للفترة السابقة للدراسة من 1962 إلى 2001، تطرقنا فيها لمراحل تطور الإقتصاد الجزائري وظروف ومبررات إتجاهه للخصوصة وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ثم تناولنا تطور قوانين الإستثمار من سنة 1962 إلى 2002 وحصيلة الإستثمار في هذه الفترة، وخصص المبحث الثاني لتحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بدءا بتقييم المؤهلات والفرص الإستثمارية مع تقديم اقتراحات للفرص الأنسب في المراحل القادمة، ثم قمنا بتقييم الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الإستثمار، وفي الأخير تحدثنا عن تطور موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية مع تبيان المعوقات والعراقيل التي تواجه المستثمرين، وتطرقنا في المبحث الثالث لتأثير المناخ الإستثماري على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تناولنا تأثير متغيرات الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ثم قمنا بدراسة فعالية قوانين الإستثمار في التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي، وفي الأخير تم بناء نموذج قياسي يربط بين مؤشرات مناخ الإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لمناخ

الإستثمار في الدول

العربية

تمهيد:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، حيث يعد بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية ويتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

وتعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، ومن أهم مصادر دراسة مناخ الاستثمار وتقييمه في الدول المختلفة، تلك التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العالمية، ويكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار، وقياس مدى جاذبيتها للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب،

وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، لذا تبقى جهود الدول في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجعة ما لم تتم بشكل دوري ومستمر من حيث الدراسة، وصياغة الحلول العملية التي تتلاءم مع طبيعة كل اقتصاد ومجتمع، ثم المتابعة الجادة لتنفيذ تلك الحلول، وللتعرف أكثر على مناخ الإستثمار في الدول العربية سنعالج في هذا الفصل المفاهيم الخاصة بمناخ الإستثمار المتمثلة في مفهومه ومبادئه ثم مكوناته ومؤشرات تقييمه في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنعرضه لتحليل مناخ الإستثمار في الدول العربية بالتطرق الى مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي ثم عرض لبيئة أداء الأعمال فيهما مع التركيز على الدول العربية الرائدة في هذا المجال، وسنتطرق في المبحث الثالث الى تأثير التطورات العالمية الراهنة على مناخ الإستثمار بدءاً بتأثير التوسع في نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتتامي ظاهرة العولمة على مناخ الإستثمار ثم نبين تأثير انتشار التكتلات الإقليمية وكذا أثر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على مناخ الإستثمار، وأخيراً سيتم معالجة أثر كل من الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008، ونتائج الحراك السياسي في الدول العربية على مناخ الإستثمار فيها.

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الإستثمار

يعتبر مناخ الإستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والإقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الإستثماري، ونظرا لأهمية مناخ الإستثمار سنتطرق لمفاهيمه ومكوناته وكذا مؤشرات تقييمه،

المطلب الأول: تحديد المفاهيم

تزايد الاهتمام ب"مناخ الاستثمار" مع تطور العلاقات الإقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الإقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه لهذا كان من الضروري التعرض لمفهومه والوقوف على مبادئه.

الفرع الأول: تعريف مناخ الإستثمار: هناك أكثر من تعريف للمناخ الإستثماري نذكر منها:

- حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعبير مناخ الإستثمار إلى "مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الإستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال"¹

يربط هذا التعريف مناخ الإستثمار بمجملة الظروف السياسية والإقتصادية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال،

- "مناخ الاستثمار هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الإقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجملة تشريعته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية وتأمين الموافقات و التراخيص وتأمين التمويل و مستلزمات التشغيل، و تسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي و المالي و الضريبي بل و حتى مجمل الجوانب

¹ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.

الاقتصادية و الاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا " ¹ يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من إمكانيات و معلومات،

- " هو محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات وإتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية ،ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من إتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية "، ويظهر الواقع العملي صعوبة في محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدى نظرا لأن المناخ الإستثماري يعبر عن بيئة، والبيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة، كما أنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتباعدة والمتجاورة أيضا، ²

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بعوامل تتعلق بالمجتمع وعوامل مرتبطة بالحكومة،

- يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مريحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر ³

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية ⁴

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الإستثمارات الأجنبية في الشروط التالية :

¹ سمير سيفان، مقالات في الإقتصاد والإدارة في سوريا، ط1، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، 2000، ص108.

² سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، ط1 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986، ص285.

³ غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة2012، ص106.

⁴ محمد داودي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، لبنان، 11-13 أبريل 2011، ص5.

شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية، شرط الإستقرار¹

أولاً: شرط الشفافية و التناسق و قانون الإستثمار :

يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالإستثمار وسيلة متوفرة و منتظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للحصول عليها و الإستفادة منها، و يتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي :

- 1-تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الإستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الإستثمار ، و يعدّ استقرار قوانين الإستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الإطمئنان و الإقدام على الإستثمار، حيث لا يتوقع تدقق الإستثمارات الأجنبية على إقليم بلد تتميز تشريعاته بالغموض² ،
- 2-إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الإستثمارات، ويجب أن يتضمن نظام ترقية الإستثمارات في البلدان النامية على مبدئين أساسيين باعتبارهما ميزتين أساسيتين لشرط الشفافية و التناسق³ وهما :

- أ- مبدأ حرية الإستثمار: يضمن تحقيق إستثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون أي تمييز أو تصريح رسمي مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية و المحيط والمستهلك ،
- ب- مبدأ عدم التمييز: يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافة المستثمرين، و ذلك من حيث الحقوق و الواجبات المرتبطة بالإستثمار، ولا تعدّ كافة الإجراءات التحفيزية شرطاً ضرورياً مقارنة بأهمية ضمان دوام استثمارية مبدأ حرية الإستثمار باعتباره شرطاً كافياً، و لخلق مناخ محفّز على الإستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الإستثمارات، وإقامة نظام تحفيز شفاف و متناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين ،

¹ عبد المجيد تيمواوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص242.

² علي كرمي، النظام القانوني لإنتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص126.

³ سامية دحماني، تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص124.

إن إقامة نظام خاص لتشجيع الإستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:
ب-1: معيار التّطابق: يقتضي وجود تناسق بين النظام الخاص بتشجيع الإستثمار (الإمتيازات الممنوحة) و بين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام ،

ب-2: معيار تلقائية التّعاقب: تم إدراجه قصد ضمان التّطبيق السّليم والصّارم لمعيار التّطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الإستثمارات، وللتقليل من العراقيل التّالية :

- الحذر و التّحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية و القطيعة،

- نقل إجراءات التّفيز و التّحكيم في حالة وجود نزاعات ،

ثانيا: شرط الحركية¹:

يتعلّق أساساً برأس المال و أدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد النّاجمة عنها، و يستلزم وضع هذا الشرط عدداً معيّناً من المباديء و هي :

1- مبدأ آلية أو تلقائية التّحويل: يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلّقة بالإستثمارات الأجنبيّة إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التّمتّع بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدّولية .

2- مبدأ حرية الدّخول إلى سوق العملات الصّعبة : يضمن تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، و يستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السّوق ما يلي:
*وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصّرف الذي يشجّع على تحقيق القابلية التّامة لتحويل العملة مع معدّل وحيد .

*تحرير التّجارة الخارجية و ذلك بغرض ضمان التّموين الضّروري لتحقيق و استغلال المشاريع الإستثمارية.

*إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبيّة .

ثالثا: شرط الإستقرار :

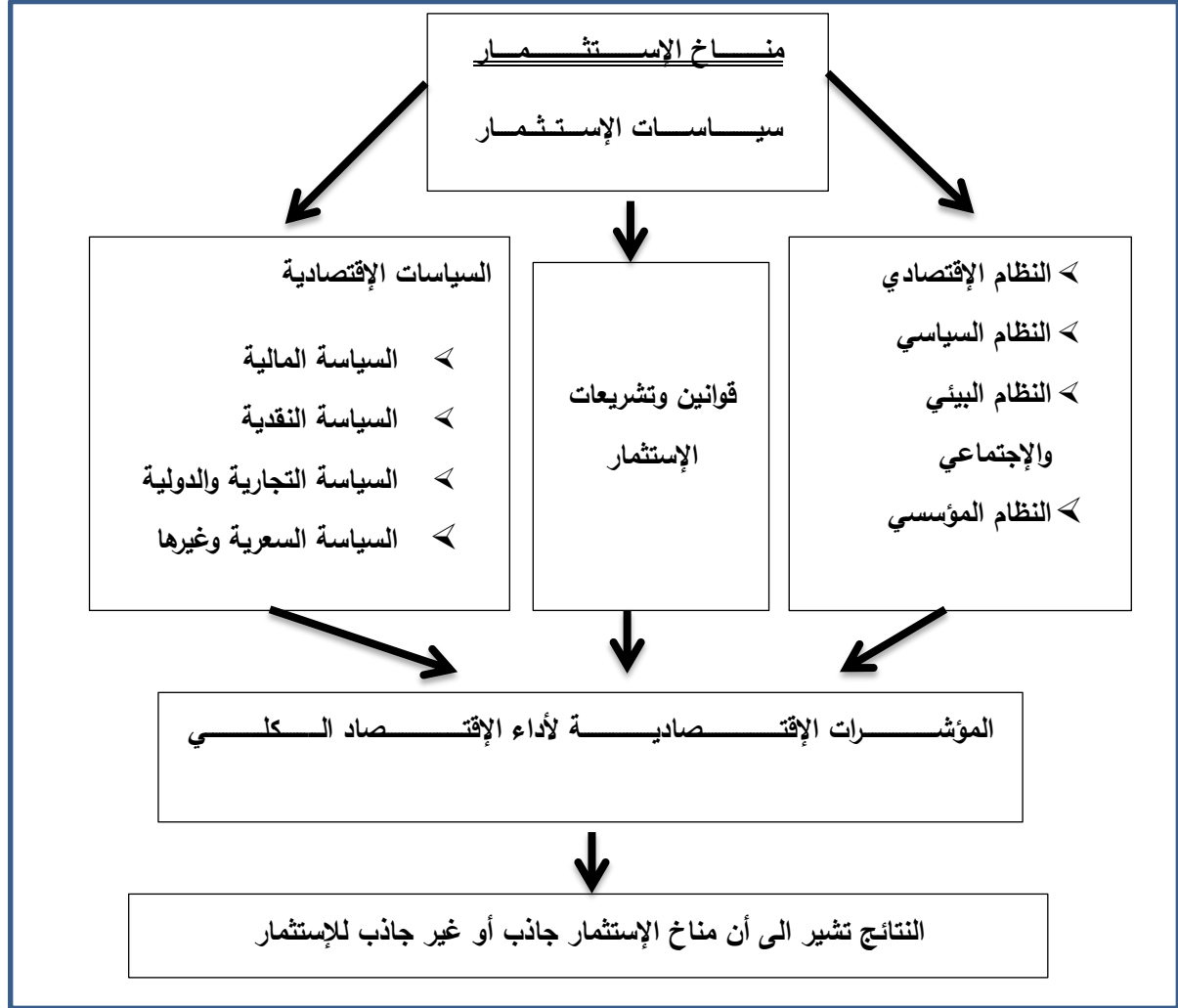
لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الإقتصادية و السّياسية و حتّى الثقافيّة لبلد ما مع العالم الخارجي، حيث يعنى ضمان الإستقرار السّياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و القانوني من جهة، و دوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الإستثمار من جهة أخرى .

¹ المرجع السابق، ص124.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الإستثمار

تعرف مكونات مناخ الإستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته¹ وبالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة،²

شكل (1-1) مكونات مناخ الإستثمار



المصدر: عبد الحميد عبدالمطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، بتصرف ص 191.

ويمكن التعليق على المكونات كما يلي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011، ص9.

² ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2005، ص5.

الفرع الأول: النظام الإقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للإستثمار كلما أدت إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

أولاً: النظام الإقتصادي:

تلعب المكونات الإقتصادية دورها الكامل بمجرد وجود إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك¹ وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المكونات الإقتصادية التقليدية حسب الحافز للإستثماري للشركات المتعددة الجنسيات في دولة ما إلى²:

* عوامل السوق: وتتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق، والمقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وتفضيلات المستهلك وهيكل السوق،

* عوامل الموارد: وتتعلق بالموارد الخام وتوفرها بالبلد المضيف وحجم العمالة وكلفتها وأنواعها، ومدى توافر التكنولوجيا والبنية التحتية من الاتصالات والطرق والمنافذ البحرية والبرية والجوية وغيرها،

* عوامل الكفاءة: وتتعلق بالأرباح الناتجة عن استغلال الإنتاجية والتكاليف التنافسية، كلفة الأصول والموارد البشرية وكلفة مدخلات الإنتاج الوسيطة وخدمات الإستثمار وفاعلية الدولة المضيفة بالتجمعات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية،

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الإقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الإقتصادية الدالة على مستوى أداء الإقتصاد القومي وتتمثل في:

1- درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي:

فكلما زادت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد القومي جاذباً للإستثمار والعكس صحيح حيث يساهم الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الإقتصاد³، ويستدل على درجة الإنفتاح الإقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي⁴ حيث كلما

¹ فريد أحمد قبيلان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص22.

² خزامى عبد العزيز الجندي، الإستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، مجلد26، العدد2، سوريا، سنة2010، ص635-636.

³ حسن مهدي صائب، الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص118.

⁴ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص23.

ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الإنفتاح التجاري، ويستدل أيضا بنسبة الصادرات الى الناتج القومي حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الإقتصاد القومي والعكس صحيح¹.

2- القوة التنافسية للإقتصاد القومي:

كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات من سنة لأخرى، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما إتجه الى الإنخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للإقتصاد القومي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر² ويمكن الإستدلال أيضا بزيادة معدل العائد على الإستثمار بشرط أن يكون متوسط معدل العائد على الإستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق³.

3- مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الإقتصاد القومي:

كلما تميزت إدارة الإقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كلما كان الإقتصاد القومي قادرا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الإستدلال على ذلك من مستوى الإحتياجات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي والتي توضح مدى قدرته في إستخدام هذه الإحتياجات كمصدر للتمويل⁴ كما أن زيادتها تساهم في إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية⁵، كما يمكن الإستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الإقتصاد القومي بإنخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معدل تغطية حصيله الصادرات للواردات فكلما كانت عددشهور تغطية الواردات كبيرا كلما دل ذلك على كفاءة الإقتصاد القومي وإزدياد قدرته على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر⁶

4- قوة الإقتصاد القومي وإحتمالات تقدمه ونموه:

نتج الإستثمارات الأجنبية نحو الإقتصاديات القوية، وتتعد عن الإقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الإقتصاد لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 196.

² فريد أحمد قبالان، مرجع سابق، ص 25.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 197.

⁴ مجدي الشوربجي، اختيار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للإقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011، ص 171.

⁵ بلقاسم زايري، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، شتاء 2008، ص 15.

⁶ صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة للأثار المحتملة لإنفاق (TRIMS) على تطور حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية، مؤتمر النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة دبي، 9-11 ماي 2004، ص 1778.

- معدل النمو الإقتصادي: زيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الإقتصاد، وينتج عنه زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة،¹
 - معدل التضخم: تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح ، ومن ثم على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية، فضلا على أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على مناخ الإستثمار ويصبح طارد للإستثمار والعكس صحيح،²
 - معدل نمو الإستهلاك: إن انخفاض معدل نمو الإستهلاك وخاصة الإستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الإقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،
 - معدل تغطية الصادرات للواردات: إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن إتجاه هذا المعدل نحو الإرتفاع ذو أهمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر³.
- 5- عناصر إقتصادية أخرى: وتتمثل في**

- العمالة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى إختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الإستثمار إليها⁴.
- البنية الأساسية: و يتعلق الأمر بالطرقات و الجسور و الموانئ و المطارات و مدى صلاحيتها، لأن تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار⁵،

¹ مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 173 .

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 198-199.

³ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص 30-31.

⁴ غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 102.

⁵ حسن مهدي صائب، مرجع سابق ص 120.

- مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هياكل البنية الأساسية موضوعا للاستثمار من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفردة أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة¹، كما لا يمكن إغفال أهمية الإتصالات كبنية تحتية للتكنولوجيا حيث يعتبر القطاع الداعم للنشاطات الاقتصادية الأخرى²
- مدى كفاءة المؤسسات المالية: تتمثل في مدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية في إدارة المشروعات الدولية المتنافسة³ كما أن استقلالية البنوك المركزية، من حيث العلاقة بالسلطة السياسية تعتبر جانبا مهما من أي إصلاح نقدي مؤسسي⁴
 - الحوافز الضريبية: رغم أن الحوافز الضريبية قد فقدت الكثير من أهميتها ، ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء وهي تعمل في جو من التفاعل بينها مع بقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكمله له⁵.

ثانيا: النظام السياسي :

يعد توافر مستوى معقول من الإستقرار السياسي واستقرار الإقتصاد الكلي العتبة الضرورية للولوج الى مناخ استثماري سليم⁶، ويستدل عليه بتميزالنظام السياسي بالديمقراطية والإستقرار الأمني وضمان عدم التعرض لمخاطر المصادرة والتأميم⁷، وانعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب⁸ وعدم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي⁹ إضافة الى مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة ، ومدى تدخل الجيش، ومدى الإلتزام بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي¹⁰،

¹ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري، ملتقى حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليحي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص147.

² بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005 ، ص68.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي رقم1، سنة 2011، مرجع سابق، ص9.

⁴ عبد المنعم السيدعلي، استقلالية البنوك المركزية، مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، شتاء- ربيع 2012، ص140.

⁵ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6، جامعة حسنية بن بوعلي، السداسي الأول 2009، ص الأول 2009، صص 318-319.

⁶ عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص107.

⁷ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة: الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005 ، ص93.

⁸ عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص146.

⁹ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق ، ص21.

¹⁰ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص9.

ودرجة تفشي الفساد حيث قد يكون الفساد إداريا أو فسادا سياسيا حيث يشير الأول إلى وجود فساد في سلوك العاملين في الحكومة الذين يحاولون الإستفادة من إنتشار البيروقراطية في المؤسسات الحكومية بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتمثل في رشاي¹ حيث تمثل هذه الأخيرة بنود غير منظورة تؤدي إلى ضياع ما يوفره المشروع من مزايا وإعفاءات ضريبية لهذا يطلق عليها اصطلاحا (الضريبة السوداء)² ويشير الثاني إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين للوصول إلى السلطة حيث يرتبط باختلاس الأموال العامة³

ثالثا: النظام البيئي والمجتمعي:

يتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والإحتمالات المتوقعة لتغيرها⁴ حيث كلما إنطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للإستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح، ويشمل مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين، مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والاتصالات وغيرها⁵

رابعا: النظام المؤسسي:

ويتكون من عدة عناصر وهي:

- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيمي: فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للإستثمار والعكس صحيح ،
- المنظمون: كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح،
- نظام المعلومات الإستثمارية: كلما أتاح البيانات والمعلومات الإستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدفقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك الى جذب الإستثمار والعكس صحيح،⁶

¹ أميرة محمد عمارة، دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، جمهورية مصر، شتاء- ربيع 2012، ص 88.

² سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 286-287.

³ أميرة محمد عمارة، مرجع سابق، ص 88.

⁴ سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 285.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 10.

⁶ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

ويمكن القول أن المكونات المؤسسية تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشاريع وإستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين والإستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الإلتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروعه في حالة فشله¹.

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الإستثمار

هي عبارة عن القانون الرئيسي للإستثمار بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكتملة ويلاحظ في هذا المجال أنه:

- كلما كان هناك قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقى التشريعات الأخرى ذات الصلة²، وكلما كان متضمنا ل ضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافه، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³
- كلما إتجه قانون الإستثمار إلى تحرير الإستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل ادارة تلك المناطق كلما كان جاذبا للإستثمار⁴،
- كلما أدت القوانين والتشريعات إلى حماية الملكية الفكرية كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر⁵،

الفرع الثالث: السياسات الإقتصادية الكلية

يثير التغير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح التي يتوقعون الحصول عليها⁶ وأهم هذه السياسات هي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص10.
² مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد7، جامعة قاصدي مراح، ورقة، 2009-2010، ص142.
³ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص1780.
⁴ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص193.
⁵ غريب بولرباح، مرجع سابق، ص104.
⁶ عدنان غام، لبني المسييلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد2، جامعة دمشق، سوريا، ص175

أولاً: السياسة المالية: يمكن النظر إليها بأنها جاذبة للإستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، كما أنه من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للإستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار، والعكس صحيح،

وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ولا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذباً للإستثمار¹.

ثانياً: السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب وتتسم بالإستقرار كما أن روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الإستثمارات الأجنبية إلى الدولة² إضافة إلى أن انخفاض قيمة سعر الصرف يحسن من موقف البلد في السوق الدولية ويؤدي إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر³.

ثالثاً: سياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح. وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريف الجمركية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح⁴.

رابعاً: السياسة السعرية: كلما كانت تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الإقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 194

² سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 286

³ Bekhechi Ghaouti & Ali Bouchenna, La politique d'investissement: Cadre d'émergence d'un développement durable, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algérie et la pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 20-21 Avril 2004, sans numérotation

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195.

الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ورغم أن هذه المؤشرات غير دقيقة ولا تخلو من الأخطاء إلا أنها ذات فائدة في إتخاذ القرارات وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الدولية: تتمثل في

أولاً: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

تهدف الوكالات والهيئات المهمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين بإتخاذ قرارات للإستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها¹ وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1 - المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 و يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته على مقابلة إلتزاماته المالية وسدادها، يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25 %²، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية والإقتصادية والتمويلية³

دليل المؤشر⁴ :

- من صفر إلى 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا ،
- من 50,0 إلى 59,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة ،
- من 60 إلى 69,5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة ،
- من 70,0 إلى 79,5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة ،
- من 80,0 إلى 100,0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا،

¹ زايري بلقاسم، البشير عبد الكريم، أثر المخاطر القطرية في الإستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، ربيع 2010، ص 34.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002، ص 129.

³ غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 107.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 129.

2- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقييم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل، ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل¹،

3- مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري: يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) منذ عام 1998، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقسم الدول الى ثلاث درجات: مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطر المرتفعة جدا.²

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية³، ويستند الى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر إلى:

- درجة الاستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا،

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1،

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص 130.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 78.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 67.

لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد،
A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك،
فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

• درجة المضاربة: وتقسّم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً،

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة النقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً،

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.¹

5- مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (122) مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الإستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأدا لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال² ويتكون من مؤشرين فرعيين:

◀ مؤشر النمو للتنافسية³ يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

مؤشر التكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية

◀ مؤشر الأعمال للتنافسية⁴ يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

ثالثاً: مؤشر الحرية الاقتصادية:

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 و يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاونديش" وصحيفة "وول ستريت" سنوياً ويقاس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2003، مرجع سابق، ص 79-80.

² مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 145.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 123.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004 ص 105.

المجتمع¹، و يستند هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية،الموازنة،التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد،السياسة النقدية،استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات²، تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ،

- دليل المؤشر³:

- (1 - 1,95) يدل على حرية إقتصادية كاملة،

- (2 - 2,95) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة ،

- (3 - 3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية ،

- (4 - 5,00) يدل على إنعدام الحرية الاقتصادية،

وتعني الحرية الإقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الإختيار الإقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة⁴

رابعا:مؤشر الإستدامة البيئية⁵:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و مركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001 ، و يتكون هذا المؤشر من 20 متغيرا أساسيا تشمل 68 عنصرا تقسم على المحاور التالية : قوانين و أنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية، الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي ، مستوى الصحة و التعليم و الأوضاع الإجتماعية ،القدرة الإجتماعية و التكنولوجية و المؤسسية ، مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة و الحفاظ عليها.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،2001، مرجع سابق،ص80.

² غريب بولرباح،مرجع سابق ص107.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،2001، مرجع سابق،ص80.

⁴ الزين منصور،واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد2،جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف،ماي2005،ص143.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،2002، مرجع سابق، ص103.

خامسا: مؤشر التنمية البشرية¹: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام 1990 ويتم إحتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25 و 85 سنة،
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين صفر % و 100 % ،
- مستوى المعيشة و يقاس بمعدل دخل الفرد للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ،و يتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار .

دليل المؤشر : يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر : مؤشر تنمية بشرية عال 80% أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50% إلى 79% ، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50% .

سادسا: مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد²: تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الإستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي و خلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين مقارنين : الأول مؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد ، والثاني مؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي الوارد،

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، عدد خطوط الهاتف، حجم إستهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير من الدخل الوطني نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من السكان ،تصنيف القطر السيادي .

¹ محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 152.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 119-120.

دليل المؤشر: وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني إنسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب . IDE

و وفق مؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين صفر و واحد يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر و أدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة و أدنى قيمة للمتغير .

و من مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانيات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية :

- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانيات مرتفعة،
- مجموعة الدول دون الامكانيات، أي الدول ذات أداء منخفض وامكانيات مرتفعة،
- مجموعة الدول أعلى من الامكانيات، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانيات منخفضة،
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانيات منخفضة.

سابعا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة¹: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (يتكون من 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال)،

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (يتكون من 21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية)،

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية (يتكون من 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية)،

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سابق، ص100.

ثامنا: مؤشر الشفافية¹: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى نقشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها²، وذلك بتوجيه إلى رجال الأعمال ووسائل الإعلام وغيرهم أسئلة تتعلق بالرشاوي التي يحصل عليها الموظفون العموميون وإختلاس الأموال العامة والتحقق من فعالية جهود مكافحة الفساد³، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية، واعتبرت منظمة الفساد العالمية الرصيد (5) خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني من مشكلة فساد خطيرة وقد استحدث هذا المؤشر قائمتين تضم الأولى الدول العشر الأقل فسادا وتضم الثانية الدول العشر الأكثر فسادا.

تاسعا: مؤشر سهولة أداء الأعمال⁴

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكامن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري ويستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من المؤشر يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.

الفرع الثاني: المؤشرات الإقليمية: تم إستحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

أولا: المؤشر المركب لمناخ الإستثمار:

تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بدءا من 1996 ويشير هذا المؤشر الى أن البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سابق، ص104.

² الزين منصور، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص145.

³ أميرة محمد عمارة، مرجع سابق، ص104.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سابق، ص104.

العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري¹.

ثانيا: تقرير التنافسية العربية

يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003 ، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين² العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكامنة* وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربعة أعداد من تقرير التنافسية العربية.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الإستثمار في الدول العربية

تتسابق الدول العربية للحصول على أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال والعمل على استعادة التوازنات الإقتصادية الكلية وسنتناول في هذا المبحث تحليل البيئة الإقتصادية للدول العربية بالتركيز على مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي ثم نعرض للحديث على بيئة أداء الأعمال في الدول العربية،

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الإقتصادي الداخلي:

تتشترك معظم إقتصاديات الدول العربية في وجود إنحرافات هيكلية نتجت عن أسباب تاريخية³ وتتمثل المؤشرات الداخلية للدول العربية في:

الفرع الأول: النمو الإقتصادي:

تراجع النشاط الإقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2011، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي العربي الى 3,1% مقارنة ب4,3% عام 2010 ، وذلك كمحصلة لنمو 4 دول بمعدلات مرتفعة نسبيا تراوحت ما بين 5,7%-18,7%، وتسجيل البعض الآخر معدلات نمو حول 4% وباقي الدول معدلات تقل عن 3% في مقابل انكماش الناتج في 3 دول⁴، ومنذ عام 2010 والنمو العربي أقل من نظيره العالمي مع توقعات

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 28.

² منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 27.

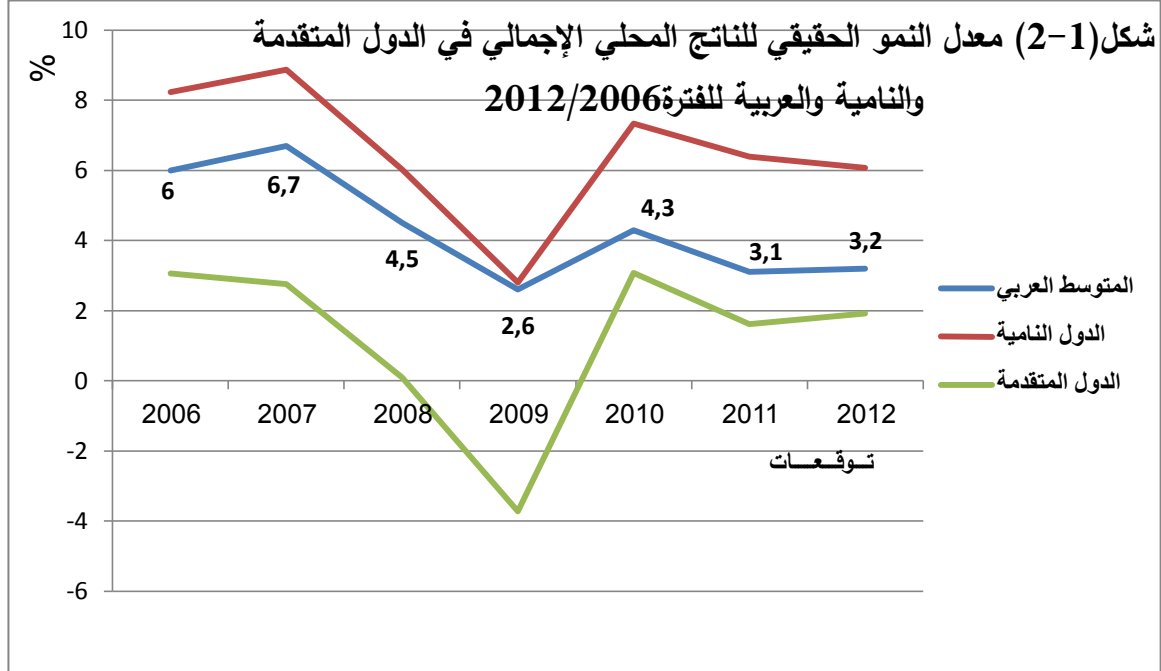
* انظر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية ، الكويت، 2003، ص 3-8.

³ سليمان بلعور، دور الإستثمارات البنية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 138.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص 67.

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية

بإستمرار هذا الوضع خلال عام 2012¹ بينما حدث العكس في الفترة 2006-2009 حيث لم يتجاوز النمو العالمي ل5,2%²، كما جاء معدل النمو العربي أقل من معدل النمو الذي تحقق في مجموعة إقتصادات الدول النامية والذي بلغ 6,4% إلا أن الأداء العربي جاء أفضل قليلا من أداء الدول المتقدمة التي حققت معدل 1,92%³ (كما يوضحه الشكل التالي)



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المستقاة من:

_ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص6

وعلى صعيد معدلات النمو الإقتصادي المحققة لكل دولة عربية على حدى خلال العام 2011 سجلت جميع الدول العربية معدلات نمو ايجابية فيما عدا 3 دول، وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 18,7% تليها العراق بمعدل 9,6% والسعودية بمعدل 6,5% وتراوحت معدلات النمو لباقى الدول العربية ما بين 5,7% المسجلة في الكويت ونحو 1,2% المسجلة في مصر⁴ وعلى صعيد توقعات النمو للعام 2012 تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (عدد يناير 2012) إلى أنه وفقا للتطورات الأخيرة من المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في 12 دولة عربية من إجمالي 19 دولة رصدها

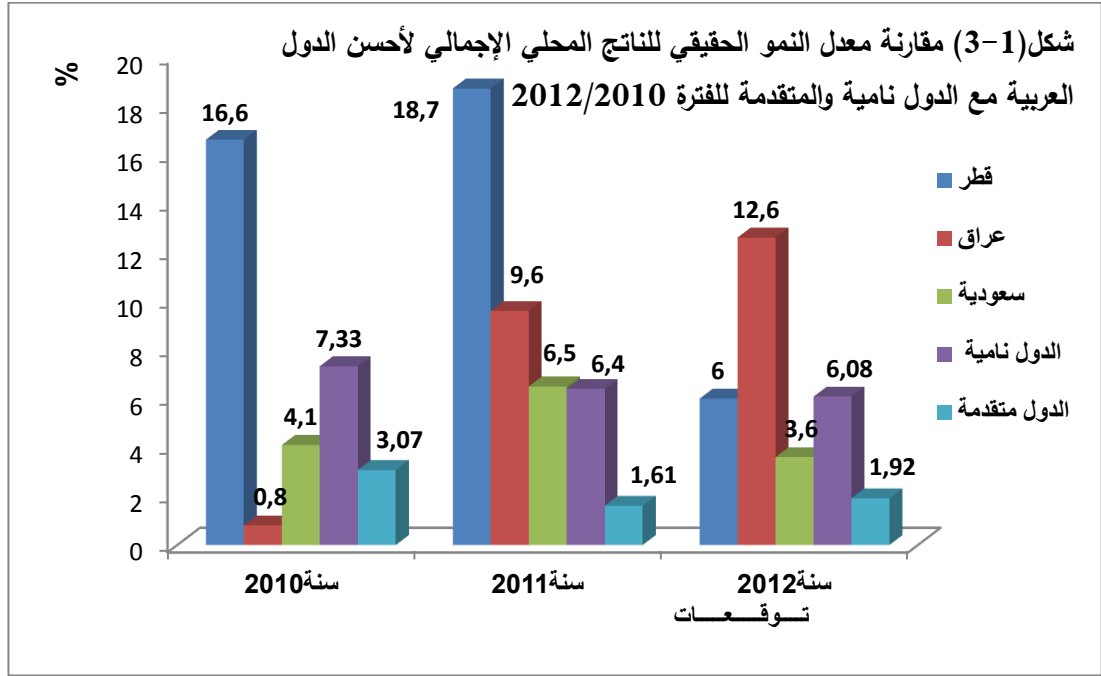
¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2012، ص5.

² صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، عدد 30، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص295.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص5.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق ص67.

التقرير¹، وسيرتفع معدل النمو للنتائج المحلي الاجمالي للمنطقة العربية من 3,1% سنة 2011 إلى 3,2% عام 2012²، وستكون أقوى في 2012-2013 نظرا لاستمرار البلدان المصدرة للنفط في زيادة انتاجها النفطي ودعم الطلب المحلي فيما يواصل النشاط في ليبيا سرعة ارتداده الايجابي في أعقاب الاضطرابات التي سادت في عام 2011³، لكن توقعات النمو تظل منخفضة في معظم البلدان المستوردة للنفط بسبب فترات التحول السياسي التي استغرقت وقتا أطول من المتوقع بالإضافة الى البيئة الخارجية المناوئة⁴



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعطيات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 6.

الفرع الثاني: الناتج العربي

ارتفع الناتج العربي من 714,79 مليار دولار سنة 2000 الى 1743,25 مليار سنة 2009⁵ ليصل الى 2270 مليار دولار خلال العام 2011 مع توقعات بمواصلة ارتفاعه بمقدار 110 مليار دولار ليبلغ 2380 مليار

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 6.

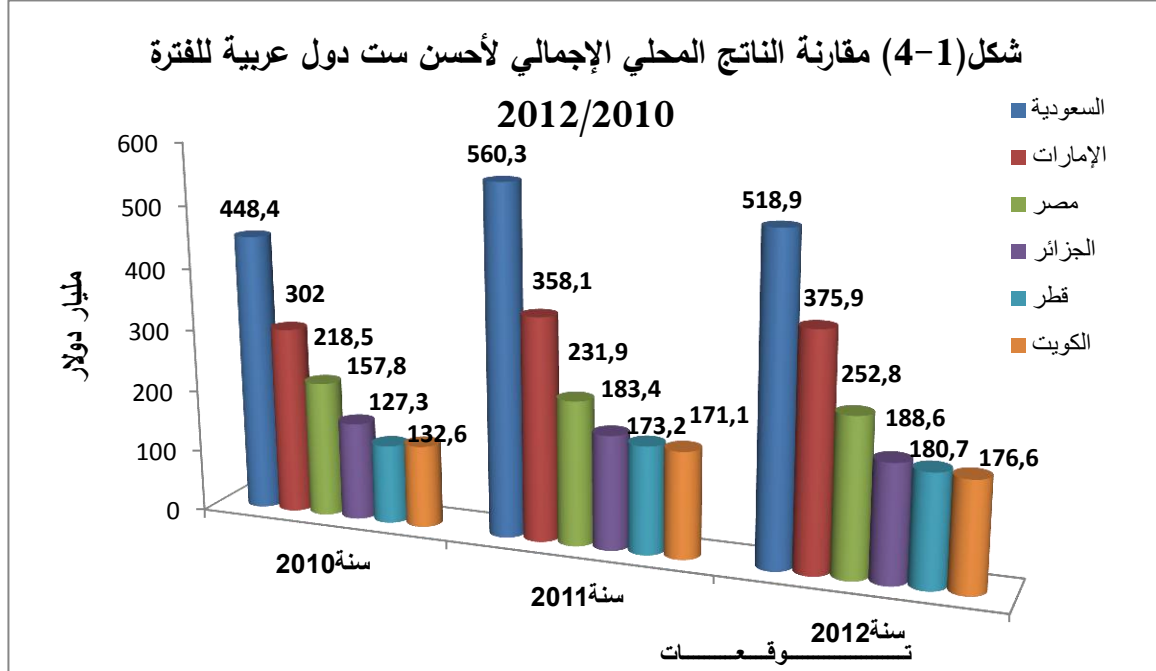
² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 68.

³ صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، جويلية 2012، ص 6 منشورة على الموقع www.imf.org/external/arabic/pubs/.../0712a.pdf تاريخ الزيارة 2012/09/01.

⁴ صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، جانفي 2012، ص 6 منشورة على الموقع www.imf.org/external/.../ft/.../2012/.../pdf تاريخ الزيارة 2012/08/05.

⁵ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 286.

دولارسنة 2012¹، حيث زادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2,7% عام 2006 الى 3,24% عام 2011 إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناهضة والنامية تراجعت من 10,5% إلى 9% خلال نفس الفترة²، وتستحوذ على الحصة الأكبر السعودية، الإمارات، مصر، الجزائر، قطر، والكويت³، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1678 مليار دولار بنسبة 75% من إجمالي الناتج العربي لعام 2011⁴



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

_ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثالث: معدل التضخم

يتفق الكثير من صناعات السياسة على أن التضخم المرتفع يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار ولهذا قامت اعداد متزايدة من الدول العربية خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمته قانونا بتوجيه السياسة النقدية أساسا لتحقيق استقرار الأسعار⁵،

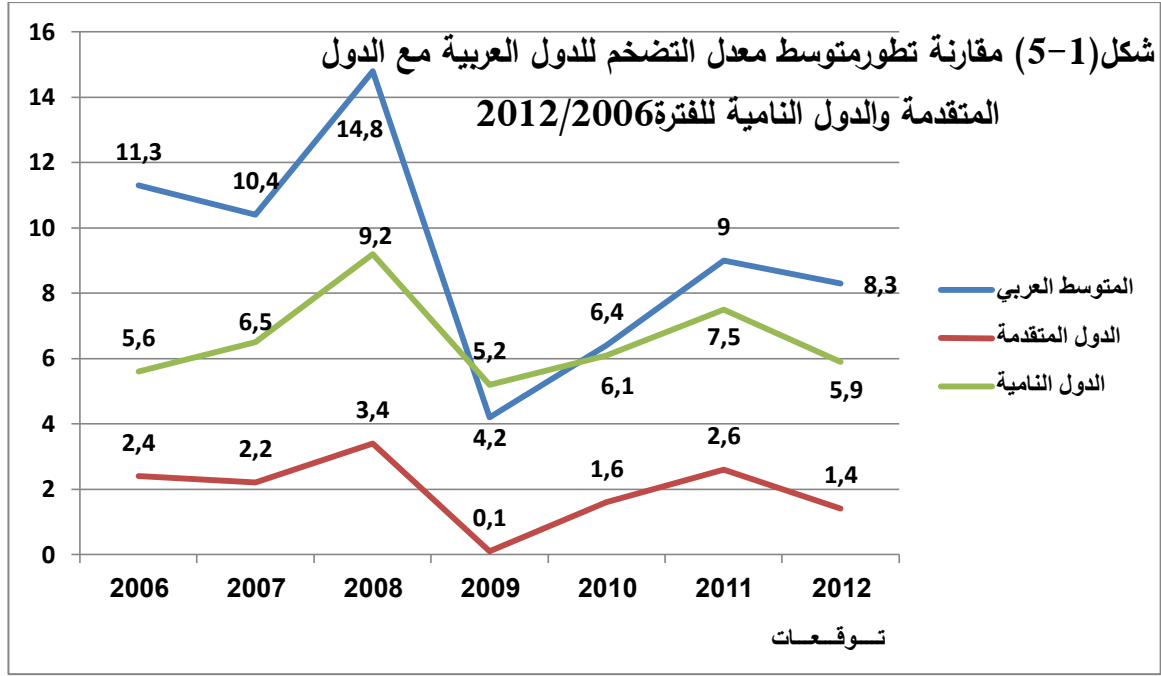
¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 6.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 69.

³ موقع العالمية الإلكتروني، الدول العربية حسب الناتج المحلي، أوت 2011، ص 2، منشورة على الموقع

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي رقم 1، الكويت، 2012، مرجع سابق، ص 6.

⁵ مصطفى بابكر، الأنظمة النقدية واستهداف الاقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع <http://www.arab-api.org/course30/pdf/P5625-7.pdf> تاريخ الزيارة 2012/05/15.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

_ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 12.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع معدلات التضخم من 11,3% سنة 2006 إلى 14,8% سنة 2008 بسبب زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط وزيادة الإنفاق الحكومي إلى جانب ارتفاع معدل نمو المجاميع النقدية والائتمان الموزع الذي أدى بدوره إلى ارتفاع في أسعار العقار وأسعار الأسهم¹ ثم تراجع معدل التضخم بنسبة كبيرة إلى 4,2% سنة 2009 وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية² وتراجع الثقة في الاقتصاد العالمي³ ثم زادت معدلات التضخم لتصل إلى 9% سنة 2011 وتراجع معدلات التضخم المسجلة إلى ارتفاع معدلات الطلب المحلي الكلي بصورة طبيعية في ظل تراجع الانتاج المحلي وانخفاض المعروض وخصوصا في الدول التي شهدت أحداثا سياسية وذلك بالتزامن مع ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأولية والأساسية المستوردة بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2010⁴ حيث ارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية والمشروبات من 158,45 نقطة في أوت 2010 إلى 184,77 نقطة في جانفي 2011⁵ وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول

¹ غير مذكور، تحليل تقرير مجلس الوحدة العربية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5537، القاهرة، ديسمبر 2008 منشورة على الموقع http://www.aleqt.com/2008/12/08/article_172000.htm تاريخ الزيارة 2012/04/14.

² بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، عدد 102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل 2011، ص 14.

³ مجموعة سامبا المالية، التضخم في المملكة العربية السعودية: محركات التضخم واتجاهاته وتوقعاته، الرياض، أبريل 2010، ص 11.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 79.

⁵ مديرية الأبحاث الاقتصادية والاحصاءات العامة، تقرير التضخم كانون الثاني 2011، دمشق، ماي 2011، ص 14.

العربية سينخفض الى حد ما سنة 2012 تأثراً بالتراجع في أسعار السلع الأولية¹ إلى 8,3% عام 2012 كمحصلة لتحسنه المرجح في 9 دول عربية، وارتفاعه في 7 دول، واستقراره في دولتين، وظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها بين 1,8 و 6,3% ل 15 دولة عربية عام 2012، مقابل ارتفاعها بشكل واضح في مصر واليمن والسودان لتتراوح ما بين 11 و 20% مع توقعات باستمرارها قرب تلك المستويات خلال عام 2012²، ويزيد المتوسط العربي للتضخم بشكل كبير عن الدول المتقدمة و الدول النامية في الفترة 2006-2010 حيث لم يتجاوز 3,4% في الدول المتقدمة بينما تراوحت بين 5,2% و 9,2% في الدول النامية³ وكذلك تجاوز المتوسط العربي للتضخم معدل الدول المتقدمة والنامية عام 2011 ، مع توقعات باستمراره فوق المعدلين لعام 2012⁴،

الفرع الرابع: الموازنة العامة

بينت تداعيات الأزمة المالية العالمية ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمنح السلطات المالية المرونة الضرورية لدرء تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني⁵، وتقوم الدول بتمويل عجز موازنتها من خلال فرض الضرائب، وإصدار السندات للأفراد والمؤسسات إضافة إلى اللجوء للبنوك المركزية بهدف الإقتراض منها⁶

وقد عانت الغالبية العظمى من موازانات الدول العربية من عجز مزمن، وخصوصاً خلال الفترة من 2000 الى 2012 حيث حققت موازانات ليبيا ودول الخليج (فيما عدا البحرين) فوائض مالية مقابل عجز في موازانات بقية بلدان المنطقة، مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانية وقد تحول فائض الموازنة إلى عجز اعتباراً من عام 2008 في البحرين والجزائر، وعام 2007 في العراق، وعام 2006 في اليمن، وحققت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية فائضا بلغ 33,5 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة من 2000 إلى 2005 ، وارتفع إلى 285 مليار دولار عام 2008 ، ثم تحول إلى عجز بقيمة 57,3 مليار

¹ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، سبتمبر 2011، ص 96.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 7.

³ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 276.

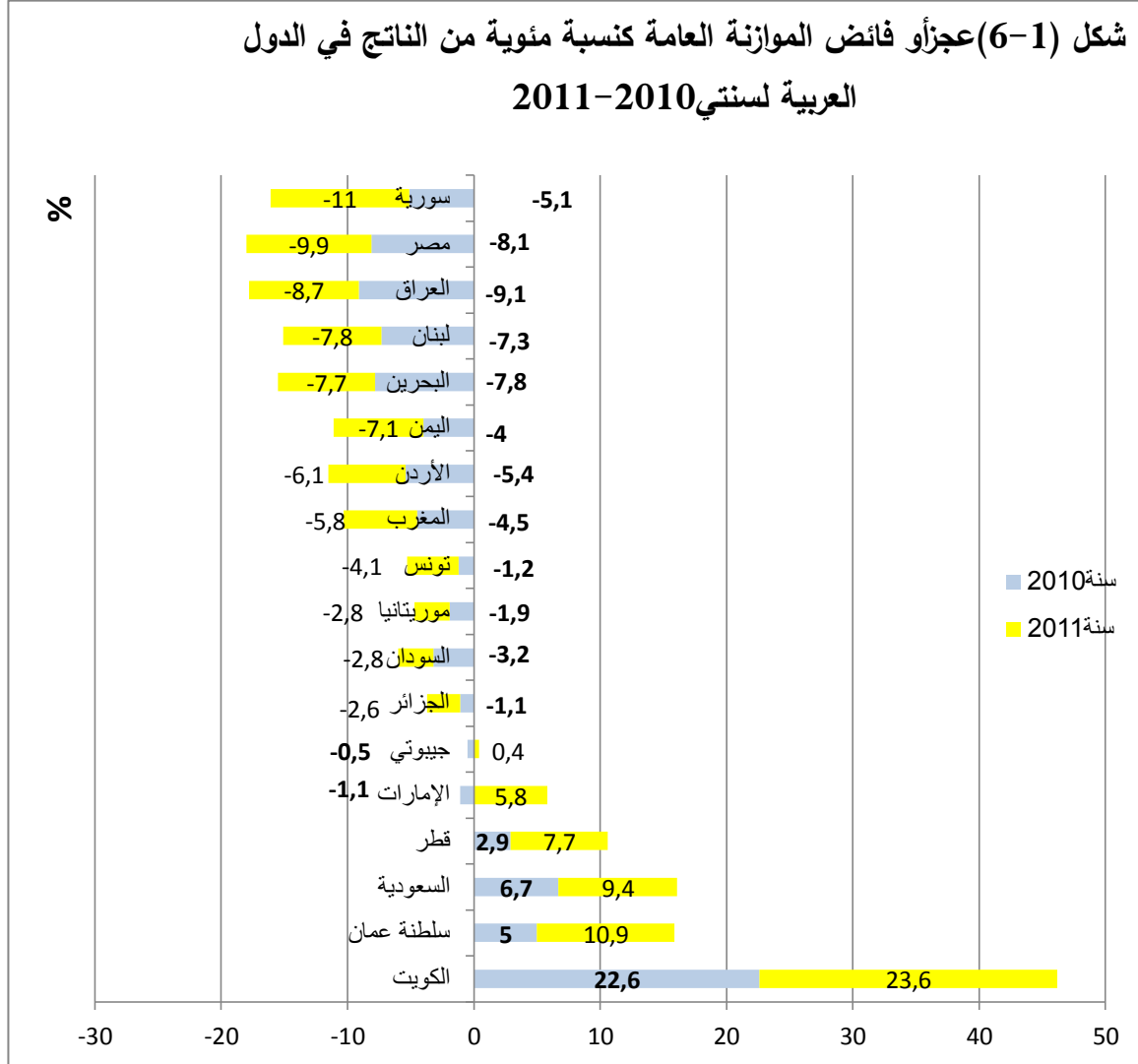
⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 79.

⁵ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 134.

⁶ مالك قاسم الخصاونة، العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة، دراسة تطبيقية: حالة الأردن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، ربيع 2012، ص 216.

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية

دولارعام 2009¹ متأثراً بالتراجع الكبير في الإيرادات العامة الذي أفرزه الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية² قبل أن يعود الفائض بقيمة 25,5 مليار دولار عام 2010 نتيجة التحسن المالي في بعض الدول العربية والنمو الجيد في الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى³ لتتواصل الزيادة في حدود 70,7 مليار دولارعام 2011 مع توقعات بتراجع الفائض سنة 2012 إلى نحو 60,4 مليار دولار⁴،



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، صص 8-13.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، صص 70.

² صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، صص 132.

³ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، صص 118.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، صص 8.

يتضح من الشكل أعلاه تحقيق فائض في دول مجلس التعاون الخليجي (ماعد البحرين والامارات) في مقابل عجز في بقية الدول في سنة2010، مع بقاء الوضع على حاله سنة2011 باستثناء تحول الامارات وجيبوتي من عجز الى فائض، وبالمقارنة بسنة2009 نجد تحسن في الدول العربية المصدرة للنفط اما بزيادة الفائض او انخفاض العجز وهو ما يؤكد الارتباط القوي للوضع المالي في الدول العربية بالايادات النفطية، ومن جهة اخرى يظهر تأثير الأزمة العالمية على تفاقم الوضع المالي للدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً¹

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الإقتصادي الخارجي: وتتمثل فيما يلي

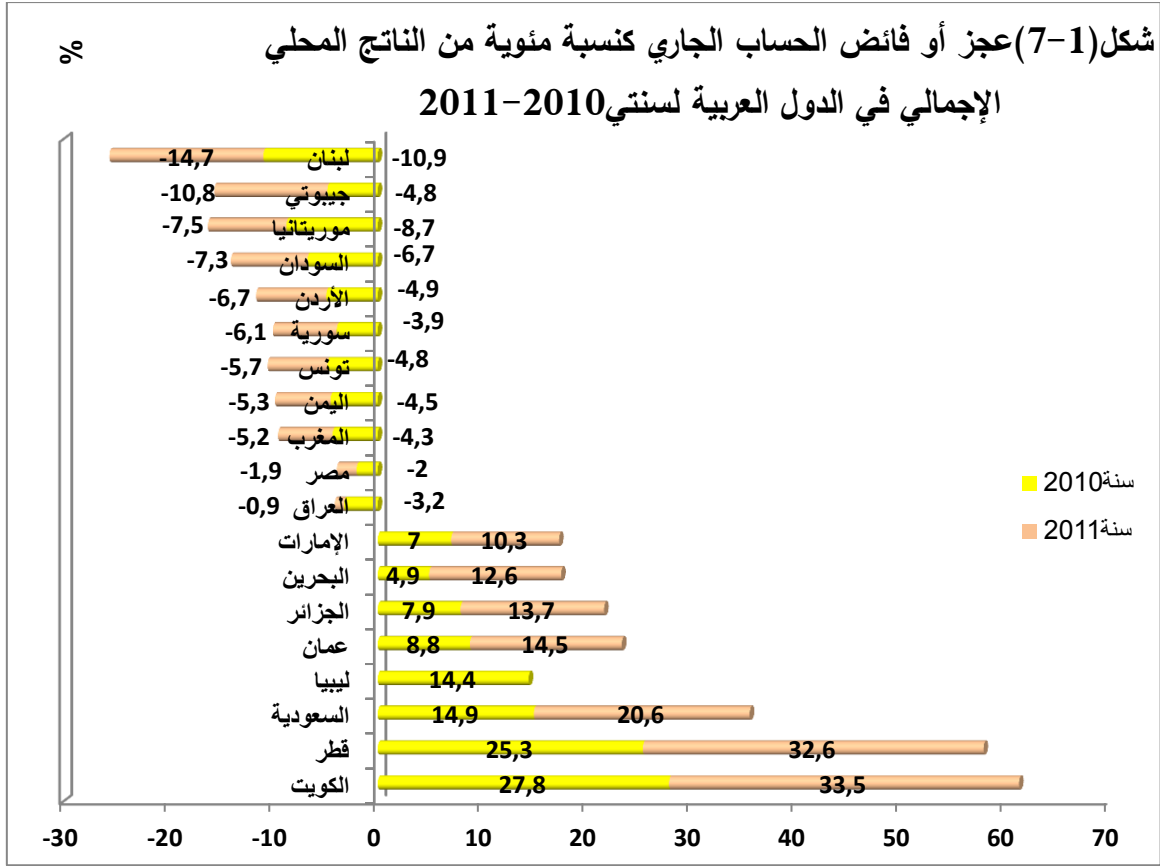
الفرع الأول: الحساب الجاري:

تزايد في الأعوام الأخيرة اهتمام واضعي السياسات العامة والإقتصاديين بدراسة قضية استدامة عجز ميزان الحساب الجاري لتحديد ما إذا كان هذا العجز مستداماً أم لا²، وفي هذا السياق ارتفع فائض الحساب الجاري لمجموع الدول العربية من 262مليار دولار سنة 2006 إلى 272 مليار دولار سنة2011مع ملاحظة تراجعها بشدة إلى 39 مليار دولار سنة2009 مع توقعات بتراجع الفائض سنة2012 إلى 224,5مليار دولار³

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، صص120-121.

² مجدي الشوربجي، مرجع سابق، صص168.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، صص8.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص ص 8-

13

يتضح من الشكل أعلاه تحقيق معظم الدول المصدرة الرئيسية للنفط لفائض في رصيد الميزان الجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2010 مع تحقيق عجز في بقية الدول نتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية للنفط والمؤدية إلى رفع قيمة فاتورة الواردات في الدول المستوردة له¹

و خلال عام 2011 حققت 7 دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الجزائر) فوائض ضخمة قيمتها 304 مليارات دولار، مقابل عجز قيمته 32,3 مليار دولار في الحسابات الجارية لبقية الدول العربية (11 دولة) مع توقعات بتراجع الفائض المحقق في تلك الدول عام 2012 إلى 258,5 مليار دولار²، وسوف يظل عجز الحساب الجاري كبيرا في البلدان المستوردة للنفط* في ظل زيادة فواتير استيراد السلع

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 170.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 72.

* البلدان العربية المصدرة للنفط تشمل (الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والامارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية) والبلدان المستوردة للنفط تشمل (جيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والجمهورية العربية السورية، وتونس)

الأولية الحيوية وتناقص تحويلات العاملين في الخارج وانكماش إيرادات السياحة¹.

الفرع الثالث: المديونية الخارجية:

على صعيد المديونية الخارجية فقد تحسن وضع الدول العربية كمجموعة حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 59,4 % سنة 2007 إلى 47 % خلال عام 2011²، نتيجة لعودة وتيرة النشاط الاقتصادي الى الارتفاع في معظم الدول المقترضة بعد تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية في سنة 2009³ كما انخفض حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 464 مليار دولار عام 2006 إلى 726 مليار دولار عام 2011، لكن مع توقعات بارتفاعها إلى 768,5 مليار دولار عام 2012⁴ وساعدت الأوضاع المالية المواتية على تخلص بعض الدول العربية من مديونياتها الخارجية كحالة الجزائر⁵

¹ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 98.

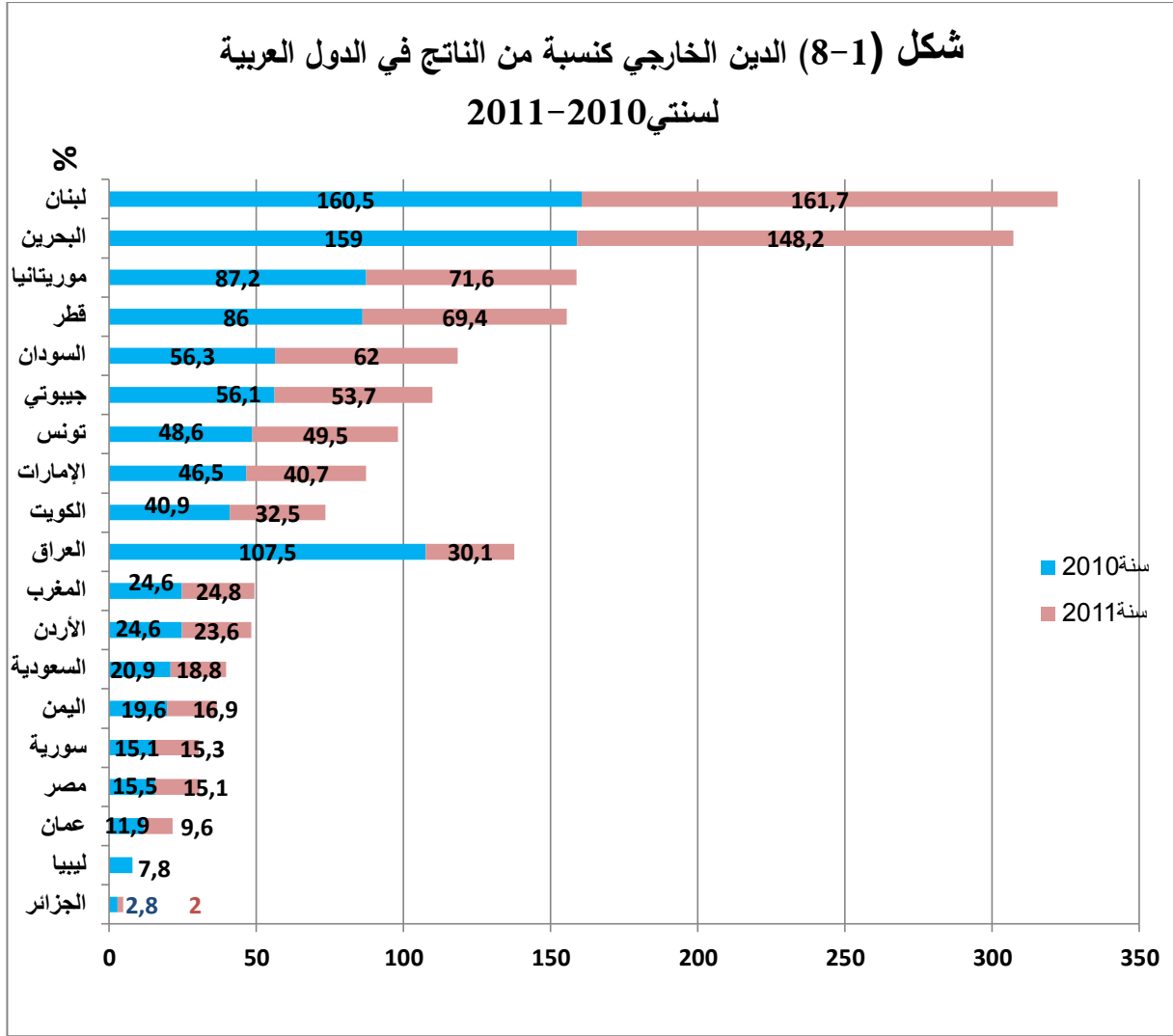
² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 10-15.

³ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 178.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 10.

⁵ جاسم المناعي، التغيير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية: الفرص والتحديات، على الموقع

http://www.almannai.net/documents/pdf/jassim-almannai-economics1.pdf تاريخ الزيارة 2012/08/01



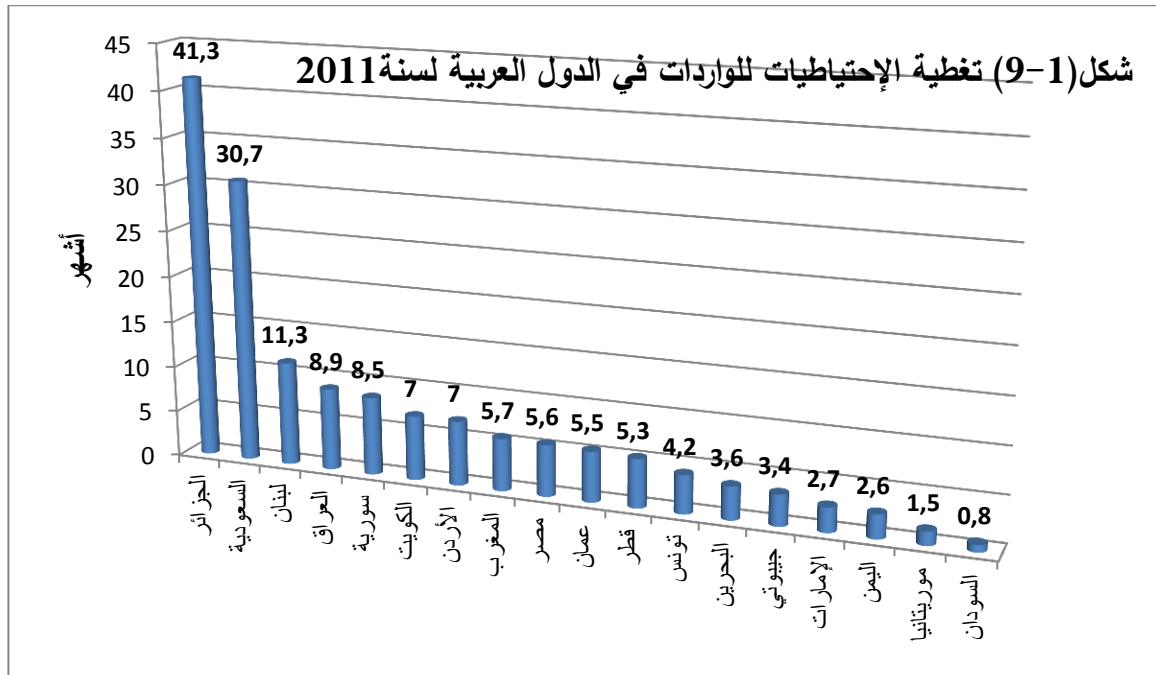
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص ص 10-15.

تشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 48% لعام 2011، في حين توجد 5 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 49,5% و 71,6%، ودولتان تبلغ فيهما النسبة 148,2 و 161,7%، ومن المتوقع تحسن مؤشرات المديونية الخارجية في عام 2012، مقارنة بالعام السابق من ناحية القيمة في 4 دول عربية، وتحسنها وفق مؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 8 دول عربية¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 75.

الفرع الرابع: الاحتياطات الدولية:

إن البلدان العربية غير النفطية في حاجة مستمرة للإحتياطات حيث أنها تتعرض لتقلبات في صادراتها تؤثر على إيراداتها من تلك الصادرات وينطبق الأمر أيضا كما ثبت مؤخرا في البلدان العربية النفطية،¹ ويلاحظ أن الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية قفزت من متوسط سنوي بلغ 215,2 مليون دولار خلال الفترة (2000 - 2005) إلى 469,4 مليار دولار عام 2006 ، ثم واصلت الارتفاع بفضل عائدات النفط إلى 1018 مليار دولار عام 2011 مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 1133,4 مليار دولار عام 2012 ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الاحتياطات الدولية في 13 دولة عربية خلال العام 2012 ، مقارنة بالعام السابق، وتراجع في 4 دول، وتستقر في دولة واحدة،²، وتستثمر معظم هذه الإحتياطات في الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية واليابانية، مما يدل على تبعية مالية للمراكز المالية الأجنبية³



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص10.

تشير البيانات إلى وجود 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطات وارادات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور، مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشري الجزائر والسعودية يعود إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطات الدولية.

¹ أحمد شعبان محمد علي، التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007، ص 87-88.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص10.

³ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص88.

المطلب الثالث: تحليل بيئة أداء الأعمال في الدول العربية في الفترة 2010/2011

تميزت بيئة الأعمال العربية فيما سبق بعدم توفيرها للدعم اللازم للقطاع الخاص¹ وتؤكد التجارب العالمية الناجحة في مجال جذب الاستثمار على الأهمية البالغة لتحسين بيئة أداء الأعمال في البلدان التي تسعى إلى تعزيز نصيبها من التدفقات الإستثمارية العالمية، فعندما تتصف الإجراءات الحكومية نسبياً بسهولة استيفاء الشروط والقواعد الإجرائية التي يستطيع الجميع الاطلاع عليها يتمكن الطامحون من ذوي الموهبة من تأسيس منشآت الأعمال وتنميتها² ومنذ 2004 يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر من مجموعة البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي تهدف الى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال³ وقد أظهرت تقارير بيئة أداء الأعمال حدوث تقدم كبير في هذا المجال في أغلب بلدان المنطقة العربية في السنوات الأخيرة⁴، وتصدرت السعودية عربياً لمؤشر سهولة الأعمال لعام 2012 بترتيب عالمي متقدم للغاية (المرتبة 12 عالمياً) وتلتها الإمارات (مرتبة 33 عالمياً) ثم قطر (المرتبة 36 عالمياً) وجاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز السبعة الأولى عربياً إضافة إلى تونس⁵ واحتل المغرب صدارة البلدان التي حققت أكبر تحسن حيث قفز من المرتبة 115 عالمياً في 2011 الى المرتبة 94 عالمياً في تقرير 2012 ويعود هذا التحسن إلى قيام الحكومة بإجراء حوار مع القطاع الخاص نتج عنه إجراء إصلاحات في مجال استخراج التراخيص ودفع الضرائب وحماية المستثمر⁶ وقد طبقت الدول العربية نحو 19 اصلاحاً سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة⁷ ويرصد تقرير عام 2012 تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال كمايلي:

الفرع الأول : مؤشردء المشروع

يعتبر مؤشر بدء المشروع مقياساً مهماً لجهة التعرف على مدى سهولة انجاز المعاملات داخل القطر لغرض الترخيص واقامة المشاريع⁸

¹ حسين عبد المطلب الأسرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 52.

² World Bank, Doing business in a more transparent world, washington, 2012p1.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2008، ص 14.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2011، ص 3.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2011، ص 9.

⁶ مايا شويوي (مؤلف مشارك، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجموعة البنك الدولي)، ملخص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، حصة خاصة بالبنك الدولي، منشورة على الموقع:

<http://arabic.doingbusiness.org> تاريخ الزيارة 12 / 09 / 2012

⁷ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 172.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2004، ص 8.

وقد حققت الدول العربية تقدم ملموس في هذا المؤشر¹ ويستدل على مرونة اجراءات بدء المشروع ب:

1. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة حيث يعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية،² و توجد شواهد على أن زيادة كفاءة اجراءات تأسيس الشركات تؤدي الى تحسين انتاجية الشركات وتعزيز الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي³
 2. الفترة الزمنية اللازمة لتسجيل إحدى الشركات⁴، حيث يؤدي تقليص الفترة الزمنية الى زيادة في عدد الشركات القائمة والتسجيل في الصناعات ذات الامكانيات الأكبر للنمو⁵
 3. تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد المعني⁶
 - المعني⁶ حيث تبين ان خفض تكاليف تسجيل منشآت الأعمال يشجع تأسيس شركات جديدة⁷
 4. الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة والمطلوب ايداعه في حساب مصرفي لدى احد المصارف المعتمدة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد المعني⁸ ويؤدي خفضه الى تقليص تكاليف تأسيس الشركات مما ينتج عنه تعزيز اليقين القانوني مما يمنح للمؤسسات المدرجة في القطاع الرسمي القدرة على الاستفادة من النظام القانوني⁹
- وبلاحظ وجود دولة عربية واحدة فقط في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا وهي السعودية التي حلت في المرتبة 10 عالميا وبالعودة الى مكونات مؤشر بدء المشروع نجد:
- * عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة: السعودية هي الأفضل ب3 إجراءات ثم لبنان وسلطنة عمان ب 5 إجراءات،
- * الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات: السعودية الأفضل ب 5 أيام فقط تليها مصر ب 7 أيام ثم سلطنة عمان ب 8 أيام فلبنان والبحرين 9 أيام،
- * التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في القطر المعني (%) : البحرين ثم الكويت فسلطنة عمان الأفضل بمعدلات 0,7 و 1,2 و 3,1 على التوالي،

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت 2012، ص45.

² البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، 2008، ص69.

³ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p20.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2004، مرجع سابق، ص8.

⁵ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p20.

⁶ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2009، ص14.

⁷ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p20.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، 2009، مرجع سابق، ص14.

⁹ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p20.

* الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد (%): مصر والأردن والسعودية والسودان وتونس والإمارات واليمن الأفضل بدون حد أدنى ثم المغرب بنسبة 10,7 % فالجزائر بنسبة 30,6 %¹

الفرع الثاني: مؤشرات استخراج التراخيص

تتشرط جميع تشريعات العمران في العالم اتباع اجراءات معينة من أجل الحصول على رخصة البناء، وبالرغم من طولها وتشابكها فإنها تحقق مزايا تتمحور في الحفاظ على "المصلحة العامة العمرانية" إلا أن هناك من ينادي بضرورة تبسيطها وتيسير طرق الحصول على الرخصة وإلغاء هذه الاجراءات واستبدالها بإجراءات أبسط² وقياس مؤشرات استخراج التراخيص مدى مرونة استصدار تراخيص تشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لانجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات³، وتوصلت دراسة في المكسيك الى الى أن برنامج تبسيط اجراءات استخراج التراخيص أدى الى زيادة بنسبة 5% في عدد الشركات المسجلة⁴ ويلاحظ وجود 4 دول عربية فقط في قائمة الدول الثلاثين الأفضل عالمياً وهي السعودية والبحرين والإمارات وقطر، ومن حيث مكونات المؤشر نجد:

* عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء: السعودية الأفضل ب 9 إجراءات فقط ثم البحرين واليمن ب 12 إجراء فالعراق ب 13 إجراء،

* الوقت المستغرق (بالأيام): البحرين الأفضل ب 43 يوماً فقط تليها الإمارات ب 46 يوماً ثم الأردن وقطر ب 70 يوماً،

* التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد): قطر الأفضل بنسبة تكلفة تبلغ 1,1 % من متوسط دخل الفرد تليها الإمارات بفارق كبير وبنسبة 5,2 % ثم البحرين ب 10,7 % تليها السعودية ب 19,4 % ثم الجزائر بنسبة 23,1 %⁵

¹ Ibid, pp78-133.

² عزري الزين، النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمدخضير، بسكرة، جوان 2005، ص 13.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي رقم 3، الكويت، 2006، ص 11.

⁴ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، واشنطن، 2012، ص 21.

⁵ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, pp78-134.

الفرع الثالث: مؤشر تسجيل الممتلكات:

من المعروف أن العقارات تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، ولذلك تعد سياسة تشجيع أصحاب الملكيات العقارية على تسجيلها والإفصاح عنها بمثابة سياسة إيجابية تعود بالنفع على المستثمرين، حيث يساعد تسجيل ملكيتها على إنتقالها من مستثمر إلى آخر ومن قطاع إنتاجي إلى آخر بطريقة سلسة وسريعة، ومن ثم يشجع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، كما يمكن المستثمر من الحصول على قروض بضمان ملكيته المسجلة لمنزله أو أرضه لبدء نشاطه أو تمويل توسعته ، وذلك لأن المصارف تفضل حيازة الأراضي والمباني كضمانات لصعوبة نقلها أو إخفائها ، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها¹، ومن الممارسات الجيدة التي طبقت في أنحاء العالم سنة 2012 استخدام قاعدة بيانات الكترونية للالتزامات الرهن حيث طبقت في 108 دولة²

ويستدل على جودة بيئة تسجيل الممتلكات ب: عدد الاجراءات، المدة الزمنية، والكلفة³ ونفصلها كما يلي:

1. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة للعقار مع أطراف خارجية ولا تعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين اجراءات منفصلة، ويُفترض أن تتبع الشركة المشترية أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي يستخدمها أغلبية ملاك العقارات،
2. الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل ويفترض أن الشركة المشترية لا تضيع وقتا وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير،
3. التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار مع افتراض أن قيمته تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد،⁴

وبملاحظة وضع الدول العربية في المؤشر نجد أنها تحظى بوضع أفضل نسبيا في الترتيب العالمي حيث تحتل السعودية صدارة المؤشر عالميا وعربيا ،تليها الإمارات التي حلت في المرتبة السادسة عالميا والثانية عربيا، ثم سلطنة عمان التي حلت في المرتبة ال 21 عالميا فالبحرين التي حلت في المرتبة ال 30 عالميا،

وبالرجوع لمكونات مؤشر تسجيل الممتلكات نجد :

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2009، ص9.

² البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، 2012، مرجع سابق، ص14.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2006، مرجع سابق، ص11.

⁴ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، 2010، ص ص84-85.

* عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري: الإمارات الأفضل بإجراء واحد فقط، ثم البحرين وسلطنة عمان والسعودية بإجراءين، ثم موريتانيا وسورية وتونس 4 إجراءات¹،
* الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل: السعودية والإمارات الأفضل بيومين فقط، ثم السودان ب 9 أيام ثم قطر ب 13 يوماً²،
* التكلفة الرسمية (% من قيمة العقار): السعودية الأفضل دون تكلفة تليها قطر بنسبة 0,3 % ثم الكويت 0,5 % تليها فلسطين 0,7 % ثم مصر بنسبة 0,8 %³،

الفرع الرابع: مؤشرات الحصول على الائتمان:

يجبر غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها الشركات على الإعتماد بدرجة عالية على الائتمان المصرفي، ولهذا فنقص المعلومات لدى المصارف يجعلها تحجم عن تقديم الائتمان للمشاريع حتى ولو كانت جيدة⁴ ومن نافلة القول أن المقرضين يقلبون صفحات التاريخ الائتماني للمقترض قبل اتخاذ قرار بشأن تقديم الائتمان وتحديد سعر الفائدة⁵ ويستدل على جودة المؤشر:

1. قوة الحقوق القانونية: تتمثل في مدى حماية قوانين الضمانات العينية والإفلاس لحقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض،
2. مدى عمق المعلومات الائتمانية: تتمثل في نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية
3. تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية: حيث يوضح عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية، ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاماً)
4. تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين): هو عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة * للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ

¹ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, pp112-134 .

² Ibid, pp121-128.

³ Ibid, pp106-123.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2007، ص5.

⁵ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2008، مرجع سابق، ص29.

* يُعرف المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة لا تستهدف الربح، تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل تبادل المعلومات عن القروض فيما بين البنوك والمؤسسات المالية.

الافتراض في السنوات الخمس الماضية، ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاماً)¹،

وفي مؤشر الحصول على الائتمان احتلت السعودية المرتبة الـ 48 عالمياً،² بفضل قيامها بنشريات ائتمانية مأخوذة من تجار التجزئة والدائنين التجاريين او شركات المرافق العامة بالإضافة الى المؤسسات المالية، وطبقت هذه التقنية في 54 دولة سنة 2012³ وبملاحظة مكونات المؤشر نجد:

* قوة الحقوق القانونية: السعودية الأفضل عربياً بـ 5 درجات من 10⁴

* مدى عمق المعلومات الائتمانية: مصر والسعودية الأفضل عربياً بالحصول على العلامة الكاملة 6/6⁵

* تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين): قطر ثم تونس وسلطنة عمان فلبنان الأفضل عربياً بنسب 32,2 و 27,3 و 18,9 و 16,6 % على التوالي⁶،

* تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين): البحرين الأفضل عربياً بنسبة تغطية 40 % تلتها الإمارات بنسبة 29,2 % ثم الكويت بنسبة 29 %⁷.

الفرع الخامس: مؤشر حماية المستثمر

ان البيئة الاجرائية الأقل ايجابية تعني ضعف سبيل الحماية القانونية للمساهمين أصحاب حصص الأقلية⁸ ولهذا يقيس مؤشر حماية المستثمر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية⁹ ويستدل على جودة المؤشر من العناصر التالية:

1. مؤشر نطاق الإفصاح: ويتألف من خمسة مكونات، هي: ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، وعماً إذا كان يشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور أو الهيئة التنظيمية أو المساهمين أو في التقرير السنوي، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض

¹ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2012، مرجع سابق، صص 26-27.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، صص 13.

³ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p14.

⁴ Ibid, p123.

⁵ Ibid, pp93-123.

⁶ Ibid, pp108-133.

⁷ Ibid, pp81-134.

⁸ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، 2012، مرجع سابق، صص 2.

⁹ مؤلف غير مذكور، حماية المستثمر كأحد المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال تعريفه، مكوناته، أسباب الإصلاح ومجالاته وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، 2007، صص 8.

المصالح من عدمه، وقيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة قبل إتمامها،

2. مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: ويتألف من 7 مكونات هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدعٍ من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الإرباح التي جنتها، وإمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة، ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة،

3. مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى: يتألف من 6 مكونات هي: ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد أي منها، ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشتري والبائعة والتحقق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة وفحص مستندات هذه الصفقة قبل إقامة أية دعوى قضائية، وما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية،¹

وبملاحظة وضع الدول العربية في المؤشر: تحتل السعودية المرتبة الـ 17 عالمياً تليها الكويت في المرتبة الـ 29 عالمياً ثم تونس وفلسطين اللتان حلتا في المرتبة الـ 46 عالمياً،

*مؤشر نطاق الإفصاح: لبنان والسعودية الأفضل عربياً بـ 9 درجات من 10 ثم البحرين ومصر وسلطنة عمان 8 درجات ثم الكويت والمغرب وسورية 7 درجات²،

*مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: السعودية الأفضل عربياً ثم الكويت والإمارات وتونس ثم الجزائر³

*مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى: فلسطين الأفضل عربياً بـ 7 درجات ثم المغرب وتونس

¹ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2008، مرجع سابق، ص 76-77.

² World Bank, *Doing business in a more transparent world*, 2012, Op.Cit, pp81-128 .

³ Ibid, pp78-134.

ب 6 درجات ثم مصر والكويت ولبنان ب 5 درجات،¹

الفرع السادس: مؤثر دفع الضرائب

تعدالضرائب من أقدم الأدوات الإقتصادية التي عرفتها الدول قبل آلاف السنين،والآن تتجه الإقتصادات العربية لتحسين البيئة الجاذبة للإستثمارمن خلال إجراءات تأتي في مقدمتها رسم سياسة ضريبية² ويسجل تقريرممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب³ ويستدل على مرونة أو جمود انظمة تحصيل الضرائب ب:

1. عدد مدفوعات الضرائب سنوياً وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام،
2. الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) و اشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنوياً،
3. نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإلزامية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية،⁴

وبملاحظة وضع الدول العربية في المؤشر نجد قطري المرتبة الثانية عالمياً ثم الامارات 7 ثم عمان 9 ثم السعودية 10 عالمياً وبالرجوع الى مكونات المؤشر نجد:

- * عدد مدفوعات الضرائب سنوياً: قطر ثم تونس فالعراق الأفضل ب 3 و 8 و 13 مرة خلال العام⁵،
- * الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية: الإمارات الأفضل ب 12 ساعة سنوياً فقط تليها كل من قطر والبحرين ب 36 ساعة لكل منهما⁶،

* معدل الضرائب الإجمالية من إجمالي الأرباح (%): قطر ثم الإمارات فالسعودية والبحرين ثم الكويت

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، ص14.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2009، ص11.

³ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2012، مرجع سابق، ص30.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2009، مرجع سابق، ص11.

⁵ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, pp102-133 .

⁶ Ibid, pp81-134.

الأفضل عربياً على التوالي بنسب اقل من 16%¹،

*معدل ضريبة الأرباح (%): حلت البحرين وقطر والإمارات الأفضل بدون ضرائب على الإطلاق ثم

السعودية والكويت ولبنان والجزائر بمعدلات 2,1 و 4,7 و 6,1 و 6,6 % على التوالي،

*معدل ضريبة عنصر العمل والاشتراكات الإجبارية (%): جاءت فلسطين الأفضل بدون ضرائب تليها

الكويت واليمن وقطر وسلطنة عمان بنسب اقل من 12 %،

*معدل الضرائب الأخرى (%): تعد الكويت وقطر والإمارات والسعودية ولبنان والعراق الأفضل بدون

ضرائب على الإطلاق تليها سلطنة عمان والبحرين بمعدلات تقل عن 0,5%² .

الفرع السابع: مؤشرات التجارة عبر الحدود:

تؤدي البيئة الاجرائية السليمة الى تقوية أداء التجارة فقد اتضح أن جهود تبسيط البيئة المؤسسية للتجارة

اسفرت عن آثار ايجابية على حجم التجارة³ ويركز مؤشر التجارة عبر الحدود على تفاصيل تكلفة التبادل

التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير او استيراد شحنة من

البضائع المترتبة على عدد الاجراءات اللازمة لعملية التصدير او الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها

كافة الاجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدى النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة⁴

وبملاحظة وضع الدول العربية نجدا لإمارات حلت في المركز الخامس عالميا وبالرجوع لمكونات المؤشر

نجد: * عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير: تونس والإمارات الأفضل ب 4 مستندات فقط⁵،

*الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام): الإمارات الأفضل ب 7 أيام فقط

*تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية): المغرب الأفضل ب 577 دولاراً للحاوية⁶،

* عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد: الإمارات والسعودية وجيبوتي الأفضل ب 5 مستندات فقط ،

*الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام): الإمارات الأفضل ب 7 أيام فقط،

*تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية): الإمارات الأفضل ب 635 دولاراً للحاوية⁷

¹ Ibid,pp81-121.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، ص15.

³ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، 2012، مرجع سابق، ص21.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2008، ص11.

⁵ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, pp133-134.

⁶ Ibid, pp114-134.

⁷ Ibid, pp92-134.

الفرع الثامن: مؤشرات انفاذ العقود

بينت الدراسات ان قدرة أي بلد على انفاذ العقود تعتبر محددًا مهمًا لمميزته النسبية في الاقتصاد العالمي¹ ومما لاشك فيه أن غياب كفاءة وفعالية النظام القضائي يثبط الإستثمار وبالتالي يعوق النشاط الإقتصادي ويقلل من إنتشار شركات الأعمال بل ويشجع على نمط المشاريع العائلية أو المشاريع التي تربطها علاقات تجارية أو عرقية متشابهة تجنبًا للدخول في نزاعات قضائية حول الحقوق التي تنشأ عن هذه العلاقات² ويقيس مؤشرات انفاذ العقود مدى سهولة أو صعوبة انفاذ العقود التجارية³ ويستدل على مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المتعلقة بالقضايا التجارية ب:

1. عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية الى غاية تاريخ السداد الفعلي ،

2. الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معتبرًا عنها بعدد الأيام)

3. التكلفة الرسمية (بدون أي رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها)⁴

وبملاحظة وضع الدول العربية في المؤشر نجد أن أفضل دولة هي اليمن التي حلت في المركز ال 38 عالميًا، بملاحظة تفاصيل المؤشر نجد:

* عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية: اليمن الأفضل ب 36 إجراء ثم لبنان والأردن وتونس ب 37 و 38 و 39 إجراء على التوالي⁵،

* الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد: موريتانيا الأفضل ب 370 يوماً فقط⁶،

* التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة): سلطنة عمان الأفضل ب 13,5%⁷

الفرع التاسع: مؤشرات توصيل الكهرباء*

ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود

¹ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، 2012، مرجع سابق، ص 21.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2009، ص 12.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سابق، ص 113.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2009، مرجع سابق، ص 13.

⁵ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, pp104-137.

⁶ Ibid, p112.

⁷ Ibid, p117.

* تم ادراج مؤشر توصيل الكهرباء لأول مرة ضمن تقرير عام 2012 حيث ادرجت مؤشرات توصيل الكهرباء على اساس تجريبي في تقرير عام 2010 و 2011 وتم عرض النتائج في ملحق خاص بتوصيل الكهرباء، ولفنادي ازدواج العد جرى شطب اجراءات توصيل الكهرباء من المؤشرات الخاصة باستخراج تراخيص البناء.

بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها، وخصوصاً أنها تؤثر مباشرة على الطاقة الإستيعابية والإنتاجية لهذه المشاريع وهو ما تؤكدته نتائج استبيان للعديد من الشركات في 89 دولة حول العالم حيث تبين ان الحصول على الطاقة الكهربائية تمثل احد أكبر العقبات أمام انشاء المشاريع¹ ولتوصيل الكهرباء تقوم المؤسسات في بعض البلدان باستيفاء اجراءات شكلية وروتينية² وقياس تقرير ممارسة الأعمال الإجراءت والوقت والتكلفة المطلوبة للحصول على توصيلة كهرباء نهائية لمستودع حديث البناء،³ ويستدل على مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ب:

* عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، وتتمثل في عدد التعاملات بين موظفي الشركة والمهندس الكهربائي الخاص بالشركة ويفترض ان يستوفي موظفو الشركة المعينون كافة الاجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير،

* الوقت المستغرق لتوصيل التيار، وتتمثل في متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية بدلاً مما يقتضيه القانون لاستيفاء أحد الاجراءات بأقل قدر من المتابعة ودون أية تكاليف اضافية،

* تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المعني، وتسجل التكاليف بخلاف ضريبة القيمة المضافة و تستبعد الرشاوي من التكلفة،⁴

وبملاحظة وضع الدول العربية في مؤشر توصيل الكهرباء نرى أن أفضل دولة هي الإمارات التي حلت في المركزال 10 عالمياً، وبالرجوع الى مكونات المؤشر نجد:

* عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل التيار: قطر الأفضل ب 3 إجراءات فقط ثم جيبوتي والسعودية وتونس والإمارات واليمن ب 4 إجراءات⁵،

* الوقت اللازم لتوصيل التيار: موريتانيا الأفضل ب 35 يوماً فقط⁶،

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2009، مرجع سابق، ص7.

² World Bank, *Doing business in a more transparent world*, 2012, Op.Cit, p2.

³ البنك الدولي، قياس تنظيم الأعمال التجارية، منشورة على الموقع <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity> تاريخ الزيارة 2012/09/12

⁴ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2012، مرجع سابق، ص37.

⁵ World Bank, *Doing business in a more transparent world*, 2012, Op.Cit, pp29-137.

⁶ Ibid, p112.

*التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد): قطر الأفضل ب 4% ، ثم الإمارات ب 15% فالسعودية ب 18%¹

الفرع العاشر: مؤشر تسوية حالات التعثر (إغلاق المشروع)

ان الاجراءات غير الفعالة الخاصة بالتعامل مع قضايا الاعسار من الممكن أن تعمق أية أزمة وأن تطيل أمدها وبالعكس تؤدي الاجراءات المتسمة بالفعالية الى تعجيل استعادة الاقتصاد لعافيته² وبينت دراسة اجريت في بلجيكا الى أن انشاء أنظمة اعسار محسنة خفض حالات تصفية الأعمال بنسبة 8,4% حيث ارتفع عدد الشركات القابلة لاعادة التنظيم بدل تصفيتها³ ويستدل على مرونة قوانين الإفلاس بالمدة والتكلفة ونسبة الاسترداد⁴ كما يلي:

* معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (تقدر عدد السنوات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين)

* الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال،

* تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة، وتتضمن تكلفة اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها⁵،

إن ارتفاع الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال يدل على عدم جودة التشريعات المعمول بها، واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة في النظام القضائي، كما أن قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحقاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة دليل على جودة بيئة الأعمال

ومرونتها،⁶ والجدير بالذكر أنه في حوالي 75% من عينة تضم 151 بلد وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012 ان المحاكم ايضا ملزمة قانونا بنشر معلومات عن القضايا المرفوعة بشأن حالات الاعسار⁷

وفي هذا المؤشر: توجد دولة واحدة فقط في قائمة أفضل 30 دولة وهي البحرين حيث حلت في المرتبة الـ 26 عالمياً، وبملاحظة مكونات المؤشر نجد:

¹ Ibid, pp121-123.

² البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2010، مرجع سابق، ص 60.

³ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op. Cit, p21.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2006، مرجع سابق، ص 13.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2008، ص 18.

⁶ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، ص 19.

⁷ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، 2012، مرجع سابق، ص 4.

*الفترة اللازمة لتصفية النشاط: تونس الأفضل ب 1,3 عام فقط تليها السعودية بعام ونصف العام ثم المغرب ب 1,8 عام فالجزائر والبحرين ب 2,5 عام ثم قطر ب 2,8 عام ،
*تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة): الكويت الأفضل بنسبة بلغت 1% من قيمة الشركة تليها سلطنة عمان بنسبة 4% ثم الجزائر وتونس بنسبة 7% ثم اليمن بنسبة 8% ،
*معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار): البحرين الأفضل بنسبة استرداد مرتفعة تبلغ 66 سنتاً لكل دولار ثم قطر ب 53,1 سنت لكل دولار ثم تونس ب 52,2 سنت¹ ،

المبحث الثالث: علاقة مناخ الإستثمار بالتطورات العالمية الراهنة

مما لا شك فيه أن مناخ الإستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، بالإضافة إلى بروز المنظمة العالمية للتجارة، وبالموازاة مع ذلك انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي، كما ان الأزمة العالمية الراهنة ألفت بظلالها على كثير من الإقتصادات العالمية والعربية، وأدت نتائج الحراك الشعبي في الدول العربية إلى إعادة النظر في الإستثمار من عدمه في هذه الدول،

المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعولمة على مناخ الإستثمار

ترتبط العولمة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وتؤثر كل واحدة منهما على مناخ الإستثمار كما يلي:

الفرع الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط على مناخ الإستثمار

يثير الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية جدلاً شديداً بين الإقتصاديين فهناك من يرى أنها تدفع عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل اللازم ويرى المعارضون أنها تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تضع العوائق والعراقيل أمام نفاذ الشركات الأخرى إلى الصناعة²، كما أن أنشطة وممارسات الشركات متعددة الجنسيات من الممكن أن تزيد الوضع الإقتصادي للدول النامية سوءاً³ وتؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة من عدة جوانب:

¹ World Bank, Doing business in a more transparent world, 2012, Op.Cit, pp78-133.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2007، ص13.

³ محمد عمر باناجه، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء2009، ص139.

أولاً: الآثار الاقتصادية: تتمثل في آثار مباشرة وغير مباشرة

1- الآثار المباشرة: تتمثل في

- توفير بديل للإقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الإقتراض من الأسواق العالمية،
- تعزيز صادرات الدولة المضيفة، من خلال قدرتها على زيادة حجم الإنتاج والنفاذ الى الأسواق الدولية¹
- نقل التكنولوجيا للدول المضيفة،² ونقل عكسي للتكنولوجيا بإستقطابها للخبرات والعقول المتفوقة من أبناء الدول المضيفة إلى المراكز الأم المتقدمة³

2- الآثار غير المباشرة: تؤثر على الروابط التجارية الخلفية والأمامية وعلى تطوير البنى التحتية إضافة إلى تعزيز المنافسة،⁴

ثانياً: الأثر العام على أداء الإقتصاد الكلي: ويتمثل في

- تأثير إيجابي بزيادة حصيلة الصادرات السلعية مما يؤدي الى زيادة الفائض التجاري،
- تأثر الحساب المالي ايجابيا نتيجة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة أثناء مرحلة التأسيس بما يساهم في ردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية الإدخار المحلي،
- تحسن الحساب الجاري نتيجة زيادة حصيلة الرسوم ومصروفات حقوق الإمتياز المفروضة على الشركات عبر الوطنية،⁵
- ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الطبيعية يؤدي الى استيراد التضخم،⁶

ثالثاً: آثار بيئية: لها دور سلبي مثل إختفاء مساحات من الغابات وتلوث مياه الأنهار ولها دور إيجابي حيث أن التزامها بمعايير البيئة يدفع الشركات المحلية الى إتباع نفس المعايير⁷،

رابعاً: الآثار الإجتماعية والسياسية: تتمثل في

1- آثار على الصحة والسلامة: حيث تؤثر سلبيا من خلال تلوث المياه والهواء، ولها تأثير إيجابي نظراً

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص12.

² مرجع سابق ص12

³ سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص14.

⁴ UNCTAD, world investment report, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007, pp139-142.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص14.

⁶ UNCTAD, world investment report, 2007, Op. Cit, p145.

⁷ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص14.

لمساهمتها في تخفيف الآثار الضارة بالصحة العامة بإستخدامها لأساليب تقنية متطورة والتزامها بمعايير السلامة والأمان.

2- آثار اجتماعية: تتمثل في: توفير فرص عمل، تحسين البنى التحتية، رفع مستوى الخدمات الإجتماعية كما أن لها تأثير سلبي يتمثل في استفادة المجتمع المحيط بموقعها من الإمتيازات السالفة الذكر في مقابل حرمان المجتمع البعيد مما يؤدي الى قيام نزاعات وصراعات،

3- آثار على حقوق الإنسان: تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لإنتقادات جمعيات حقوق الإنسان لإتهامها بإرتكاب انتهاكات شملت إختفاء الأفراد والإحتجاز التعسفي، والإستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، وانتهاك حقوق العمال¹.

4- أثر على الهوية الوطنية: حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد قيم المجتمع الاستهلاكي التي تقوم على السعي وراء مستويات الرفاه الغربي دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت نتيجة لقرون من التراكم المادي والحضاري²

5- الفساد والصراعات السياسية: يمكن لهذه الشركات أن تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم والذي قد يكون دكتاتوريا ولايتوخي العدالة في توزيع الثروة³، بل أحيانا تمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية وهو ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة⁴

وكخلاصة فإن المحصلة النهائية لتلك الآثار قد تكون سلبية أو ايجابية على مناخ الإستثمار بحسب التزام الشركات المتعددة الجنسيات بالأحكام الدولية.

الفرع الثاني: أثر العولمة على مناخ الإستثمار

يشير مصطلح العولمة الى زيادة الإندماج الإقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول⁵ والعولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن

¹ UNCTAD, world investment report, 2007, op.cit, p152.

² عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979، ص35.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص14.

⁴ الهواري بن الحسن، أثر آليات العولمة على الفساد الاداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، بدون ترقيم.

⁵ منير نوري، معوقات مساهمة العولمة الإقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، السداسي الثاني 2004، ص88.

تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية،

ولئن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والنفاؤل لما تنتجه لمختلف الدول من فرص كثيرة للإستثمار وتدنية التكاليف وتشجيع الإبتكار¹ وتزامن بروز العولمة الإقتصادية مع التفكير الجدي بجذب الإستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها² وبزيادة التدفقات العالمية للإستثمارات المباشرة في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ومتواصلة شجع ذلك الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الإقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة³، انطلاقا من هذا اعتمدت الدول المضيفة للإستثمار سياسات مالية واقتصادية وطورت أطرها المؤسسية والتشريعية للتعامل مع هذه التدفقات بمرونة لتعظيم الإفادة منها من ناحية وتفادي مخاطرها من ناحية ثانية⁴، وفي الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهودا كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الإستثمارات الأجنبية وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكله لبعض القطاعات الاستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى⁵، كما زاد إتجاه البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة⁶ وتم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارهما أكثر تنافسية وديناميكية من قطاع التصدير التقليدي في ظل العولمة وما تعنيه من تنافسية وشفافية، فتعددت آليات جذب الإستثمارات الى الدول العربية وبقي القاسم المشترك هو التغلب على تحديات العولمة⁷ ولعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحاملة للواء العولمة دورا رائدا في ترسيخ العولمة الاقتصادية ويبرز أثر العولمة من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي قامت المؤسسات المالية الدولية بإجبار الدول النامية على الالتزام بتطبيقها عند إشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهذه الدول في إطار سياسة إصلاحية شاملة، تهدف في مجملها إلى تحسين أداء النشاط الإقتصادي،

¹ الغوث ولد الطالب جدو، سعديوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 52، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، خريف 2010، ص 16.

² أحمد زكريا صيام، آلية جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، ديسمبر 2005، ص 86.

³ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص 99.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2001، ص 1.

⁵ مزيور نوري، مرجع سابق، ص 113.

⁶ عبد المنعم محمد الطيب حمد النبل، العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف 'نظرة شمولية'، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، ديسمبر 2005، ص 12.

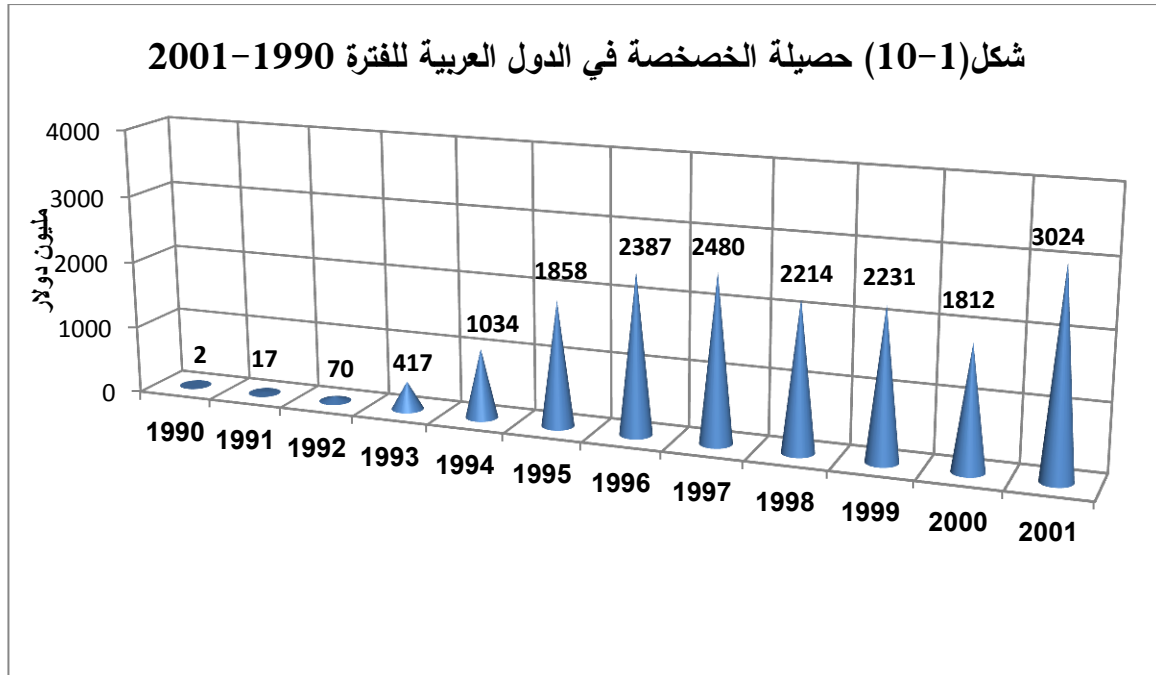
⁷ أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 83.

بالإضافة إلى ذلك فإنّه في ظلّ العولمة:

- أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تنتشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول في ذلك الإستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية للبلد الأصل كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن عامل الجنسية، وتحصل على تمويل محلي من كلّ بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية.

- كما أصبحت هذه الشركات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطاً خاصاً بمساعدة المؤسسات الحالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ مختلف سياساتها واستراتيجياتها.

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الإستثمار الأجنبي المباشر¹، ويلاحظ زيادة عمليات الخصخصة في الدول العربية خلال فترة تسارع العولمة كما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

_ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 161.

¹ حسان خضرم، الإستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 14.

يظهر من الشكل أنه من 2 مليون دولار تحققت في تونس سنة 1990 ، ارتفعت حصيلة الخصخصة بصورة متصاعدة في السنوات اللاحقة الى أن بلغت نحو 2,5 مليار دولار في سنة 1997 قبل أن تتراجع تدريجيا في ضوء التباطؤ الذي حدث في النمو الإقتصادي إلى أن بلغت حوالي 1,8 مليار دولار في عام 2000 وفي عام 2001 ارتفعت هذه الحصيلة الى نحو 3 مليار دولار وهو أعلى مستوى تحققه منذ بدء تنفيذ برامج الخصخصة ويعود الى حصيلة الخصخصة في المغرب التي بلغت 2,1 مليار دولار¹،

والجدير بالذكر أن برامج الخصخصة تؤثر في تدفقات الإستثمار من خلال إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الإستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للإستثمار، تحسين البنية الأساسية، وإعطاء إشارة من الحكومة بإتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لإستثمارات القطاع الخاص²

ويلاحظ أن قرابة 75% من التدفقات الإستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة هي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (1990-1999)،

المطلب الثاني: أثر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على مناخ الإستثمار

تعتبر المنظمة العالمية والتكتلات الإقليمية طرفي نقيض فمن جهة تسعى المنظمة العالمية للتجارة لنظام تجاري حردولي متعدد الأطراف بالمقابل تأتي التكتلات الإقليمية لتحدها من حرية التجارة وتزيد من الحماية وسنرى فيما يلي تأثير كل منهما على مناخ الإستثمار.

الفرع الأول: أثر الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الإستثمار

أمضى العديد من الدول العربية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية،

وقد اشتملت هذه القيود على العديد من العناصر أهمها: القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية، وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أوجواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2002، مرجع سابق، ص 160.

² حسان خضرم، مرجع سابق، ص 18 .

تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية¹ وتقدمت الدول الصناعية في جولة أوروغواي سنة 1994 بمقترح سمي إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة "TRIMS" الذي يعتبر أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية حيث أضيفت الى الاتفاقيات ذات الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:

-الاتفاقية التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية.

-الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار تتعامل مع الاستثمار الصناعي فقط² ويقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثيراً وانعكاس على التجارة الدولية،³

وتتقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين، قد تنشأ بينهما رابطة معينة:

النوع الأول: يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، وتأخذ هذه الإجراءات صوراً عديدة أهمها ما يلي: الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجمركية، الإعانات ومنح الاستثمار،

أما النوع الثاني من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء

Performance requirements بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف

الاقتصادية للدولة، مثال ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الاحلال محل الواردات، أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية⁴ وتأخذ إجراءات متطلبات الأداء الصور التالية:

- شرط المكون المحلي: هو اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ أو من أي مصدر محلي، سواء كان الشراء محددًا بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو كان في شكل نسبة مئوية من حجم أو قيمة الانتاج المحلي للمشروع،

- شروط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات: هو تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات

¹ مرجع سابق، ص 15-16.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 107.

³ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1790.

⁴ مرجع سابق، ص 1793.

مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية، والتدبيران السابقان لا يتفقان مع مبدأ المعاملة الوطنية،

- شروط التصدير: تقييد قيام المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير، سواء كان ذلك التقييد محددًا بمنتجات بعينها، أو بحجم معين أو بقيمة معينة من المنتجات، أو فى شكل نسبة مئوية معينة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع، ويؤدي هذا الشرط الى التقييد الكمي للصادرات،

- شرط توازن العملات الأجنبية: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم فى إنتاجه المحلي او ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف¹ ويؤدي هذا الشرط الى التقييد الكمي للواردات،

- تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، سواء كان هذا التقييد بصفة مطلقة أو يرتبط بما يستورده المشروع من منتجات أو بحجم أو قيمة ما يصدره المشروع من إنتاجه المحلي، ويعتبر هذا التدبير من متطلبات توازن التجارة التي تؤدي إلى التقييد الكمي للواردات

وترجع العلاقة بين هذين النوعين من إجراءات الاستثمار إلى أن إجراءات النوع الأول "حوافز الاستثمار" لا تمنح إلا فى حالة تحقق إجراءات النوع الثانى "متطلبات الأداء" فهناك إذن علاقة ارتباط قوية متلازمة زمنيا بين الوفاء بحوافز الاستثمار واستيفاء شروط وإجراءات متطلبات الأداء وهذا هو ما عارضته الدول الصناعية المتقدمة أثناء مفاوضات جولة أوروغواي²

ويوجد عدد من الملاحظات على الأحكام الأساسية للاتفاق نورد أهمها فيما يلي

- إن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة فى الدول المتقدمة كإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة فى الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات فى الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية،
- لم يتضمن الاتفاق أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ

¹ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص 99.

² عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1794 - 1798.

بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط (Restrictive Business Practices) التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أو التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج* وذلك على الرغم من وجود صلة وثيقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS وقيد ممارسة النشاط RBP وتتمثل هذه الصلة في أن حكومات الدول النامية عادة ما تقوم بفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الشركات متعددة الجنسيات كرد فعل لقيد ممارسة النشاط RBP التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات¹ وهكذا فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات² كما أن الآثار التي تتركها تكون أكبر ضرراً على اقتصاديات الدول النامية من منافع تدفق الإستثمارات الأجنبية³

- إن اتفاق التريزيم ينطبق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء فقط، وبالتالي فهو لا ينطبق على حوافز الإستثمار ولا على قيود ممارسة النشاط وهي الباعث الرئيسي لفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء والتي حظرها الاتفاق وبالتالي فهو ركز على النتائج فقط بدلاً من استهدافه للأسباب الرئيسية لتشويه حرية التجارة والمنافسة، هذا فضلاً عن أن اتفاق التريزيم بقيامه يحظر أنواع معينة من إجراءات الاستثمار المتخذة شكل شروط الأداء سوف يحد من خيارات السياسة المتاحة للدول النامية في تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات،
- يترتب على اتفاق إجراءات الاستثمار التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات لا سيما مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية وذلك من أجل تخفيف القيود المفروضة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، وهذا ما يؤدي الى توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية⁴

والجدير بالذكر هو انضمام 12 دولة عربية حتى الآن الى المنظمة العالمية للتجارة وهي: البحرين، و جيبوتي،

* الشركة الأم قد تحصر على ألا تكون وحداتها التابعة بالدول النامية منافسة لوحدها وعملياً بالدولة الأم، وذلك (بشكل مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم، أو (بشكل غير مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1801-1802.

² عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 108.

³ محمد عمر باناجة، مرجع سابق، ص 138.

⁴ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1805.

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية

ومصر، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات¹

وحيث أن اتفاق التريزر قد دخل حيز النفاذ اعتباراً من أول يناير 1995، مع مراعاة الفترات الإنتقالية الممنوحة لتنفيذ هذا الإتفاق المتمثلة في سنتان للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً سنلاحظ الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول قبل وبعد نفاذ اتفاق تريزر كما يلي:

جدول (1-1) التغييرات في الأنظمة الوطنية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

للفترة (1991/ 2004)

البيان										الفترة السابقة
الفترة اللاحقة لدخول اتفاق التريزر حيز النفاذ										1991
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1995	1991	
102	82	70	71	69	63	60	76	64	35	عدد الدول التي ادخلت تعديلات في نظم الإستثمار
271	244	248	208	150	140	145	151	112	82	عدد التغييرات التنظيمية
235	220	236	194	147	131	136	135	106	80	الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر ^A
36	24	12	14	3	9	9	16	6	2	الأقل ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر ^B

Source: * Unctad, **World Investment Report**, The Shift Towards Services, New York and Geneva, 2004, p8.

Unctad, **World Investment Report, Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, 2005, p26.

A: بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالتحريير أو التغييرات الهادفة الى تعزيز أداء الأسواق، إضافة الى زيادة الحوافز،

B: بما في ذلك التغييرات الهادفة الى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضاً،

يلاحظ زيادة عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار من 35 دولة سنة 1991 الى 64 دولة سنة 1995 ثم 76 دولة سنة 1997 وتناقصت الى 60 دولة سنة 1998 ثم واصلت الزيادة لتبلغ 102 دولة سنة 2004،

¹ أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، مجلة جسر التنمية، العدد 92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2010، ص9.

- كما لوحظ تزايد عدد التغييرات التنظيمية من 82 تغيير في سنة 1991 إلى 112 تغيير سنة 1995 لتواصل الزيادة لغاية سنة 2004 ب 271 تغيير مع تسجيل تناقص في سنة 1998،
- تزايد عدد التغييرات الملائمة للإستثمار الأجنبي من 80 تغيير سنة 1991 إلى 106 سنة 1995 وتواصلت الزيادة إلى 235 تغيير سنة 2004،

الفرع الثاني: أثر الإنضمام للتكتلات الإقليمية على مناخ الإستثمار

تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تم تكوين 84 كتلة إقليمية جديد خلال التسعينيات في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبعة تكتلات¹ وتتمثل أهم التكتلات في الاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفوذ إليها، وتفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه استثماراتها داخل الكتل الاقتصادية، لتتجنب التعريف الجمركية الخارجية، كما أن للتكتلات الإقليمية آثار على مناخ الإستثمار تتمثل فيما يلي:

- تجعل المنطقة التكاملية أكثر جاذبية للإستثمار، حيث انها تساعد على خلق سوق مشترك كبير وتساهم في تحسين الكفاءة الكلية وأيضا تساهم في رفع مستويات الدخل في هذه السوق²، وهذا ما يلاحظ في الاتحاد الأوربي الذي يعتبر أكثر التكتلات الاقتصادية جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لاستقراره واتساع نطاق السوق الإقليمي وانخفاض تكاليف الحماية³،

- تضمن التكتلات قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية⁴، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن السبعة مراكز الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2012 كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالميا في نفس المؤشر،

¹ عابد شريط، الإقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007، ص 32.

² عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 132.

³ نفس المرجع، ص 133.

⁴ الغوث ولد الطالب جدو، سعدبوه ولد سيداتي، مرجع سابق، ص 16.

-التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، فلقد أقدمت كندا على إبرام اتفاقية "النافتا" كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية¹،

- يؤدي التكتل الى تجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951،

- يرتبط التكتل بالاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى²، مثل اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له³، إضافة إلى تخوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوى الدولية⁴

المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الإستثمار

ألقت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالهما على الاقتصادات العالمية والعربية، نتيجة للترابطات الإقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة وأدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الإقتصادية بسرعة فائقة بين الأسواق خاصة المالية منها، ولم تسلم من هذا حتى الدول ضعيفة العولمة فقد أنتها الآثار بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة تراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة إلى إنهيار أسعار المواد الأولية، كل هذه العوامل أثرت على اقتصادات الدول العربية، كما أن تداعيات الحراك الشعبي جاءت لتزيد في محنة بعض الدول العربية بعد أن ظهرت بوادر التعافي من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة،

الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية الإقتصادية الراهنة على مناخ الإستثمار

كشفت الأزمة العالمية الراهنة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية، واندلعت من القطاع العقاري نتيجة غموض العمل المصرفي، وانعكست هذه الأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى

¹ مرجع سابق، ص 38.

² الطيب داودي، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 5.

³ عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 39.

⁴ عابد شريط، مرجع سابق، ص 48.

اقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم

أولاً: أصول الأزمة العالمية الراهنة

تفاعلت مجموعة من العوامل داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسببة الأزمة المالية، فالأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرة نظراً للاختلالات المالية الداخلية والخارجية وازداد الأمر سوءاً مع تفشي أزمة الرهن العقاري¹ وتعود جذور الأزمة إلى نهايات العام 2000 وبدايات 2001 حيث أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والانتعاش² وتعزى أصول الأزمة المالية إلى التوسع في منح الإئتمان، والمتاجرة بالقروض، وخلق الودائع بنسب مفرطة، والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات إستثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية³، ففي مطلع هذا القرن ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول وفي مقدمتها العقارات كانت لدى المصارف والمؤسسات الأمريكية فوائض هائلة من السيولة لاتجد منافذ استثمارية لها ولأن العقار يبدو ملاذاً آمناً للاستثمار اتجه قدر كبير من تلك السيولة إلى قطاع العقارات، وقد اقبل الأمريكيون على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضا بدون الاستناد إلى جدارة ائتمانية في إطار ما يعرف بـ subprime* متجاوزة بذلك شروط التسليف واصوله⁴ وارتفع معدل التمليك السكني من 64% سنة 1996 إلى 69,2% سنة 2004⁵ وهبطت أسعار الفائدة لتصل إلى 1% في منتصف 2003⁶ وكانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفدرالية للرهنات السكنية Fannie Mac والمؤسسة الفدرالية للرهنات العقارية Freddie Mac واللذين تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن، نشيطة في إعادة تمويل الرهنات مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض

¹ بدیعة لشهب، الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010، ص 67.

² نور الدين جوادی، عقبة عبد اللاوی، الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة "بحوث اقتصادية عربية" ما بين 2007 إلى 2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص 37.

³ مصطفى العرابی، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2010، ص 10.

* الرهن العقاري الأقل جودة أو من المستوى الثاني (subprime) يقصد بها القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقرض أو المشرع الممول، يمكن للمصرف الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، لهذا السبب قامت المصارف برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض، ومن أجل تغطية جزء من المخاطر التي تندرج تحت هذا النوع من القروض

⁴ بدیعة لشهب، مرجع سابق، ص 67.

⁵ مفتاح صالح، فريدة معاري، أزمة النظام العالمي وبدیل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 5.

⁶ حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 5.

المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن، وفي جانب آخر لعبت عملية تحويل الرهونات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الإستثمارية في السوق الثانوية دورا كبيرا في اندلاع الأزمة، حيث تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة¹ وذلك ببيع محفظة القروض إلى المصارف الإستثمارية التي نظمت عملية التسييد عبر تأمين قسم من المحفظة لدى شركات التأمين²، ودرجات التقييم AAA قدمت بسخاء على أموال توريق تعكس أنشطة محفوفة بالمخاطر في نهاية المطاف³ حيث سمح لوكالات التصنيف وبدون تنظيم بتصنيف جميع انواع المنتجات على أمل شرائها من طرف المستثمرين والمؤسسات والأفراد⁴ حيث كانت البنوك تسعى لخداع المستثمرين من أجل الحصول على أفضل وكالات تصنيف وتميرير المخاطر للمشتريين من هذه الأوراق المالية ومعارفهم⁵ ومع بداية سنة 2006 تشبعت السوق العقارية⁶ مما حدا بالبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار مفاجئ برفع سعر الفائدة الأساسية من 1% سنة 2004 الى 5% سنة 2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم، وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها رفعت اسعار الفائدة على القروض العقارية، ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف، مما دفع جزءا كبيرا منهم الى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم مما رفع نسبة العقارات المعروضة للبيع أكثر من الطلب مما أدى الى انخفاض أسعار العقار، وقد بلغت الفقاعة العقارية ذروتها لتتفجر في صيف سنة 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن افلاسها، وأصبحت المصارف تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم التي هي في الأساس أموال مودعين، ومع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه المصارف زاد اقبال المودعين على سحب ودائعهم مما عمق مشكلة السيولة لدى

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 13.

² زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص 11.

³ Nagib Bouguessa, La bonne Gouvernance, une reponse a la crise financière, colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009, p.21.

⁴ Kada Akacem, Deruglation, Regulation et Marche Financiers, Revue du chercheur, n°8, université Kasdi merbah, ouargla, 2010, p.10.

⁵ Aoumeur Akki Alouani, Crise Financière ou Crise d'éthique: quelle alternative, le colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009, p.12.

⁶ محمد بوهزة، رفيق مزوقي، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

المصارف وتعدى الأمر الى انهيار بعض المصارف مثل بنك (Lehman Brothers) رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية¹ حيث عجز عن الوفاء بالتزاماته وأعلن عن إفلاسه في سبتمبر 2008 ، وشاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية وظهرت أعراض شح السيولة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة، حيث قام عدد من المصارف العالمية المتواجدة في الأسواق المحلية للاقتصادات الناشئة في دول أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، بسحب الأموال المودعة لدى فروعها في الخارج ونقلها إلى مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، وذلك لإعادة بناء القواعد الرأسمالية للمصارف الأم² وما يمكن ملاحظته أن هذه الأزمة تعتبر الأعنف منذ الكساد الكبير 1929-1933 كما أن ما يخشى منه تحقق وهو تحول الأزمة المالية إلى أزمة إقتصادية مست القطاع الحقيقي مثل صناعة السيارات وقطاع البناء والقطاع العقاري والصناعات التحويلية³ كما أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الإقتصادي فيها دون إستثناء⁴

ثانياً: تحليل مقارن لتأثيرات الأزمة المالية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول العربية:

تعرضت الاقتصادات العربية إلى آثار الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من ركود في إقتصادات غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و 2009 ، ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي إمتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة إقتصاداتها ودرجة إنفتاحها وإرتباطها بالإقتصاد العالمي، ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى* وهي دول مجلس التعاون الخليجي ، التي تنتم بأسواق مالية منفتحة وحرية نسبية في تحركات رؤوس الأموال واستثمارات معتبرة في الأسواق الدولية عبر صناديقها السيادية⁵، وبأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها، أما المجموعة الثانية**، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط

¹ بدية لشهب، مرجع سابق، ص 68-69.

² صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 204-205.

³ محمد بوجلال، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 6، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 67.

⁴ مصطفى العرابي، مرجع سابق، ص 16.

* الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

⁵ بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الإقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، العدد 102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 13.

** الجزائر، السودان، ليبيا واليمن.

تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسيرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتخفض مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول¹.

أما المجموعة الثالثة^{***}، فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية، غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر،

وإزاء القيام بتحليل مقارن لتأثيرات الأزمة على الاقتصادات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة، فإن امتداد الأزمة يعزى إلى أمرين أساسيين، أولهما عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد على أسواق المال العالمية، وثانيهما العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية².

ثالثاً: آثار الأزمة العالمية على مناخ الإستثمار في الدول العربية:

أثرت الأزمة المالية على مناخ الإستثمار كما يلي:

*التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلباً على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجهة الى قطاعات الموارد الطبيعية³،

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 211.

^{***} الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا.

² صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 206-207.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي رقم 1، الكويت، 2009، ص 5.

* تعرض البنوك العربية الى أزمة سيولة حادة تجلت في احجام البنوك الخليجية عن الاقراض فيما بينها الا بمعدلات فائدة مرتفعة، وعجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة¹

* تخفيض المصارف في البلدان المتقدمة لقروضها الى حد كبير² مما قلص من قدرة الشركات على الإستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود، حيث تشير البيانات الى تراجع قيمة صفقات الإندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع³،

* اتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الإندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الإستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الأكتاد إلى أنه من بين 98 إجراء إصلاحيا اتخذته الحكومات يوجد 24 اجراء مقيد للبيئة الإستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الإستخراجية⁴،

* الغاء وتأجيل مشاريع انمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري اثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار⁵،

* التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1,3% أثر سلبيا على جاذبية مناخ الإستثمار، حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من اجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها الى باقي دول العالم، اضافة الى تزايد عدد العمال المسرحين (العمال المهاجرين) وعودتهم الى بلدانهم الأصلية⁶

¹ محمد بوهزة، رفيق مزروقي، مرجع سابق، ص 6.

² Ali Dib, Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy, *Revue des economies nord Africaines*, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, 2^{ème} trimestre, 2009, P3.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص 81.

⁴ مرجع سابق، ص 82.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2009، مرجع سابق، ص 3.

⁶ محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 8.

* تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنوياً¹،

* انهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على 55% في سنة 2008 في سوق القاهرة وعمان وبنسبة أكبر في سوق دبي²

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14,2% إلى 1,7 تريليون دولار مقارنة بنحو تريليوني دولار وأشار التقرير إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وولفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات، أو سداد القروض للشركات الأم، تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبوجه عام تقلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25% في عام 2008³

الفرع الثاني: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الإستثمار

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت إلى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين، ومما لا شك فيه أن الإقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة⁴ رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما، فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديموقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع، بينما تبنى النظام السياسي الشمولي في الصين مثلاً، مبادئ الاقتصاد الليبرالي وحقق نجاحات اقتصادية وتكنولوجية باهرة،

وفي حين تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العملية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية، نرى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي فمنذ عام 1980، ارتفع رصيد

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص 13.

² حسين عبد المطلب الأسرح، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، مرجع سابق، ص 15.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 65-66.

⁴ زياد حافظ، مرجع سابق ص 13.

وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 1000 %، وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى، تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة أي ما يقرب من 20 % من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات،¹

وأثبتت الإنتفاضات والإحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا والأردن وعمان، وغيرها رفض الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، كما بينت أن اعتماد الأنظمة الفاسدة في البقاء في السلطة على المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى تحالفها مع الفئات المستفيدة التي نشأت في كنفها (ما يدعى رجال الأعمال) لم يعد كافياً لبقائها في السلطة، كما تبين من وقائع الثورة في تونس ومصر خاصة أن التأخير في إدخال الإصلاحات على الأنظمة يزيد من كلفة الإصلاح للأنظمة وللمعارضين وللبلاد، ويفتح أبواب التغيير الشامل، كما أصبح واضحاً ارتباط الأوضاع السيئة في البلدان العربية بوجود أنظمة موالية للغرب وتدور في فلكه² ورغم الخلاف النظري على دور شكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي إلا أن هناك اتفاقاً على أن التغييرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء من استثمار محلي أو أجنبي³،

أولاً: آثار التوترات السياسية على مناخ الإستثمار في الدول العربية: تؤثر كما يلي

1- على المدى القصير:

* تراجع عدد الشركات الجديدة وتأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية،

* تأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربة نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة⁴،

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص7.

² منير الحمش، من "مجتمع المخاطر" و"الدولة الرخوة" إلى "الغضب" و"الثورة"... ثم إلى أين؟، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، صص 207-209.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص7.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص63.

2- على المدى المتوسط:

*التغيرات السياسية والإدارية خصوصا مع ما ينجم عن الحراك من درجات متفاوتة للتغيرات في التشريعات والإجراءات الإدارية والحكومات والوزراء والمسؤولين واحتمالات حدوث ضبابية في الأطر الحاكمة والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون والتسرع في اتخاذ القرار،

*التوترات الأمنية وما ينتج عن غياب الأمن في بعض الأحيان، وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته، والتي بالطبع تنعكس سلبا على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام،

*الاضطرابات العمالية الفتوية وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبي، ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضاء الوظيفي ومعدلات الإنتاجية،

*الموقف من القطاع الخاص بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك، وخصوصا المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة، وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمانات الممنوحة للقطاع الخاص، وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص، ومدى حيادية القضاء المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليتها¹،

*هروب رؤوس الأموال للخارج سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسؤولين، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية، ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام ،

*التأثيرات الإقليمية؛ حيث ينتج عن الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود، سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول، حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية، وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم²،

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، صص 94-95.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 9.

*تغير اتجاهات المستثمر العربي والأجنبي: ان التغيرات الحادثة والمتوقعة ستدفع الى اعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة وتختلف التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة الى أخرى، بحسب كونها تعمل حالياً أو لديها استثمارات في المنطقة والأمر يخضع للعديد من الحسابات فالمستثمر الموجود داخل المنطقة أثناء الإضطرابات السياسية يختلف سلوكه طبقاً لمعايير عديدة فالمستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حالياً بقدر من الخسائر وخروجه لاحقاً على المدى المتوسط بخسائر اقل أو بأرباح رأسمالية، أما المستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل فلا يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من إنعكاسات التغيرات السياسية على حجم نشاطه وتحقيق خسائر دائمة، وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطاً كبيراً في قيم الأصول، وسيدخل في حساباته معايير المخاطر السياسية والاقتصادية ودراسات جدوى دقيقة لمستقبل السوق والوضع بشكل عام¹، ويأتي ضمن أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بصورة سلبية في الدول العربية ذات الحراك الشعبي، القطاع السياحي نتيجة تردد السائح العربي والأجنبي في زيارة الدول العربية وخصوصاً دول الحراك، حيث يضع عدد من السائحين الدوليين كافة دول المنطقة في سلة واحدة وفقاً لرحلته السياحية التي تشمل أكثر من دولة²،

3- على المدى الطويل: من المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات العربية خصوصاً اذا ما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها³،

4- تقييم وكالات التصنيف الدولية نتيجة التوترات السياسية في المنطقة العربية :

جاءت إعلانات وتقارير وكالات التصنيف الدولية متشائمة بشأن الوضع السياسي في المنطقة حيث أعلنت وكالة ستاندرد أند بورز في السابع من مارس 2011 عن وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية للمنطقة العربية كنتيجة أساسية للاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات، بما ينذر بتخفيض التصنيف

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص128.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص10.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص138.

السيادي للجهات السيادية الحكومية المقترضة في دول المنطقة، لكنها أوقفتها على تطور الأحداث على أرض الواقع، كما ذكرت وكالة موديز وفقاً لتقريرها الأخير الذي يتابع الأوضاع المالية في الشركات الخليجية انه حتى فبراير 2011 ، تراجع متوسط تصنيف 24 شركة خليجية إلى Baa1 أي بواقع درجة واحدة مقارنة بمتوسط التصنيف في بداية 2010 ، وتوقعت الوكالة بقاء احتمالات تخفيض التصنيف الائتماني لتلك الشركات مرتفعة وخاصة للشركات المقترضة ذات التصنيف المنخفض (غير الاستثماري)، وذلك نظراً لحاجة تلك الشركات لإعادة تمويل ديون سوف تستحق مستقبلاً، وكذلك إعادة هيكلة انكشافهم العقاري، وحذرت الوكالة من نقص أو انقطاع الدعم الحكومي أو حدوث اضطرابات في المناخ الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء هذه الشركات وخاصة المؤسسات شبه الحكومية¹

كذلك ترتب على أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية والسندات الحكومية والخاصة الصادرة عن عدد من دول المنطقة والمتداولة في الأسواق العالمية. وفقاً لبيانات مؤسسة ماركيت للتأمين على الديون والسندات الحكومية²،

قامت جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة بمراجعة بل وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و 5 دول لموديز و EIU ، و 4 دول لفيتش، و 2 دول بالنسبة لكابيتال انتليجنس، و 4 بالنسبة لوحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية، ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان التي شهدت أحداثاً سياسية وحراكاً شعبياً بدرجات متفاوتة، وفي المقابل نجد دولتان عربيتان شهدتا تحسناً في تصنيفهما السيادي خلال الفترة حيث رفعت ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت من (AA -) مستقر إلى (AA) مستقر، كما رفعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية EIU تصنيف قطر من A مستقر إلى AA مستقر³،

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 11.

² نفس المرجع ص 12.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 17.

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية

جدول (2-1) التغيرات في التقييمات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية لسنة 2011

قطر	الكويت	لبنان	الأردن	البحرين	تونس	ليبيا	مصر		
AA مستقر	AA- مستقر	B ايجابي	BB مستقر	A مستقر	BBB مستقر	A- مستقر	BB+ مستقر	ديسمبر 2010	وكالة ستاندر أند بورز
	AA- مستقر		BB سلبي	BBB سلبي	BBB- مستقر	BB سلبي	BB سلبي	مارس 2011	
AA- مستقر	AA مستقر	B ايجابي	BB سلبي	BBB سلبي	BBB- مستقر	BB سلبي	B سلبي	مارس 2012	
Aa2 مستقر	Aa2 سلبي	B1 مستقر	Ba2 مستقر	A3 مستقر	Baa2 مستقر	-	Ba1 مستقر	ديسمبر 2010	مورينز
-	-	B1 سلبي	Ba2 سلبي	A3 مستقر	Baa3 سلبي	-	Ba3 سلبي	مارس 2011	
Aa2 مستقر	Aa2 سلبي	B1 سلبي	Ba2 سلبي	Baa1 سلبي	Baa3 سلبي	-	B1 سلبي	مارس 2012	
-	AA مستقر	B مستقر	-	A مستقر	BBB مستقر	BBB+ مستقر	BB+ مستقر	ديسمبر 2010	فيش
-		-	-	BBB	BBB- سلبي	BB سلبي	BB سلبي	مارس 2011	
-	AA مستقر	B مستقر	-	BBB سلبي	BBB- سلبي	B مستقر	BB- سلبي	مارس 2012	
AA- مستقر	AA- مستقر	B مستقر	BB مستقر	A مستقر	BBB مستقر	-	BBB- مستقر	ديسمبر 2010	كابيتال إنتلجنس
-	-			A مستقر	BBB مستقر	-	BB+ سلبي	مارس 2011	
AA- مستقر	AA- مستقر	B مستقر	BB مستقر	BBB+ سلبي	BBB مستقر	-	BB+ سلبي	مارس 2012	
A مستقر	A مستقر	CCC مستقر	B مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	BB مستقر	BB مستقر	ديسمبر 2010	EIU
AA مستقر				BBB مستقر	B مستقر	BB مستقر	CC سلبي	مارس 2011	
AA مستقر	A مستقر	CCC مستقر	B مستقر	BBB مستقر	B مستقر	B مستقر	CCC مستقر	مارس 2012	

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 11.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 17.

خلاصة الفصل الأول:

يتبين من دراسة المفاهيم المرتبطة بمناخ الإستثمار أنه مفهوم مركب ديناميكي متطور يحسب التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية ويتكون من : النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي، قوانين وتشريعات إستثمار، سياسات اقتصادية كلية، ولا يمكن الوصول لمناخ مشجع إلا بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية الملائمة، ورغم ان الوصول إلى ذلك دفعة واحدة قد يكون صعباً إلا أن وجود سياسة استثمارية واضحة وتشجيع مستمر وعقلية مرنة ومنفتحة نحو الاستثمار تمنح ميزة إضافية للاستثمار،

ويتم تقييم مناخ الإستثمار بواسطة العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تعبر عن نظرة المحليين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين وهي وان لم ترق الى الدقة الكافية إلا أنه لا يستغنى عنها من أجل اتخاذ قرار الإستثمار من عدمه،

كما يتضح من تحليل مناخ الإستثمار في الدول العربية نجاح 11 دولة عربية في تحقيق توازنات اقتصادية كلية مما يعكس الجهود المبذولة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية، كما تبين لنا من تحليل بيئة أداء الأعمال في الدول العربية تحقيق بعض الدول لمراتب متقدمة في هذا المجال مع وجود ضعف في مجال الحصول على الائتمان وتسوية حالات التعثر (إغلاق المشروع)، وإنفاذ العقود (تسوية النزاعات التجارية) وتوصل هذا الفصل الى أن مناخ الإستثمار حساس للتطورات العالمية الراهنة حيث تبين التأثير الإيجابي لتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مناخ الإستثمار في الدول المضيفة في ظل وجود بعض التأثيرات السلبية، كما تعددت آليات جذب الإستثمارات الى الدول العربية في سبيل التغلب على تحديات العولمة، واتضح أن الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة له إنعكاسات إيجابية على مناخ الإستثمار من خلال إلترام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات حيث زاد عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار بعد تنفيذ اتفاقية تريمز سنة 1995 إضافة إلى زيادة عدد التغييرات الملائمة للإستثمار وعدد التغييرات التنظيمية ، كما إن الإنضمام الى التكتلات الإقليمية يساهم في ترقية مناخ الإستثمار في دول التكتل بفعل إتساع السوق وضمانه لقدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية وتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال حيث استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتواجد ضمن المراتب السبعة الأولى عربيا في مؤشريئة أداء الأعمال كما تجلى بوضوح تأثير الأزمة المالية العالمية على مناخ الإستثمار بفعل أثر النمو السلبي والإنكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي ، واتجاه السلطات في العديد من الدول الى

الإطار المفاهيمي لمناخ الإستثمار في الدول العربية

فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر ما يعكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل حيث أنه من بين 98 إجراء إصلاحية متخذ من طرف الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الإستثمارية، إضافة الى تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية،

وبخصوص تأثير الحراك الشعبي بالدول العربية فقد بدأ جليا تأثيره على مناخ الإستثمار من خلال قيام جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة بمراجعة وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، ولاشك أن هذا سينعكس على الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل محور إهتمامنا حيث سنتناوله بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

الدراسة النظرية للإستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعاني معظم الدول النامية من مشكلات اقتصادية عديدة، أهمها انخفاض معدلات التنمية، وتزايد حدة المشكلة في حالة عدم قدرة تلك الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع عجلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ولهذا فقد اضطرت تلك الدول إلى البحث عن مصادر خارجية بديلة للتمويل منها الاقتراض الخارجي والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الأجنبية الملائمة لظروف الدول النامية، ولم تكن العديد من حكومات البلدان النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة، وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف جوانب الإستثمار الأجنبي المباشر بالحديث عن مفهومه خصائصه وأهدافه وأشكاله ومزاياه وعيوبه في المبحث الأول، وسنخصص المبحث الثاني للنظريات المفسرة لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فسننتظر فيه لتطور الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عالميا وعربيا مع الإشارة إلى الإستثمارات العربية البينية.

المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

لايزال الاستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ على إهتمام الكثير من الكتاب والحكومات بوصفه من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، ولضرورة الوقوف على الخلفية التاريخية له من أجل فهم واستيعاب التغيرات التي طرأت عليه من المفيد الإشارة لبعض المفاهيم والجوانب الأساسية المرتبطة به.

المطلب الأول: تحديد المفاهيم:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ومرد ذلك الى الأهمية التي أصبح يحظى بها لدى الدول النامية والمتقدمة على السواء ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام سيتم التطرق الى مختلف مفاهيمه وخصائصه وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الدولي:

يتمثل في التدفقات الدولية لرأس المال والتي تعبر عن تحركات الأموال من احدى الدول الى دولة اخرى بهدف شراء الأصول من الدولة الثانية، وتشتمل الأصول على السندات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالإضافة الى الأسهم والأصول المادية مثل الآلات والعقارات¹، ويمكن تصنيف الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية أو غير المباشر، وسيتم تناولهما كما يلي:

أولاً: تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر: هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من السندات والأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل أو نسبة غير عالية بحيث لا تسمح لأصحابه الحق في إدارة رأس المال أو المشروع والإشراف عليه نظراً لقلّة القدر الذي يخولهم حق إدارة المشروع².

ثانياً: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كان الإستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في عمليات ذات طابع مالي محض فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عليه في كونه يمثل للشركة وسيلة لمراقبة مختلف النشاطات القائمة في البلدان الأجنبية، وهناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر

¹ جون هيدسون، مارك هيراندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، ص 335.

² بلعزوز بن علي، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 93.

الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹.

وحسب صندوق النقد الدولي FMI يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة²

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة OMC بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها³

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم تنتمي إليه، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر⁴

وحسب منظمة الـ OCDE : كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا اذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر بمعنى فرع أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي⁵.

من التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة مهمة من التأثير في ادارة مشروع في بلد آخر غير بلده⁶

و يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر)،

والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالاضافة إلى تمتع المستثمر

¹عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 13 .

²عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

³عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في أستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 18.

⁴علي عبد القادر علي، مرجع سابق ص 4.

⁵فاروق تشام، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول " الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البلدة، 22/21 ماي 2002، ص 6.

⁶حسن مهدي صائب، مرجع سابق، ص 119.

الفصل الثاني: الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويشمل الاستثمار المباشر أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استمراريتها أو توسيع نطاقها أو تصفيتها¹،

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية امتلاك المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) كمعيار دولي للفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية²، وإذا كانت النسبة أقل من 10% فإنها ستسجل محاسبيا كاستثمار في المحفظة لذلك نعتبر مستثمري المحفظة لا يمارسون أي تأثير في تسيير الشركة التي يمتلكون فيها أسهما،

الفرع الثاني: مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

وفقا للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من البنود التالية:

1- استثمارات رؤوس الأموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية،

2- استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر، وفي حال حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها استثمارات الحافظة إلى وضعيتها الاستثمار المباشر (10% أو أكثر) فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط،

3- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين)،

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2011، ص 6.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2008، مرجع سابق، ص 11.

4- قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر

والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج،

5- استثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي،

6- استثمارات غير المقيمين في التنقيب أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن¹،

الفرع الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي:

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة،

- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة²،

- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الإقتصادية والمنافع الإجماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده،

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، كما أن العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الشيء المؤكّد بالنسبة للعمل هو أن الإستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما³،

- يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ⁴،

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، 2011، مرجع سابق، ص 6-7.

² عبد المجيد د راز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص 214.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 252-253.

⁴ مرجع سابق، ص 255.

الدولة، كما يتميز عن كلّ القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروعية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحقّقه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها¹،

الفرع الرابع: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات،
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي،
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة،
- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي،
- اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة²،
- المساهمة بالفائض السنوي في السوق الدولية³،

وتتمثل الأهداف التي تسعى وراءها الشركات والأفراد عند الإستثمار في دول أخرى في:

- تحقيق العائد أو الربح مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح⁴
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها⁵،
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في صناعاتها،
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة التي تمنحها الدول من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية،
- الالتفاف حول معوقات التجارة،

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرّة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 92.

² منور أوسري، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص 99.

³ بولعيد بلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 74.

⁴ طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، دارالمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 16.

⁵ حسني علي خربوش وآخرون، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 184.

- الاستفادة من تكاليف الأجور الأقل في الدول المضيفة،
- ضمان أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية¹،

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، وإلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات، وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **الإستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة²، ويتم الاتفاق في العقد المبرم بينهما على حصة كل شريك، وأغلب الاستثمارات المشتركة هي متساوية التكاليف والأرباح، وقد تغيب الحصص عندما يساهم أحد الأطراف بالخبرة الفنية بدل رأس المال أو عندما يقدم المعلومات اللازمة عن السوق إذا كان المشروع المشترك قد أقيم على أرضه³،

أ- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة:

- من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في:
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى،
 - تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد،
 - تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل،
 - تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية أو خلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة⁴،
 - نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الانتاج حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي⁵

ويعتبر الإستثمار المشترك من أكثر أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول، ويرجع هذا

¹ مجموعة مؤلفين (مجهولين)، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2008، ص 390.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 15.

³ محسن أحمد الخضيري، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 39-40 وص 178.

⁴ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 486.

⁵ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 24.

لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة إستقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة،بالإضافة إلى أن هذا النوع من الإستثماريساعد في تنمية الملكية الوطنية ،وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين¹،

أما عن عيوب ها النوع من الاستثمارات فتكمن في الآتي:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار،

- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

- إن تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي الاستعداد الجيد وامتلاكه للقدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المختلفة،

- نظرا لاحتمال ان تكون القدرة المالية للمستثمر الوطني منخفضة فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع ويصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثل زيادة فرص التوظيف، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، انخفاض تدفق العملات الأجنبية للخارج،

- إن مساهمة الإستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية المذكورة سابقا أقل كثيرا مقارنة بمشروعات الإستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي،

ب- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظرالشركات متعددة الجنسيات:

تتمثل المزايا فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركات التملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع مجالات النشاط

الاقتصادي كالزراعة و البترول أوصناعة الكهرباء أوالتعدين،أي أنه في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المستثمرالأجنبي تملكا كاملا لمشروع الإستثمار فإن الإستثمار المشترك هو أفضل الخيارات التي تحقق قدرا

من التحكم والرقابة على أنشطتها وتحقيق قدر مقبول من الأرباح إذا قورن بأنواع الإستثمارغير المباشر مثل تراخيص الإنتاج،وعقودالإدارة وغيرها²،

- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق

¹ عبد السلام أبو حفص،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،مرجع سابق،صص481-483.

² عبد السلام أبو حفص،الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية،مرجع سابق،صص18.

- الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين،
- يساعد الإستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات إستثمارية تملكا مطلقا،
 - الإستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم،
 - يساعد الإستثمار المشترك على تجاوز المشاكل البيروقراطية التي تواجه الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي،
 - يعتبر الإستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء،
 - الإستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام اللازمة للشركة الأم،
 - الإستثمار المشترك يساعد في سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام للشركة الأم،
 - الإستثمار المشترك يوفر حماية ضد الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة، إضافة الى تخفيض الأخطار التجارية،
 - إن وجود شريك وطني في مشروع الإستثمار يساهم في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، والإنسانية وغيرها من المشكلات الإجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه انجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة¹،
- أما بخصوص عيوب الإستثمار المشترك من جهة نظر الطرف الأجنبي فتكمن في الآتي:
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الإستثمار، ولم تلق هذه النسبة قبولا لدى الطرف الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الإستثمار ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها،
 - قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الإستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق،

¹ المرجع السابق، ص19.

- انخفاض قدرات المستثمر الوطني الفنية والمالية قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل،

- عندما يكون الطرف الوطني ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع قيودا أو شروط صارمة على التوظيف والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم،

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:

هي مشروعات يكون فيها صاحب المشروع هو المالك الوحيد له في دولة أجنبية ويكون ذلك بإنشاء هيكل جديدة تماما وترويج منتج جديد في سوق البلد المضيف، أو يكون بالإستحواذ على هيكل مشروع موجود مسبقا في ذلك البلد والإستمرار في ذات النشاط¹،

وتمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ، وفي مقابل ذلك تتردد الدول النامية كثيرا إزاء هذا الشكل خوفا من التبعية الإقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، وحذرا من احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة²

أ- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل المزايا فيما يلي :

- زيادة حجم تدفقات النقد أو رأس المال الأجنبي للدول المضيفة،

- كبر حجم المشروع قد يساهم في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة ويؤدي الى زيادة الصادرات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة،

- نظرا لأن المشروعات المملوكة بالكامل تكون في العادة كبيرة الحجم مقارنة بالمشروعات المشتركة وبإفترض وجود جهاز جيد يقوم بإختيار التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات وخصائص التنمية بالدول المضيفة، فإنه سيساهم في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة،

- أما من ناحية العيوب فتتمثل في خشية الدول المضيفة من الاحتكار والتبعية والاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

¹ ليلى شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص56.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص20-21.

- ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات: من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركات متعددة الجنسيات ما يلي:
- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية ومالية وسياسات خاصة بالموارد البشرية)،
 - كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية،
 - يساعد التملك المطلق للمشروع الاستثماري في التغلب على المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص والتوكيلات والاستثمار المشترك وعقود الإدارة وغيرها،
 - إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة لهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة مع ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها،

وبخصوص عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تعتبر الإخطار غيرالتجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالدول المضيفة، وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة والصناعات الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية، ويضاف لذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك¹،

3- الإستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من أرض داخل الدولة معزولة بحدودها وتخضع الى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة²، فهي جزء مقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم³، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض

¹ المرجع السابق، ص 22-24.

² غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 103.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 138.

العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة¹،

4- مشروعات الإستثمار القائمة على التجميع:

و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي²

5- الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 الى 50 عاما في مجال البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع أو الحكومة وهي مشروعات قائمة على البناء والتشغيل والتحويل وترجع هاته المشروعات بالفائدة على الطرفين، الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج الى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز³،

المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر

تباينت الرؤى حول جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض، وكل فريق دعم رأيه بحجج وبراهين، وبين هذين الرأيين يقع رأي ثالث يرى ضرورة وضع ضوابط معينة لتحقيق الإستفادة القصوى من هذه الإستثمارات، ولكن الشيء الأكيد أن المنافع التي تحصل عليها الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لاتخلو من تكلفة، وعموماً اتفقت آراء المتخصصين والاقتصاديين حالياً على أنه يمكن التعرف على آثار مثل هذه الاستثمارات من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية وفيما يلي نتناول هذه الآثار بشيء من التفصيل،

¹ أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص98.

² عبد السلام أبو حفص، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص24-25.

³ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص186.

الفرع الأول: الأثر على النقد الأجنبي

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي الى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا لكبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء رأس المال والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب الى الدولة الأم، وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الإستثماري، إضافة الى المغالاة في أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة،

وعلى عكس الكلاسيك، يرى رواد المدرسة الحديثة أن الشركات متعددة الجنسيات تساهم في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي، نظرا لمواردها المالية الضخمة وقدرتها على الإقتراض من أسواق النقد الأجنبي، كما أن لديها القدرة على تشجيع المواطنين على الإدخار بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للإستثمار، إضافة الى أن وجود هذه الشركات يجلب لها المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية والدولة الأم،¹ إضافة إلى هذا فإن تدفقات الإستثمار تخلق زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى إرتفاع أسعارها ويترتب عنه ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف²

الفرع الثاني: الأثر على ميزان المدفوعات

للاستثمار الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي، فالأثر الإيجابي يحدث نظرا لزيادة حصة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي عندما تستخدم الشركات الأجنبية مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف، أما الأثر السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج، كما أن سياسة تسعير الصادرات والواردات المتبعة من طرف الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها تؤدي إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات³، ويزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية، أو سلعاً بهدف التصدير⁴ ويكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 116-117.

² حازم بدر الخطيب، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية وإنعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 97.

³ محمد زيدان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 133 - 134.

⁴ خزامي عبد العزيز الجندي، مرجع سابق، ص 642.

المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن احتمال إستعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار الحافظة المالية¹،

الفرع الثالث: الأثر على التشغيل

تتمثل آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فيما يلي:

- ✓ ان وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين اوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي الى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل ،
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يزيد من عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سيمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة،
- ✓ ارتفاع مستوى الأجور والمكافآت المقدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى سحب للعمالة المتميزة المتواجدة في الشركات الوطنية،
- ✓ انشاء المشروعات الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمل في المناطق الحرة يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة،
- ✓ وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى إختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة استخدامها لتكنولوجية متقدمة، وقد تؤدي أيضا الى عدم ثبات العمالة الموسمية،
- ✓ نجاح حكومة الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها²،
- ✓ الاستثمار الأجنبي يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة الى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل

¹ منور أوسري، نذير عليان، مرجع سابق، ص 98-99.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 149-150.

على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة

استنزاف العقول البشرية¹

الفرع الرابع: الأثر على نقل التكنولوجيا

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف² وتقوم الدول النامية من خلال سعيها لتكوين قاعدة تكنولوجية قوية، بتعديل قوانينها لتسهيل نقل التكنولوجيا إليها وتوطينها³، ورغم أنها تصطدم بإصرار الدول المتقدمة على عدم نقل التكنولوجيا، أو قيامها بنقل تكنولوجيا متقدمة إلا أن هذا لم يمنع بعض الدول من النجاح في نقل التكنولوجيا كالهند التي تحولت من متلقية للتكنولوجيا الى ناقلة لها⁴، وللحصول على التكنولوجيا بأفضل السبل يجب على الدول النامية مراعاة الأمور التالية⁵:

- ✓ المزج بين الأساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا كأن يسمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات و إبرام عقود واتفاقيات تراخيص الإنتاج، وعقود تسليم المفتاح وعقود الإدارة وغيرها، في وقت واحد،
- ✓ في حالة تطبيق أي سياسة لحماية التكنولوجيا الوطنية في مجال انتاجي معين لفترة معينة، يجب التأكد من قيام الشركات الوطنية بسد احتياجات السوق المحلي من السلع أو الخدمات المحمية تكنولوجيا خلال تلك الفترة،
- ✓ ادخال التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم مما يسمح بتقليل القدرة على الإحتكار والمنافسة بينها وبين الشركات الوطنية،

الفرع الخامس: الأثر على التقسيم الدولي للعمل

ظهرت في اواخر الستينات أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبين بلدان العالم الثالث الآخذة في النمو، وساهم في ذلك نمو الشركات متعددة الجنسيات⁶، والتي تعمل على تجزئة مراحل انتاج السلعة الواحدة عبر دول مختلفة، حيث يتم تجميعها في بعض الدول ويتم تسويقها في دول أخرى، فالسلعة الواحدة أصبحت تشارك في إنتاجها شعوب مختلفة بحسب ماتضيفه الى انتاج السلعة⁷، وتقوم

¹ منور أوسير، نذير عليان، مرجع سابق، ص 98.

² Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel en Algérie, *Revue Recherches économiques et Manageriales*, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009, p72.

³ بنادر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 23.

⁴ عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 42.

⁵ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 138-139.

⁶ عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 23.

⁷ يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 156.

استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات على خلق قواعد تصديرية* في مناطق الأجر المنخفض بحيث يتم إعادة تصدير السلع المصنعة هناك إلى أسواق بلد المركز الأم، بالإضافة إلى ذلك تقوم قواعد التصدير هذه بدور هام كمراكز تموين لأسواق إقليمية معينة بما يسمح بتخفيض تكلفة النقل والمناولة إلى أدنى الحدود مع تقادي مخاطرتأخر وصول السلع المشحونة في الموعد المحدد لأسواقها النهائية¹،

وبينما يتم إنتشار الأنشطة التشغيلية والعمليات الصناعية في معظم أنحاء العالم على أساس لامركزي، تظل عمليات إتخاذ القرارات فيما يتعلق بتحديد ما يجب إنتاجه وكيف وأين يتم، متركزة إلى أبعد حد في المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسيات²

الفرع السادس: الأثر على السيادة الوطنية

يرى المعارضون لجدوى الإستثمارات الأجنبية أنها مسؤولة بصورة مباشرة عن تقويض الديمقراطية من خلال ممارستها شكلا جديدا من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة وتشويه الإقتصادات الوطنية وإلحاق الضرر بها،³ حيث أن الشركات متعددة الجنسية تتدخل في توجيه السياسة العامة للدولة المضيفة⁴، وتساعد بنفوذها وأموالها رجال الأحزاب والسياسة الذين يرعون مصالحها بصرف النظر عن مصالح بلدانهم⁵ كما تتركس في اطار العولمة السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة مصالح الدول الغربية، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية⁶

وكمثال على الممارسات غير المرغوب فيها لبعض الشركات المتعددة الجنسيات شركة I.T.T التي حاولت قلب نظام حكم سلفادور الليندي في شيلي في أوائل السبعينات،⁷

وفي بعض الحالات تسيطر هذه الشركات على قطاعات التقنية المتقدمة ذات الأهمية للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لتنافسية الإقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال أثارت السلطات الأمريكية المخاوف من

* تعرف القاعدة التصديرية حسب لجنة التعريفية الجمركية الأمريكية عام 1973 كما يلي "ان امكانية استخدام العمل غيرالماهر في الخارج تتيح لبعض الصناعات فرصة الهجرة إلى البلدان ذات الأجر المنخفض والتي وصلت إلى مستوى من التنمية يجعلها مستعدة لإستقبال هذه الصناعات، وذلك دونما انحراف ملحوظ عن مستويات الإنتاجية السائدة في الولايات المتحدة.

¹ عبد الفضيل محمود، مرجع سابق 26-27.

² مرجع سابق، ص 32.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي الرابع، الكويت، 2007، ص 11.

⁴ محمد زيدان، مرجع سابق، ص 135.

⁵ ابراهيم محسن عجيل، الشركة متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، رسالة ماجستير في القانون الدولي (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدمام، 2009، ص 119.

⁶ محمد سعيد ابو عزوز، العولمة، ط 1، دار البيارق، عمان، الأردن، 1998، ص 81.

⁷ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 94.

الإستثمارات المباشرة الواردة من اليابان وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة في مناسبات عدة عن الإلتزام بالتحريم الكامل لمجالي الإستثمار والتجارة، إلا أنها إتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها حماية سيادتها، وأهمها تمديد المدة اللازمة لإقرار تملك الأجانب للمشاريع داخل الأراضي الأمريكية وبخاصة إذا كان المستثمر الأجنبي مؤسسة مملوكة جزئياً أو كلياً لحكومة أجنبية ما،¹

ومما سبق يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات قد تعمل لحساب حكوماتها الوطنية بالدول الأم بغض النظر عن مصالح الدول النامية المضيفة،²

الفرع السابع: الأثر على المهارات الإدارية

يساهم الإستثمار الأجنبي في إكتساب المهارات الإدارية نظراً لدوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية الى الدول المضيفة، انطلاقاً من تمتعه بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو المالي أو حتى في التقنية المتطورة³ وتمثلت إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في الإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم،
 - ✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة،
 - ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية،
 - ✓ إستفادة الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية للشركات متعددة الجنسيات من خلال التقليد والمحاكاة،
 - ✓ إثارة حماس الشركات الوطنية لتنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات،
- وبالمقابل تؤثر الشركات متعددة الجنسيات سلباً على التنمية الإدارية نتيجة ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها مما يتسبب في هروب الإطارات الكفوة من الشركات الوطنية إلى الشركات متعددة الجنسيات تاركة الشركات الوطنية تعاني ليس فقط من هجرة إطاراتها، بل تمتد معاناتها نتيجة مطالبة

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص 11-12.

² عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 95.

³ بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص 24.

العاملين بها المساواة في الأجور والحوافز وشروط العمل مع نظرائهم بالشركات متعددة الجنسيات¹،

الفرع الثامن: الأثر على البيئة

إن الشركات متعددة الجنسيات في إطار تحقيقها لمصالحها لا تعبأ بما تسببه من أضرار على البيئة في الدول المضيفة، فهي لا تلتزم بمعايير حماية البيئة نظراً لمتاجده من تساهل في الدول النامية، ويزداد الأمر تفاقماً في الصناعات الإستخراجية التي تؤدي إلى تلوث الهواء والمياه في المناطق المجاورة لها وتختلف هذه الآثار باختلاف العديد من العوامل المؤثرة مثل نوع الموارد الطبيعية والتقنية المستخدمة و حجم الإنتاج².

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

توجد الكثير من النظريات والمداخل التي تناولت دوافع الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ورغم تعدد النظريات إلا أن التحليل الدقيق لجوهر أو أساس كل نظرية أظهر وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بينها على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصار على عرض بعض النظريات دون الأخرى يرجع في أساسه إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية³، وفي هذا السياق يرى أصحاب نظرية هيكل السوق أن تحركات الشركات متعددة الجنسيات بين الدول يعود إلى أسباب هيكلية تتعلق بطبيعة السوق الذي تعمل فيه والذي يوصف بكونه سوق احتكار قلة، الأمر الذي من شأنه اكساب الشركات ميزة احتكارية ودفعتها إلى تدويل نشاطها، أما رواد نظرية المنشأة فيرجعون قرار تدويل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات إلى أسباب تنظيمية نابعة من داخل الشركة ذاتها، في حين حاول فريق ثالث تفسير هذه الظاهرة تبعا لتباين الخصائص الاقتصادية والتقنية للدول، وقد ظهرت عدة محاولات تجميعية على يد كل من Dunning و Muchielli ربطت بين دور المؤسسة وعلاقتها بالبلد وبهيكل السوق، وسنحاول تناول النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من التفسير الكلاسيكي وامتداداته ثم التطرق للنظريات المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد، ثم نختم بالحديث عن النظريات التجميعية وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 143-144.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص 14.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 392.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي وإمتهاداته:

ويضم مجموعة من النظريات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

ظهرت معالم نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18م، حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة غيرت من مجريات الأحداث الإقتصادية الدولية،

1- مضمون النظرية:

يقدم الاقتصاديون الكلاسيك تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات¹ ووجود الإحتكارات وارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الإنتاج حيث تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة وفي ظل هذه الإفتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى نحو البلد الأكثر فقرا سعيا وراء تحقيق أقصى الأرباح وتستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال أي الإنتاجية الحدية له متساوية في البلدين عندها تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في مردودية رأس المال سواء في نفس اتجاه الانتقال السابق أو في الإتجاه المعاكس لكن Kindelberger يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق الأمر بأسواق عوامل الإنتاج حيث يستند فيها الإحتكار على مهارات التسيير، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق وذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف²،

و يرى Baliga من واقع دراسته لممارسات الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية أن هذه الشركات ترى في الدول النامية مستعمرات وتشكل مصدرا للمواد الأولية الرخيصة التي تستعملها الدولة الأم كما أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بما تحتويه من فرص للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة ولكي يتم إستغلال هذه الأسواق يجب فرض الهيمنة الكلية أو الجزئية على المشاريع

¹ محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرّة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص15.

² مرجع سابق، ص16.

الاستثمارية التي يدخل فيها المستثمر كشريك ومن أهم النقاط التي أشار إليها باليجا في دراسته إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد إلى الاستثمار في الدول النامية في حالة الأنشطة أو الصناعات كثيفة العمل لإنخفاض تكاليف العمل في هذه الدول بالإضافة إلى العمل على إسناد الأعمال الميكانيكية والروتينية للعمالة المحلية مع ضرورة المحافظة على صغر المشروع الاستثماري تجنباً للأخطار

أما Frank فيرى أن عنصر الإستغلال متوفر بكل أركانه وخير دليل على ذلك تركيز الاستثمارات في مجال الصناعات الإستخراجية والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة لاقتصادية مما يكرس تبعية الأقطار المضيفة للدولة المتقدمة مصدر الاستثمار¹،

تقييم النظرية:

حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها ألقت المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي تعانيه الدول النامية ولم تحاول النظرية النظر في الآثار الايجابية التي يمكن أن تسوقها هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، ومن أمثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية أو التمويلية، بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي قد يثبتها تسابق هذه الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تتسبب بها الشركات متعددة الجنسيات

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسات الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحتباس الحراري، وخفض معدلات التلوث، والملاحظ عموماً أن النظرية الكلاسيكية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضاً عن الاستثمار الأجنبي

¹ مرجع سابق، ص 17.

المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار وتلافي الآثار السلبية التي يحملها معه¹،

الفرع الثاني: التفسير الماركسي:

يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ أكثر مما تعطي حيث تتجه دائما لخدمة مصالحها فقط،

1- مضمون النظرية:

حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة " لينين " تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي، أما الماركسيون الجدد أمثال Barran, Magdoff, Sweater فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية، وإقصاء المنافسين لها من الأسواق، وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف²، كما يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و 19 وذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية. كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم، أما في الدول النامية، فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن، مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي غالبا ما يكون في صالح البلدان المتقدمة، وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية، وذلك للأسباب التالية:

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة للنفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البلدان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات

¹ مرجع سابق، ص 18-19.

² ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-

2008، ص 13.

الاقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات،

- يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومزايا لا تتوفر في الشركات الموجودة في الدول النامية، كذلك قد تقوم الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية من أجل بسط سيطرتها في السوق الأم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة
- إن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي وتحويل الأرباح للخارج، وتقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، وهذا ما يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات،

- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا سلبيا في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك نتيجة ضعف الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد الوطني حيث يمكن أن تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة، وكذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول بسبب زيادة عجزها التجاري مع العالم الخارجي،

- تقوم الشركات الوطنية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكل تلوث البيئة¹،

2- تقييم النظرية:

أنتقدت هذه النظرية في الجوانب التالية:

- حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات،

- تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتهمل أثر العوامل

الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في تقليل الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة،

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 15.

- لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية،

- إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كما تزعم النظرية الماركسية، وإنما هي مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد¹.

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية:

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل من أهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد التي تعود لكل من الاقتصاديين أولين وكيمب،

1- مضمون النظرية:

بُنيت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة إذ تعتبر أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبًا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضًا نظرًا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية، وأكدت النظرية على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال استجابة لاختلاف أسعار الفائدة حيث أن معدلات الفائدة مرتفعة في الدول النامية بسبب ندرة رؤوس الأموال فيها، إذن رأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد ،

كان "أولين" (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك

لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة²، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول ويرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول،

¹ مرجع سابق، ص15.

² محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص53.

2- تقييم النظرية:

لكن هذه النظرية عجزت عن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فالنظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر ركزت على رأس المال ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة الإدارية، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالإستثمار المباشر بدلا من التصدير،

وبذلك فافتراضات "أولين" عن تحركات رأس المال لاقت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرين عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر¹، حيث أن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات تعتبر غير واقعية²، كما أن هدف تعظيم الربح ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة كمعدل النمو وحجم السوق، إضافة الى أن هذه النظرية لم تفسر كيفية نشأة الإستثمارات، كما يؤخذ عليها أنها حاولت تفسير حركة الإستثمار الأجنبي قياسا على حركة التجارة الدولية رغم أنه في الواقع لا تقدم هذه الأخيرة تفسيراً محددا حيث تقترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد إلى آخر، في حين أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل انتقال لعوامل الإنتاج³،

المطلب الثاني : النظريات الحديثة المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد المضيف

توجد مجموعة من النظريات حاولت تفسير الاستثمارات الأجنبية بالتركيز على زاوية معينة من التحليل إما من وجهة المؤسسة أو هيكل السوق أو البلد وسيتم تناولهم كما يلي:

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج

صاغ هذه النظرية R. vernon * عام 1966 حيث أكد على أهمية التفوق التكنولوجي، بالإضافة إلى التأكيد

على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر¹

¹ عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 34.

² رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 4.

³ محمد قويدري، مرجع سابق، ص 54.

* رجل اقتصاد أمريكي اشتغل في شركة متعددة الجنسيات له عدة كتب من بينها كتابه المشهور "الشركات متعددة الجنسيات" الذي ألفه سنة 1966 بالإنجليزية ترجم بعدها إلى الفرنسية سنة 1973، أين تضمن نظريته المعروفة إلى جانب دراسة معمقة حول إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات من حيث التدويل والتوطن في الخارج، إلى جانب ذلك تعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

1- مضمون النظرية:

وحسب هذه النظرية فإن المنتجات والسلع الجديدة تولد في الدول ذات التكنولوجيا العالية، والمداخيل الفردية المرتفعة أين تكون المرونة السعرية معدومة حيث يكون التركيز على الهيبة والمكانة بدلا من الثمن، ثم بعد ذلك ينتشر انتاجها في الدول الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية إلى أن ينتقل الإنتاج في مرحلة لاحقة إلى الدول النامية، وتفترض هذه النظرية أيضا أن زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج سوف يعرض الشركة المنتجة إلى خسارة إذا لم تقم بإنتاج هذه المنتجات في الإقتصاد الخارجي أو الترخيص بإنتاجها محليا، وهكذا تظهر فرضية أخرى والمتمثلة في تفضيل سياسة الدخول إلى الأسواق من خلال سياسة التصنيع والإنتاج المحلي بدل التصدير، وبالتالي التشجيع على التوطن الصناعي في مختلف الأمكنة والإقتصاديات، وتتطوي دورة حياة المنتج الدولي على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظرا لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد²،

ب- **مرحلة المنتج الناضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 1775.

² عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص 36.

قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات¹، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة، مما يعني التوقف عن استيراد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب مقدرتها على إنتاجه محليا² لتبدأ بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور³

ج- مرحلة المنتج النمطي: حيث يصبح من الصعب تمييز المنتج عن غيره من المنتجات (سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها) إلا من خلال السعر، ونتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرا حتميا، ويكون ذلك من خلال تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أيضا أو غيرها من الدول المتقدمة⁴، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير وليس لإحلال الواردات وتخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية⁵

2- تقييم النظرية:

بالرغم من أن النظرية قد قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها:

- على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الالكترونية مثل الحاسبات تؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها النظرية حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم انتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة

¹ مرجع سابق، ص36.

² محمد العيد بيوض، مرجع سابق، صص 24-25.

³ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص167

⁴ عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص36.

⁵ فليح حسن خليف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص183

وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان ثم امتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية مثل تاوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج إلا أنه هناك أنواع من المنتجات يصعب تطبيق النظرية عليها خاصة سلع التفاخر مثل السيارات الفاخرة¹،

- ان هذه النظرية لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الانتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى كعقود التراخيص²،

- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الاختراع الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً،

- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الدولة الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة،

- من الناحية العملية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة (النامية) على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج،

- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامناً مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية (الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الأذان، وتحديد وجهة القبلة... الخ)³.

الفرع الثاني: نظريات عدم كمال السوق

تبني هذه النظريات تحليلها على إفتراض عدم كمال السوق، حيث ترى أن توافر بعض القدرات أو جوانب

القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات كالموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية بالمقارنة بالشركات الوطنية

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص 65.

² منور أوسير، نذير عليان، مرجع سابق، ص 112.

³ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 20.

في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الشركات للاستثمار في الخارج، وتتمثل هذه النظريات في:

أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الإحتكاري أولاً في تحليل هايمر سنتي 1960 و1966 عن الشركات متعددة الجنسيات

1 - مضمون النظرية:

تفترض هذه النظرية أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات

الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، بمعنى أن ايمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو انتاجيا أو ماليا أو اداريا سيمثل احد المحفزات الأساسية وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار، وفي هذا الشأن يرى هودوينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق¹ كما أن السلع والخدمات المقدمة وعناصر الانتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق²،

ويتفق كل من Parry و Caves مع Hood و Young حيث يؤكد على وجود ارتباط وثيق بين تدفق الاستثمارات

الأجنبية المباشرة من الشركات متعددة الجنسيات وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات

بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة³،

2 - تقييم النظرية:

وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

تشرح نظرية الميزة الإحتكارية جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من إستغلال مزاياها

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 54.

² مرجع سابق، ص 55.

³ منور اوسرير، نذير عليان، مرجع سابق، ص 108-109.

الإحتكارية بوسائل أخرى مثل التجارة الدولية بتصدير منتجاتها، كما أن النظرية لم تأخذ في اعتبارها الإجراءات التي قد تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات متعددة الجنسيات من الإحتكار وإستغلال مزاياها، خصوصا وأن مثل هذه الإحتكارات تهدد بالدرجة الأولى المستثمرين المحليين والصناعات الناشئة في الدول المضيفة والتي تعول عليها في سبيل تطوير هيكلها الإنتاجي وتطوير قطاع الصناعات التحويلية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كهدف طويل المدى¹.

ثانيا: نظرية تدويل الإنتاج: تعالج نظرية تدويل الإنتاج مشكلة تفضيل الشركات الدخول إلى الأسواق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدل التصدير وذلك بالإعتماد على مفهوم تكاليف الانتقال،

1- مضمون النظرية:

هذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، ويعرف ريجمان تدويل الإنتاج على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لإستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على إفتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو إعتقادا على استبدال السوق الخارجي بآخر داخلي، ويمكن أن نستخلص من التعريف أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تكون الأداة الأكثر فعالية لعملية الإنتاج الدولي وضرورة توفر شرط عدم كمال السوق، كما أن فكرة تدويل الإنتاج تطرح فكرة حماية الشركة لأسرارها وبراءات الإختراع التي تملكها عن طريق الاستثمار المباشر بدلا من اعطاء التراخيص²،

2- تقييم النظرية: يعتبر هذا النموذج غير صالح للتطبيق في الدول النامية لأن الصناعات التي تتركز في اقتصادياتها هي صناعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى، حيث تكثفي في الغالب بالتصدير كأولى المراحل في سبيل تنمية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتعزيز موقعها التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، كما أن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة لأنها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة بحيث يرهن نجاح فكرة التدويل توفر الشركة على طاقم إداري كفء، محترف

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 21.

² نفس المرجع والصفحة.

وملتزم بإستراتيجية ورسالة الشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تدويل الإنتاج ثابت وليس متحرك كما تفترض النظرية، حيث تم تطويره فيما بعد على يد جون دينينج من خلال النظرية الانتقائية¹،

ثالثا: نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للإستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي،

1- مضمون النظرية:

وفقا ل Alber فإنه عندما تكون هناك مخاوف ومخاطر من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتسجع للاستثمار في الدول ذات العملة الضعيفة، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون قادرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يفسر الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات، وكذا استثمارات ألمانيا الغربية وسويسرا واليابان في منتصف الستينيات والسبعينيات وهذا بسبب قوة عملات هذه الدول،

2- تقييم النظرية:

يتناقض هذا النموذج مع النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية والأنجليزية خلال سبعينيات القرن الماضي على الرغم من ضعف الدولار والجنيه الاسترليني، كما أنه فشل في تفسير الاستثمارات المباشرة القادمة من الدول النامية لأنه عادة لاوجود لأسواق رأس المال فيها، كما عجزت عن تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي²

الفرع الثالث: المنظور الإداري للمؤسسة

يعتمد أصحاب هذا الإتجاه على فكرة الثورة الادارية، حيث يولي أهمية لسلوك المديرين،

1- مضمون النظرية:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أنه يجب التفرقة بين مالك المؤسسة والإدارة الإقتصادية، حيث يهدف أصحاب

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 21-22.

² مرجع سابق، ص 22.

المؤسسة لتعظيم الربح، بينما يسعى المديرون لتحقيق أهدافهم الشخصية كرفع مرتباتهم، وترتبط مصالحهم الشخصية بزيادة مبيعات المؤسسة لإثبات نجاحهم في تحقيق أهداف المؤسسة،

وتبرز أهمية دور المديرين في إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في جميع مراحل الإستثمار بدءا من إتخاذ قرار الإستثمار وصولا إلى مرحلة تنمية الفروع الخارجية، كما أن إختيار التكنولوجيا ومستويات الأداء التكنولوجي تعتبر من مهام المديرين وتتوقف هذه الإختيارات على مدى تقديرهم للمخاطرة ونمو الأسواق الخارجية، ورغبتهم في متابعة سياسة توسع المؤسسة¹، ويعتبر عنصر المخاطرة شديد الأهمية في تحديد قيام الشركات بالاستثمار المباشر الخارجي فالشركات الأولى التي تستثمر خارج حدودها، عادة ما تتوفر على مديرين أكثر ميلا للمخاطرة، اما الشركات التي تدخل متأخرة فيكون مديروها شديدي الحرص وقليلي المخاطرة وبذلك تبدو مرحلة التوطن الأولى في الخارج كثيفة في الإدارة، حيث يبدأ الإنتاج الأولي وتنظيم الشركة وتوزيع الأدوار داخل الهيكل الجديد مما يتطلب فريقا من الإداريين الذين ينتمون للشركة الأم، ويلعبون الدور الرئيسي في تأسيس الفرع الخارجي، وقد تقل هذه الكثافة في المراحل التالية، حيث يمكن تكوين اطارات ادارية محلية تحل محل الاجنبية، وترتبط هذه النظرية دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالرغبة في تعظيم المبيعات، وإطالة مرحلة النضج للمنتج القائم، ولتحقيق رقابة أفضل للفروع الأجنبية²،

2- تقييم النظرية: وجهت لهذه النظرية إنتقادات أهمها:

- لا يمكن تعميم هذه النظرية حيث ردت قرار الإستثمار الأجنبي إلى أسباب شخصية تتمثل في توجهات

المديرين ومدى قدرتهم على المخاطرة،

- تعد هذه النظرية قاصرة للغاية، حيث توجد دوافع أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر بخلاف زيادة المبيعات،

- لم تفسر الإستثمارات المباشرة الموجودة بين الدول المتقدمة والتي تتميز بوجود تشابه كبير في قدراتها الإدارية كما ونوعا، وتتشابه في كثافة عنصر الإدارة ومستوى الأداء وعليه فإن النظرية تبدو قاصرة في إعطاء تفسير واضح لهذا الواقع³،

¹ محمد قويدري، مرجع سابق، ص 69.

² مرجع سابق، ص 70.

³ نفس المرجع والصفحة.

الفرع الرابع: المنظور السلوكي للمؤسسة

إذا كان الاتجاه الإداري قد ميز الإداريين عن أصحاب المؤسسة، فإن هذا الاتجاه ذهب أبعد من ذلك من خلال تركيزه على الهياكل الداخلية للمؤسسة،

1- مضمون النظرية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسة تضم مجموعة غير متجانسة متناقضة المصالح لايربطها إلا هدف بقاء المشروع بوصفه يحقق مصالح الجميع، كما أن إتخاذ القرار يخضع لمبدأ التراضي وغلبة رأي مجموعة على أخرى، إذن فهذا الاتجاه فسر الإستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من السلوك التنظيمي للمؤسسة، حيث إعتبرت أن قرار الإستثمار تتخذه المجموعة ذات السلطة¹،

2- تقييم النظرية:

وجهت لهذه النظرية انتقادات أهمها:

- إفترض هذا الاتجاه الرشادة الإقتصادية للمؤسسة، مع أن تباين مصالح مختلف القوى التفاوضية قد يحول دون وصول المؤسسة للوضع الأمثل،

- أولى هذا الاتجاه أهمية لدور المؤسسة في تحديد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وأغفل دور الدولة في مساعدة المؤسسة في إختياراتها وهذا بما تحدثه الدولة من تحولات إقتصادية وتكنولوجية وإجتماعية²،

الفرع الخامس: نظرية المدرسة اليابانية

حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تتمتع به من ميزات تسييرية وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية، من أبرز رواد هذه المدرسة كل من OSAWA، KOJIMA، وTSURUMI،

1- مضمون النظرية:

تؤكد هذه المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، كما توصي هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية،

¹ مرجع سابق، ص71.

² مرجع سابق، ص75.

ولهذا فقد أدمج كوجيما بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤكداً أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية¹، و اعتبر كوجيما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتتركز في البلدان الآسيوية،²

وحاول الاقتصادي TSURUMI تفسير مدى فعالية تسيير المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، وتوصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في صياغة القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد،

كما أشار TSURUMI إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة والوطيدة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الإستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الإستثمار الأجنبي³.

2- تقييم النظرية: وجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:

- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجاً كلاسيكياً، غير قادر على تقييم آثار أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية،
- اعتبرت النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبين تعاضد دور الإستثمارات اليابانية في أوروبا، وأمريكا، وحتى إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق،
- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الإستثمار بالخارج، إلا أن ذلك غير صحيح دائماً، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق⁴،

¹ عمار زوده، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص119.

² سامية دحماني، مرجع سابق، ص30.

³ مرجع سابق، ص30.

⁴ عمار زوده، مرجع سابق، ص120.

الفرع السادس: نظرية الموقع

تهتم هذه النظرية بالعوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة،

1- مضمون النظرية:

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار والتصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة وتشمل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والادارة على النحو التالي:

- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى،
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفية الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد،
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة¹،
- الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب،
- عوامل أخرى، مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب أو التهرب الضريبي¹،

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 67.

وقد أضاف كل من Robock و Simmonda ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة المستندة إلى النظرية السابقة تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج، الخصائص المميزة للدولة المضيفة كطلب السوق المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى) الثانية تشمل العوامل الدافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي) أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيفة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة للدولة الأم كاللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم)²

2- تقييم النظرية:

إذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية يمكن استبيان أن معظم محددات الاستثمار الأجنبي التي أوردتها قد تناولتها النظريات السابقة لهذه النظرية، كما أنها قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة، إضافة إلى تميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات³،

المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية:

ظهرت مجموعة نظريات حاولت دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة حيث ربطت بين دور المؤسسة وعلاقتها بالبلد وبهيكل السوق ومن أهم هذه المحاولات: النظرية الانتقائية لـ Dunning ونظرية التحليل التجميعي لـ Mucchielli وسيتم تفصيلهما كما يلي:

الفرع الأول: النظرية الانتقائية

يعد J.Duning الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي

¹ مرجع سابق، ص 68.

² مرجع سابق، ص 68-70.

³ مرجع سابق ص 71

قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج¹،

1- مضمون النظرية:

طور Dunning المنهج الانتقائي بما يتفق مع تحليل كيندلبيجرر وهايمر وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تمثل النظريات الثلاثة الآتية: نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الكلي للمزايا الإحتكارية ونظرية الموقع، ولهذا فإنه حسب النظرية الانتقائية تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها لمزايا تنافسية في سوقها المحلي والذي يعتبر مهم للشركة،

وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات

أ- مزايا الملكية:

فمزايا الملكية لا بد أن تتميز بقابلية الانتقال للأسواق الأجنبية ثم إستغلالها، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبية والتي تسمح للشركة بالإستغلال الأقصى لمزاياها في الدولة المستضيفة²، وتمثل المزايا الإحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في:

- كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة،

- امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع،

- القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية،

- القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير،

- القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم،

- الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة³،

¹ محمد العيديوض، مرجع سابق، ص26.

² مرجع سابق، ص26.

³ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص21.

ب- مزايا الموقع:

يمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل دفع تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية ومن أمثلتها القيود على التوسع والضرائب، وعوامل جذب تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والتي حصرها دينينج في التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السوق في الدولة المضيفة، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي والتقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة¹، توافر البنية الأساسية، انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة)²،

ج- مزايا التدويل:

وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة،
- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه،
- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا،
- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

وحسب وجهة نظر J.H.Duning فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات³ مثلما يوضحه الجدول الآتي:

¹ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص26.

² ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص21.

³ مرجع سابق، ص21-22.

جدول رقم (1-2) دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الإنتقائي

أنماط دخول الأسواق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 22.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة أمام ثلاثة خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك.

الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا

الثلاث: ميزات احتكارية (O) وتوطن (L) وتدويل (I)

الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O) ومزايا التدويل (I) ،

الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية

وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل¹.

2- تقييم النظرية:

من خلال العرض السابق للنظرية الانتقائية نلاحظ أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي،

وذلك لإعتمادها على عوامل متعددة عكس النظريات الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فقد قام كوجيما

بانققاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع

القرار والاستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أشار باكلي إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة

وتطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر

بينها، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة²، حيث افترض النموذج أن

التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب

¹ مرجع سابق، ص 22.

² محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 27-28.

في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا، فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة،

- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواد التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI)،

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية¹

الفرع الثاني: التحليل التجميعي لـ Mucchielli

اعتمد Mucchielli في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية)، مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع²

1- مضمون النظرية:

يرى الاقتصادي الفرنسي Mucchielli أن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محدّدات التبادل السلعي التي تعتبر أحدها أو مجموعة منها مسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج، والأسعار النسبية للسلع بين الدول، فهي التي تدفع الدول المندمجة في النظام العالمي إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها، وتدفع هذه المحددات أيضا البلاد للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يمكن أن يظهر كل محدد كسبب وراء قيام المؤسسة بتدويل نشاطها، وتتمثل هذه المحددات في:

- اختلاف التكنولوجيا: حيث يمكن أن يكون إختلاف التكنولوجيا سبب للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث حالات:

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص23.

² محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص28.

- قيام المؤسسة باستغلال ميزتها التكنولوجية في البلد المضيف الأقل تقدماً،
- تعلم واكتساب التكنولوجيا في البلد المضيف الأكثر تقدماً،
- التدريب على استخدام التكنولوجيا الأخرى لتجنب نسيانها في حالة وجود تكنولوجيا مختلفة في البلد المضيف،

- اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج: حيث تتجه المؤسسات للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد الذي يعرف وفرة نسبية أكبر في بعض عناصر الإنتاج،
 - إختلاف أو تشابه الطلب: حيث يمكن أن يكون الطلب عنصر محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعرف على أذواق المستهلكين وعاداتهم الإستهلاكية،
 - وفرة الحجم: حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات لها القدرة على إستغلال وفرة الحجم أكبر من المؤسسات المحلية لأن أسواقها تمتد في عدة دول،
 - إختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع: حيث أن سيادة سوق احتكار القلة أو المنافسة الإحتكارية للسلع يؤدي إلى إختلاف وتنوع السلع المنتجة، مما يؤدي إلى قيام التبادل والإستثمار الأجنبي المباشر،
 - إختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج: فمثلاً إرتفاع سعر العمل نتيجة تأثير النقابات يحث المؤسسة على الإستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة خفض التكلفة¹،
- كما اعتمد Mucchielli في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل وهي:
- * مستوى التحليل الكلي (MACRO)، (ميزة النسبية للدولة الأصلية)،
 - * مستوى التحليل الجزئي (MICRO)، (الميزة التنافسية للمؤسسة)،
 - * مستوى هيكل الصناعة أو القطاع،
- فبالنسبة لمستوى التحليل الكلي، يرى Mucchielli أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، وفرة عناصر الإنتاج، وفورات الحجم، أما من جانب الطلب، فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع، أو حجم سوق كبير، أو لتنوع الأذواق،

أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة ومن خلال دمج واستغلال الموارد المتاحة، تكتسب ميزات

¹ محمد قويدري، مرجع سابق، ص 86-88.

تنافسية ذاتية مثل تخصص الموارد، نظام تنظيمي معين، هيكل بحث علمي، امتلاك تكنولوجيا جديدة، أو إنتاجها لسلعة جديدة¹، في حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث أن منتجا كثيفا في التكنولوجيا يكون له سوق احتكاري، بينما المنتج العادي يكون له سوق عادي²،

ولقد حاول MUCCHIELLI توضيح العلاقة بين المستويات الثلاثة من التحليل، إذ يرى أن المتغيرات الاقتصادية للإقتصاد المحلي هي العرض والطلب وهيكل السوق، فالمنظم في المؤسسة يجب عليه استغلال هذه العلاقة من خلال ملائمة موارد المؤسسة الخاصة بالعرض والطلب مع موارد البلد الأصلي، بحيث يظل في وضع تنافسي للمنتج الذي ينتجه ويبيعه في السوق المحلي أو العالمي، فتصبح المنافسة على المستوى العالمي أكثر كفاءة كلما توافقت الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد لمنتج معين³،

ويخلص MUCCHIELLI إلى أنه وفقا لتوافر الارتباط أو الانفصال بين الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، يتحدد الاتجاه نحو التبادل السلعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو إبرام عقود التعاون أي تتحدد طريقة اندماج البلد في النظام العالمي كما يلي:

* إذا كان هناك توافق تام بين الميزة التنافسية والميزة النسبية ستنشأ بالضرورة حالة تصدير، ويحدث هذا التوافق عندما تستطيع المؤسسة تحقيق طلبها على عناصر الإنتاج من خلال عرض هذه العناصر في البلد الأصلي،

* إذا كان هناك عدم توافق بين الميزة النسبية والتنافسية، سينتج عنه استثمار أجنبي مباشر، ويحدث عدم توافق بين الميزتين عندما تتمتع المؤسسة القائمة في اقتصاد محلي بميزة تنافسية ولكنها لا تستطيع استغلال هذه الميزة في اقتصادها لأنها لا تجد فيه العناصر الملائمة لتأكيد قدرتها التنافسية على مستوى السوق المحلي أو العالمي، وتتمثل أهم هذه العناصر في:

- الندرة النسبية لبعض العناصر مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج،

- انخفاض مستوى التكنولوجيا،

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 25.

² مرجع سابق، ص 26.

³ محمد قويدري، مرجع سابق، ص 89.

- صغر حجم السوق المحلي على نحو لا يسمح بوفرات الحجم،

- ضعف الطلب المحلي،

في هذه الحالات يستلزم الأمر الحفاظ على القدرة التنافسية العالمية للمؤسسة عن طريق تدويل نشاطها بحثاً عن بيئة تلائمها وتمكنها من إيجاد اتساق جديد بين ميزاتها الخاصة وميزات البلد المضيف، كما أنه يمكن الملائمة بين الميزة النسبية والميزة التنافسية من خلال إبرام عقود تعاون كحل وسط بين التصدير والإستثمار الأجنبي المباشر¹،

2- تقييم النظرية:

قدم هذا التحليل إضافة منهجية بدمجه لمستويات التحليل الثلاثة (المؤسسة، هيكل السوق، والبلد) في تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال فكرة توافق أو عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، حيث أعطت هذه التفسيرات ديناميكية من خلال فكرة التدرج النسبي للبلد في النظام العالمي القائم على تغيير خصائصها الإقتصادية والتكنولوجية، إلا أنه هناك مآخذ عليها تتمثل فيما يلي:

- لم تشرح أسباب عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد المؤدية إلى الإستثمار المباشر،

- ركزت هذه النظرية على ديناميكية الميزة النسبية سواء التخصص التبادلي أو الإستثمار وأثرها على التدرج النسبي للبلاد في النظام العالمي، وتغيره عبر الزمن، ولكنها لم تستطع شرح هذه الديناميكية وكيفية وصول البلد إلى تحسين وضعها في الإقتصاد العالمي²،

- لم تستطع هذه النظرية تطبيق قواعدها ومبادئها على قطاع الخدمات، حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية، ومن بين هذه الخصائص عدم القدرة على نقلها أو تخزينها، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة³

¹ مرجع سابق، ص 90.

² مرجع سابق، ص 91.

³ محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثالث: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته (من قبل الحرب العالمية الأولى الى غاية 2011)

استحوذت قضايا الإستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام الدول المتقدمة والنامية على السواء منذ خمسينيات

القرن الماضي، وهو ظاهرة قديمة عرفت تطورا متسارعا في الفترة الأخيرة نتيجة الانفتاح المتزايد

للاقتصاديات على المبادلات الخارجية حيث أصبح يلعب دورا بالغا في التنمية الإقتصادية،

المطلب الأول: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر (من قبل الحرب العالمية الأولى إلى 2004)

عند البحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة نجد

الكثير من أوجه النشاط على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة، لكن ظهور الإستثمار الأجنبي بمفهومه

الحديث كان خلال القرن العشرين وسنحاول تسليط الضوء على مختلف مراحل تطور الإستثمار الأجنبي

المباشر كما يلي:

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل الحرب العالمية الأولى (1914)

يعود ظهور الإستثمار الدولي الى عهد الفينيقيين عندما فكروا في إقامة نشاطات تجارية خارج حدود دولتهم،

وفي أواخر القرنين 15 و 16م ومع الإكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي ظهرت استثمارات خارج أوروبا عن

طريق شركاتها الإستعمارية وتركز في قطاع المواد الأولية بنسبة 55 % والسكك الحديدية ب 20% المنتجات

الصناعية ب 15 % والخدمات 10 % ، وكان الإستثمار خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة

الإقتصادية¹ كما شهدت هذه الفترة إقامة بعض الشركات لفروع لها في الخارج مثل شركة BAYER الألمانية

للكيمياء حيث فتحت فرع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1865 وفي موسكو سنة 1876، وفتحت شركة

SINGER الأمريكية للخياطة فرع في بريطانيا سنة 1867، وشهدت هذه المرحلة سيطرة بريطانيا بإدارتها لهذه

الإستثمارات حيث بلغ حصتها سنة 1900 ب 11,7 مليار دولار مقابل 5,6 مليار دولار لفرنسا و 3,4 مليار دولار

لألمانيا² ويعود ازدهار الاستثمارات الأجنبية فيها إلى قيام الثورة الصناعية، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا

وأفريقيا إلا قدراً ضئيلاً لا يتجاوز 2,8 بالمئة من مجموع الإستثمارات الأجنبية،

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)

كان للحرب العالمية الأولى تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجع بشكل كبير نظرا لحالة

¹ منور أوسري، نذير عليان، مرجع سابق، ص 103.

² سامية دحماني، مرجع سابق، ص 11.

عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي¹ وكذا التخوف من قيام حرب أخرى، وكذلك تصفية الإستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب، وبلغ الرصيد العالمي المتراكم من الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 1914 حوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للإستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتلق للإستثمار الأجنبي المباشر، وفي سنة 1938 بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار حيث كانت الشركات البريطانية أكبر المستثمرين، وتوجهت نصف تلك الإستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا وتركزت الإستثمارات في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية²،

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة (بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية السبعينات)

تميزت هذه الفترة بتوسع وإزدهار الإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا ما بين الحرب الكورية (1950-1953) والأزمة البترولية الأولى (1973-1974) وحازت الإستثمارات الأمريكية على النسبة الأكبر حيث ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20 % إلى 28 %، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45 % إلى أقل من 40 % وتدهورت حصة ألمانيا من 10,5 % من المخزون العالمي إلى 1,3%³، كما أصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية أكثر شيوعا⁴، أما الدول النامية فاتبعت استراتيجية مستندة على الإقتصاد الموجه والمغلق خلال الخمسينات والستينات نتيجة التخوف من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر ونتج عن ذلك تراجع ملحوظ في الإستثمارات الأجنبية المباشرة⁵، وفي نهاية السبعينات تغيرت الوضعية بالنسبة لبعض الدول النامية والتي كانت تعتبر دولا مستضيفة للإستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت بلدانًا مستثمرة ومن أهم هذه البلدان النامية نجد كلاً من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند التي تحولت الى مصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلا أنها شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الدولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية في تلك الفترة أول منطقة جذب لهذا النوع من رؤوس الأموال.⁶

¹ منور أوسري، نذير عليان، مرجع سابق، ص 103.

² حسان خضر، مرجع سابق، ص 4.

³ حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 80.

⁴ منور أوسري، نذير عليان، مرجع سابق، ص 104.

⁵ حسان خضر، مرجع سابق، ص 4.

⁶ حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 81.

الفرع الرابع: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الثمانينات وبداية التسعينات:

في هذه الفترة شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تزايدا كبيرا على المستوى العالمي وخاصة منذ منتصف الثمانينات حيث أصبحت البلدان المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفق وإستقبال الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن بدرجات أقل، حيث زاد التدفق السنوي للإستثمار الأجنبي المباشر من 59 مليار دولار سنة 1982 إلى 209 مليار دولار سنة 1990

وقد مرت تدفقات الإستثمار الأجنبي بثلاث طفرات الأولى خلال الفترة (1979-1981) عقب أزمة النفط الثانية فهذه الطفرة كانت تحركها الإستثمارات في مجال البترول بقيادة الدول المنتجة الرئيسية للنفط، حيث قادت هولندا وبريطانيا والولايات المتحدة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو دول الخليج، والطفرة الثانية حدثت خلال الفترة (1986-1990) وقد تركزت بالدول المتقدمة حيث برزت خلالها العديد من الدول كمصدر للإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدول اليابان التي برزت بشكل ملحوظ كأكبر مستثمر أجنبي في الخارج خلال هذه الفترة،

وبالنسبة للدول النامية فقد نمت وتطورت التدفقات إليها عقب أزمة الديون العالمية سنة 1982¹، جراء تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الإقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، وتركزت التدفقات على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بإنخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق،²

الفرع الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1992-2004)

عرفت هذه الفترة تحسن مضطرد في المناخ الإستثماري العالمي وإبلاء الكثير من الإقتصاديات الناشئة والنامية أهمية أكبر للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية وتسارع وثيرة الإنفتاح وبرامج الخصخصة، ونتيجة لذلك إتسمت التدفقات الإستثمارية بالتنوع وسرعة التحرك دخولا وخروجا في الكثير من الإقتصاديات وساهم في ذلك الإنحسار الملحوظ في حجم التمويل الرسمي والقروض التجارية،³ نتيجة أزمة المديونية الدولية

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1806-1808.

² حسان خضرم، مرجع سابق، ص 5.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي رقم 4، الكويت 2001، مرجع سابق، ص 1.

سنة 1982* وقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق، وفيما يلي تفصيل لهذه المرحلة:

أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً خلال الفترة (1992-2004)

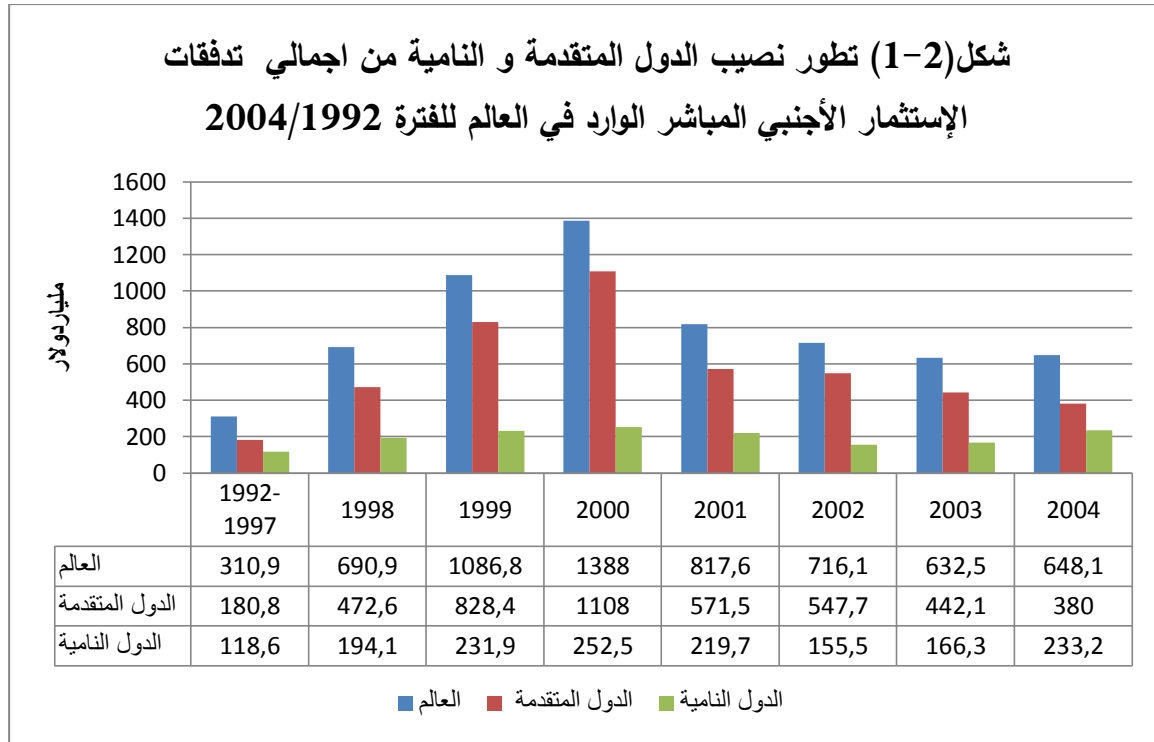
عرفت هذه الفترة طفرة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً بدأت عام 1995 وعلى عكس الطفرتين السابقتين (1979-1981) و (1986-1990) فقد تميزت هذه الطفرة بنشاط ملحوظ للدول النامية سواء في جانب المصدرين أو المستوردين للإستثمار الأجنبي المباشر كما تميزت بأنها أكثر تركيز على قطاع الخدمات (ما يزيد على 50% من جملة الإستثمار الأجنبي المباشر)¹ كما شهدت هذه الفترة ازدياد الإهتمام بالترويج وإنشاء مزيد من هيئات الترويج في الدول النامية وارتفاع حجم المخصصات المالية للإنفاق على أنشطة الترويج² ويمكن ارجاع الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة الى الزيادة الكبيرة في حاجة الدول الى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار العالمي من حوالي 23,2% خلال الفترة (1974-1985) الى نحو 21,2% خلال الفترة 1986-1997، إضافة الى اتجاه العديد من الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك الى بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة والتي تراوحت ما بين 20%-80% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول³

* نتيجة توقف المكسيك والبرازيل وشيلي عن دفع أعباء ديونها الخارجية سنة 1982 مما دفع البنوك التجارية الدولية إلى إتباع سياسة حذرة وإنكماشية في إقراضها للدول النامية، حيث كانت تهدف هذه القروض إلى مساعدة الدول المدينة على خدمة ديونها حتى لا تتفاقم أزمة المديونية الدولية.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1808.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد 165، الكويت، مارس 2002، ص 2.

³ حسين عبد المطلب الأسرح، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 213، القاهرة، مصر، أوت، 2005، ص 14.



Source:- the years(1992-2001): Unctad, **woruld investment report**, The shift towards services, New york and Geneva, 2004, p367.

- the years(2002-2004) Unctad, **woruld investment report**, 2005, Op. Cit, p303.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بصورة كبيرة ، حيث زادت هذه التدفقات من نحو 311 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1997-1992) الى حوالي 1388 مليار دولار خلال سنة 2000 وبمعدل زيادة 346,3%، ولكن يلاحظ انخفاض هذه التدفقات في السنوات التالية لتصل الى نحو 648,1 مليار دولار خلال سنة 2004، أي انخفضت الى أقل من النصف عما كانت عليه في عام 2000، بسبب توقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001¹ والتراجع الكبير في حجم و قيمة عمليات التملك و الاندماج العالمية حيث تراجعت من 7894 عملية في سنة 2000 بقيمة تتجاوز 145 مليار دولار أمريكي إلى 4493 عملية في سنة 2002 بقيمة 82 مليار دولار أمريكي² كما يتبين سيطرة الدول المتقدمة على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث يظهر حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة الى الدول المتقدمة لتصل الى أعلى مستوى لها عام 2000 ب 1108 مليار دولار وبنسبة 79,8% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ولكن هذه التدفقات أخذت إتجاها تنازليا في السنوات التالية لتصل الى حوالي 380 مليار دولار عام 2004 بمعدل انخفاض بلغ

¹ غروب بولرباخ، مرجع سابق، ص 101.

² ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، بدون ترقيم.

65,7% عما كانت عليه في عام 2000، وتلعب المزايا الاقتصادية والتكنولوجية دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكتبية¹

وتستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت حصتها الى 671,4 مليار دولار بنسبة 60% من اجمالي هذه التدفقات الى الدول المتقدمة سنة 2000²

أما بالنسبة للدول النامية فيلاحظ أنه بالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها لتبلغ ذروتها في عام 2000 ب 252,5 مليار دولار مقارنة بنحو 118,6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1997-92) إلا أنه عند مقارنة نصيب هذه الدول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نجده قد انخفض الى 18,2% من التدفق العالمي عام 2000 مقارنة ب 38,1% كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) ويلاحظ أيضا انخفاض هذه التدفقات بعد سنة 2000 لتصل الى 155,5 مليار دولار وبما يشكل 21,7% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2002، ثم عادت للارتفاع لتصل الى 233,22 مليار دولار وبنسبة 35,9% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة، وترجع الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة مما دفع الشركات إلى البحث عن المواقع الإنتاجية ذات الأجر المنخفضة كالدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا، وربما يعود السبب الى التحرير المتزايد لأنظمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، لاسيما مع دخول إتفاقات منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في جانفي 1995³

ويتميز الإستثمار داخل مجموعة البلدان النامية بظاهرة التركيز الشديد في مصادر تدفقه ومناطق جذبه وتتمثل مصادر التدفق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأجلترا، أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة البلدان النامية فتتمثل في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية⁴ حيث يلاحظ استحواد دول آسيا والمحيط الهادي على النصيب الأكبر حيث في سنة 2000 بلغت التدفقات 146,2 مليار دولار بنسبة 57,9% من التدفقات الواردة للدول النامية⁵ وهذا على الرغم من التراجع المستمر في نصيبها منذ إندلاع

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، مرجع سابق، ص 16.

² UNCTAD, world investment report, 2004, Op.Cit, table B1 p367 .

³ UNCTAD, World Investment Report, 2002, pp 6 -70.

⁴ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1813.

⁵ Unctad, world investment report, 2004, Op.Cit, p370.

أزمتها المالية في عام 1997¹ وأكبر زيادة شهدتها هي هونغ كونغ سنة 2000 حيث بلغت التدفقات الواردة إليها حوالي 64 مليار دولار لتصبح أكبر مستفيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية²

وفي المقابل تميز نصيب شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالضعف والتذبذب نتيجة لعدم الإستقرار السياسي الذي تشهده هذه المنطقة بسبب إستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم جدوى مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي وبصفة عامة ضعف وعدم استقرار المناخ الإستثماري في مجمله³

ثانيا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا خلال الفترة (1992-2004)

زادت التدفقات الصادرة خلال هذه الفترة من 328,2 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (92-97) الى حوالي 1186,8 مليار دولار في عام 2000، ثم أخذ ذلك التدفق في الهبوط بمعدلات كبيرة الى أن وصل الى 616,9 مليار دولار عام 2003، أي بما يتجاوز قليلا نصف التدفقات في عام 2000، ويرجع ذلك أساسا الى موجة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد العالمي⁴، ويلاحظ زيادة هذه التدفقات في عام 2004 لتصل الى 730,2 مليار دولار، ويلاحظ ارتفاع عدد الدول المحصلة على متوسط سنوي يزيد عن مليار دولار من 17 دولة في منتصف الثمانينات الى 51 دولة منها 23 دولة نامية في نهاية التسعينيات⁵

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1814.

² أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص 161.

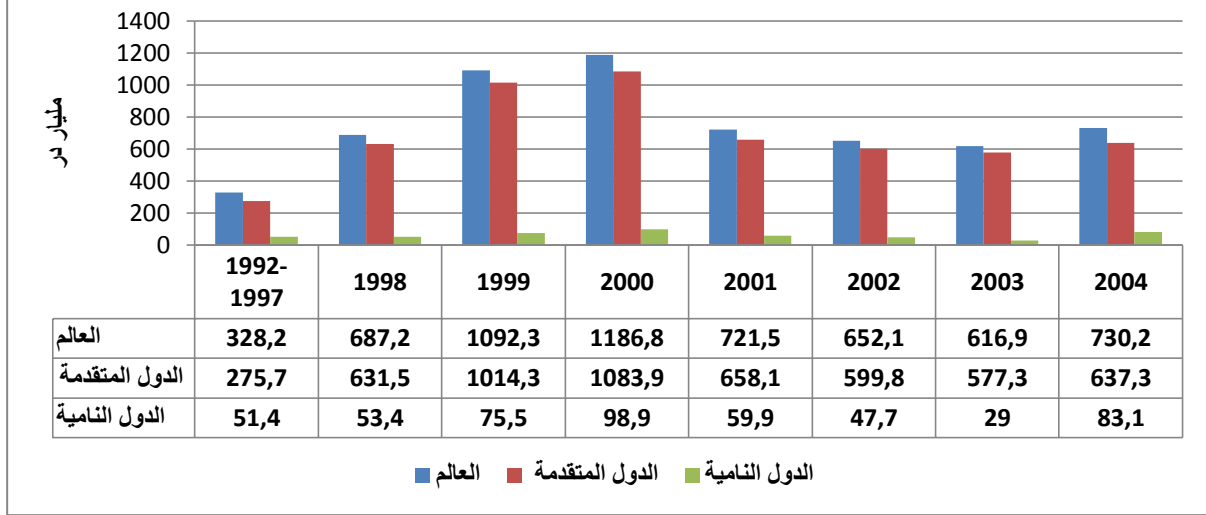
³ عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1816.

⁴ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، ص 35 منشورة على الموقع: www.gdnet.org/.../Elasrag_Investment_Egypt.pdf

تاريخ الزيارة 12 جويلية 2012.

⁵ أحمد زغدار، مرجع سابق، ص 161.

شكل (2-2) تطور نصيب الدول المتقدمة والنامية من إجمالي التدفق الصادر في العالم للفترة 1992-2004



Source:- the years(1992-2001): Unctad,world investment report, 2004,Op.Cit, p372.

- the years(2002-2004): Unctad,world investment report,2005,Op.Cit, p303.

ويظهر من الشكل أعلاه أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو الدول المتقدمة، حيث ارتفع نصيبها من 275,7 مليار دولار كمتوسط للفترة (1997-1992) إلى 1083,9 مليار دولار سنة 2000 ليتناقص إلى 577,3 مليار دولار سنة 2003 بنسبة 93,5% من التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، وسيطرت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 84,53% من التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة سنة 2004 بقيمة 538,79 مليار دولار¹ كما يلاحظ ارتفاع عدد الدول المصدرة للاستثمار المتجاوز لمليار دولار إلى 23 دولة (منها 11 دولة نامية) في نهاية التسعينيات مقابل 13 دولة (منها دولة نامية) في الثمانينيات²

أما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الدول النامية، فإنه يلاحظ ارتفاعها من 51,4 مليار دولار كمتوسط للفترة (1997-1992) لتصل إلى 98,9 مليار دولار سنة 2000 لتتخف بعدها وتصل إلى 29 مليار دولار سنة 2003 وبنسبة 4,7% من التدفقات الصادرة على مستوى العالم، لتعاود الارتفاع سنة 2004 بوصولها إلى 83,19 مليار دولار بنسبة 11,39% من التدفقات الصادرة على مستوى العالم،

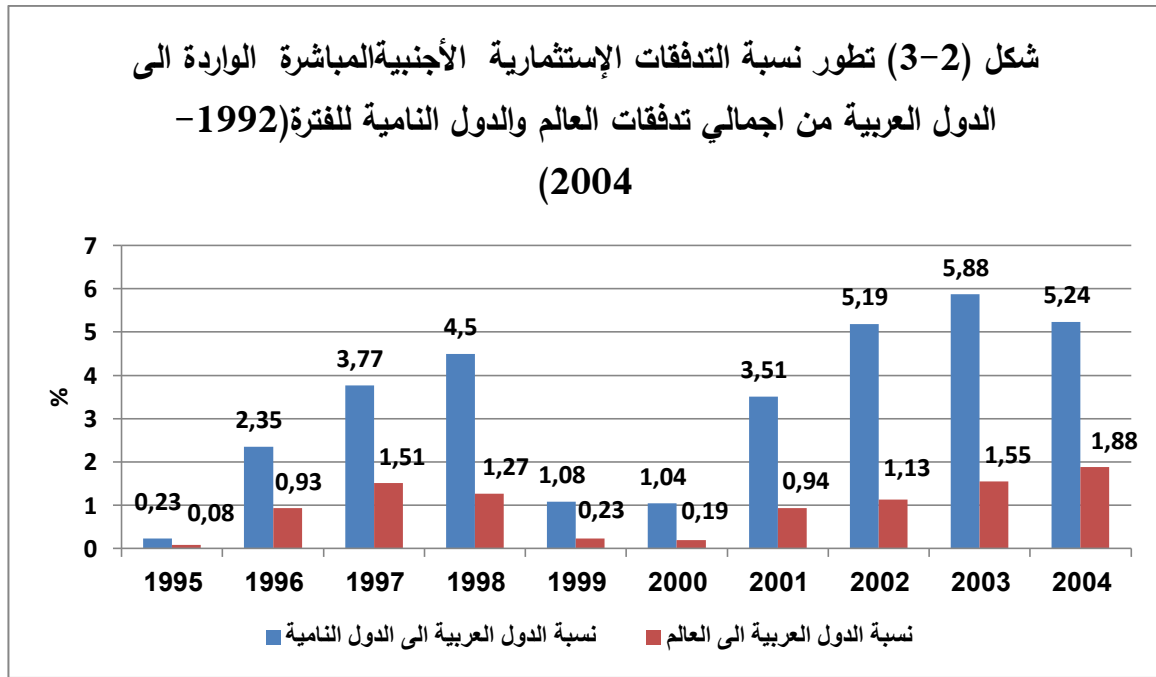
واستحوذت دول جنوب وشرق والجنوب الشرقي لآسيا على النسبة الغالبة من التدفقات الاستثمارية الصادرة

¹ Unctad,world investment report,2005, Op.Cit,table B1, p303.

² أحمد زغدار، مرجع سابق، ص 161.

من الدول النامية بـ 80 مليار دولار وبما يمثل نحو 80,88% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول النامية عام 2000،¹ وكانت هونغ كونغ أكبر مصدر لهذه التدفقات بـ 63 مليار دولار في نفس السنة²

ثالثاً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال الفترة (1995-2004) بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (21 دولة) خلال الفترة (1995-2004) حوالي 62,7 مليار دولار بنسبة 3,28% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية، ونسبة 0,87% من إجمالي هذه التدفقات الى العالم³، وبمعدل تدفق سنوي 6,2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها،⁴



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 123.

يلاحظ من الشكل زيادة حصة الدول العربية بالنسبة للتدفقات العالمية لتصل الى نسبة 1,51% سنة 1997 تلاها انخفاض الى غاية سنة 2000 ثم ارتفعت مجددا لتبلغ نسبة 1,88% سنة 2004 أما حصة الدول العربية بالنسبة للدول النامية فزادت لتبلغ نسبة 4,5% سنة 1998 أعقبها إنخفاض في النسبة سنتي 1999-2000 لترتفع سنة 2001 مواصلة الإرتفاع لغاية سنة 2003 مسجلة نسبة 5,88% وهي أعلى نسبة تصل اليها

¹Unctad, world investment report, 2005, op. cit, p374.

² أحمد زغدار، مرجع سابق ص 161

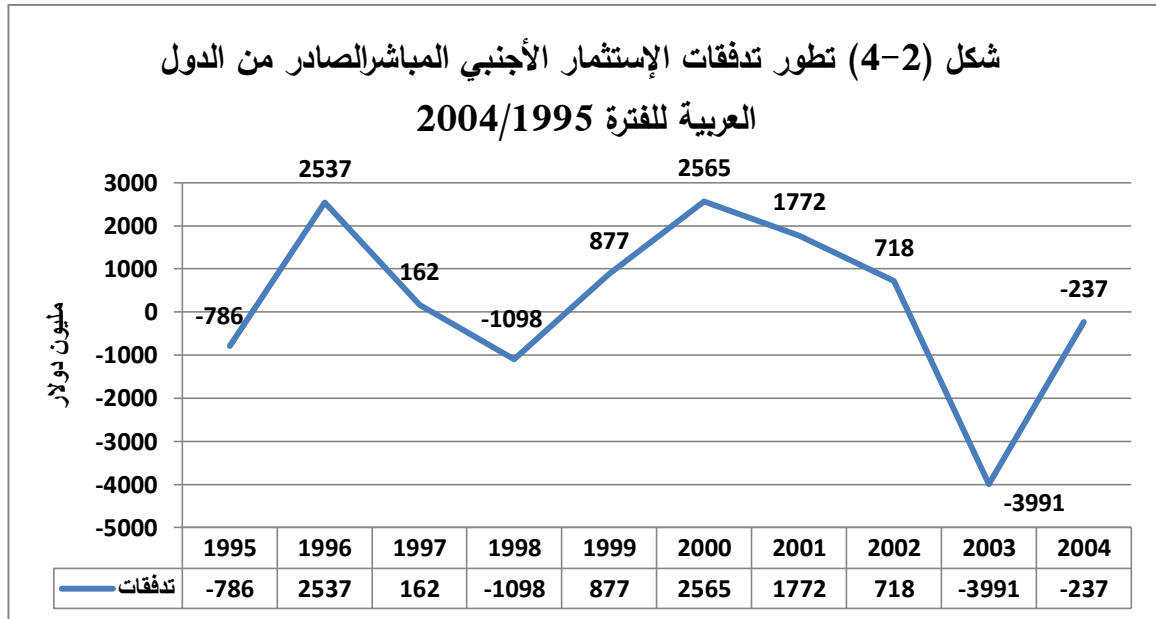
³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 123.

⁴ مفتاح صالح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 113.

التدفقات الى الدول العربية نسبة الى الدول النامية منذ عام 1995، ويعزى ذلك الى الزيادة التي شهدتها تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى 13 دولة عربية في مقابل تراجعها في 6 دول عربية فقط سنة 2003 ، نظرا لتأثير ارتفاع العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للبتترول بسبب تحسن أسعار النفط خلال العام وإنعكاس ذلك إيجابيا على الإيرادات مما دعم برامج الإصلاح الإقتصادي ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الدول العربية¹ وفي سنة 2004 انخفضت التدفقات قليلا لتصل الى نسبة 5,24% ، ومايلاحظ في هذه الفترة أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية يتسم بالتشتت حيث في عام 2000 بلغ نصيب مصر 25,3% ونصيب السعودية 20,5% ونصيب تونس 16% والبحرين 10% بينما نصيب بقية الدول العربية أقل من 10%²

رابعا: الإستثمار الصادر من الدول العربية للفترة (1995-2004)

بالنسبة لمجملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (95-2004) فقد صدرت الدول العربية مجتمعة استثمارات مباشرة خارج أقطارها بما قيمته 2,51 مليار دولار خلال الفترة (2004-95)، شكلت نسبة 0,3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي بلغ 513 مليار دولار سنويا،



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 122.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2004، ص 7.

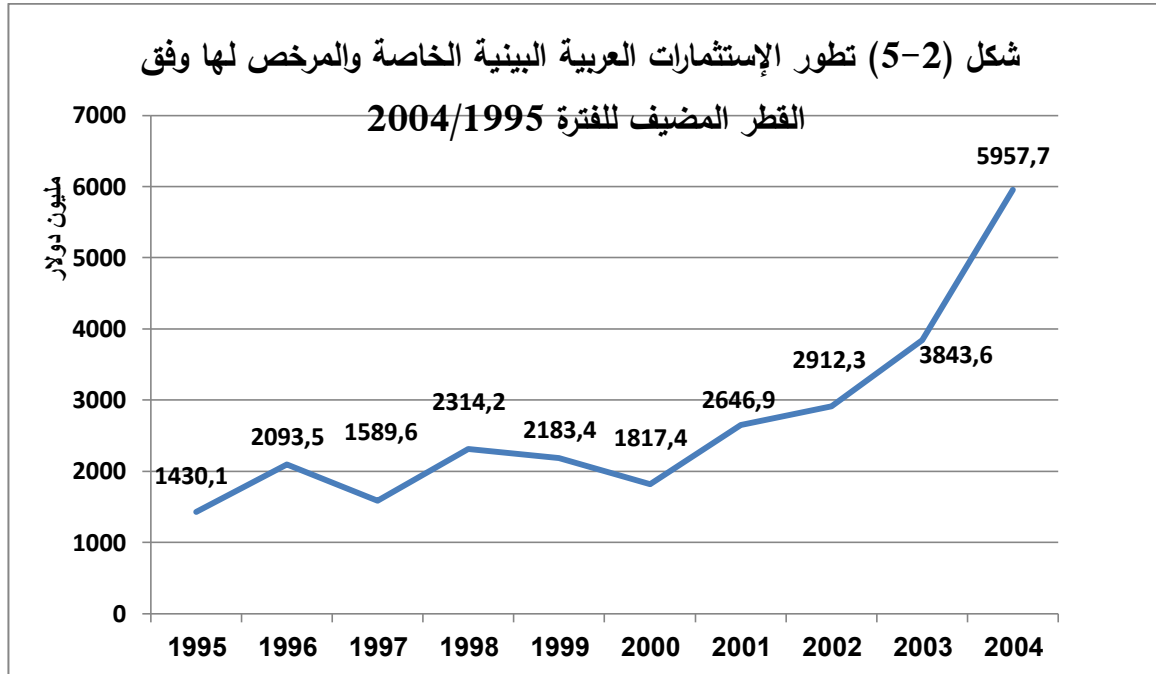
² علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 14.

ويتضح من الشكل أعلاه انخفاض نصيب الدول العربية من التدفقات الصادرة في الفترة (1996-1998) ما عدا سنة 1996 تلاها ارتفاع التدفقات لتصل الى 2,5 مليار دولار سنة 2000 لتتحول من موجب 718 مليون دولار عام 2002 الى تدفقات سالبة سنتي 2003 و 2004 ويرجع ذلك الى التحول الهائل في حصة دولة الكويت من سالب 155 مليون دولار الى سالب 4,99 مليار دولار¹.

خامساً: الإستثمارات العربية البينية للفترة (1995-2004)

بلغ إجمالي الإستثمارات العربية البينية (11 دولة) للفترة 1995-2004 حوالي 26,78 مليار دولار وخلال هذه الفترة تصدرت لبنان مجموعة الأقطار العربية المضيفة للإستثمارات اجمالية بلغت 3,7 مليار دولار وبحصة 17,8% من الإجمالي،

في المقابل تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المصدرة للإستثمارات العربية البينية بحوالي 1,35 مليار دولار بما نسبته 36,45% من إجمالي الإستثمارات العربية البينية المصدرة الى احدى عشر دولة عربية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 117.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع التدفقات من 1,43 مليار دولار سنة 1995 الى 2,09 مليار دولار سنة 1996 بسبب حصول بعض المؤسسات المالية في بعض البلدان العربية على تصنيف الجدارة الائتمانية، إلا أن هذه

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مرجع سابق، ص 43.

التدفقات انخفضت سنة 1997 إلى 1,58 مليار دولار بسبب توتر العلاقات السياسية وخاصة بين لبنان وإسرائيل، وفي سنة 1998 عاد الانتعاش إلى حركة الاستثمارات العربية البينية ببلوغها قيمة 2,31 مليار دولار، واستمرت التدفقات في التذبذب في الفترة 1999-2000 ثم أخذت إتجاها تصاعديا بدءا من سنة 2001 بسبب عودة جزء مهم من رؤوس الأموال العربية من الخارج جراء أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية¹

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2005-2011)

حقق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بداية من سنة 2005 قفزة نوعية بنسبة 28,9 % مقارنة بسنة 2004² وهذا راجع لمتانة النمو الإقتصادي وإنتعاش صفقات الإندماج والتملك وكذلك تزايد قدرة الشركات على حسن الإختيار والتدقيق وتسديد القروض الضخمة، إضافة إلى تحسن بيئة الإستثمار³ ونمو الطلب العالمي على النفط⁴ وتزايد الإهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة⁵

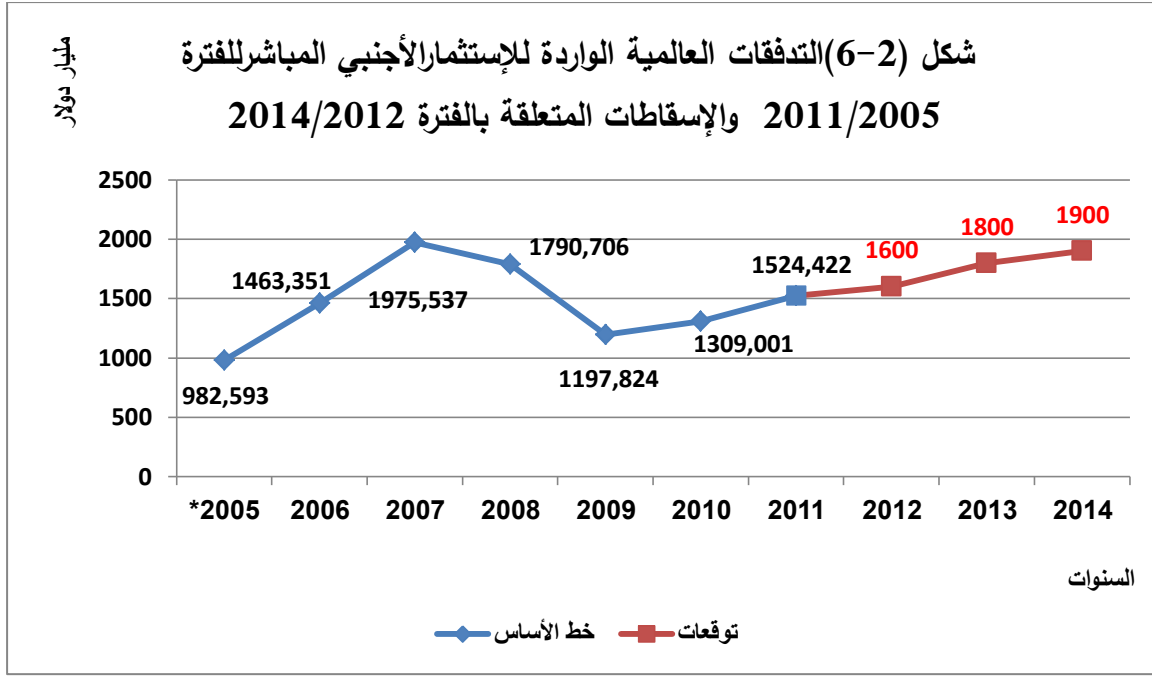
¹ عبد الحميد بوحاري، الاستثمارات العربية البينية: الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 73.

² UNCTAD, **World Investment Report**, Transnational Corporations and the infrastructure Challenge, New york and Genève, 2008, p253.

³ مفتاح صالح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 111.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2006، ص 3.

⁵ غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 101.



Source:- UNCTAD, World Investment Report, New york and Genève,2011,p187.

-UNCTAD, World Investment Report, Towards a new generation of investment policies, New york and Genève, 2012, p169.

*UNCTAD, World Investment Report, 2008, Op. Cit, p253

(السنوات 2012-2013-2014) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص94.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من 982,593 مليار دولار سنة 2005 الى 1975,537 مليار دولار سنة 2007 نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الأساسية، وزيادة قيمة عمليات الإدماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والإقتصادات الإنتقالية، وظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، وتواصل ارتفاع العائد على مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر¹ والإهتمام بجهود الترويج على المستوى العالمي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة² ثم انخفضت لتصل إلى 1197,824 مليار دولار سنة 2009 بفعل الأزمة لترتفع بنسبة متواضعة سنة 2010 قدرت ب 5% وبقيمة 1309,001 مليار دولار حيث ظلت أدنى بنحو 15% من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37% تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغت في

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2008، مرجع سابق، ص5.

² عادل عيسى الوزني، مرجع سابق، ص104.

عام 2007¹، ثم شهدت ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1524,422 مليار دولار ومتجاوزة متوسط ما قبل الأزمة المالية الإقتصادية العالمية خلال الفترة (2005-2007) البالغ 1,47 تريليون دولار إلا أن التدفقات لانزلا أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغت خلال عام 2007²

وبشأن آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم فإنها مازالت محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين مع توقعات بأن يستمر ويستقر التعافي في التدفقات خلال عام 2012 على نحو 1,6 تريليون دولار مع ترجيحات بارتفاع معتدل ولكنه ثابت على المدى الطويل إلى نحو 1,8 تريليون دولار خلال 2013 ونحو 1,9 تريليون دولار خلال سنة 2014 في حالة عدم حدوث أي صدمات اقتصادية كلية³

ويستند هذا السيناريو المتفائل إلى مرتكزات عدة أهمها، توقعات إقدام الشركات عبر الوطنية على إنعاش خطط توسعاتها الخارجية بفضل المستوى القياسي للسيولة النقدية المتوافرة لديها، وانخفاض أسعار تمويل ديونها، والارتفاع في القيم الخاصة بها في أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى ظهور فرص استثمارية جديدة واعدة في الدول المستقبلية نتيجة استمرار برامج الخصخصة، إعادة هيكلة الشركات والصناعات، الجهود الرامية إلى إعادة تحقيق التوازن المالي، والتراجع عن برامج الدعم الحكومي، فضلا عن استمرار النمو في اقتصادات معظم الدول الناشئة⁴.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (2005-2011)

شمل ارتفاع التدفقات لسنة 2011 المجموعات الثلاثة الرئيسية المتمثلة في مجموعة الدول المتقدمة، مجموعة الدول النامية، مجموعة الإقتصادات المتحولة، حيث ارتفعت التدفقات الواردة الى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21% لتبلغ 748 مليار دولار، وارتفعت في الدول النامية بنسبة 11% لتبلغ مستوى قياسي قدره 684 مليار دولار، كما شهدت مجموعة الإقتصادات المتحولة نمو في التدفقات بنسبة 25% لتبلغ 92 مليار دولار⁵، وشهدت افريقيا والدول الأقل نموا تراجعاً في التدفقات الوارد إليها للسنة الثالثة على التوالي وذلك كمحصلة لسحب استثمارات من دول شمال افريقيا مقابل نمو التدفقات الى دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتبلغ نحو 37 مليار دولار مقترية من ذروتها التاريخية مع توقعات بمعاودة النمو في التدفقات الواردة الى افريقيا

¹ UNCTAD, *World Investment Report*, 2011, Op.Cit, p.2.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 94.

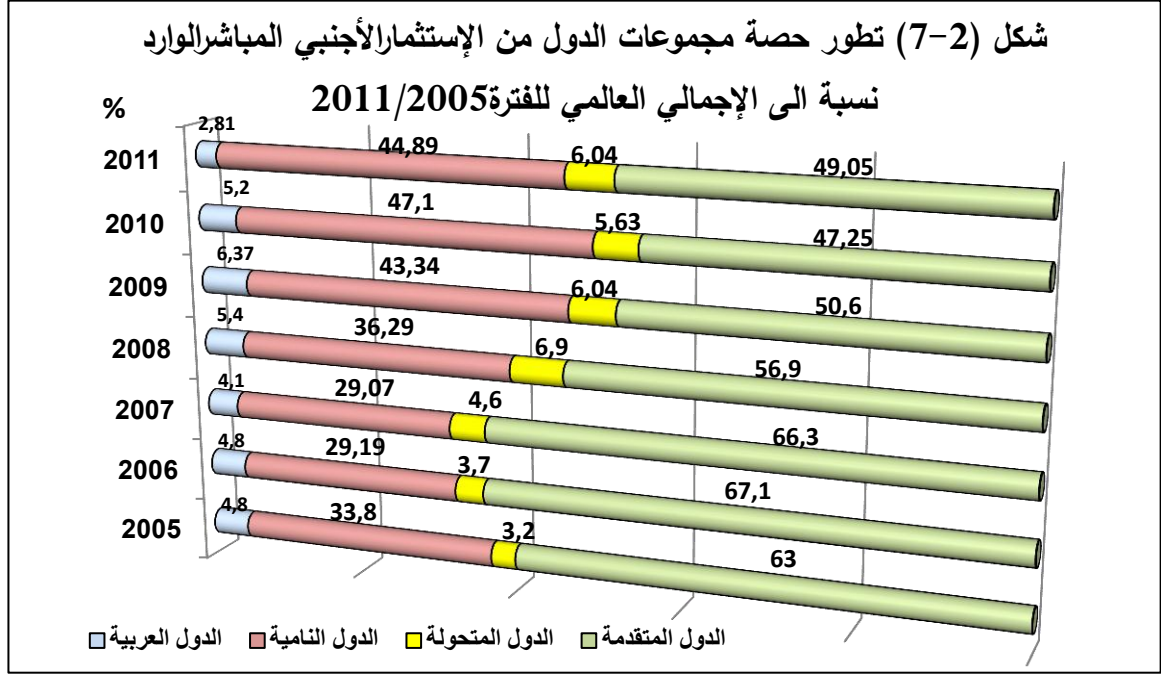
³ UNCTAD, *World Investment Report*, 2012, Op.Cit, P16.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص 8.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الثاني: الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

خلال السنوات المقبلة، وارتفعت التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 23% مقابل انخفاضها في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% مقارنة بعام 2010،¹ وهو عكس ماجرى العام السابق بزيادتها في الولايات المتحدة الأمريكية من 282686 مليون دولار سنة 2009 إلى 328905 مليون دولار سنة 2010 وانخفاضها في أوروبا من 434171 مليون دولار سنة 2009 إلى 475763 مليون دولار سنة 2010² كما تراجعت التدفقات الواردة إلى اليونان وألمانيا في حين ارتفعت في إيطاليا وفرنسا³،



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات:

✓ السنوات (2011-2008) ما عدا سنة 2008 بالنسبة للدول المتحولة + السنوات (2006-2007) بالنسبة للدول

النامية حساب مباشر من الطالب استنادا إلى بيانات:

• UNCTAD, **World Investment Report**, 2012, Op.Cit, p169.

• المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص95.

✓ السنوات (2007-2005) ما عدا السنوات (2006-2007) بالنسبة للدول النامية + سنة 2008 بالنسبة للدول المتحولة

• المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص9.

حيث يلاحظ أنه قبل 2008 تزايدت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة والمتحولة في مقابل تناقصها في

¹ المرجع السابق، ص95.

² UNCTAD, **World Investment Report** 2011, Op.Cit, p 187.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص95.

الدول النامية والعربية لكن إبتداء من سنة 2008 تناقصت التدفقات في الدول المتقدمة مقابل تزايدها في الدول النامية والعربية نتيجة لتأثر الدول المتقدمة والمتحولة بالأزمة العالمية بنسبة أكبر من غيرها ، ولأول مرة تتجح مجموعة الدول النامية في استقطاب تدفقات تقارب نصف الإجمالي العالمي، حيث اجتذبت 573,568 مليار دولار وبحصة 46,1 من الإجمالي العالمي عام 2010، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى إنتقال وجهة الإنتاج الدولي والإستهلاك العالمي إليها في الآونة الأخيرة، مما دفع الشركات عبر الوطنية لتوجيه استثماراتها بصورة متزايدة إلى تلك الدول¹ وتمكنت الدول النامية رفقة مجموعة الاقتصادات المتحولة للعام الثاني على التوالي من إستقطاب حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال عام 2011 ويعزى ذلك الى ارتفاع التدفقات الواردة الى الدول النامية في آسيا بإستثناء غرب آسيا بنسبة 11% لتصل الى 344 مليار دولار مقارنة بـ 309 مليار دولار سنة 2010²، أما الدول المتقدمة فيلاحظ أنه بعد ثلاث سنوات متتالية من الإنخفاض نمت تدفقات الإستثمار الواردة اليها بنسبة 21% خلال عام 2011 لتصل الى 748 مليار دولار مقارنة بـ 618 مليار دولار عام 2010، حيث يعزى الإرتفاع الى عمليات الإندماج والتملك والتي تتركز في معظم الحالات في اعادة هيكلة الشركات وتحسين استخدام رؤوس أموالها وتخفيض تكاليفها³

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2005-2011)

ان الإنتعاش المعتدل في التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010 يحجب خلفه اختلافات قطاعية كبيرة فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات (الذي كان مسؤولاً عن معظم الإنخفاض الذي حدث في تدفقات الإستثمار المباشر بفعل الأزمة) نجد أنه قد انخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، التمويل، المرافق، النقل والاتصالات) وان كان ذلك قد حدث بسرعات مختلفة وشهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي اكثر الإنخفاضات حدة⁴، وفي الوقت نفسه ازداد نصيب الاستثمار الأجنبي الموجه إلى قطاع الصناعات التحويلية مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس لسنتي 2010 و2011 على التوالي⁵ كما انخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات الحساسة مثل الإلكترونيات سنة 2010⁶ ثم عاودت الإرتفاع سنة 2011 بوصولها الى 27564

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص7.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص94.

³ مرجع سابق، ص95.

⁴ الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، نيويورك وجنيف، 2011، ص5-6.

⁵ UNCTAD, World Investment Report, 2012, Op.Cit,p185.

⁶ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص7.

الفصل الثاني: الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

مليون دولار مقارنة بـ 13592 مليون دولار سنة 2010¹ ،

في حين ظلت الصناعات الكيماوية بما في ذلك المواد الصيدلانية تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة²،

بانخفاضها بنسبة 2,41% لتعاود الإنتعاش سنة 2011 بوصولها الى 76426 مليون دولار³

جدول (2-2) التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة 2005-2011

الوحدة: بليون دولار

القطاعات	متوسط الفترة (2005-2007)		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
القطاع الأولي*	130	8	230	10	170	13	140	11	200	14
الصناعة	670	41	980	42	510	39	620	50	660	46
الخدمات	820	50	1130	48	630	48	490	39	570	40

Source: UNCTAD, World Investment Report ,2012, Op.Cit, p10.

حيث يتضح من الجدول أعلاه تناقص في نصيب قطاع الخدمات من الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 حيث بلغ نسبة 40% من الإجمالي سنة 2011 في المقابل تناقص نصيب القطاع الأولي سنة 2010 ليعاود الإنتعاش سنة 2011، بينما يلاحظ ان قطاع الصناعة انخفض نصيبه من التدفقات في 2009 ليعاود الإنتعاش سنتي 2010 و2011 رغم عدم بلوغه القيمة المحققة في سنة 2008،

الفرع الثالث: الاستثمار الصادر عالميا للفترة (2005-2011)

عرفت التدفقات الصادرة تذبذبات في هذه الفترة كما ازدادت التدفقات الخارجة من الإقتصادات النامية والإقتصادات الإنتقالية بنسبة 21% حيث بلغ نصيبها 29% من التدفقات العالمية الصادرة من الإستثمار

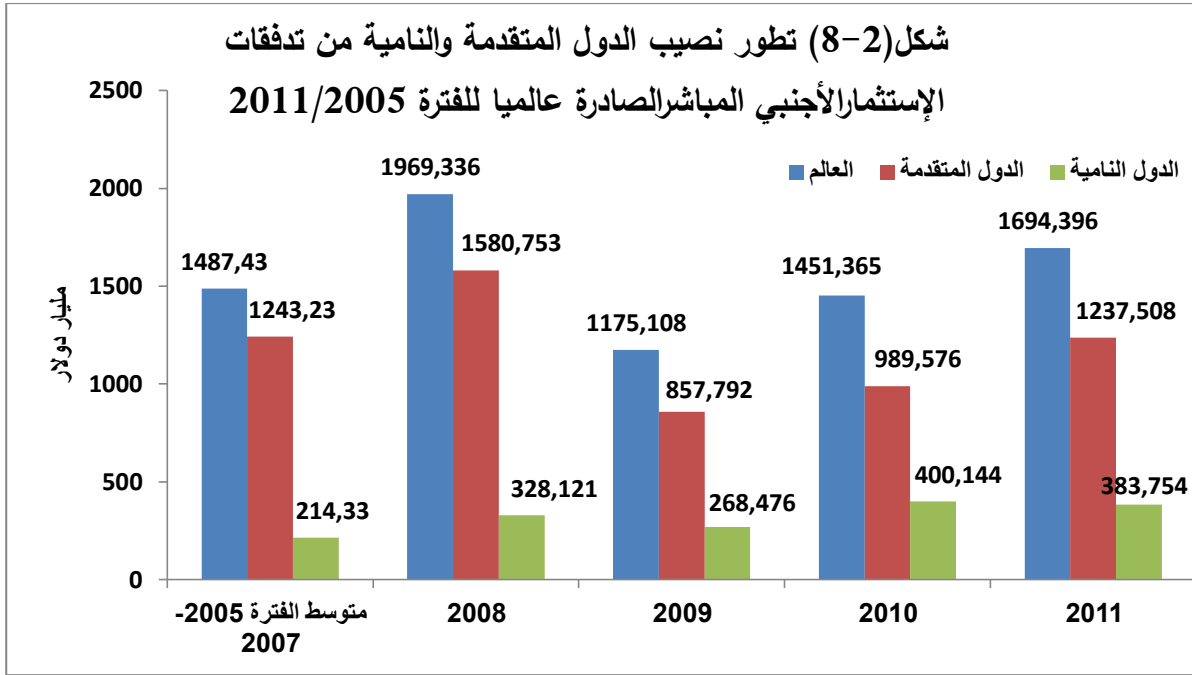
¹ UNCTAD, World Investment Report ,2012, Op.Cit, p185.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص7.

³ UNCTAD, World Investment Report ,2012, Op.Cit, p185.

* يضم الزراعة والغابات والصيد والتعدين والصناعات الإستخراجية.

الأجنبي المباشر سنة 2010 وكانت ستة إقتصادات نامية وإقتصادات إنتقالية هي من بين أعلى 20 إقتصادا مستثمرا،¹



Source: UNCTAD, World Investment Report, 2012, Op. Cit, p169.

✓ متوسط الفترة (2005-2007) حساب مباشر من الطالب اعتمادا على :

-UNCTAD, World Investment Report, 2011, Op. Cit, p187.

حيث يتضح من الشكل زيادة التدفقات الصادرة من 1487,43 مليار دولار كمتوسط للفترة (2005-2007) إلى 1969,336 مليار دولار سنة 2008 لتعود للتناقص سنة 2009 محققة قيمة 1175,108 مليار دولار نتيجة للأزمة العالمية لتعاود الإرتفاع بمعدل 13% سنة 2010 حيث وصلت إلى 1451,365 مليار دولار كنتيجة أساسية لمعاودة اللاعبين الرئيسيين في العالم تحركاتهم الاستثمارية عبر الحدود بعد الخروج النسبي من دائرة التأثير تبعات الأزمة المالية العالمية² وتواصل الإرتفاع سنة 2011 ليبلغ 1694,396 مليار دولار، وبالنسبة للدول المتقدمة زادت التدفقات الصادرة منها من 1243,23 مليار دولار كمتوسط للفترة (2005-2007) إلى 1580,753 مليار دولار سنة 2008 لتتناقص بنسبة 44,78% إلى 857,792 مليار دولار سنة 2009، لتعود للزيادة سنة 2010 محققة 935,19 مليار دولار، مواصلة الإرتفاع لغاية 1237,508 مليار دولار سنة 2011، وبالنسبة للدول النامية فحافظت على أهميتها كمصادر للإستثمار الأجنبي المباشر،

¹ CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, New York et Genève, 2011, p11.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص7.

الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية الى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية،¹ حيث زادت من 214,33 مليار دولار كمتوسط للفترة (2005-2007) الى 383,754 مليار دولار سنة 2011 مع تسجيل تناقص بنسبة 18,17% سنة 2009، كما سجلت أكبر قيمة للتدفقات سنة 2010 بـ 400,144 مليار دولار.

المطلب الثالث: اتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والبيئية في الدول العربية للفترة 2005-2011

حققت الدول العربية (21 دولة) قفزات متتالية في حجم التدفقات الإستثمارية من 7,25 مليار دولار سنة 2002 إلى 47,56 مليار سنة 2005² واستمرت الزيادة لتصل إلى 96,25 مليار سنة 2008 لتتخفض بمعدل 20,73% إلى 76,295 مليار دولار عام 2009 ثم 68,57 مليار دولار عام 2010 ثم 42,96 مليار دولار سنة 2011³ حيث يعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى الإنكماش الحاد في الإئتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الإدماج والتملك داخل الدول العربية وتأجيل مشاريع التنمية في المنطقة التي تشتمل على حصة مرتفعة في الإستثمار الأجنبي⁴

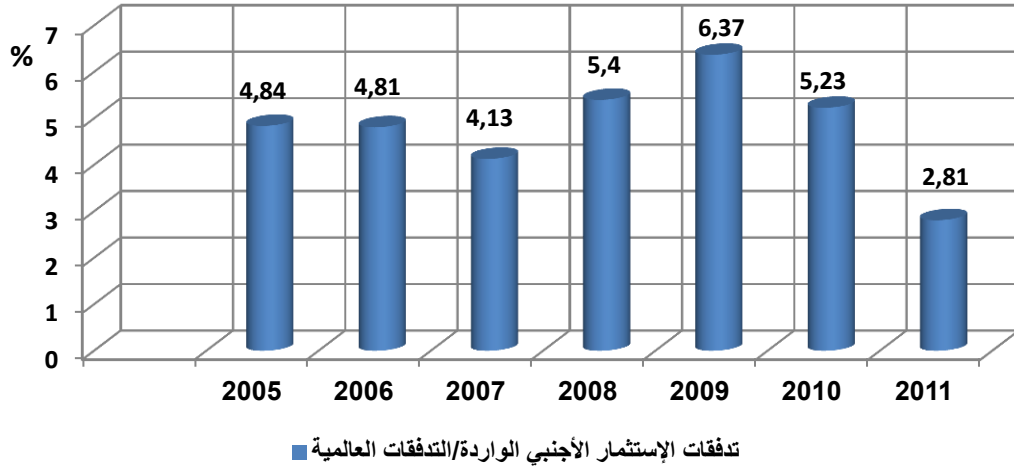
¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي الثالث، الكويت، 2008، ص 5.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي الثالث، الكويت، 2010، ص 7.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، مرجع سابق، ص 97.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي الثالث، الكويت، 2010، مرجع سابق، ص 7.

شكل (2-9) تطور حصة الدول العربية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة نسبة الى التدفقات العالمية للفترة 2011/2005



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- الفترة (2007-2005) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص 8.

- الفترة (2011-2008) حساب مباشر من الطالب استنادا الى معطيات: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 97.

يتضح من الشكل أعلاه أن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة (2011-2004) حيث زادت من 3,4% سنة 2004 الى 4,84% سنة 2005 ثم 4,81 % سنة 2006 حيث تعزى الزيادة الى عدة اسباب منها: الأداء الاقتصادي القوي في العديد من الدول، ارتفاع اسعار النفط والمعادن والسلع الأساسية، تزايد عمليات الإدماج والتملك عبر الحدود اضافة الى زيادة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستخراجية¹ ثم تراجعت نسبة التدفقات بشكل طفيف إلى 4,13 % عام 2007 نتيجة للزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات الواردة الى 13 دولة عربية مقابل تراجعها في 8 دول عربية² ثم عاودت الارتفاع إلى 5,4 % عام 2008 قبل أن تقفز بقوة إلى 6,37 % عام 2009 لتعود الى

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص 6.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2008، مرجع سابق، ص 8-9.

الإنخفاض حيث بلغت 5,32 % عام 2010 وواصلت انخفاضها لتصل الى نسبة 2,81% سنة 2011 بسبب تحول التدفقات الإيجابية الى سلبية في ثلاث دول وهي مصروقطر واليمن¹

ويعود الإتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة للمنطقة العربية في السنوات الأخيرة الى عدة عوامل منها (1) اضعاف المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة وبخاصة في مجال الخدمات المالية العقارية والإتصالات اضافة الى خصخصة تلك الخدمات، (2) تحسن مناخ الإستثمار وارتفاع معدلات النمو الإقتصادي في العديد من الدول العربية(3) تواصل ارتفاع اسعار النفط²،

الفرع الأول: أداء واتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية للفترة (2010-2011)

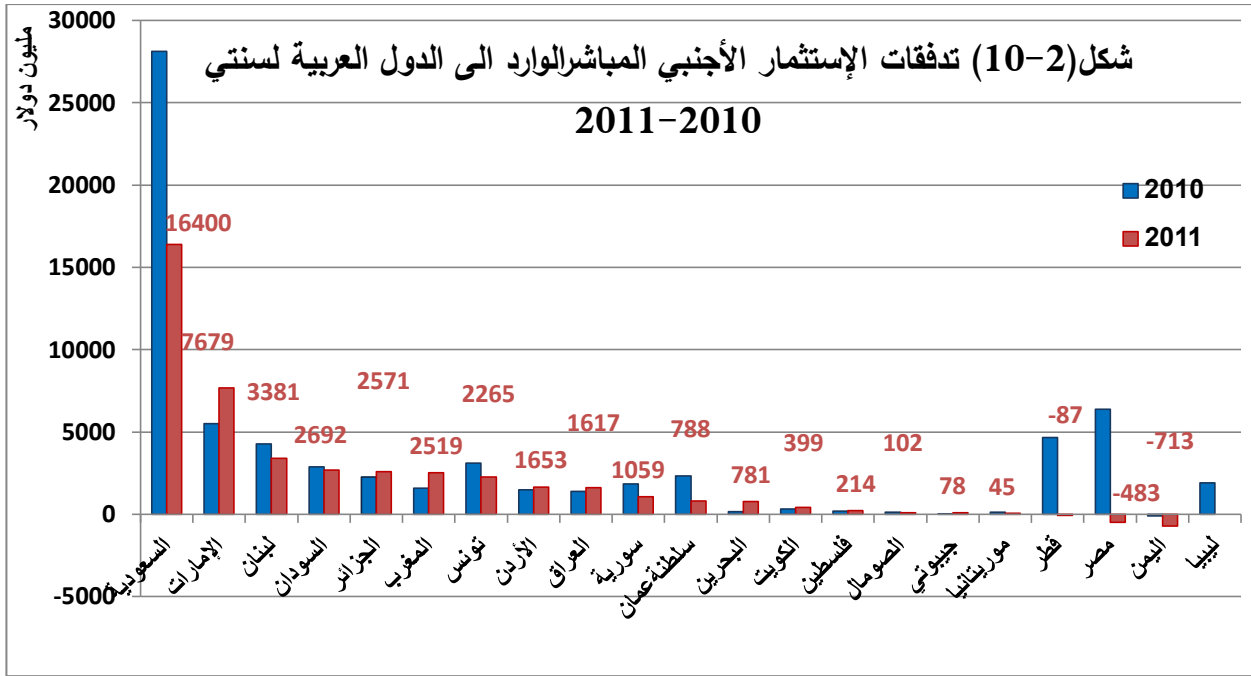
ارتفعت التدفقات الواردة سنة 2010 إلى 5 دول عربية فقط (لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، الصومال وموريتانيا)، فيما تراجعت في 16 دولة (السعودية، مصر، قطر، الإمارات، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، العراق، سورية، المغرب، البحرين، فلسطين، الكويت، جيبوتي واليمن)³ وشهدت سنة 2011 ارتفاع الإستثمار في 9 دول وهي (الإمارات، الجزائر، المغرب، الأردن، العراق، البحرين، الكويت، فلسطين، جيبوتي) مع تسجيل انخفاض في 11 دولة (السعودية، لبنان، السودان، تونس، سوريا، عمان، الصومال، موريتانيا، قطر، مصر، اليمن)⁴

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص98.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2008، مرجع سابق، ص9-10.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص9.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص97-98.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 97.

ملاحظة: احصائيات ليبيا لسنة 2011 غير متاحة،

يتضح من الشكل أعلاه حلول السعودية في المرتبة الأولى عربيًا سنة 2011 كأكبر دولة مضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16,4 مليار دولار وحصصة بلغت 38,2 % من الإجمالي العربي رغم تراجع التدفقات بنسبة 41,64 % مقارنة بالعام 2010 حيث هدأت وتيرة الاستثمارات الأجنبية في عدد من المشاريع النفطية الضخمة، تلتها الإمارات بقيمة 7,67 مليار دولار وحصصة 17,9 % ثم لبنان بقيمة 3,38 مليار دولار وحصصة 7,9 % وفي المرتبة الرابعة حلت السودان بقيمة 2,69 مليار دولار وحصصة 6,3 % من الإجمالي العربي¹، أما التدفقات الواردة إلى ليبيا فقد ازدادت بأكثر من 40 % في عام 2010 لتصل إلى 3,8 مليار دولار، ولكن هذه الطفرة يبدو أنها قصيرة الأجل بالنظر إلى الوضع السياسي الراهن في البلد بشكل خاص ودول شمال أفريقيا بشكل عام²

الفرع الثاني: أداء وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية للفترة (2010 - 2011)

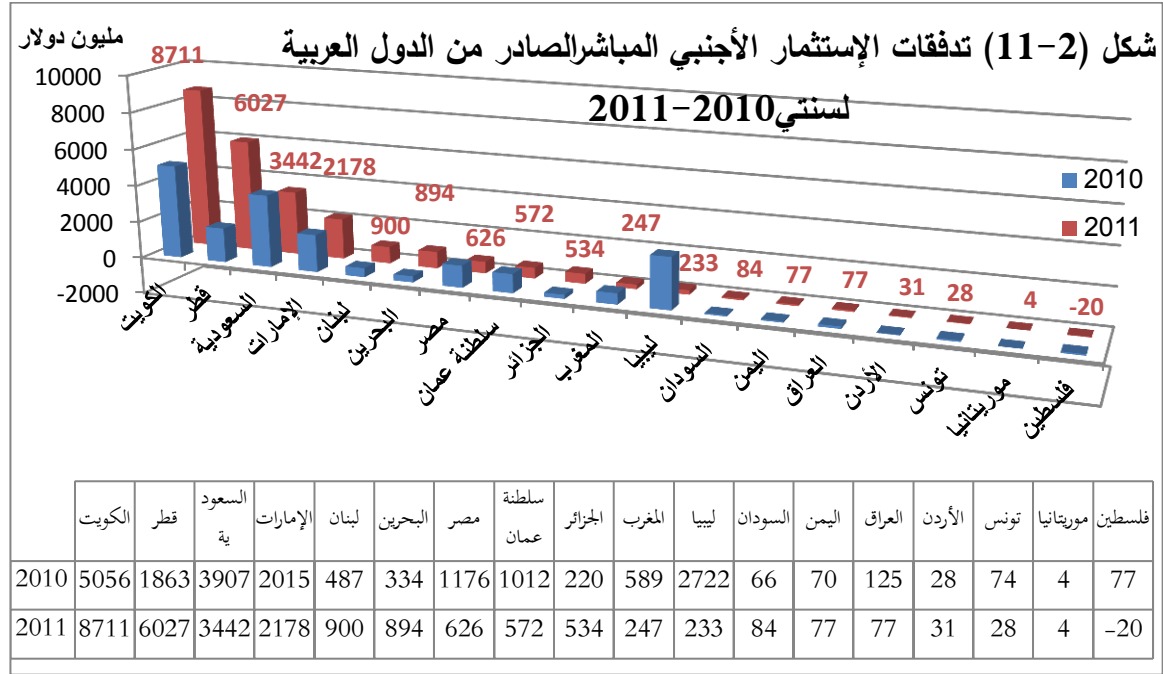
تراجعت التدفقات الصادرة من الدول العربية في السنوات التالية لتصل إلى 18,9 مليار دولار خلال عام 2010، أي انخفاض بنسبة 55,04 % مقارنة بنحو 44,12 مليار دولار عام 2008 ويعزى هذا التراجع

¹ مرجع سابق، ص 98.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفضلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثاني: الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية¹، وبالعكس شهدت مجمل التدفقات الصادرة من الدول العربية سنة 2011 ارتفاعا لافتا لتصل إلى 24,6 مليار دولار محققة ارتفاعا بنسبة 24,3% مقارنة بعام 2010 ويعزى هذا إلى ارتفاع في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج²



Source: UNCTAD, World Investment Report, 2012, Op.Cit, pp169-171.

ويتضح من الشكل احتلال الكويت للمرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للإستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 8,7 مليار دولار و بحصة 35,3% من الإجمالي العربي تلتها قطر بقيمة 6,02 مليار دولار و بحصة 24,5% ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 3,44 مليار دولار و بحصة 14%³ ويلاحظ ارتفاع التدفقات الصادرة في تسع دول عربية وتراجعها في ثماني دول عربية بينما استقرت موريتانيا عند نفس مستواها.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص73.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص104.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص73.

³ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص104.

³ مرجع سابق ص105

الفرع الثالث: الإستثمارات العربية البينية للفترة (2005-2011)*

يعتبر الإستثمار العربي-العربي وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية كما يقوي من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية¹

أولاً: الإستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف للفترة (2005-2011)

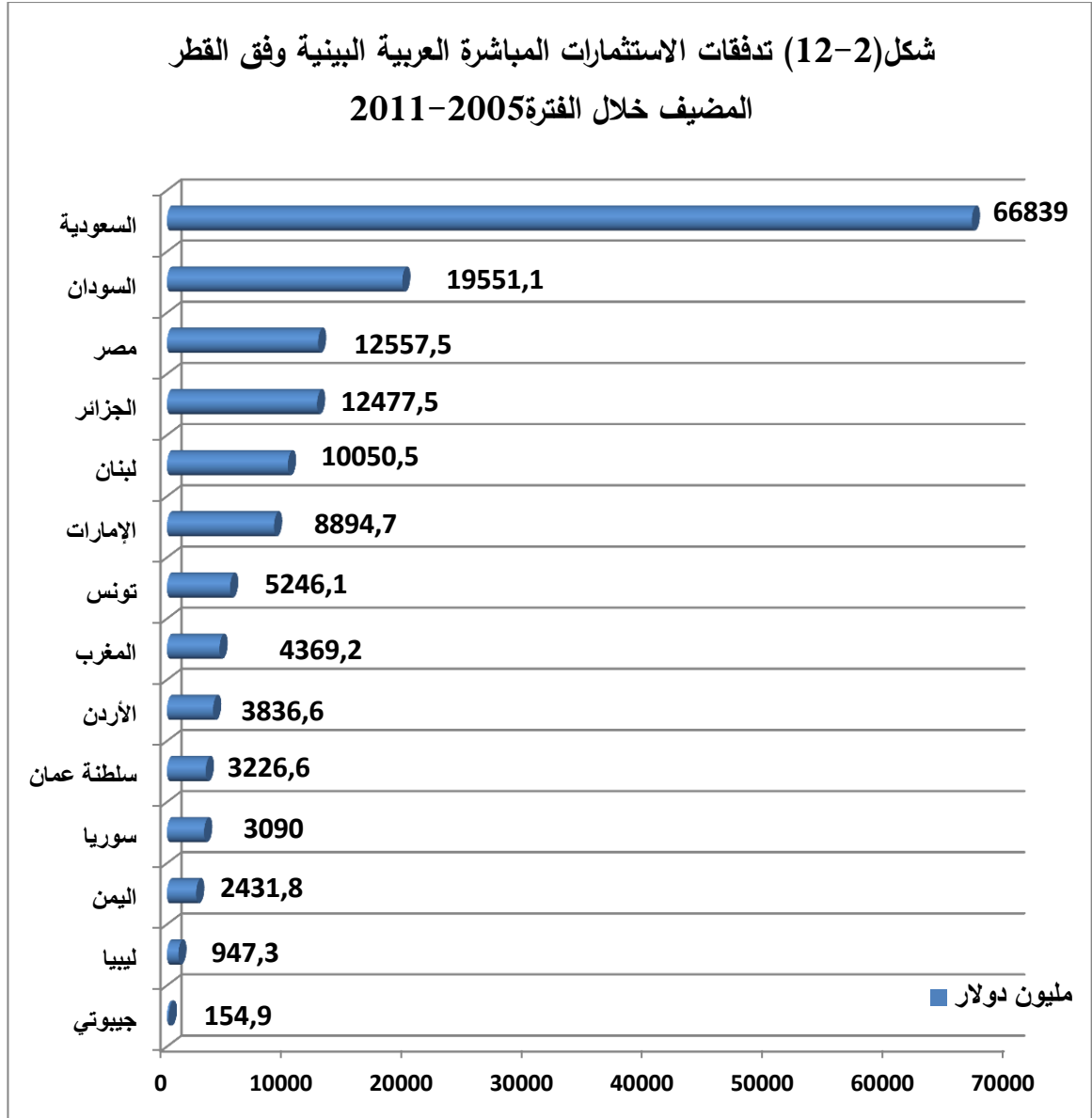
تضاعفت تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 2005-2011 الى نحو 151,7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21,7 مليار دولار أي مايزيد عن ستة أمثال اجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها (1998-2004) البالغة نحو 21,7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3,1 مليار دولار² وهي ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستقطبها الدول العربية والبالغة حوالي أربعة أضعاف الاستثمارات البينية³

* لوحظ ضعف استجابة الجهات الرسمية العربية في تزويد المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بهذا النوع من البيانات حيث اقتضرت بيانات الإستثمار العربي البيني الموزعة جغرافياً وحسب القطاع الإقتصادي على 8 دول عربية فقط لتقرير سنة 2007، و12 دولة في تقرير سنة 2008 ثم 9 دول في تقرير عام 2009، ثم 6 دول في تقرير سنة 2010 وذلك على الرغم من صدور قرار جامعة الدول العربية رقم (ق1843-د.ع86) بتاريخ 30-9-2010 الذي يحث الدول العربية على توفير بيانات الإستثمار الأجنبي فيها.

¹ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص225.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص130.

³ سليمان بلعور، مرجع سابق، ص138.



المصدر: حساب مباشر من الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 129.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص ص 84 - 245.

يتضح من الشكل أعلاه تصدر السعودية للدول المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالي

66,8 مليار دولار بفضل الاستثمارات العربية البينية التي استقطبتها مدينة عبد الله الاقتصادية بقيمة 28,8

مليار دولار والتي شكلت 75,8% من اجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية سنة 2005¹

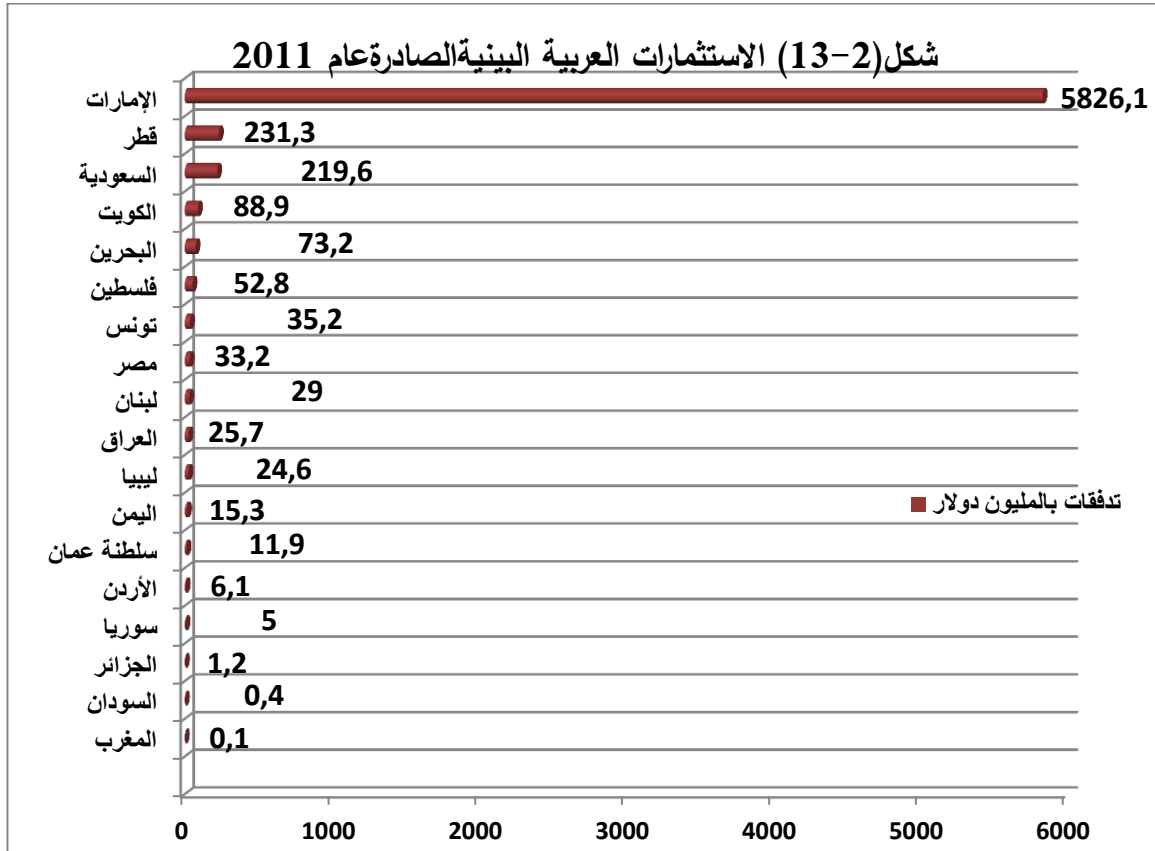
¹ عبد الحميد بوحاري، مرجع سابق، ص 74.

تليها السودان بحوالي 19,5 مليار دولار ثم مصر بـ12,55 مليار دولار ثم الجزائر بـ12,44 مليار دولار وحلت في المرتبة الخامسة لبنان بـ10,05 مليار دولار،

وبمقارنة البيانات المتوفرة خلال العامين 2010 و 2011، سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية سنة 2010 ارتفاعا في كل من المغرب وتونس، بينما شهدت تراجعا في كل من السودان، مصر، الأردن، واليمن¹ وشهدت سنة 2011 انخفاضا للإستثمارات العربية البينية في مصر وتونس والأردن واليمن مقابل ارتفاعها في الجزائر²

ثانيا: الإستثمارات المباشرة العربية البينية الصادرة لسنة 2011

شهدت الإستثمارات العربية البينية الصادرة ازدهارا في السنوات الأخيرة تزامنا مع إعلان عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العربية عن عزمها تنفيذ برامج وخطط إستثمارية طموحة داخل المنطقة،



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 127.

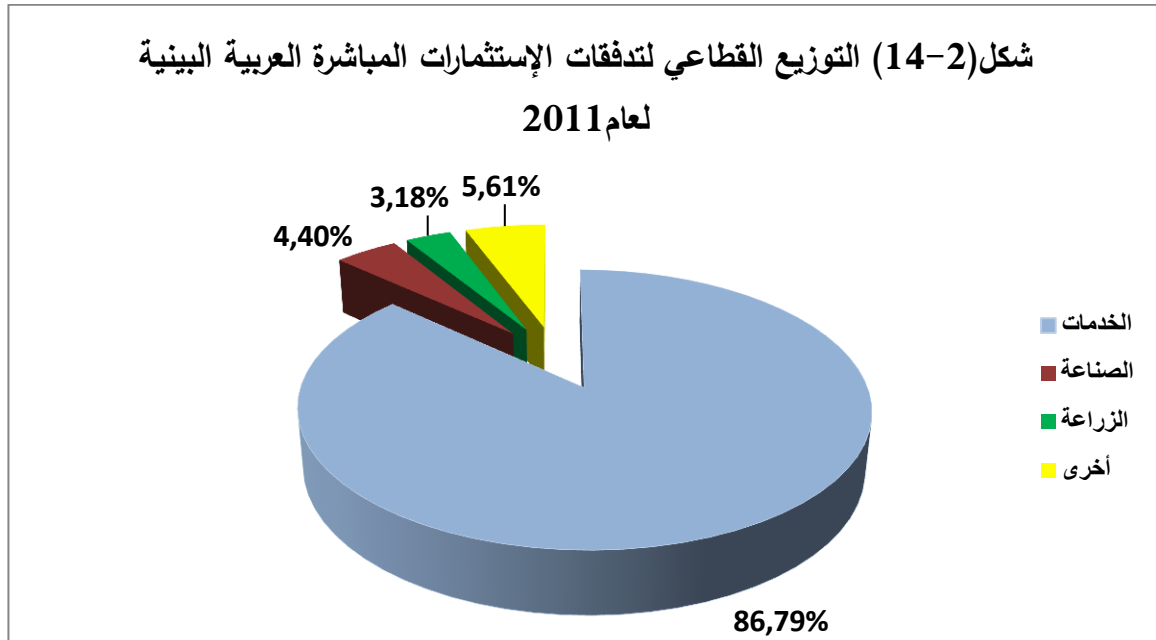
¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص 82-83.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 128.

يتضح من الشكل أعلاه تصدر الإمارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2011 بتدفقات بلغت حوالي 5,8 مليار دولار وبحصة 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة تركزت معظمها في الجزائر، مصر والأردن، وجاءت قطر في المرتبة الثانية بقيمة 231,3 مليون دولار وبحصة 3,39% من الإجمالي وتركزت في مصر وتونس وحلت السعودية ثالثاً بـ 219,6 مليون دولار وبحصة 3,22% من الإجمالي تركزت معظمها في مصر وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة بـ 88,9 مليون دولار وبحصة 1,3% من الإجمالي¹.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية لسنة 2011

على صعيد توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني قطاعياً خلال سنة 2011، تشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر، اليمن، إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاع الخدمات بحصة بلغت 86,79%، كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4,4% من الإجمالي، وقطاع الزراعة على ما نسبته 3,18% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 5,61% من الإجمالي².



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 129.

¹ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 128.

² مرجع سابق، ص 129.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناول هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر وتبين أن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتعلق بمعيار السيطرة والرقابة، كما يشكل بديلا للمديونية ويهدف الى تحقيق الربح، وتتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيفه، كما تختلف الآراء حول مزاياه وعيوبه،

كما تناول الفصل أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين أنه لم تستطع أي من هذه النظريات الوصول إلى تفسير واضح وشامل له،

واتضح من الدراسة التاريخية تغير نمط الإستثمار وانتقاله من سيطرة بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية في هذه الحقبة، كما تحولت الدول النامية من مستضيفة للإستثمار الأجنبي الى مصدرة له في نهاية السبعينات،

وتبين ايضا زيادة التدفقات عالميا خلال فترة الثمانينات والتسعينات وانخفاضها خلال العشرية الأخيرة (ماعداد سنة 2007) وزادت حدة الإنخفاض عقب الأزمة المالية العالمية، واستحوذت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر مع ملاحظة التناقص التدريجي لحصتها لصالح الدول النامية حيث اجتذبت الدول النامية 616,661 مليار دولار سنة 2010 بحصة 47,1% من الإجمالي العالمي و 684,399 مليار دولار سنة 2011 بحصة 44,89% من الاجمالي،

ولم تتجح الدول العربية في أن تكون مركز استقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تراوح نصيبها ما بين 2,81% و 6,37% من التدفق العالمي في الفترة 2004-2011 مع ملاحظة انخفاض نسبة التدفقات للدول العربية بعد الأزمة العالمية نظرا لأن مصدرها هو الدول المتقدمة المتأثرة من الأزمة العالمية .

واتضح ارتفاع الإستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2005-2011 الى نحو 151,7 مليار دولار بما يزيد عن ستة أمثال اجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها (1998-2004) البالغة نحو 21,7 مليار دولار وركزت الإستثمارات العربية البينية في قطاعي الخدمات والصناعة بنسبة 86,79% و 4,4% على التوالي، و بالنظر الى اختلاف التدفقات الاستثمارية بين المناطق المختلفة كما رأينا في هذا الفصل يثار تساؤل حول مدى استجابة التدفقات الاستثمارية لمناخ الاستثمار في المناطق السالفة الذكر ومن بينها الجزائر، وهو ما يدعونا لتناوله في الفصل المقبل

الفصل الثالث:

تأثير مناخ الإستثمار

على الإستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وكذا امتصاص البطالة إلى جانب الأدوار الأخرى العديدة التي سبق ذكرها،

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظلّ النظام الاشتراكي، مما ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وهذا بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التشريعات و إقرار الحوافز و المغريات لدفع و ترقية الاستثمار المحلي منه و الأجنبي ، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول، سنحاول الإجابة على التساؤل الذي يتمحور حول مدى قدرة المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي الى الجزائر ولذلك سنتحدث عن تطور الاقتصاد الجزائري ومبررات اتجاهه الى الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تطور قوانين الاستثمار في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسننتظر فيه لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بدءا بتقييم المؤهلات وكذا تقييم الجهود المبذولة ثم تبيان موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية وفي المبحث الثالث نتناول تأثير مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: خلفية تاريخية حول الإقتصاد الجزائري للفترة (1962-2002)

سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لتحقيق التنمية والنمو باعتماد المخططات التنموية، غير أن انخفاض اسعار البترول في سنة 1986 أدى الى ركود اقتصادي وانخفاض الاستثمار مما دفع الدولة الجزائرية للقيام بإصلاحات اقتصادية عكست توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقد كان ذلك على عدة مراحل،

لذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ثم الى ظروف ومبررات اتجاه الجزائر الى سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ثم التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار منذ الاستقلال الى غاية سنة 2002.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1962/2002)

مرّ الاقتصاد الوطني بعدة مراحل بدءا بمرحلة انتقالية مرور باقتصاد موجه أعقبها تحول جذري من نظام تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق وهذا من خلال إجراء تصحيحات هيكلية عميقة وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تسليط الضوء على خصوصيات كل مرحلة، وانعكاسها على تطور الإصلاحات في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة الانتظار (1962-1966)

او مايسمى مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري الى السوق حيث كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 صعبا، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية، وبالتالي ورثت الجزائر نظام اقتصادي يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي¹، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و 80 % من الواردات تأتي منها² و تميزت بداية هذه الفترة ببذل مجهودات كبيرة للتنمية البشرية³ ويلاحظ ما يلي:

¹ صالح تومي، عيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، سنة 2006، ص 31.

² أحمد هي، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 22.

³ Khaled Saadaoui & Mokhtar Maazouz, Au dela de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain, *Revue Recherches économiques et Manageriales*, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009, p103.

أولاً: المخلفات الاستعمارية: تمثلت في:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث ملك للأوروبيين بمساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار وقطاع تقليدي بيد الجزائريين،
- تركت فرنسا حوالي 10000 كم من الطرق المعبدة، و4300 كم من السكك الحديدية و20 مطارا،
- و600 كم من الخطوط الكهربائية إضافة الى منشآت اخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية ومؤسسات مصرفية¹، إضافة إلى 364 مدرسة و34 ثانوية و5 متاحف

- مغادرة ما يقارب مليون اطار تقني اوروبي مما ترك فراغا كبيرا في الاطارات والعمال ،
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد
- تم تحويل حوالي 750 مليون فرنك من طرف المعمرين مما نتج عنه قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.²

ثانياً: الإجراءات المتبعة من طرف السلطة الجزائرية: اتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- 1- تم فصل تبعية الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962 وإنشاء البنك الجزائري المركزي في 13 ديسمبر 1962 ليبدأ عمله في جانفي 1963³ وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي في سنة 1963 الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، حيث أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80% من الأراضي المزروعة ، ويساهم بنسبة 30% من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي⁴، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في اعادة تنظيم القطاع الصناعي والمظهر الثاني يتمثل في تدعيم انشاء المؤسسات الصناعية

¹ مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، 20-21 أبريل 2004، ص2.

² مفتاح صالح، مرجع سابق، ص2.

³ عبد الحق عتروس، محمد دهان، اثر التعريف التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية ادارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2009، ص8.

⁴ اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص120.

الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج والتركيز على الإستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة¹ وأعتد في أبريل 1964 الدينار الجزائري كعملة وطنية² كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب.. إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك في نفس السنة، وكان الهدف من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمرقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة³،

2- أصبح تسيير القطاع الزراعي بيد الدولة، وتم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ومهمته تموين جميع المزارع بمدخلات الإنتاج والقيام بتسويق المحاصيل التي تنتجها،

3- شمل القطاع الصناعي مؤسسات صغيرة الحجم قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل⁴، كما تم إنشاء شركة (sns) في سنة 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (SOMEA) في الصناعة الميكانيكية والطائرات،

4- على مستوى القطاع المالي: تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول (BNA) في 13/08/1966،⁵

والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط: 1967/1989

في هذه الفترة تبنت الجزائر نموذج يعتمد على المخططات التنموية حيث كان الهدف هو إعادة استرجاع سلطة الدولة، ووضع جهاز إداري فعال، وأعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل⁶ وكان النموذج المثالي متمثلا في "الصناعات المصنعة" المبنية أساسا على الاستثمارات المنتجة

¹ عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوي، تحليل السلوك الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006: مدخل التحليل إلى مركبات أساسية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009، ص 184.

² الشارف عتو، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائري ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 128.

³ DENIS CLERC, *économie de l'Algérie*, l'imprimerie centrale de Annaba, Alger, 1975. P126.

⁴ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 26.

⁵ مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 3.

⁶ TEMMAR .M. HAMID , *stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie un bilan*, OPU, Alger 1983, pp26-28.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

للمواد والتجهيزات التي تستعمل كمدخلات للصناعة والزراعة¹ ويعود اختيار هذه الإستراتيجية الى ثلاث عوامل: الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري نهج التطور الرأسمالي ، الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي، الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.² وتم تقسيم المخططات كما يلي:

أولاً: المخطط الثلاثي (1967-1969): كان الهدف هو إنشاء قاعدة صناعية، ولهذا زادت الواردات من سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة مما نتج عنه تسجيل أكبر عجز في هذه المرحلة في سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج³ وخصص لهذا المخطط 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز فبلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 % (كما يوضح الجدول التالي):

الجدول رقم (3-1): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليون دج.

القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	النسبة المئوية للإنجاز	القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	النسبة المئوية للإنجاز
الفلاحة	1869	1606	85,9 %	التكوين	127	103	71,6 %
الصناعة	5400	4750	87 %	السياحة	285	177	60 %
المرافق الأساسية	1124	855	76 %	الشؤون الاجتماعية	295	229	76 %
السكن	413	249	60,2 %	الإدارة	441	304	71,2 %
التعليم	912	704	77 %	شؤون أخرى	215	147	70 %
المجموع		التقديرات		11081			
		الانجاز الفعلي		9124			
		النسبة المئوية للإنجاز		82 %			

المصدر: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 216.

يتضح من الجدول استحواد الصناعة على الحصة الأكبر بمبلغ 5,4 مليار دج بنسبة 48,73 % من

¹ نجوى بوزيد، الجامعة: مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007، ص 217.

² زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2010، ص 171.

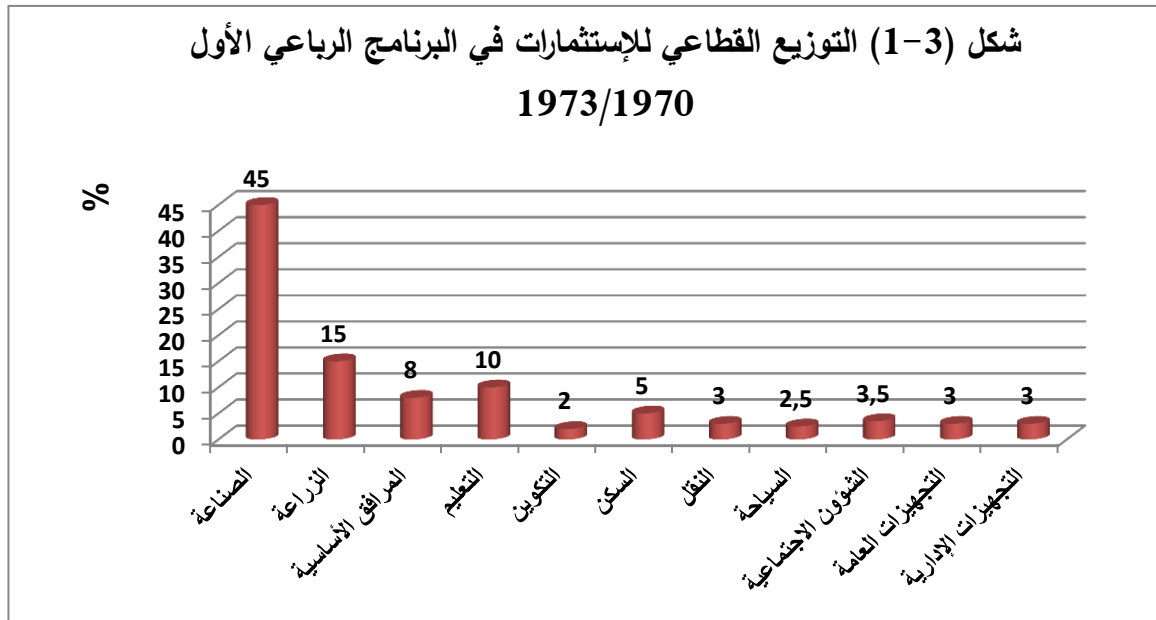
³ صالح تومي، عيسى شقيب، مرجع سابق، ص 32.

إجمالي الإستثمارات المقدره تم إنجاز 87% منها، تليها الزراعة بمبلغ 1,8مليار ونسبة 16,86 % من الإجمالي أنجزتها 85,9 % وهوما يبين التوجه الإنمائي نحو إنشاء قطاع صناعي،

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

عرفت هذه الفترة وإبتداء من سنة 1971 تحويل كل من النقود والنظام البنكي والسياسة النقدية في الجزائر إلى أدوات رئيسية في خدمة المخطط¹ وكان التوجه في هذا المخطط نحو تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وتمثل أحد التوقعات الرئيسية للتصنيع الثقيل في نقل التكنولوجيا² كما تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية ونتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة³

وحدد حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط بـ 28 مليار دج (أنظر الشكل التالي):



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الملحق (1)

يتضح من الشكل أعلاه إيلاء أهمية للصناعة حيث خصصت للصناعة نسبة 45 % من إجمالي الإستثمارات المقدره وهو ما يبين مواصلة الدولة لتوجهاتها التنموية نحو الصناعة تلتها الزراعة

¹ رشيد بوكساني وآخرون، دراسة كمية لإستقرارية دالة الطلب على النقود وتأثيرها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء- ربيع 2012، ص 158.

² Nadji Khaoua, L'entreprise, l'université et le Marché du travail en Algérie: tentative d'analyse, *Revue du chercheur*, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, P11

³ صالح تومي، عيسى شقبق، مرجع سابق، ص 32.

بنسبة 15% ثم التعليم والتكوين حيث خصص لهما معا نسبة 12%،

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

أكد المخطط الرباعي الثاني الاستراتيجية الصناعية، ولكن مع التركيز على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر أنحاء القطر حيث خصص للسكن والمستشفيات والتنمية الريفية، ورصد لهذا المخطط مبلغ كبير بسبب إرتفاع أسعار النفط¹ قدر بـ 110,217 مليار دج بما يقارب أربع مرات إستثمارات المخطط الرباعي الأول²

الجدول رقم (3-2): توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

الوحدة: بالمليار دج

النسبة المئوية %	الإنجاز	النسبة المئوية %	التقديرات	القطاع
51,7	65,350	44	48,000	الصناعة
7,3	9,224	11	12,005	الزراعة
41	51,897	45	98,212	القطاعات الأخرى
100	126,471	100	110,217	المجموع

المصدر: جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40.

يتضح من الجدول أن الصناعة أخذت حصة الأسد بنسبة 44% وارتفعت إلى 51,7% بعد المراجعة كما نالت الزراعة حصة 11% تم تقليصها إلى 7,3% ويلاحظ أنه تم إضافة 16,254 مليار دج بعد المراجعة أضيفت كلها إلى الصناعة، مما يعني مواصلة الإهتمام بالصناعة حيث خصصت نسبة 40,62% منها لقطاع المحروقات و 45,62% للصناعات القاعدية³،

¹ مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 3.

² محمد بلقاسم حسان بملول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 275.

³ Mahfoud Bennonne, De la colonisation au développement post-independance, une histoire economique et sociale de L'algerie 1830-1990, Ed: I.A.I.G, ministere de la culture, 2009, p188.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

ورغم ان هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الايجابية حيث أدت إلى انشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة، تحسين مستوى المعيشة، تحسين مستوى التعليم كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5 %، وانخفض معدل البطالة من 25 % في عام 1967 إلى 19 % في عام 1978¹ لكن يعاب عليها تخصيصها لإعتمادات ضخمة للصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهميشه، مما أدى إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية² كما أن الاستثمارات في الصناعات الثقيلة تتميز بالكثافة الرأسمالية، مما كلف الدولة أموالا، ومع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0,95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980³

رابعا: المخطط الخماسي الأول: (1980-1984)

جاء هذا المخطط لتصحيح إخفاقات المرحلة السابقة وركز على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن بهدف إعادة التوازن بين مختلف القطاعات⁴، كما أكد على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁵ حيث ابتداء من سنة 1983 ظهر ميل للإستثمار في القطاعات المهملة سابقا كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة⁶

الجدول رقم (3-3): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكلفة البرامج	الترخيص المالي	النسبة المئوية للتخصيص المالي %
الصناعة	236,7	174,5	43,55
الزراعة	59,4	47,1	11,75
القطاعات الأخرى	264,4	179	44,7
المجموع	560,5	400,6	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، 1980-1984، الجزائر، ص 50.

¹ Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millénaire, Ed: Marinour, Alger, 1998, P 62.

² زوزي محمد، مرجع سابق، ص 173.

³ Hamed Madjdoub, Algérie, études et perspectives, Ed: Economica-essai, Alger, 2003, p53.

⁴ بن أشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

⁵ سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، عدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 131.

⁶ عبد الوهاب دادن، محمد فوزي شعوبي، مرجع سابق، ص 188.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي، كما يلاحظ أنه أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثمارته المعتمدة ما يقارب 44 %، كما يتبين ضعف حصة قطاع الزراعة المقدر بنسبة 11,75 % مما عمق التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10 % في عام 1970 إلى 22 % في عام 1985،

خامسا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يهدف هذا المخطط إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط،

الجدول رقم (3-4): برنامج الاستثمار للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174,2	31,67 %
منها: المحروقات	39,8	07,24 %
الفلاحة والري	79	14,36 %
القطاعات الأخرى	296,8	54 %
المجموع	550	100 %

Source: Mahfoud Bennonne, op, cit, p154.

يتضح من الجدول السابق الأهمية الموجهة لقطاع الفلاحة والري حيث نال حصة 79 مليار دج بنسبة 14,36 %، بينما خصص لقطاع الصناعة مبلغ 174,2 مليار دج بنسبة 31,67 % وهي أقل من المخطط السابق، لكن تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتي 1985 و 1986 قد أثر سلبا على توقعات هذا المخطط نظرا لارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات كما ساهم

تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع مداخيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية الخارجية، وأصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية، كما تزايدت واردات المنتجات الغذائية حيث بلغت 28,49 % من مجموع الواردات سنة 1989 مما يظهر أن الإصلاح الزراعي لم يؤت أكله¹ ونتج عن كل ما سبق حدوث اضطرابات اجتماعية (أحداث 5/10/1988).

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق (بداية من 1988)

نتيجة حالة الإنكماش والركود الاقتصادي التي ميزت عام 1986² التي بينت هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية³ تطلب الأمر القيام بإصلاحات ذاتية نتج عنها تقادم الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0,6 %، ولعبت العوامل الخارجية دورا مهما في هذه الاختلالات نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وتمثلت العوامل السلبية في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية خاصة الدول المصدرة للنفط، وضعف الطلب على صادرات الدول النامية، وارتفاع أسعار الفوائد الدولية خلال عقد الثمانينات، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي⁴ ونظرا لفشل تلك الإصلاحات تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الإستعداد الإئتماني لمدة سنة، تلتها اتفاقات أخرى حيث أخذت السياسة النقدية إبتداء من تطبيق هذه الإتفاقيات حيزا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لمدة ثلاث عقود⁵ حيث تم إعادة الإعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ الأخير للإقراض⁶ مع التأكيد على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار⁷ كما أدى التوجه الإقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية المتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 1993⁸

¹ صالح تومي، عيسى شقبق، مرجع سابق ص32

² محمد بلقاسم حسن بلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص30-31.

³ عبد العزيز طيبة، أثر الإنفتاح المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، صص 126-127.

⁴ كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006، ص337.

⁵ بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2008، ص28.

⁶ عبد الحق عتروس، محمد دهان، مرجع سابق، ص9.

⁷ رشيد بوكساني وآخرون، مرجع سابق، ص158.

⁸ حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2010، مرجع سابق، ص51.

أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (أوت 1989): استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار¹ وصدرت في هذه الفترة مجموعة من القوانين تهدف الى مايلي:

- اعطاء مكانة لقطاع الخاص حيث صدر قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال الى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر،
- تحرير التجارة الداخلية²
- الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية³،

ثانياً: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (سبتمبر 1991) : بعد تحرير الجزائر لرسالة النية 21 أبريل 1991⁴ تم الاتفاق على حصول الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار⁵ لكن الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كله بسبب عدم اتمام تنفيذ الاتفاق نتيجة تبني حكومة بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق وأدى عدم التزام الحكومة بتنفيذ محتوى الاتفاق إلى استمرار انهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في معدل تضخم مرتفع 31,7 % سنة 1992، ومعدل نمو حقيقي سالب (- 2,2 %) ورصيد ميزان المدفوعات 0، إضافة إلى تزايد حجم البطالة حيث قاربت 24 %، وعجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى، عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية ولم تجد السلطات الجزائرية سبيلاً إلا إعادة جدولة شاملة لديونها، بالعودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي و ذلك بإبرام إتفاقي ستاند باي 1994 و برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.⁶

ثالثاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (سنة 1994):

قدرت المساندة المالية لصندوق النقد الدولي ب 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من جويلية 1994 جوان 1995، ورغم هذا بقي معدل النمو سالبا مما يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابله زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي⁷

رابعاً: اتفاق التعديل الهيكلي (أوت 1995 / أوت 1998): حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار في مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي تتمثل في رفع الدعم عن الأسعار،

¹ Mustapha Mekideche, *l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente*, Ed: dahlab, Alger, P 63.

² Abdelhamid Ghoufi, *Stratégies de croissance et politiques Industrielles: Une Analyse du cas Algerien*, *Revue Recherches économiques et Manageriales*, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009, P26.

³ علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، عدد 1، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 182.

⁴ Mourad Ben Achenhou, *réforme économiques dette et démocratie*, Ed: echrifa, Alger, 1992, p119.

⁵ Ahmed Benbitour, Op.Cit, P 78.

⁶ بوزيدي عبد المجيد، *تسعينات الإقتصاد الجزائري*، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 8.

⁷ عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 128.

تحرير التجارة الخارجية¹، و تسهيل عمليات الخصخصة، وضغط الإنفاق العام بهدف تخفيض عجز الموازنة وذلك بتخفيض عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية²، تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف مكافحة التضخم³ واستطاعت الإصلاحات تحقيق إستقرار التوازنات الكلية بإنخفاض معدل التضخم إلى 5,71% سنة 1997 وتسجيل معدل نمو اقتصادي 5,1% سنة 1998⁴ مقابل تدهور الجوانب الإجتماعية⁵،

خامسا: الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

ارتفع الناتج الداخلي الخام بمعدل 4,5% سنتي 1998-1999 الى 6,2% سنة 2000، وساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة للقطاع العام بنحو ثلاثة أرباع انتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وقامت الدولة الجزائرية في نفس السنة بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية قدرت بـ 344 مليار دج، كما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي من أجل جلب المستثمرين الأجانب اتخذت عدة اجراءات لدعم الجهاز المصرفي العمومي حيث رصد له سنتي 2000-2001 مبلغ 19 مليار دج⁶

المطلب الثاني: ظروف ومبررات لجوء الجزائر إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر:

اثبتت التجربة أن المشاريع الخاصة أكثر كفاءة وربحية من الشركات العامة⁷ كما أن هذه الأخيرة تميز أداؤها بالبيروقراطية مما دعا إلى إعطاء أهمية أكبر لدور القطاع الخاص* وزيادة درجة المنافسة⁸ بدأت الخوصصة** كبرنامج تنموي منذ اوائل الثمانينات وكانت المملكة المتحدة الدولة السباقة في تبني هذا

¹ صالح تومي، عيسى شقيب، مرجع سابق، ص 32.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دارهومة، الجزائر، 1996، ص ص 207-208.

³ Samir Bellali, La Regulation Monitaire en Algerie (1990-2007), *Revue du chercheur*, n°8, université Kasdi merbah, Ouargla, 2010, p19.

⁴ بن علي بلعوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 28.

⁵ حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 7، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2009، ص 13.

⁶ بغداد كرنالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، بدون ترقيم.

⁷ Ahmed Ghazal, Le programme de privatisation bancaire en Egypte, *Revue des economies nord Africaines*, n°3, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Décembre 2005, P18.

* توصلت بعض الدراسات الى عدم امكانية الجزم بأن أداء المؤسسات الخاصة أفضل من أداء المؤسسات العمومية على الدوام أنظر:

Mohammed Ferhi, Ali Nabil Belouard, Type de propriete et performance des entreprises, *Revue des economies nord Africaines*, n°4, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Juin 2006.

⁸ عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 176.

** كلمة "الخوصصة" أو "التخصيص" هي الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي privatization والتي تتداول كثيرا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، حيث ظهرت هذه الكلمة لأول مرة في القاموس عام 1983 و قد اتخذ المشرع الجزائري تعريفا ضيقا لها صيغ بالشكل التالي : الخوصصة تعني قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وذلك ضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما تم تعريفها حسب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 كما يلي "الخوصصة هي عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.

البرنامج¹ مع الإشارة إلى أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاته وإنما هي من بين الوسائل الممكن اتخاذها من أجل رفع كفاءة الأداء وزيادة الانتاج².

أولا: مجال تطبيق الخوصصة في الجزائر

حدد قانون الخوصصة لسنة 1995* القطاعات المعنية بعملية الخوصصة والتي ستنتم على مرحلتين: المرحلة الأولى: تخرج الدولة عن التدخل في القطاعات التالية (مؤسسات الإنجاز في قطاعات البناء والأشغال العمومية، الفنادق و السياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات التحويلية، النقل البري للمسافرين والبضائع، مؤسسات الخدمات الخاصة بالموانئ والمطارات، الوكالات الخاصة بالإستيراد)، أما المرحلة الثانية: فتشمل القطاعات التالية (الصناعات الغذائية والزراعية، صناعات النسيج، الصناعات الكيماوية، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، التأمينات)³،

وفي سنة 2001 صدر الأمر 01-04 لتتوسع دائرة الخوصصة إلى كافة المجالات**

ثانيا: ضرورة لجوء الجزائر للخوصصة:

إن لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية جاء بعد تأكدها من أن الأزمة التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري هي أزمة هيكلية وليست وقتية وبالتالي خضوعها لبرنامج التصحيح الهيكلي أجبرها على تنفيذ الخوصصة⁴، وفي نفس الوقت ارتبطت في ذهن مقرري السياسة الإقتصادية أن انتهاج خصخصة بعض أجزاء الإقتصاد الوطني يعد بديلا مطروحا انطلاقا من النظرة القائلة: لا يمكن الوصول إلى اقتصاد السوق

¹ أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 7، جامعة جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني، 2009، ص 140.

² وهيبة بوخديوي، التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية، منشورة على الموقع (<http://www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f:oS:kdiyvdo>) تاريخ الزيارة 18 أوت 2012.

* أنظر الأمر 95- 22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1995.

³ مفتاح صالح، الخوصصة، أسبا بما، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 3- 7 أكتوبر 2004، ص 3.

** أنظر الأمر 01- 04 المؤرخ في تاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001

⁴ رايح خوي، رقية حساني، الخوصصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3- 7 أكتوبر 2004، ص 9.

دون هيمنة القطاع الخاص¹ وفضلت الدولة التدرج في تطبيق عملية الخصخصة لسببين هما:

- الخوف من ردة فعل إجتماعية بسبب آثار الخصخصة على الطبقات الإجتماعية ذات الدخل الضعيف،
- الحذر والإحتياط نظرا لفشل تجارب الخصخصة في عدد من بلدان العالم، غير أن ذلك لا يمنع من أن تكون هناك أهدافا ترغب الدولة في تحقيقها من خلال الخصخصة،²

ويبرر قرار الخصخصة في الجزائر بعدة عوامل:

- الإصلاحات المنتهجة لخصخصة المؤسسات العمومية في بلدان أوروبا الشرقية سواء الاشتراكية مثل روسيا، بولونيا، هنغاريا ورومانيا؛ أو البلدان الرأسمالية كفرنسا بعد مجيء "ميتران" للحكم ابتداء من سنة 1981 وإيطاليا في فترة الثمانينات³
- الخصخصة وسيلة لكسر الاحتكار النقابي والإقطاعية المعيشة في القطاع العام⁴
- تزامن تدني الإيرادات المالية المتحصلة من المحروقات نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية مع تقادم أزمة المديونية مما أدى الى شح الموارد التمويلية التي يحتاجها نسيج ضخم من المؤسسات العمومية الجزائرية مما ساهم في تقادم وضعيته المتدهورة أصلا⁵
- تركيز السياسات الاقتصادية على تسير أزمة المديونية الخارجية، مما أثر على الخيارات الاقتصادية والاستراتيجية التأسيسية للاقتصاد الوطني والتي تركز على سيادة وحرية القرار⁶
- ضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية حيث فشلت الإصلاحات المتعاقبة لها، وأصبحت تشكل عبئا على ميزانية الدولة بفعل المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطار عمليات التطهير وإعادة الهيكلة والتي فاقت 600 مليار دينار جزائري قبل سنة 1996، كما إزداد مكشوف المؤسسات العمومية على الحساب بشكل كبير منذ سنة 1994 حيث وصل الى 29 مليار دينار نهاية 1995 وهو مبلغ يمثل أكثر من ربع رقم أعمال هذه المؤسسات⁷

¹ الشيخ الداوي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2009، ص 270.

² مفتاح صالح، الخصخصة، أسبا بما، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 6-7.

³ Belaiboud Mokhtar, *De la survie à la croissance de l'entreprise*, O P U, Alger, 1995, P225.

⁴ سعدان شبايكي، معوقات الخصخصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 3

⁵ رابح خوي، رقية حساني، مرجع سابق، ص 8.

⁶ صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص 51.

⁷ أحمد بلالي، خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، الأسباب، الميكانيزمات، والتحديات، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 3.

- انعدام فعالية أجهزة مراقبة تسيير عمليات المؤسسات العمومية ، كما كان للجهاز المركزي للتخطيط دورا سلبيا على سير المؤسسات العمومية حيث يتم الرجوع إليه في أبسط القرارات إضافة إلى النصوص القانونية الصادرة عن الوزارات الوصية التي لاتشجع المنافسة بين المؤسسات العمومية¹
- الجمود الملاحظ في التسيير والذي لايتماشى مع نظام اختيار المسيرين حيث بينت التجربة أن المراقبة الصارمة التي تمارسها الدولة على المؤسسات العمومية أدت الى نفور مسيري هذه الأخيرة،²
- نظرا لعجز المؤسسات العمومية فإن خصوصتها سترفع عن كاهل الدولة عبء المديونية العمومية وتضمن في المقابل مداخل مستقرة في صورة ضرائب³
- تنامي ظاهرة الفساد التي أصبحت تحد من كفاءة المؤسسات العمومية⁴ ،

ثالثا: أسباب انعراج الجزائر في اتجاه تشجيع الاستثمار:

يتضح أن الوجه الآخر للخصوصية يتمثل في التفتح على الاستثمارات الأجنبية ولجأت الجزائر لهذا المنهج مساهمة للتطورات الحديثة كتغير العلاقات الدولية و تطور الشركات متعددة الجنسيات و ظهور التكتلات الاقتصادية،ويمكن اجمال الاسباب الى مايلي:

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962/ 1990
- تفاقم أزمة الديون التي بلغت خدماتها سنة 1991 حوالي 75% من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة،
- ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم في مراقبة الصرف،
- التضخم وزيادة الإصدار النقدي دون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية⁵،

رابعا: مسار الخصوصية في الجزائر (قبل 2002):

كانت خصوصية المؤسسات العمومية التي تعاني عجزا من ضمن الشروط التي اشترطتها صندوق النقد الدولي على الجزائر⁶ وعرف الإطار القانوني للخصوصية الانطلاقة و الاهتمام الحقيقي خلال الفترة

¹ عمار عماري، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص 65.

² وهيبة بوخدوني، مرجع سابق، ص 40.

³ رايح خوني، حساني رقية، مرجع سابق، ص 8.

⁴ أحمد بلالي، مرجع سابق، ص 3.

⁵ يونس دهماني، دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 10، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2009، ص 63.

⁶ Abd Errahmane Mebtoul, l'Algerie face aux défis de la Mondialisation (2^{ème} Réformes économique et privatisation), OPU, Alger, 2002, P 146.

(1995 - 1998) بعد المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي ثم صدور القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار للخوصصة و الذي تضمن الخطوط العريضة و المبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي،

كما صنفت المؤسسات العامة إلى ثلاث فئات هي مؤسسات صحية قادرة على الإستمرار، ومؤسسات يمكن مساعدتها على الإستمرار ومؤسسات تواجه صعوبات، وأعلنت الحكومة عن نيتها خصخصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين فيها عن 400 فرد وتعتبر صحية وقادرة على الإستمرار، وإعادة هيكلة المؤسسات التي هي بحاجة إلى مساعدة ومن ثم خصصتها وتشمل نحو 61 مؤسسة من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتصفية المؤسسات التي تواجه صعوبات مع ضمان حقوق العاملين فيها¹، وخصص ما يقارب 122 مليار دينار من الموازنة العامة لسنة 1995 من أجل النهوض بالمشروعات العامة والخوصصة الجزئية المرخص بها والمتمثلة في بيع 4% من أسهم المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي، استهدف هذا البرنامج 200 مؤسسة صغيرة أغلبها يعمل في مجال الخدمات² وتم توزيع أسهم مجموع المؤسسات العمومية على 11 مؤسسة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خصصتها، وفي أبريل 1996 طبق أول برنامج للخصخصة بدعم من البنك الدولي وتم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية التي بلغت 1300 مؤسسة، حيث تمت خصخصة 117 مؤسسة في نهاية 1996³

وعدل قانون عام 1995 في أبريل 1997 لإضفاء مزيدا من المرونة على إجراءات تحويل الملكية، إذ وفر التعديل إمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العاملين في أسهم رأس المال،⁴

كما قامت الحكومة في نفس السنة بإعداد تقرير راديكالي يتعلق بخصخصة نحو 100 مؤسسة عمومية بعدما كانت قد عاينت سنة 1995 نحو 250 مؤسسة عمومية واعتبرتها جميعا مؤسسات ميووس من إصلاحها

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، مرجع سابق، ص 164.

² سعيدة بوسعدة وآخرون، أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 6-7.

³ علي بطاهر، مرجع سابق، ص 207.

⁴ سعيدة بوسعدة وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

ويلزم تصفيته وبيع أصولها جزئيا أو كلياً¹

وأعتمد برنامجا ثانيا للخصوصية في أواخر 1997 ، ركز على المؤسسات العامة الكبرى بهدف بيع 250 منها على مدى الفترة 1998-1999² وتم إنشاء خمس شركات قابضة إقليمية كلفت بخصخصة بعض الشركات العامة حيث تمت تصفية 827 مؤسسة عمومية في افريل 1998 ، وتم بيع 464 مؤسسة للعاملين فيها، مما أدى إلى ميلاد 608 شركة جديدة، ومع نهاية سنة 1998 تم خصخصة معظم المؤسسات العامة المحلية وهذا ما أدى إلى إنهاء مهام الشركات القابضة الإقليمية

الجدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها

وإطارها القانوني (إلى غاية 30 جوان 1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	2	18	5	الزراعة
443		383	60	الصناعة
249		195	54	البناء والأشغال العمومية والسكن
98		83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية، ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية. وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح، كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي،

¹ كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص8.

² سعيادة بوسعدة وآخرون، مرجع سابق، ص7.

و عرفت هذه الفترة دخول البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية ابتداء من 1990 حيث وصلت حصتها سنة 2001 الى 5,4%¹ وقد أثمرت سياسة فتح القطاع أمام رأس المال الأجنبي عن نتائج ايجابية بعد فترة عدم ثقة حيث تغير سلوك الحذر والترقب بعد ان تم الترخيص لمصرف واحد وثلاث مؤسسات مالية خلال النصف الأول من التسعينيات ليتوسع الترخيص لتسعة مصارف وثلاث مؤسسات برأس مال إجمالي يفوق 150 مليون دولار منها 90 مليون استثمارات أجنبية²

وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 1000 مليار دج (والذي ضم 249 مؤسسة)، إلا أن نتائج عملية الخصخصة لم تعط نتائج مرضية حيث تم عرض المؤسسات العاجزة التي كانت تعاني من شبه إفلاس وقد تأجلت عملية خصخصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/98 بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخصخصة وهي: الشركات القابضة (Holding) ومجلس مساهمات الدولة ومجلس الخصخصة، وتقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حسيولة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل وهكذا انتهت عهدة المجلس الوطني للخصخصة في سبتمبر من عام 1999 دون أن يسجل مسار الخصخصة أية نتيجة.

خامسا: معوقات الخصخصة في الجزائر: عرف مسار الخصخصة في الجزائر بطئا في التنفيذ كما إعترضته مجموعة من المعوقات نتيجة حداثة التجربة ولظروف أخرى نلخصها فيما يلي:

- تراجع إقبال القطاع الخاص على المشاريع التي تخلت عنها الدولة نظرا لضعف الأداء الاقتصادي بها مع نقص الخبرة و ضرورة رصد أموال كبيرة لإعادة تشغيلها من جديد³، إضافة إلى قلة عدد المستثمرين وضعف طاقتهم المالية والتي تحد من امتلاكهم وشرائهم للمؤسسات العمومية،⁴ وكذلك مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخصخصة⁵، والكيفية التي سيتم بها تسوية هذه الديون ومعالجتها ودور المصارف بهذا الخصوص⁶

¹ Ben yahia farid ,Mecheri Ilhem ,L'economie Algerienne,Enjeux et conditions à son adhésion à L'OMC, ED: dar el-houda,Ain mlila-Algerie, 2009,p 47.

² فاروق تشام، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 23/22 أبريل 2003، ص 11.

³ ليلي عيساوي، الخصخصة في دول المغرب العربي، ضرورة حتمية أم خيار إستراتيجي، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-17 أكتوبر 2004، ص 6.

⁴ حسين بورغدة، الطيب قصاص، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-17 أكتوبر 2004، ص 10.

⁵ الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص 274.

⁶ بشيرين عيشي، مشكلات عملية الخصخصة وآثارها الاجتماعية والإقتصادية، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-17 أكتوبر 2004، ص 7.

- التحديات الاجتماعية الناتجة عن التخلي عن العملة الزائدة¹
- صعوبة تقييم المؤسسات العامة بأصولها الثابتة و المتغيرة² فالنقيص المرتفع قد يطرد المستثمرين أ ويجعل معظمهم يحجم عن شراء الوحدة المراد بيعها وفي المقابل فان البيع بأسعار أقل مما يجب يؤدي الى خسائر وانخفاض للعائدات المتوقعة للخرينة³
- عدم وضوح الأرضية القانونية أحياناً، و التي تساعد على تطبيق الخصصة بشفافية أكثر في الكثير من الأحيان،
- الضعف النسبي في سوق الأوراق المالية و عدم استيعاب النظام النقدي لكفاءة عمليات التدفقات النقدية مع غموض القوانين المنظمة لعمل السوق،⁴
- غياب الإرادة السياسية، حيث لم تكن للسلطات الجزائرية نظرة واضحة واستراتيجية، ولم تكن هناك دراسة حقيقية وواقعية من طرف مكاتب متخصصة سواء وطنية أو أجنبية⁵،
- إستغراق إجراءات التفاوض والتحقق من قيمة الأصول وقتاً كبيراً من جانب المستثمر، مما يعطل البيع،
- انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يكون له الأثر السلبي على الشركات سواء في القطاع العام أ والخاص،
- الوضع الأمني و السياسي الذي مرت به الجزائر أفرز حالة من التخوف والشك لدى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب⁶
- الترويج غير الكافي للشركات مما نتج عنه تعسر البيع أوبيعها بقيم متدنية، أوقد تباع لمشتريين مضاربين وتعرض الشركة للتوقف بعد فترة وجيزة،⁷ على الرغم من وجود المادة 18 من القانون 95-22 والتي تنص على أن يقوم مجلس الخصصة بإشهار كل عملية خصصة بواسطة الوسائل السمعية و البصرية و على مستوي الغرف التجارية، إلا انه لا توجد هناك سياسة إشهارية للمؤسسات المراد خصصتها⁸، ويضاف إلى هذا التوقيت غير الملائم لترح بعض الشركات للبيع،⁹

¹ أحمد بلالي، مرجع سابق، ص8.

² ليلي عيساوي، مرجع سابق، ص6.

³ بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص7.

⁴ ليلي عيساوي، مرجع سابق، ص6.

⁵ حسين بورعدة، الطيب قصاب، مرجع سابق، ص9.

⁶ منصور الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص124.

⁷ بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص7.

⁸ منصور الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص124.

⁹ بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص7.

- عدم وجود قبول شعبي واسع حيث يوجد تخوف لدى بعض الفئات الشعبية من فقدان الحكومة لسيطرتها على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني¹،

المطلب الثالث: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار للفترة (1962-2002)

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمرين وقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر ثلاث مراحل، مرحلة الستينيات، ومرحلة الثمانينيات، ومرحلة التسعينيات

الفرع الأول: قانون الاستثمارات في مرحلة الستينيات:

بعد الإستقلال تم إصدار أول قانون للإستثمار المتمثل في القانون 63-277 ، والذي يهدف إلى بعث النشاط الإقتصادي من جديد والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر وجلب الإستثمارات الأجنبية²، وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية تم سن القانون 66/ 284 والذي كان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص وكذلك الامتيازات والضمانات الموفرة له³ وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً: قانون الاستثمارات الصادر عام 1963⁴

يتعلق هذا القانون برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، وقد منحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب، وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، وتتجلى الضمانات العامة في حرية الاستثمار، وحرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، والمساواة أمام القانون، وضمن ضد نزع الملكية، إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة، أما الضمانات الخاصة فتتعلق بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة التي يتضمن برنامجها الاستثماري، مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية، أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين⁵،

¹ مرجع سابق ص7.

² محيوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص64.

³ عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد غير مذكور، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص108.

⁴ Loi n°63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, Journal Officiel de la République Algérienne, du 2 Aout 1963.

⁵ عليوش كمال قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص6.

لكن في هذه الفترة، لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي، إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، ففي بداية الستينيات كانت الجزائر تقوم بالتأميمات، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق قانون 1963 حيث أنها لم تبادر في دراسة الملفات التي أودعت لديها، لأن هذا القانون كان غير مطابق للواقع¹.

ثانيا: قانون الاستثمارات الصادر عام 1966:²

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به، تمثل في الأمر 66-284 الذي كرس احتكار الدولة للاستثمار في القطاعات الحيوية،³ ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى تمثلت في الصناعة والسياحة، على أن لا يتم ذلك بكل حرية، مع ضرورة الحصول على رخصة مسبقة من قبل السلطات الإدارية⁴، كما قدم هذا الأمر ضمان ضد التأميم، وفي حالة قرار التأميم يتم التعويض خلال 9 أشهر⁵

وسمح للمستثمر الأجنبي بتبني أحد الشكليات إما الشركات المختلطة أو عقود إنجاز الدراسات و الخدمات ، و فيما يتعلق بالفروع و الشركات الأجنبية المملوكة 100 % فكانت غير مقبولة⁶،

ولم ينجح الأمر 66-284 في استقطاب المستثمرين الأجانب، لأنه كان ينص على إمكانية التأميم⁷.

الفرع الثاني: فترة السبعينيات: فضلت الجزائر عقود المشاريع الجاهزة للعمل خاصة في عام 1975 بسبب

ضعف الاطار المحلي و يلاحظ أن 67% من المشاريع الصناعية خلال الفترة (1970-1973) أنجزت عن

طريق " المفتاح في اليد" ثم تبنت طريقة "المنتج في اليد" وتعدت هذه الصيغة الى طريقة "المنتج في

السوق" أو "السوق في اليد"⁸، كما أصدرت الأمر رقم 71-22 الذي حدد إطار ممارسة الشركات الأجنبية

لنشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، بالإشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك حيث تكون

مساهمة هذه الأخيرة على الأقل 51%⁹، ولم يجلب هذا القانون المستثمرين لأن الفصل في النزاعات كان

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 140.

² أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

³ المادة 2 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

⁴ المادة 4 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

⁵ المادة 8 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

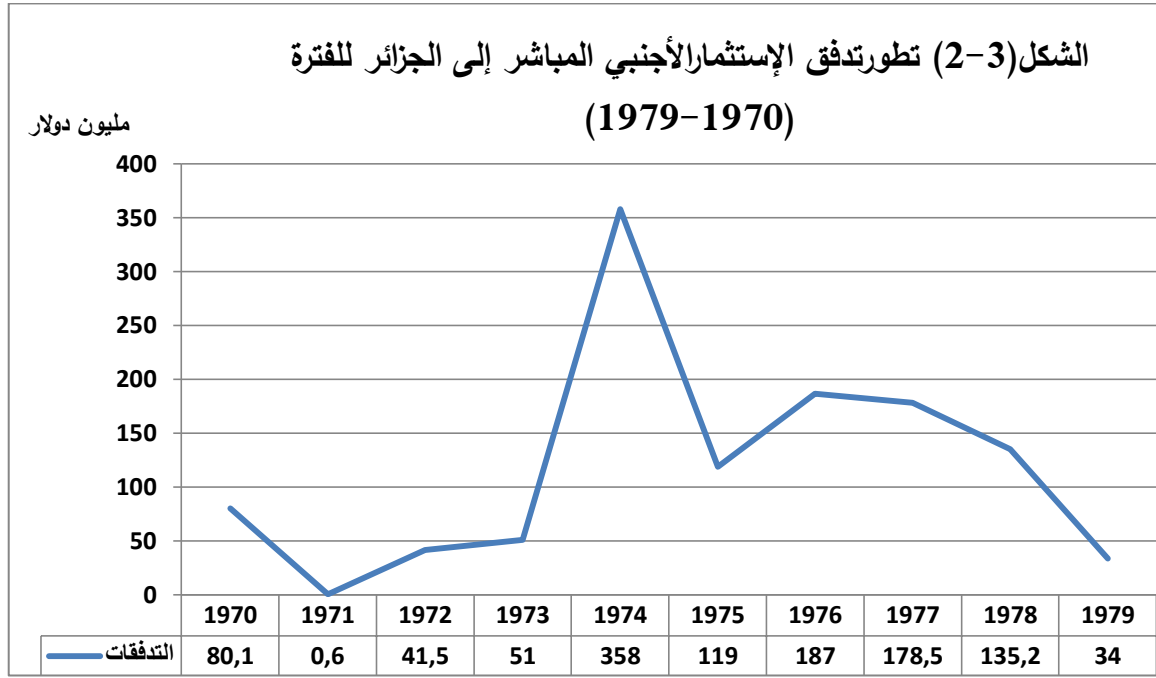
⁶ سامية دحماني، مرجع سابق، ص 172.

⁷ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 141.

⁸ زوزي محمد، مرجع سابق، ص 174.

⁹ المادة 3 من الأمر رقم 71-22، المؤرخ في 12 أفريل 1971، المتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971.

خاضع للمحاكم والقانون الجزائري مما كان له أثر في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كما يظهر في الشكل التالي:



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، منشورة على الموقع

(<http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>) تاريخ الزيارة 2012/04/05.

يلاحظ تناقص التدفق من 80,1 مليون دولار سنة 1970 إلى 0,6 مليون دولار سنة 1971 وهذا نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عمليات التأميم لتعاود الإرتفاع مجددا نتيجة لفتح القطاع أمام رأس المال الأجنبي حيث وصل التدفق إلى 358 مليون دولار سنة 1974 ليتأرجح بعد ذلك إنخفاضا وإرتفاعا حتى يصل إلى 34 مليون دولار سنة 1979 وقدرت القيمة التراكمية للفترة (1970-1979) ب 1,185 مليار دولار، وبمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 والمقدرة ب 17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى 6,97% منها.

الفرع الثالث: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات:

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقم 82-11 المؤرخ في

21 أوت 1982، والقانون الثاني هو: قانون رقم 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

أما القانون الأول رقم 82-11 فقد كان يهدف إلى العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي)، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الإقتصادي، وسمح القانون 82-13 المؤرخ في

28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الإقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية

لإستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات

مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 49%¹

ولم يحقق هذا القانون ما كان مرسوما له، ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا نظرا لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الإستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة، فهي ليست من أولويات البرنامج،

- هيمنة ثقافة القطاع العمومي على النشاط الإقتصادي، والعقلية البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه،

قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

تم تعديل قانون 82/13 بقانون 86-13 الذي تضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة مقارنة بالقانون السابق، حيث أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51 % على الأقل في حين استفاد الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة بتحويل الأرباح والتحويل الجزئي لرواتب العمال الأجانب وضمان التعويض في حالات التأميم²

ولم يحقق هذا القانون أيضا النتائج المنتظرة، حيث تم إنشاء 10 شركات فقط خلال مدة عشر سنوات³ نتيجة تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل استمرار النظرة السائدة خلال عشرية السبعينيات⁴

أما القانون رقم (88-25) المؤرخ في 12/07/1988، فحدد القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص، حيث يعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف من السلطات العمومية بأهمية الدور الإقتصادي للقطاع الخاص⁵ وبصفة عامة تميزت هذه العشرية باستمرار هيمنة القطاع العام والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجال الاقتصادي مما أكد أن الاستثمار الأجنبي ليس من أولويات الدولة وهو ما انعكس على تدفقاته في هذه الفترة كما يوضح الشكل التالي:

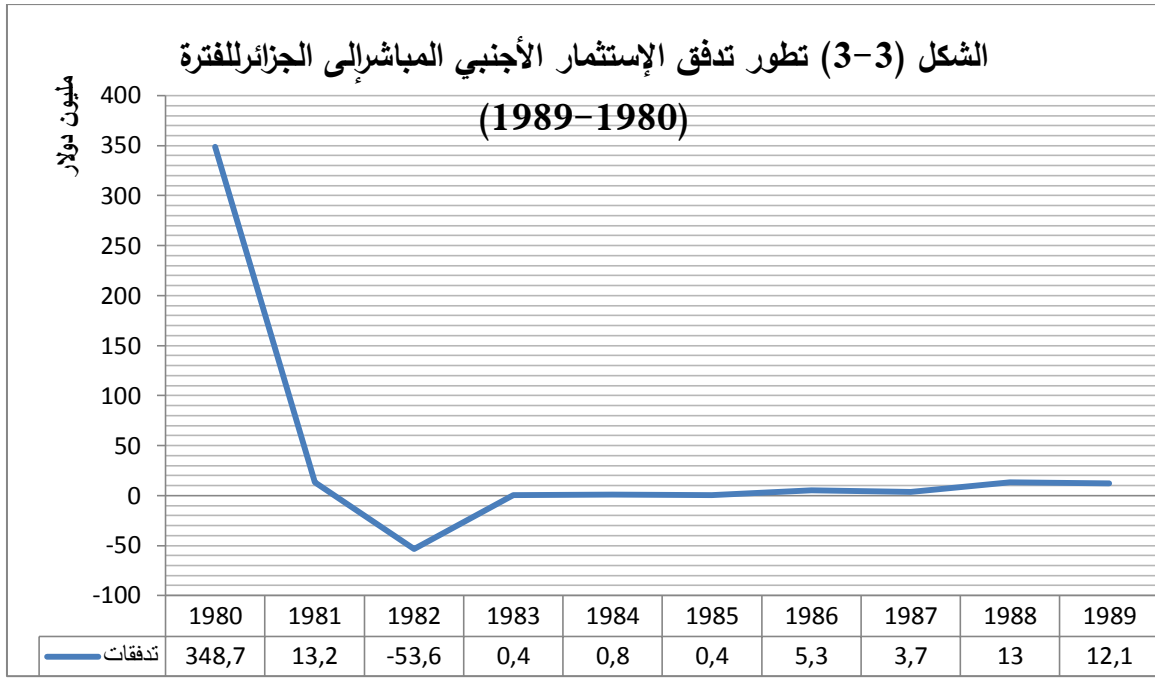
¹ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 64-65.

² كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-04 أكتوبر 2004، ص 10.

³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، مرجع سابق، ص 115.

⁴ حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 131.

⁵ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار، مرجع سابق، ص 115.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق.

حيث يلاحظ تناقص في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1980-1982) ثم تزايد ولكن بنسبة قليلة جدا حيث قدرت قيمتها التراكمية ب 344 مليون دولار.

الفرع الرابع: فترة التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين: نتيجة لعدم تلائم التعديلات في القانون المصرفي بعد عام 1986 مع الوضعية الإقتصادية الجديدة¹ جاء القانون 90-10 الذي فتح الطريق لكل أشكال المساهمة للرأسمال الأجنبي في التنمية الإقتصادية في الجزائر، وشجع كل أشكال الشراكة بدون تخصيص، وصدر أيضا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

أولا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض²

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 كنقطة البداية لتدعيم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم أنه ليس بقانون استثمار إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج³، ويهدف هذا القانون إلى تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، وتحديد دورها في تمويل استثمارات المؤسسات⁴، كما

¹ مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2006، ص 75.

² القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

³ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق ص 65

⁴ Hocine Benissad, *Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993)*, OPU, Alger, 1994, pp124-125.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والإئتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية¹ كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي² بشرط التكيف مع أحكام القانون الداخلي المتعلق بهذا النشاط³

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

- فتح أبواب الاقتصاد أمام المستثمر الأجنبي وتحويل سعر الفائدة الى معدل فائدة حقيقي موجب⁴

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين،

- ضمانات ضد إجراءات المصادرة⁵،

- إلغاء مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية التي تراوحت بين 51% و49% على التوالي⁶

كما يرى مجلس النقد و القرض بأن هاته الرؤوس الأموال يجب أن تساهم في: تقليص اللجوء إلى استيراد السلع و الخدمات و ضمان الأنشطة التي تدعم مردودية الخدمات العمومية كالنقل و الاتصالات، توزيع المياه و الكهرباء و ذلك تحت شرط مسبق لموافقة السلطات المعنية⁷

ونظرا للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد أدخلت بعض التعديلات على قانون 90-10 تمثل في الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض⁸ بهدف اضعاف مرونة على القانون بعد هيمنة السلطة النقدية على ميدان تسيير النقد والقرض وانحصار دورها أساسا على صحة العملة الوطنية بالدرجة الأولى، وإهمالها للمجالات الأخرى، حيث اعتبرت الحكومة أنه ليس من الجائز أن تخول مؤسسة

¹ بن علي بلعوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق ص 49.

² سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 293.

³ الجليلي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 ص 315.

⁴ كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحويلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 343.

⁵ الزين منصور، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق ص 129

⁶ عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 130.

⁷ youcef deboub, *Le nouveau mécanisme économique en Algérie*, OPU, Alger, 1995, p p 164- 165.

⁸ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.

واحدة في أمر يخص الأمة بل يجب تكريس هذه الثروة، التي هي من حق الشعب بالدرجة الأولى، فيما يعود عليه بالفائدة، كإنعاش الاقتصاد والاستجابة لبعض المتطلبات الاجتماعية الأخرى¹، وتمثلت التعديلات في تحديد تكوين مجلس النقد والقرض، ودعمه بثلاثة أعضاء جدد يعينهم رئيس الجمهورية، من بين الكفاءات العلمية في المسائل الاقتصادية والنقدية²،

لكن المتتبع لواقع النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض يجزم بأن هذا القانون لم يصل إلى غايته، إذ بقيت البنوك ضعيفة ولم تستجب للتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وما زاد النظام المصرفي تدهورا وضعفا هو ظهور الفوائح المصرفية، كفضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر إلى إعادة النظر في قانون 90-10 من خلال الأمر الرئاسي 30-11 الذي صدر في 26/08/2003 والذي اشتمل على عدة نقاط، أهمها تنظيم ومراقبة نشاط البنوك وأيضا تقليص استقلالية البنك المركزي.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 93-12³:

لقد صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر،⁴ وجاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر، نظريا، سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (APSI)⁵ التي تم إنشاؤها على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة تكون تحت وصايته و يتم تحديد صلاحياتها و تنظيمها و سيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995 و التي تقدم الدعم والمساعدة للمستثمرين لإنجاز مشاريعهم، وتعمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تهتم بمنح الحوافز المرتبطة بالاستثمار

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 145.

² المادة 43 مكرر من الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10، المتعلق بالنقد والقرض.

³ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

⁴ AHMED BOUYACOUB : les investissements étrangers en Algérie (1990-1996), revue- Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n° 2 Mai 1998, P 42.

⁵ الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 130.

تطبيقاً للسياسة الوطنية في هذا المجال، إضافة إلى السهر على احترام المستثمرين للتعهدات التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية¹،

لقد نص قانون 93-12 على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، وكذلك ضمان تحويل رأس المال والأرباح²، وأجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية³ كما أكد على عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة⁴،

وتوالى بعد سنة 1993 التشريعات والقوانين الهادفة لتشجيع المستثمرين منها:

- الترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995 .

- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة وذلك طبقاً للأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة، - التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد وذلك في المرسومين التنفيذيين رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت 1997⁵،

ويلاحظ أن الجزائر اعتمدت في هذه الفترة جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين بالموازاة مع الوضع الأمني المتدهور، ويتتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الفترة ينتج الشكل التالي:

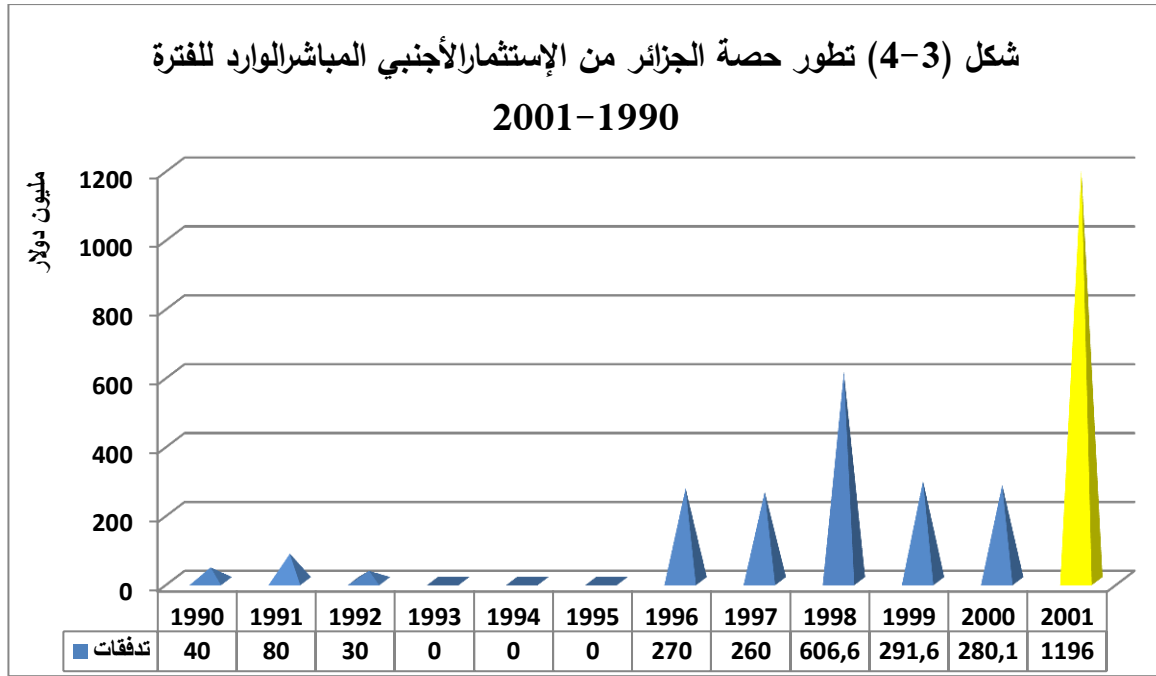
¹ عبدالمجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، الملتقى الدولي الأول حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 254.

² المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

³ المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار و المادة 17 من الأمر 01-03

⁴ المادة 39 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

⁵ كمال مرداوي، مرجع سابق، ص 12.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الملحق 2.

يلاحظ أن تدفقات الاستثمار تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض لكنها تبقى ضعيفة حيث قدرت القيمة التراكمية لهذه الفترة بـ 1,857 مليار دولار ومقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 2000 التي بلغت 25,5 مليار دولار* نجد أنها تشكل نسبة 7,28%،

في جويلية 2001 حصلت أوراسكوم تيليكوم الجزائر على الرخصة الثانية للهاتف النقال¹ وسجلت بذلك الجزائر 1,196 مليار دولار إستثمارات أجنبية مباشرة،

المبحث الثاني: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة (2010/2002)

فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من إستثمار أجنبي ، وتأكيذا للمقولة " ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحسينه"² سنحاول معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها وذلك بتقييم مؤهلات الجزائر والفرص الموجودة فيها ثم تقييم جهود الدولة في تهيئتها لمناخ الاستثمار وفي الأخير سنتحدث عن وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية،

* تعتبر أضعف مديونية خلال العشرية.

¹ عبد الوهاب بن بريكة، نجوى حيه، الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة: حالة مؤسسة الجزائرية للاتصالات موبيليس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007، ص 8.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 152.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (المؤهلات والفرص الاستثمارية)

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغناها النباتي، إضافة إلى غناها بالثروات الباطنية كما تتميز بموقع استراتيجي جعلها ملتقى الطرق التجارية، ودعم كل هذا وضع مالي مريح نتج عن ارتفاع أسعار النفط، وسيتم تفصيل ذلك فيما يلي

الفرع الأول: المؤهلات: تتمثل فيما يلي:

أولاً: الخصائص الطبيعية: يمكن إجمالها كما يلي:

1- الموقع الفلكي والجغرافي وأهميته:

تقع الجزائر بين خطي عرض 19° جنوباً وخط عرض 37° شمالاً وبين خطي طول 12° شرقاً و9° غرباً¹ وهو موقع مهم نظراً للامتداد من العروض الحارة إلى العروض المعتدلة والذي يؤثر على مناخ الجزائر. وتشرف على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كم وتترع على مساحة تقدر بـ 2381741 كم²، وتكمن أهمية الموقع في كونها ملتقى الطرق التجارية البرية والبحرية والمواصلات الجوية³.

2- الأقاليم التضاريسية في الجزائر: نميز بين إقليمين الشمالي والإقليم الجنوبي

أ: الإقليم الشمالي: تبلغ مساحته 381741 كم² ويتكون من سلسلتين جبليتين ممتدتين من الشرق إلى

الغرب على مساحة تقارب 1000 كم²، تفصل بينهما السهول والأحواض الداخلية والهضاب العليا كما يلي:

- السلاسل الجبلية: وتتمثل في الأطلس التلي الذي يتراوح عرضه من 70 إلى 150 كم ويمتد بمحاذاة

الشريط الساحلي والأطلس الصحراوي الذي يمتد بشكل موازي للأطلس التلي⁴،

- السهول: متمثلة في السهول الساحلية (عنابة، بجاية، متيجة، وهران) والسهول الداخلية (تلمسان، سيدي

بلعباس، سرسو)⁵،

- الهضاب العليا: متمثلة في هضاب عليا شرقية تقع بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي بارتفاع

800 م وهضاب عليا غربية تمتد على مسافة 700 كم بارتفاع يصل إلى 1000 م تتخللها شطوط ناتجة عن

التصريف الداخلي لمياه الأمطار التي لاتصل إلى البحر⁶،

¹ إسعاد مقداد، أطلس الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر، 2006، ص 4.

² محسن يولا، الجغرافيا، الموسوعة الثقافية العامة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، ص 115.

³ محمد حسن صلاح، المممتاز في جغرافية المغرب العربي، منشورات بغداد، الروبية، الجزائر، 2002، ص 59.

⁴ ناجي علوش، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، أبريل 1986، ص 17.

⁵ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 82.

⁶ إسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 4.

ب: الاقليم الجنوبي (الصحراء): تبلغ مساحته 2 مليون كم² يتكون من:

- المنخفض الشمالي الشرقي الذي تتخلله عدة شطوط منهاشط ملغيغ وشط مروانة وتصب فيها عدة أودية تجري في الأيام الممطرة وهذا المنخفض غني بالمياه الجوفية ولذلك تنتشر فيه أغلب واحات الجزائر وهي أخفض مكان بالجزائر كلها¹،
- الصحراء الشمالية الغربية وهي مساحات واسعة تغطيها صخور جييرية رملية على شكل صفائح.
- الصحراء الجنوبية: تتكون من مرتفعات تحيط بجمال الهقار وسهول واسعة غرب كتلة الهقار تغطيها الحصى.

3- المناخ في الجزائر: تتمثل الأقاليم المناخية في

- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يمتد من الساحل الى السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي ويتميز بوجود فصلين متناقضين حيث تقل تدريجيا كمية الأمطار وتزداد درجة الحرارة عند الاتجاه من الشمال الى الجنوب ونفس الظاهرة عند الانتقال من الشرق الى الغرب²،
- الاقليم الصحراوي: يغطي مساحة واسعة ويتدرج من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الى الجنوب ويتميز بارتفاع درجة الحرارة والجفاف عند الاتجاه جنوبا³،

4- المجاري المائية: أهم الأودية في الجزائر هي التي توجد في الاقليم التلي، وتصب في البحر الأبيض المتوسط، ومنها: وادي الشلف الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط قرب مستغانم⁴، وادي سيق ووادي الهبرة اللذان ينبعان من جبال الضاية ، وادي السيبوز الذي ينبع من جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ويصب قرب عنابة⁵،

- ويتميز المظهر الهيدروغرافي في الجزائر بالتذبذب وعدم الانتظام في تصريف المياه ولذلك سميت المجاري المائية في الجزائر بالأودية ففي فصل الشتاء وبفعل تساقط الأمطار على المنابع التي تتغذى منها هذه الأودية يزداد التدفق المائي لهذه الأودية الى درجة الفيضانات في بعض السنين، وفي فصل الصيف ونظرا لندرة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر فان منسوب الأودية ينخفض بشكل ملحوظ يصل أحيانا لحد الجفاف⁶،

¹ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 63.

² اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 7.

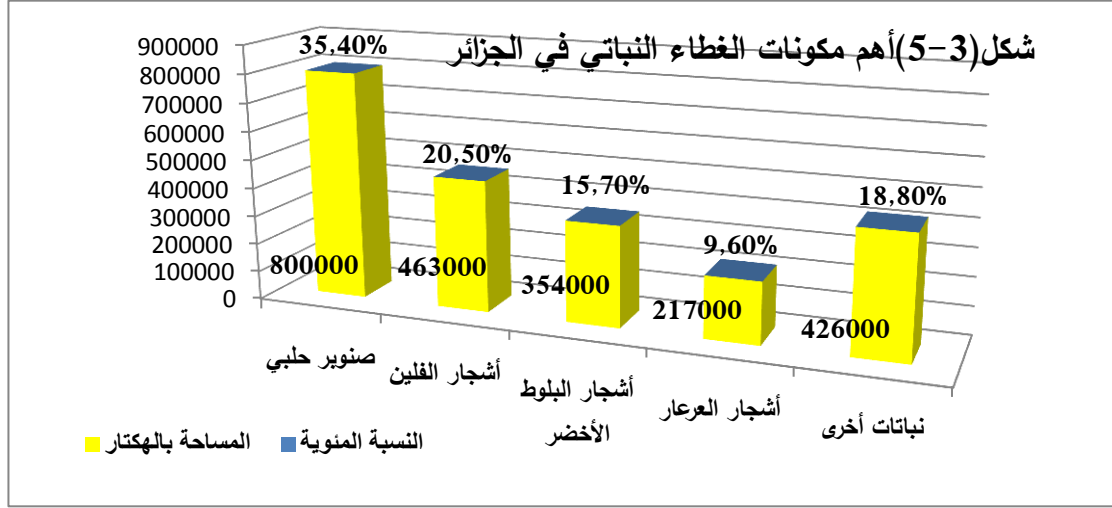
³ نفس المرجع والصفحة.

⁴ ناجي علوش، مرجع سابق، ص 64.

⁵ اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 9.

⁶ نور الدين بن قويدر، الإدريسي في الجغرافيا ، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص 47.

5- **الغطاء النباتي:** حيث نجد في المرتفعات الساحلية غابات الصنوبر البحري والحلي وشجر البلوط والفلين وفي الهضاب العليا نجد الأرز بينما تتركز الحلفاء في السهوب¹ وتغطي الغابات مساحة 4,1 مليون هكتار أي 17% من المساحة الاجمالية وهي نسبة غير كافية لضمان التوازن الطبيعي والمناخي ويتدرج الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب على شكل نطاقات متطابقة مع تدرج سقوط الأمطار²



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على منشورات وزارة التربية، الجزائر، أبريل 2006، ص 33.

ثانيا: الامكانيات البشرية والاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1- **السكان:** بلغ عدد سكان الجزائر 36,7 مليون نسمة في سنة 2011³ حيث تتميز الحركة الديموغرافية بالفتوة، كما تقدر الكثافة السكانية ب 15 نسمة/كم² وتتركز النسبة الأكبر بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط⁴ وكلما إتجهنا من الساحل الى الجنوب تناقصت الكثافة⁵، كما أن عدد سكان المدن تضاعف في السنوات الأخيرة مقابل تناقص عدد سكان الريف، وفي المقابل زاد عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة،⁶ (كما يوضحه الشكل التالي)

¹ خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 1، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 218-219.

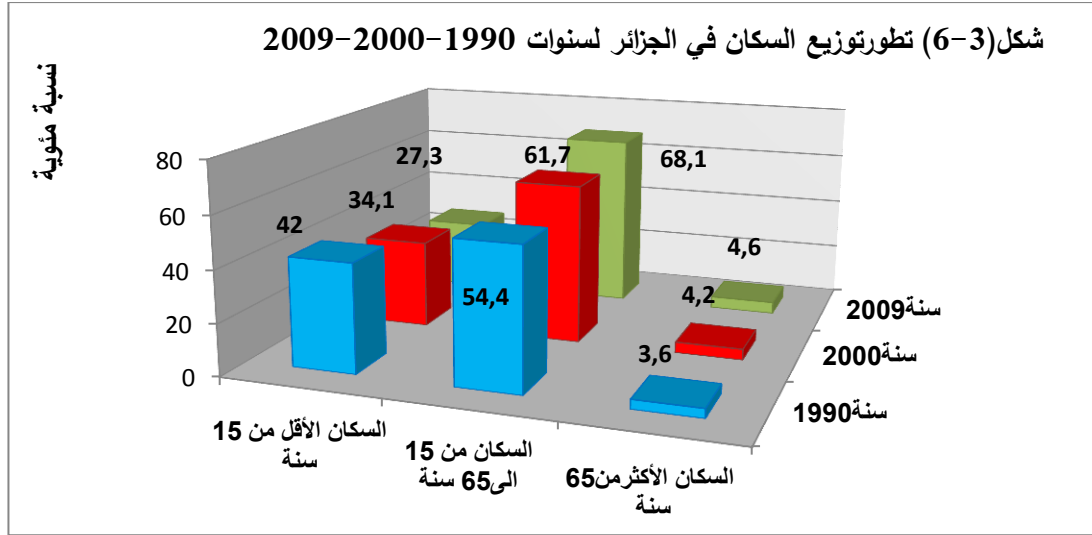
² محمد سيد نصر وآخرون، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996، ص 62.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 11.

⁴ Gordon cheeers, Geographica Atlas mondial illustré, revue Konemann, Sing cheong printing, Hong kong, 1999, p315.

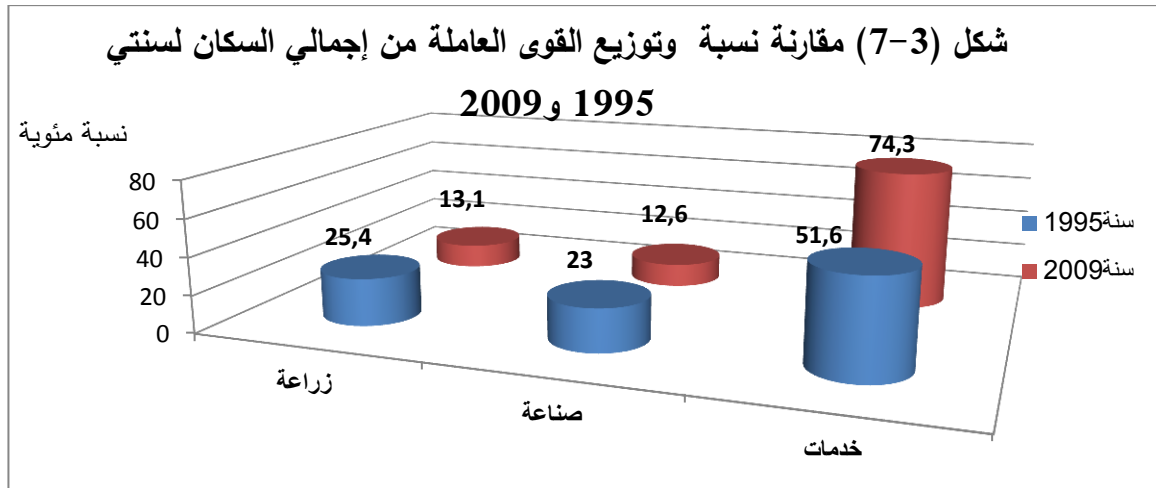
⁵ ناجي علوش، مرجع سابق، ص 89.

⁶ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 293.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، 293.

كما شكلت القوة العاملة في سنة 2009 نسبة 40,4% من مجموع السكان تتركز النسبة الأكبر منها في قطاع الخدمات بـ 74,3% من إجمالي القوة العاملة، كما يوضحه الشكل التالي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 304.

2- الامكانيات الزراعية: الانتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية وتتركز الحبوب في السهول الساحلية والداخلية¹ أما الزيتون فيوجد في 5 ولايات وهي بجاية تيزي وزو بويرة جيجل

¹ اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 23.

وسطيف بلغت 15 مليون شجرة¹ وتتركز الحمضيات في الشريط الساحلي² وتستحوذ 4 ولايات (البلدية، الشلف، معسكر، غليزان) على 55% من مساحة الحمضيات، وتتواجد معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية وتحتوي أكثر من 15 مليون نخلة³ تتوزع على 17 ولاية وتمثل دقلة نور 48% من الانتاج، وفيما يخص المحاصيل الزراعية الصناعية كالطماطم والتبغ والبنجر السكري فتنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة 39164 هكتار⁴،

3- الثروة الحيوانية: تنقسم الى خمسة أنواع وهي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والجمال⁵ حيث يبلغ عدد رؤوس الأغنام 17,7 مليون رأس أي 80% من المجموع الكلي للماشية،

4- الصيد البحري: تشرف الجزائر على شريط ساحلي طوله 1200 كم وتمتلك ثروة معتبرة حيث بلغ الإنتاج سنة 2010 حوالي 1428000 طن وهي أعلى نسبة انتاج في الدول العربية⁶

5- الامكانيات الصناعية: تتوفر الجزائر على ثروة باطنية هامة وتتمثل في:

أ: البترول: يرجع البترول في الجزائر الى عهد الفينيقيين لكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956 تاريخ اكتشاف البترول في الصحراء، أما أول إكتشاف في هذا المجال فكان سنة 1890 المتمثل في حقل عين الزفت بحوض وادي الشلف ثم أكتشف سنة 1915 في غليزان⁷، ويشكل البترول والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لصادرات البلاد حيث قدرت إيرادات النفط لسنة 2010 بـ 66,3% من اجمالي الإيرادات الحكومية⁸ وبلغ الاحتياطي 12,20 مليار برميل عند نهاية السنة⁹

ب: الغاز الطبيعي: تمتلك الجزائر 3,2% من الاحتياطي العالمي وتعتبر المصدر التقليدي لأوروبا منذ 1964¹⁰ وتتركز معظم حقوله في حاسي الرمل ونسبة أقل في حوض عين أمناس¹¹ وقدّر الاحتياطي بـ

¹ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 49.

² اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 24.

³ Boualem Bouammar & Bekhti Brahim, Le développement de l'économie agricole oasienne: entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies, *Revue du chercheur*, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, p19

⁴ المعهد التربوي الوطني، الأطاس العالمي، مرجع سابق، ص 26.

⁵ اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 25.

⁶ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 313.

⁷ موسى الحاج بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا وهران الثروة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37-51.

⁸ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 346.

⁹ عادل محمودي، التاريخ والجغرافيا بالجزائر، دار البدر، الجزائر، 2011، ص 71.

¹⁰ Nouara Boukrif, Le Gaz Algerien dans l'approvisionnement du marché Européen, *Revue Recherches économiques et Manageriales*, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2010, P22.

¹¹ اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 30.

4504 مليار متر مكعب عند نهاية سنة 2010¹ حيث تحتل المرتبة الرابعة عربيا بعد قطر والسعودية والامارات، ويبلغ متوسط العمر المتوقع لاحتياطيات الجزائر ما يقرب من 35 عاما بدءا من عام 2008²

ج: الحديد الخام: هو من أهم الثروات المنجمية في الجزائر³ وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا بعد موريتانيا⁴ حيث بلغ الاحتياطي 1,1 مليار طن سنة 2010⁵ ويستخرج من منجم الوزنة الذي يوفر 80% من الإنتاج الوطني⁶ إضافة إلى بوخضرة وخانقات الموحد وتمزيرت وبني صاف وأكبر منجم من حيث الاحتياطي هو غار جبيلات،

د: الزنك والرصاص: حيث نجد عدة مناجم أهمها منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابة ومنجم الونشريس جنوب الشلف ومنجم خرزة يوسف بسطيف⁷ وبلغ الإنتاج سنة 2010 من الرصاص حوالي 2000 طن، ومن الزنك 4,4 ألف طن⁸.

هـ: الفوسفات: يتركز في منجمين جبل العنق ومنجم الكويف⁹ وبلغ الإنتاج سنة 2010 من صخر الفوسفات 1798000 طن¹⁰.

و: النحاس: يوجد بكميات قليلة في منجم عين بربار قرب عنابة¹¹ وبلغ الإنتاج سنة 2010 ألف طن¹².

ز: الفحم الحجري: تضم حقول القنادسة إحتياطيا معتبرا وبلغ الإنتاج سنة 2010 حوالي 15 ألف طن¹³.

ح: الطاقة الشمسية: نظرا لاتساع مساحة المناطق المشمسة في الجزائر تتوفر الجزائر على محطات تنتزع كالتالي أربعة في الشريط الساحلي وعشرة في الهضاب العليا وستة وثمانون في الصحراء.

¹ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص337.

² Souhila Cherfi, L'avenir Energetique de L'Algerie, **Revue Recherches economiques et Manageriales**, n°4, faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Décembre 2008 P15.

³ Alisdair rogers, **Atlas illustré du monde, star standard Industries**, singapour, 2000, p68.

⁴ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص100.

⁵ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص324.

⁶ اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص31.

⁷ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص101.

⁸ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص324.

⁹ محمد سيد نصر وأخرون، مرجع سابق ص62

¹⁰ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص324.

¹¹ محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص101.

¹² صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص324.

¹³ مرجع سابق، ص324.

ثالثا: الامكانيات المالية

عزز الاقتصاد الجزائري موقعه المالي الخارجي حيث في آخر تقرير لصندوق النقد الدولي في 21 أبريل 2012 حول الآفاق الاقتصادية لمنطقة "مينا" أشار الى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد السعودية من حيث احتياطي الصرف بـ2,2مليار دولار بفعل إرتفاع أسعار النفط¹ كما أن الديون الخارجية لا تمثل سوى 2,4% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي دعا صندوق النقد الدولي للتقدم بطلب رسمي إلى الجزائر للمساهمة في تعزيز قدرته التسليفية² أعقبه سلسلة من المشاورات نتج عنها صدور موقف ايجابي من الجزائر يتمثل في إعرابها عن رغبتها في رفع حصتها في صندوق النقد الدولي³ من 0,41% الى 3% مما سينتج عنه ترقية صورتها ويجعلها في موقف تفاوضي من أجل الحصول على قروض في حالة الحاجة*،

الفرع الثاني : الفرص الاستثمارية في الجزائر

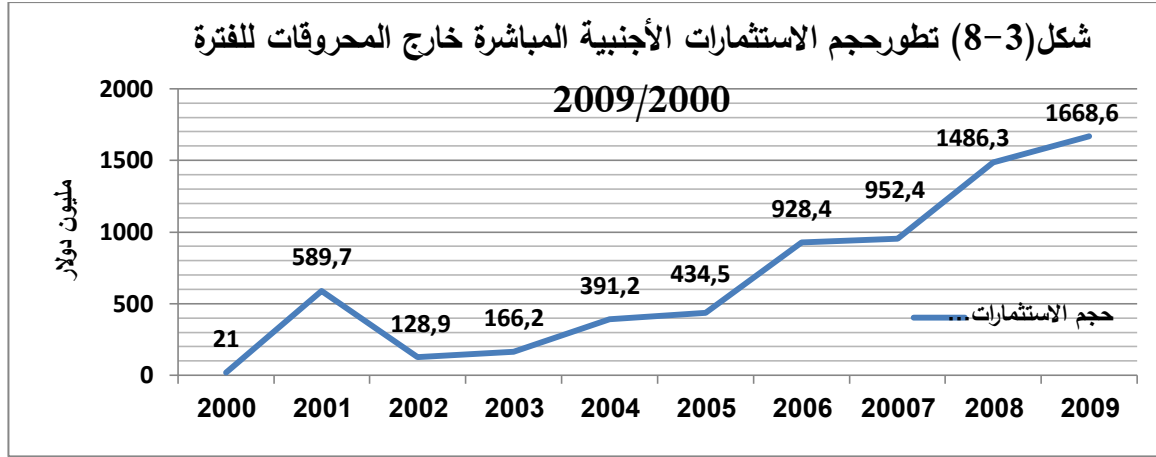
بالموازاة مع الامكانيات التي تزخر بها الجزائر مازال مسار التنمية بطيء مما دعا الجزائر للتوجه الى سياسة تشجيع الاستثمار والترويج له بالنظر الى الفرص المتوفرة في القطاعات الواعدة، وكان من أولويات الحكومة استهداف الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات، وقد أدت التدابير المتخذة ثمارها كما يوضحه الشكل التالي:

¹ بلقاسم زايري، إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص21.

² سليم بن عبد الرحمان، صندوق النقد الدولي يطلب رسميا الاستدانة من الجزائر، جريدة الخبر، عدد6695، الموافق ل 24/04/2012.

³ سمية يوسف، الجزائر تتفاوض للإستفادة من مقاعد في صندوق النقد الدولي، جريدة الخبر، عدد6701، الموافق ل 30أفريل2012.

* يعتبر هذا الحل أحسن خيار مطروح حاليا، ويتمثل الخيار البديل والأفضل هو ما قامت به الصين المتمثل في شراء أسهم شركات تنشط في قطاعات تكنولوجيا عالية مثل السيارات بشراء شركة فولفو السويدية، او الشركات التي تنشط في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال بشراء IBM الأمريكية.



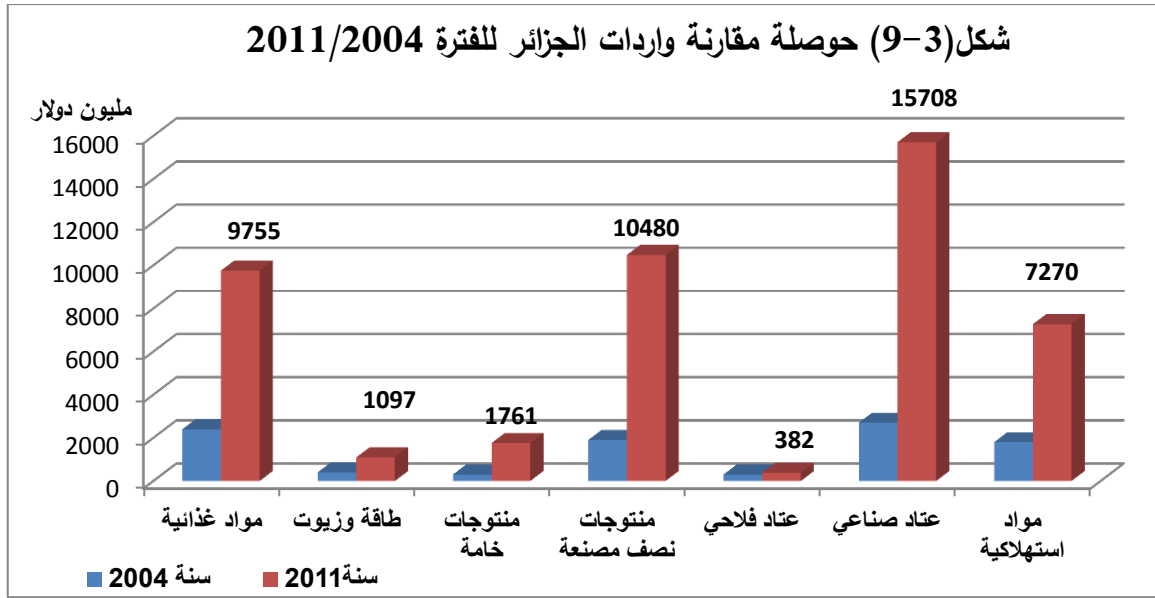
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 64، بوابة الوزير الأول (www.premier-ministre.gov.dz) تاريخ الزيارة 25 أبريل 2012.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات إبتداء من سنة 2002 بقيمة 128,9 مليون دولار واستمرت في الزيادة لتبلغ 1,66 مليار سنة 2009، وتركزت معظمها في قطاع الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية¹

ومع هذا تبقى التدفقات غير كافية مع وجود الكم الهائل من الفرص الاستثمارية والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً: فرص مستخلصة من الواردات الجزائرية: بمقارنة الواردات في الفترة 2004-2009 نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات وبالتالي تعتبر فرص واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الشكل التالي)

¹ بلال لوعيل، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008، ص 139.



Source: -Agence Nationale de Développement de l'investissement, **Investir en Algérie**, in

([http://www.andi.dz/fr/PDF/investir en algerie/Climat% 20investissement% 202010% 20fr.pdf](http://www.andi.dz/fr/PDF/investir%20en%20algerie/Climat%20investissement%202010%20fr.pdf)) consulter le 11/04/2012

–Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°20, données 2011, Mars 2012, Alger, p49.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة واردات العتاد الصناعي والمنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية مما يجعلها تأتي في مقدمة الفرص الاستثمارية تليها المواد الاستهلاكية ثم المنتجات الخام والطاقة والزيوت ثم العتاد الفلاحي.

ثانياً: فرص مستخلصة من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من ضآلة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العالمي إلا أنها تعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة حيث وفرت أكثر من مليون منصب عمل خلال الفترة (1993-2006)¹ كما أنها لا تحتاج الى رأس مال كبير مقارنة مع الشركات الكبيرة²

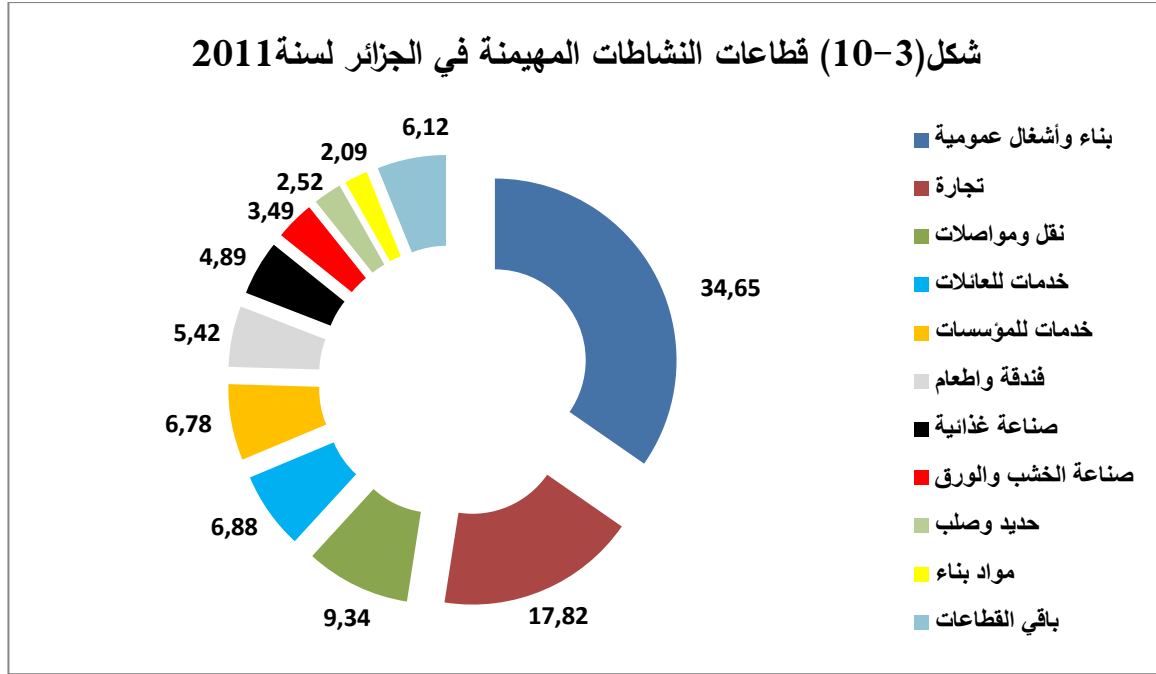
وفي نهاية سنة 2011 بلغ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 659309 مؤسسة مما سمح

بانشاء 40237 مؤسسة سنة 2011، ويتطور سنوي يقدر بحوالي 6,5%¹ ورغم هذا الإرتفاع في وتيرة

إنشاء المؤسسات إلا أنها بعيدة عن المعدل العالمي القاضي بإنشاء 70 ألف مؤسسة على الأقل سنوياً²

¹ السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007 ص 68 و ص 76.

² Iman Ben Ziane & Ouafa Tedjani, Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009, P60.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Op. Cit, p17.

يتضح من الشكل أعلاه احتلال بعض نشاطات قطاع الخدمات للمراتب الأولى ممثلة في نشاطات التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، خدمات للعائلات، خدمات للمؤسسات، فندقة واطعام، حيث تشكل مجتمعة نسبة 46,24% يليها قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 135752 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 34,65% ثم نشاط الصناعات الغذائية بـ 19172 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 4,89% من مجموع المؤسسات الصناعية في الجزائر* ورغم النقائص التي يعيشها هذا النشاط يبقى مؤهلا لأن يكون المجال الذي تشكل الجزائر منه تنافسيته³ حيث تم شطب 402 مؤسسة تنشط في هذا المجال خلال سنة 2011 يليه نشاط صناعة الخشب والورق بـ 13701 مؤسسة ثم نشاط الحديد والصلب بـ 9900 مؤسسة ثم مواد البناء بـ 8225 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث تشهد هذه النشاطات تنافسية يفسرها شطب 276 مؤسسة في مجال صناعة الخشب والورق و 173 في مجال الحديد والصلب و 79 مؤسسة في مجال مواد البناء سنة

¹ Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Op. Cit, p49.

² شريف غياط، محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009، ص 52.

* انظر ملحق 3 المتضمن توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لغاية 2011/12/31.

³ عبد الملوك مزهودة، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007، ص 129.

2011¹، بينما مازالت النشاطات الصناعية الأخرى غير مستعدة للمنافسة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم إنتعاش الصناعة المحتشم خلال السنوات الخمسة الأخيرة إلا أنها تراجعت في القيمة المضافة الوطنية حيث سجلت 5,3% سنة 2009 أي أقل من الإدارة التي سجلت 6,8% ويعتبر القرار الذي تعتمده الدولة اتخاذه بمنح المؤسسات مهلة من أجل انعاشها لتسهيل عملية الشراكة² يصب في إتجاه مصلحة هذه الأخيرة.*

ثالثا: فرص مستخلصة من برنامج الاستثمارات العمومية 2010/2014

يهدف برنامج الاستثمارات العمومية الى اشراك الدولة في الاستثمار الصناعي، وانعاش المؤسسات العمومية مع ضمان دعم قوي لتأهيل المؤسسات الخاصة وتمثين خارطة السوق الجزائرية ومزايا قانون الاستثمار بهدف جلب المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر، والتوصل الى تقاسم حقيقي للخبرات مع الشركاء الأجانب، إضافة الى تأمين الاقتصاد الوطني ضد ممارسات مضاربية محتملة لبعض المستثمرين الأجانب³ وتمثل الفرص الاستثمارية في المجالات التالية:

أ: الفلاحة: وجهت الحكومة الجزائرية دعوة الى المستثمرين الأجانب لإستئجار أراض زراعية⁴ حيث جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر الأجنبي وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافه مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الإحتكار⁵، لذا الفرص الإستثمارية موجودة في نشاطات الفلاحة نظرا لانخفاض تكاليف الانتاج الزراعي بالجزائر المرتبط بإنخفاض أجوراليد العاملة في الزراعة، حيث بإمكان المنتجات الزراعية للجزائر-خاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية- من الدخول الى الأسواق العالمية ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى التي سترتفع أسعارها بمجرد رفع الدعم عنها نتيجة لارتفاع التكلفة وارتفاع مستوى معيشة

¹ Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Op. Cit, P19.

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، مرجع سابق، ص 69.

* في هذا الإطار توجد عدة برامج تحدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الجزائرية أهمها: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME لمزيد من المعلومات أنظر:

- يحي دريس، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.

- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، عدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

³ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، مرجع سابق، ص 63.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 135.

⁵ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، مرجع سابق، ص 58.

الفلاح الأوروبي والأمريكي¹

ب: الصناعة: تتطلع الجزائر الى رفع حصة الصناعة من الانتاج الداخلي الخام الى 10% في آفاق سنة 2014 مقابل نسبة تقل عن 6% حاليا²، وتتمثل أهم النشاطات التي تعتبر فرص استثمارية في الصناعات الغذائية، الكيمياء، البتروكيميا، الصيدلة، صناعات خفيفة مختلفة، ميكانيك، إضافة الى الصناعات الاستخراجية مثل: الذهب والرخام والملح والفوسفات والمعادن الحديدية وغير الحديدية، كما تعتمد الدولة على انتاج الطاقة الكهربائية من مصدر نووي.

ج: البناء والأشغال العمومية والري: تمثل أشغال البناء أكثر من ثلثي البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية، لذا مازال هذا القطاع يحتوي فرص استثمارية واعدة.

د: الخدمات: حيث توجد فرص واعدة في مجال البنوك، التأمينات، الاتصالات، السياحة استشارة ودراسات، النقل.

رابعا: فرص استثمارية قيد الدراسة والإنجاز³: وتدخل في اطار تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية باستثمارات أولية تقدر ب44 مليار دينار والتزامات اضافية سيتم تقاسمها مع الشركاء الأجانب وتتمثل في:

- تطوير مشروع شراكة من اجل استغلال مناجم الفوسفات وتطوير صناعة الأسمدة الفلاحية وترقية المناجم الأخرى للمعادن بما فيها منجم الحديد غار جبيلات،
- مركب بوشقيف لصناعة السيارات يسعى لابرام عقد شراكة لإنتاج مختلف العربات الخفيفة الصالحة للسير،
- مصنع رويبة بصدد شراكة لإنتاج حافلات وشاحنات بحجم سنوي 1500 وحدة ليصل الى 15000 سنة 2015، وفتح فروع مثل صناعة القطع الميكانيكية لفائدة مؤسسات أخرى للصناعة الميكانيكية،
- المركب الصناعي بوادي حميمين (قسنطينة) لإنتاج حوالي 30000 محرك ديزل سنويا توجه للانتاج المحلي،
- يستعد مركب "FERROVIAL" بعنابة لاستئناف نشاطه من خلال القيام أولا بإبرام عقد شراكة في مجال تركيب عربات الترامواي،

¹ كمال روائية، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص234.

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، مرجع سابق، ص66.

³ مرجع سابق، ص58.

- مركب الدرجات النارية بقائمة المتوقف عن النشاط يسعى لإبرام عقد شراكة من أجل انتاج الدرجات النارية وخصوصا الموجهة لفائدة الأسلاك شبه العسكرية،

-لازالت المفاوضات جارية مع شركة رونو من أجل إقامة مصنع في الجزائر حيث تم الاتفاق على اقامته في مستغانم¹

خامسا: الفرص المعروضة للإستثمار في إطار الترويج:

" تعرض الجزائر كل الأنشطة الاقتصادية ماعدا بعض الأنشطة المعفاة من المزايا المنصوص عليها في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار وتمثل الفرص المعروضة قطاعيا فيما يلي: الزراعة والصيد، طاقة ومياه وبيئة، تعدين وكيمواويات وبلاستيك وسماد، علوم حيوية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدمات الأعمال، الكهرباء والالكترونيات، السيارات والمحركات، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل والخدمات اللوجستية، العقار والسياحة، ولم تعرض الجزائر فرص استثمارية في المجالات التالية: محاجر ورخام ، منسوجات وملابس وجلود، نقل جوي، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة".²

سادسا: إطار مقترح لبعض الفرص الاستثمارية:

بناء على ما سبق يمكننا القول أن الاستثمارات التي تحتاجها الجزائر في المرحلة القادمة تتمثل في المجالات التالية:

أ- بناء وأشغال عمومية: وهذا نظرا لكون البنية التحتية تمثل استثمارات قاعدية أولية تعمل على تسهيل وتطوير الإستثمارات الأخرى³،

ب- فلاحه وصيد بحري

ج- خدمات ذات صلة بالصناعة: أهم نشاط يتمثل في المياه والطاقة وخصوصا الطاقة المتجددة إضافة الى ضرورة إقامة شراكة في مجال الكهرباء للإستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال.

د- الصناعة: وأهم المجالات تتمثل في الصناعات البتروكيميائية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وتنافسية

¹ عبد الوهاب بوكروح، تصريح الوزير بن مرادي بإقامة مصنع رونو بمستغانم، جريدة الشروق، العدد 3673، بتاريخ 2 جوان 2012 .

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مرجع سابق، ص110.

³ عباس بلغاطمي، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص159.

من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة¹

هـ- الخدمات: بنوك وتأمين واتصالات وسياحة ونقل،

ويمكننا القول أن الجزائر تحتاج الى الحصول على التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يؤكد قانون المالية التكميلي 2009 الذي يشترط إمتلاك الشريك الأجنبي للنسبة الأقل من رأس مال المشروع² مما يعني إمكانية إطلاع الشريك المحلي على بعض جوانب التكنولوجيا المنقولة أكثر مما تم او يتم التفاوض عليه في اطار ابرام عقد الشراكة، وتعتبر الصناعات البتروكيماوية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية تنافسية من خلال توفر المواد الخام المحلية الفرصة الأهم للحصول على التكنولوجيا اذا ما توافرت الارادة لدى الشريك الأجنبي لنقل التكنولوجيا وتوافرت الارادة لدى السلطات الجزائرية في مجال حقوق الملكية الفكرية،

وتستطيع الجزائر الإستفادة في هذا المجال من تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية اللتان تشتركان مع الجزائر في كونهما ذاتي دخل متوسط إلى جانب التشابه في السياسات الإقتصادية المتبعة وفي هيكل الطلب³ حيث استطاعت هاتين الدولتين التحول من صناعة تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال* وعلى الرغم من الاختلافات البنيوية بين الدولتين إلا انهما تتميزان بصفات أساسية محددة تتمثل في الاهتمام بالتعليم والجودة والالتقان، والمستوى العالي للمدخرات الوطنية اضافة الى اطار سياسي قوي، والجمع بين سياسة احلال الواردات وتنمية الصادرات، كما أنها تملك نموذج محلي هو اليابان⁴ وفي هذا الإطار يمكننا إقتراح دخول مجال بناء السفن** حيث أن تكلفة بناء سفينة بحرية وصيانتها تعتبر منخفضة مقارنة بتكلفة بناء قطار له نفس الحمولة كما أن النقل البحري له تكلفة أقل ولا يحتاج لإنشاءات إلا في بداية ونهاية الطرق الملاحية كالموانيء والأرصفة البحرية.⁵

¹ عبود زرقين، مرجع سابق، ص178.

² الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالمادة 4 مكرر 1 من الأمر 09-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 26 جويلية 2009.

³ كمال عابشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص217.

* استخدمت ماليزيا وكوريا الجنوبية نظرية الإوز الطائر كطريق لتطوير عملية التصنيع لديها من خلال التعاون مع الدول الآسيوية الأخرى من اجل التحول نحو التصنيع التصديري وتصور نظرية الإوز الطائر عملية النمو الإقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة ويليهما السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاندا وأندونيسيا، اما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام، وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحدها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه.

⁴ مبارك بوعشة، الأخضرديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006، ص293-296.

** مقترح الاستثمار في بناء السفن بحسب وجهة نظر الطالب.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص179.

وتعتبر اليابان من الدول الرائدة في هذا المجال منذ سنة 1959 بعدد 3720 سفينة حيث تفضل معظم الشركات اليابانية مشروعات الاستثمار المشترك¹ وهذا ما يتوافق مع شروط الجزائر كما أن الجزائر تتوفر على 17 ميناء² كما تتوفر على أحواض تسمح بإنجاز هذا النوع من الصناعات ويمكن أن تكون الجزائر مركز تصدير للسفن اليابانية بحكم قربها من السوق الأوروبية،

وفي حالة الفشل في جذب المستثمر الياباني يمكن تفعيل الاستثمارات العربية البينية في هذا النشاط مع السعودية والامارات ومصر وليبيا حيث في سنة 2009 سلمت السعودية 4 سفن إعدادات مناولة تم بناؤها في حوض واحد ، كما سلمت الامارات التي تمتلك 8 أحواض 25 سفينة معظمها سفن ذات طاقم صغير وسفن قطر، وسلمت مصر 4 سفن قاطرات في 3 أحواض بناء سفن، وبنيت ليبيا سفينة قطر واحدة.*

المطلب الثاني: جهود الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار للفترة (2002-2010)

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة، لتهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية، إضافة الى اصدار القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية والرئاسية المنظمة والمدعمة للاستثمار في الجزائر، وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: الجهود المبذولة على المستوى الدولي

عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالاندماج في الإقتصاد العالمي بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

أولاً: على المستوى الثنائي:

بلغ مجموع اتفاقات الإستثمار الدولية المبرمة 83 إتفاقية في نهاية ماي 2011³ منها 46 إتفاقية ثنائية BITs حيث تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا ب 13 إتفاقية ثنائية مع دول عربية والمرتبة الثامنة عربيا ب 33 إتفاقية مع دول العالم، إضافة الى 31 إتفاقية تجنب ازدواج ضريبي DITs حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عربيا ب 10 إتفاقيات تجنب ازدواج ضريبي مع الدول العربية كما تحتل المرتبة التاسعة عربيا

¹ عبد السلام أبو قحف، التجربة اليابانية في الادارة والتنظيم، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص26 .

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص190.

* للإشارة في 23 افريل 2012 هددت مجموعة الناقلين البحريين الخواص بمقاطعة موانئ الجزائر بعد عدم تمكنهم من تحويل فواتيرهم من الجزائر نحو بلدانهم وهو ما يؤثر سلبا على المؤسسات الجزائرية وعلى المستهلك بما ان معظم المؤسسات مبروطة بما تستورده وهذا يؤكد ضرورة ما اقترحه بدخول مجال صناعة السفن خاصة مع وجودها في الجزائر في اطار الصناعة العسكرية.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق.

ب 21 اتفاقية مع دول العالم¹ كما أن الجزائر عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار* منذ 22-04-1996²

ثانيا: على المستوى المتعدد الأطراف:

في أبريل 2002 وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تغير من نظرة العالم الخارجي للجزائر³ وتسمح بفتح السوق الجزائرية على السوق العالمية بفضل المنطقة الحرة التي تعتبر الهدف النهائي من هذا الإتفاق⁴، كما انضمت الجزائر الى عضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁵ ومؤخرا إتخذت الجزائر ترتيبات رامية الى ضبط التجارة الخارجية*

كما طلبت عقد إجتماع رسمي مع مجموعة العمل لمنظمة التجارة العالمية ، حيث جهزت كل شيء وأنهات اعداد الملفات المطلوبة للجولة الحادية عشر للمفاوضات بجنيف التي تم تأجيلها من جوان الى جويلية 2012 بسبب الانتخابات التشريعية⁶ ومعلوم أن أهم عقبة في طريق انضمام الجزائر الى L'OMC هو ثمن بيع الغاز الصناعي حيث يسود الاعتقاد بأن الجزائر ترفض أن تساعر بين الثمن المطبق في الداخل والمعمول به في الخارج⁷.

الفرع الثاني: الجهود المبذولة على المستوى الوطني: قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات على عدة مستويات كما يلي:

أولاً: على المستوى السياسي: تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الانفلتات الأمني في سنوات التسعينات ودعم ذلك أكثر مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية ، غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يقاس أيضا بعدد المظاهرات الاحتجاجية، والاعتقالات السياسية، واضرابات العمال،

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 162-167.

* المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تأسس عام 1965 وعدد أعضائه 157 دولة منها 18 دولة عربية مهمته تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجنب ووقعت الجزائر الاتفاقية في 17 أبريل 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 22 مارس 1996

² بلوچ بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 75.

³ عبد الحميد زعاط، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 1، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 60-64.

⁴ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 65.

⁵ صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 21.

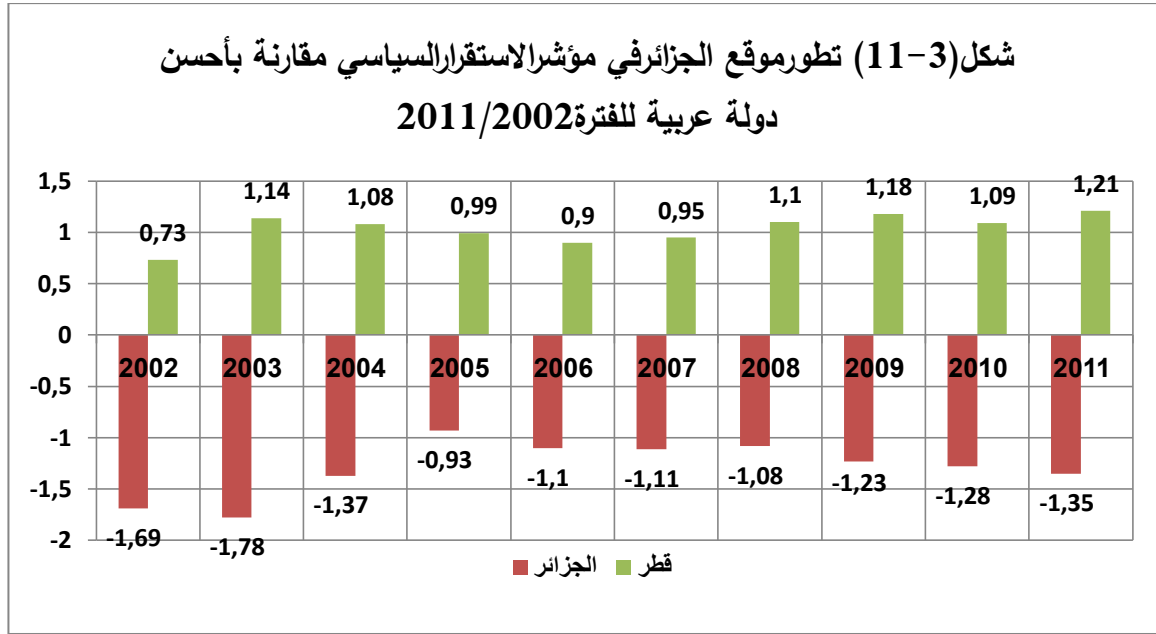
* تتمثل في مباحثات مع شركائها من أجل تفكيك حماية التعريفة الجمركية مع جامعة الدول العربية من أجل الاستفادة من القائمة السلبية، ومع الاتحاد الأوروبي من أجل تعديل شروط وأجال اقامة منطقة للتبادل الحر والتي كانت مقررة في الأصل سنة 2017 .

⁶ حفيف صوالي "اجتماع رسمي بين الجزائر ومجموعة العمل في جويلية المقبل، جريدة الخبر، عدد 6728، بتاريخ 28/05/2012 .

⁷ Farid Benyahia ,Op.Cit, p 6.

والتهديد الخارجي، مدى إستقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير¹،

وبالنظر إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية إختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة² وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في هذا المؤشر وهي قطر ينتج الشكل التالي:



دليل المؤشر: (2,5) أعلى درجات الاستقرار السياسي، (-2,5) أدنى درجات الاستقرار السياسي

Source: World Bank, Political Stability/Absence of violence, in

(<http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc chart.asp>) reviewed on 14/07/2012

يتضح من الشكل أعلاه تحسن الجزائر في المؤشر من -1,78 سنة 2003 إلى -0,93 سنة 2005 لتتراجع بعد ذلك في الفترة 2006-2011 مسجلة معدلات تتراوح بين (-1,01، -1,35) لكنها تبقى أحسن من الفترة (2002-2004) وحلت الجزائر في المرتبة 125 من بين 141 دولة³ ورغم هذا التحسن فهي مازالت تعاني من إستقرار سياسي متدني جدا مثل معظم الدول العربية التي سجلت معدلات سالبة في هذا المؤشر ما عدا خمس دول عربية*،

¹ بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق ص 16

² حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، مجلة جسر التسمية، العدد 113، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو/أيار 2012، ص 7.

³ WIPO, The Global Innovation Index 2012, in (http://www.globalinnovationindex.org/gii/main/analysis/rankings.cfm#CGI.SCRIPT_NAME#) reviewed on 30/08/2012

* أنظر: حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص ص 7-15.

ثانيا: الجهود المبذولة على صعيد الوضع التشريعي والاجرائى:

قامت الدولة الجزائرية بإطلاق حزمة من الحوافز والتشريعات المشجعة للإستثمار تمثلت فيما يلي:

- المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والوطني¹، و إنجاز الإستثمارات في حرية تامة²،
- جواز الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الإستفادة من المزايا³ أو الذين يكونون موضوع إجراء سحب*،
- تقليص المدة الزمنية للموافقة على طلب الاستفادة من المزايا من 30 يوما إلى 72 ساعة⁴،
- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة في مرحلة الإنجاز فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع، إضافة إلى الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية⁵ في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
- تكفل الدولة بالمصاريف فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع،
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ومن الرسم على النشاط المهني TAP، ومن الرسم العقاري على الملكيات العقارية لمدة عشر سنوات⁶ في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتستفيد الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض*،
- تأجيل العجز وآجال الإستهلاك⁷،
- ضمان تحويل رأس مال المشروع والعائدات الناتجة عنه⁸
- عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات على الإستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة⁹،

¹ المادة 14 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

² المادة 4 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، والمعدلة بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

³ المادة 7 مكرر من الأمر 01-03 المضافة بالأمر رقم 06-08.

* يتم سحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية في حالة عدم إحترام الإلتزامات المنصوص عليها في الأمر 01-03 أو الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون دون المساس بالأحكام التشريعية الأخرى، وتصدر الوكالة مقرر السحب أنظر: المادة 33 المعدلة بالأمر رقم 06-08 (جريدة رسمية 47 ص 20).

⁴ المادة 7 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر 06-08.

⁵ المادة 9 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

⁶ المادة 11 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

* لمزيد من التفاصيل أنظر: المادة 12 مكرر، والمادة 12 مكرر 1 من المرسوم 01-03، المعدلة والمتممة بالأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

⁷ المادة 11 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

⁸ المادة 31 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

⁹ المادة 15 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

- عدم المصادرة، مع التعويض العادل في حال تمت المصادرة¹،
 - إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية،²
- وفي مجال حقوق الملكية الفكرية أكدت الدول المفاوضة في إطار مفاوضات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 20-12-2003 على إهتمامها بحماية الجزائر لعلاماتها وتقديم ضمانات لإحترام هذه الإلتزامات³ وفي هذا الاطار ضمنت الجزائر في تشريعاتها الداخلية الحقوق والالتزامات، وذلك من خلال الأمر 03-05 المؤرخ في جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والأمر رقم 03-07 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، حيث يحمي الاختراعات الصناعية الجديدة الناجمة عن نشاط اختراعي قابل للتطبيق الصناعي، كما انضمت الجزائر إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo في 08-03-2000⁴ ويتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة حماية حقوق التأليف، كما يتولى المعهد الوطني الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية حماية الاختراعات الصناعية،⁵ ويدار وفق بنود المرسوم التنفيذي رقم 68-98*،

ثالثا: الجهود المبذولة على صعيد السياسات الاقتصادية:

تم إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ، وتزامنا مع البرنامجين اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية⁶ وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الإقتصاد بهدف تدعيم النمو الإقتصادي ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ومن ثم فالهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي⁷ حيث تم تخصيص جزء كبير من الإحتياطات الأجنبية لتنفيذ برنامج الإنعاش

¹ المادة 16 من الأمر 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

² المادة 17 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار.

³ قويدر عياش، إبراهيم عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص 68.

⁴ إبراهيم بخي، محمد الطيب دويس، براءة الإختراع مؤشرا لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث، عدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 151-152.

⁵ Benyahia Farid, Op.Cit, p89.

* تم تأسيس أول معهد جزائري مختص فقط في الملكية الصناعية والتوحيد الصناعي سنة 1973 بموجب الأمر رقم 62-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 الصادر بالجرادة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 5 لسنة 1973 وقد انتقلت إليه صلاحيات واختصاصات المكتب الوطني للملكية الصناعية ماعدا ما تعلق بالسجل المركزي للتجارة، وقسم فيما بعد المعهد إلى معهدين الأول تخصص فقط في الملكية الصناعية، وحمل تسمية المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 68-98 المؤرخ في 21 فبراير 1998 الصادر بالجرادة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 11 سنة 1998

⁶ بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 32.

⁷ حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

الإقتصادي¹ بلغ ما يقارب 7 ملايين دولار، وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية،²

ونتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ 38,63 دولار سنة 2004³ مما نتج عنه تراكم احتياطي صرف بلغ حوالي 43,1 مليار دج ومع تزايد التفاؤل تم اقرار برنامج تكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ 55 مليار دولار وهدفه استكمال الاصلاحات السابقة⁴ ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الإقتصاد العالمي⁵

وقد ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو ب5,5% خارج قطاع المحروقات و4,8% كمتوسط معدل نمو بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% خلال الفترة 1995-2000 كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب6,6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة اكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001-2004 وهو ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام⁶

وتم دعم البرنامجين السابقين ببرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) الذي يمثل تصورا لنفقات بمبلغ يعادل 286 مليار دولار ويشمل:

- (برنامج جاري) الى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها،
- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دينار (يعادل 155 مليار دولار)، من أجل مشاريع جديدة⁷

¹ بلقاسم زايري، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص21.

² كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص200.

³ بلال لوعيل، مرجع سابق، ص142.

⁴ كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص202.

⁵ كريم زرمان، مرجع سابق، ص205.

⁶ كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص224.

⁷ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، مرجع سابق، ص38.

ويهدف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 إلى:¹

- ✓ تحسين التنمية البشرية،
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،
- ✓ دعم تنمية الإقتصاد الوطني،
- ✓ التنمية الصناعية،
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل،
- ✓ تطوير إقتصاد المعرفة،

رابعا: الجهود المبذولة في مجال الخصخصة:

نتيجة لمختلف العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف مسار الخصخصة تباطؤا مما استلزم إصدار الأمر رقم 01-04² الذي بين تخليا أكثر وضوحا للدولة لصالح المزيد من عمليات الخصخصة التي تشمل كل الشركات بإستثناء سوناطراك، مما أضفى بعض الديناميكية على مسار الخصخصة حيث برمجت 1270 مؤسسة معنية بالخصخصة منها 459 مؤسسة عمومية إقتصادية و 713 فرع³، إلا أن عمليات الخصخصة واجهت عراقيل واضرابات⁴، وظل مسار الخصخصة حبيس القوانين و التشريعات، فيما ظلت مشاريع أخرى متوقفة على غرار مشروع الشراكة بين أونترپوز الفرنسية و شركة سونلغاز⁵، وبلغت عوائد الخصخصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار⁶

¹ Agence Nationale de Developpement de L'investissement, Programme Quinquennal des Investissements publics 2010-2014, (http://www.andi.dz/fr/PDF/investir_en_algerie/plan%20quinquenal%202010%20fr.pdf) consulter le 13/04/2012

² الأمر 04-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

³ محمد زرقون، إنعكاسات إستراتيجية الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 156.

⁴ Leila Melbouci, L'entreprise publique industrielle algerienne (EPIA) entre changement et adaptation: un essai d'évaluation des strategies d'adaptation appliquees en Algerie, *Revue Recherches économiques et Manageriales*, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2007, P89

⁵ الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، صص 122-123.

⁶ عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 3.

جدول (3-6) حصيلة برنامج الخصخصة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخصخصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخصخصة الجزئية (<50% أغلبية)	1	2	11	12	7	33
الخصخصة الجزئية (>50% أقلية)	0	3	1	1	6	11
الإستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة (مشروعات مشتركة)	4	10	4	2	9	29
التخلي عن الأصول للخواص الذين يشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bilan des privatisations(2003-2007)**, in (<http://www.mipmepi.gov.dz/?Bilan-des-privatisations>) consulter le 01-09-2012

يظهر من الجدول زيادة عدد المؤسسات المخصصة من 20 مؤسسة سنة 2003 إلى 58 سنة 2004 ثم 113 سنة 2005 ثم 116 سنة 2006 لتصبح 110 سنة 2007 أي بتراجع نسبي، وبلغ مجموع المؤسسات المخصصة 417 مؤسسة خلال الفترة (2003-2007) منها 192 مؤسسة مخصصة بنسبة 100% و 33 مؤسسة مخصصة بنسبة تفوق 50% و 11 مؤسسة مخصصة بنسبة تقل عن 50% بينما استفاد العمال ب 69 مؤسسة¹ ويلاحظ أن خيار خصخصة المؤسسات العامة بصفة كلية يمثل البديل الذي حظي بأكبر مستوى من النجاح مقارنة بباقي البدائل المطروحة، وهو ما يفسر التطور المتصاعد لعدد عمليات الخصخصة من سنة إلى أخرى فيما يتعلق بهذا الخيار²، ويعتبر عدد عمليات الخصخصة (417 مؤسسة عامة خلال 5 سنوات) هو دون المستوى المرغوب فيه سياسياً، وهو ما يفسر انتقاد هرم السلطة السياسية في الجزائر لسياسة الخصخصة في الجزائر ونعتها بالبرنامج الفاشل³

خامساً: الجهود المبذولة في مجال البنية التحتية

في هذا المجال تم اقرار خطة طويلة المدى في سنة 2008 بخصوص تطوير قطاع النقل البحري بقيمة 10 مليارات دولار (تشكل نسبة 16,2% من اجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية في مجال تطوير الموانئ للدول العربية) وهذا بالإتفاق مع شركة موانئ دبي العالمية من أجل رفع الطاقة الاستيعابية لميناء

¹ محمد زرقون، مرجع سابق، ص 156.

² الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 274.

³ نفس المرجع والصفحة.

الجزائر الى 800 الف حاوية كما خصص من اجمالي المبلغ 680 مليون دولار لتطوير ميناء جن جن عبر عقد B.O.T* لمدة ثلاثون عاما¹،

إضافة الى الإنجازات الأخرى (لغاية نهاية 2010) والمتمثلة في إنجاز 66 سد وبلوغ نسبة 93% من الربط بشبكة الماء الشروب ونسبة 86% ربط بقنوات صرف المياه، و1797 كم سلك حديدية و15 محطة توليد كهرباء²، إضافة إلى تسليم الطريق السيار (شرق -غرب) كما وصل عدد الطرق الوطنية الى 20000 كم والطرق الولائية 23000 كم والطرق البلدية ب 60000 كم كما بدأت الأشغال في الطريق السيار (شمال - جنوب) في اصعب منطقة (شفة - برواقية) الذي يحتاج الى بناء ستة أنفاق و17 كم من الجسور الكبرى³ سادسا: الجهود المبذولة على صعيد التنمية البشرية

حققت الجزائر تطور نسبي في مجال التنمية الشرية بفضل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي حيث في الفترة 1999/ 2010 تم انجاز 4592 مدرسة و1700 اكاديمية و666 ثانوية و22 معهد تكوين و172 مركز تكوين، 36 مستشفى، 1096 قاعة علاج، 133 عيادة متخصصة، وبلغ تـمدرس الأطفال ل6 سنوات، 97,4% ومن 6 الى 15 سنة بلغت النسبة 95,2%،⁴ كما أن أكثر من 50% من الطلاب يقطنون في الأحياء الجامعية وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالبلدان المجاورة ومرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم⁵

* يعرف B.O.T طبقا لمفهوم البنك الدولي (1994) هو أن يقوم اتحاد شركات - كونسورتيوم - بتمويل وبناء وتشغيل وصيانة مرفق ما لفترة محددة وبعد ذلك ينقل المرفق الى الدولة ولا يتم تحويله أثناء البناء والتشغيل، ولمزيد من التوضيح أنظر:

- محمد أحمد غانم، مشروعات البنية الساسية بنظام ال B.O.T، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، مرجع سابق، ص 202-219.

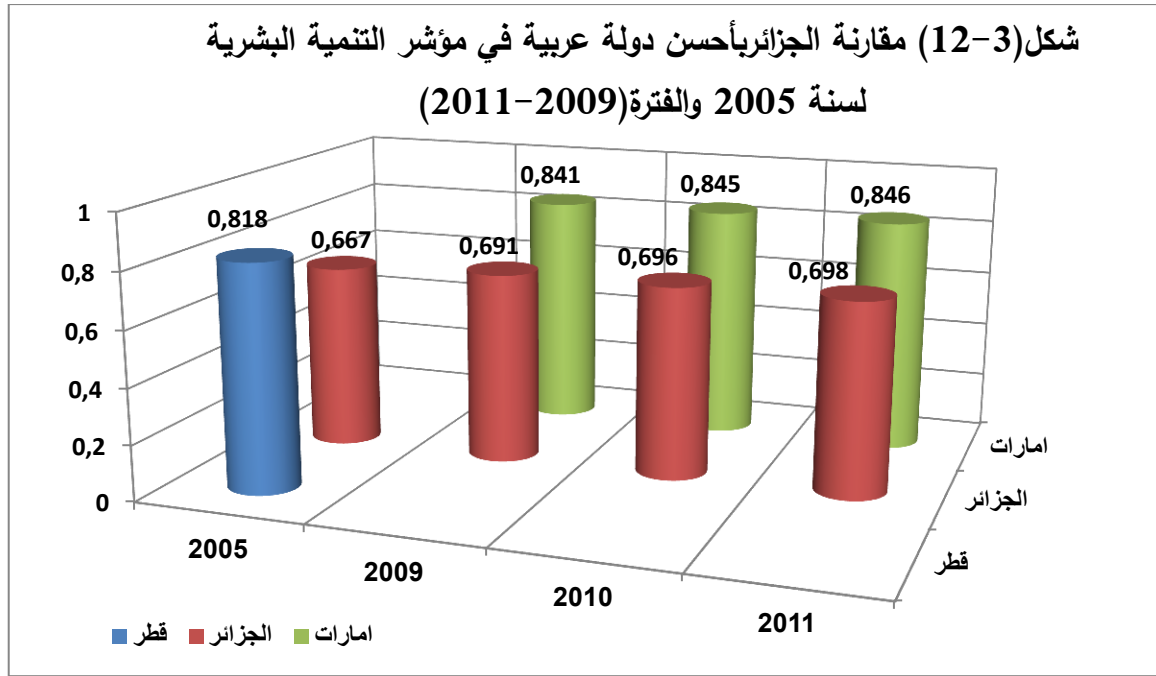
² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص 79-89.

³ التلفزة الوطنية الجزائرية، حفصة رادار، لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية، الجمعة 8 جوان 2012.

⁴ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص 77-86.

⁵ عمر صخري، محمد مرابي، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-

44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2008، ص 222.



• دليل المؤشر: 0 أدنى درجة، 1 أعلى درجة

Source: UNDP, rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et Equité: Un Meilleur Avenir pour Tous, new York, 2011, pp149-150.

نلاحظ من الشكل أعلاه تحسن وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0,667 سنة 2005 إلى 0,698 سنة 2011، ترجم بتقدمها من المرتبة 98 عالميا سنة 2005 إلى المرتبة 96 عالميا في الفترة 2009-2011 من بين 187 دولة¹ وصنفت ضمن المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المتوسطة² بينما حافظت على ترتيبها عربيا بحلولها في المرتبة 11 عربيا في الفترة (2005-2011) من بين 19 دولة عربية³ ومع هذا تبقى الجزائر تعاني من نقائص تشترك فيها مع الكثير من الدول العربية نوجزها في الجدول التالي:

¹ UNDP, rapport sur le développement humain 2011, Op.Cit, pp 149-152.

² Ibid, p150

³ حسن الطلافحة، مرجع سابق، ص 14.

الجدول (3-7) مقارنة الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية لسنة 2011

المؤشرات الفرعية	الجزائر	أحسن دولة عربية
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0,03	مغرب 0,19
نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0,63	السودان/1,00 وعمان وقطر 0,91
نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	0,51	تونس 0,91
الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي	0,00	تونس 0,32
عدد الباحثين لكل مليون نسمة	0,04	تونس 0,37
عدد براءات الاختراع	0,00	كويت 0,02
عدد المقالات العلمية والتقنية	0,02	كويت 0,18

دليل المؤشر: 0 أدنى درجة، 1 أعلى درجة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 53 .

ملاحظة: منحت علامة الصفر نظرا لأن النتيجة المحسوبة في مؤشر التنافسية العربية لم تتجاوز 0,01

يتضح من الجدول أعلاه النسبة الضعيفة للصادرات ذات التقنية العالية التي تعد مؤشر لتوطين التقنية وتستخدم في تدعيم القدرات التنافسية مما يعني أن تدفقات التكنولوجيا تسير في اتجاه واحد وهو الإستيراد الأمر الذي يضع الدولة في موقف ضعف أمام الشروط التي يضعها موردو التكنولوجيا¹ إضافة إلى انخفاض عدد الباحثين وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية، رغم الجهد المبذول الذي توج بزيادة عدد المقالات العلمية المنشورة من 410 مقالة سنة 2000 (المرتبة السابعة عربيا) إلى 1289 مقالة منشورة سنة 2008 (المرتبة الرابعة عربيا)² كما يلاحظ انخفاض نسبة الموارد المخصصة للبحث والتطوير حيث أن جزءا كبيرا من هذه النسبة يخصص للإنفاق على الأجور والأعمال الإدارية، وينفق جزء ضئيل على البحث العلمي والفني³، حيث لا ترسو الجزائر على سياسة واضحة للبحث العلمي في ظل 12 مركز بحث و 100 وحدة بحث على مستوى الجامعات⁴ كما يشكل عدد براءات الإختراع نسبة مهملة* مما يبين تأخر الجزائر

¹ سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص 17.

² UNESCO, Unesco Science Report, The Current Status of Science around The World, Paris, France, 2010, p266.

³ سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Chabha Bouzar & Fatima Tareb, Op. Cit, P88.

* وجود علامة الصفر لايحيي أنه لا توجد براءات إختراع أو إنفاق على البحث العلمي، بل يعود لإهمال النسبة نظرا لتواضعها وعدم تجاوزها ل 0,01 .

في هذا المجال وضعف اقبال المتعاملين الأجانب على حماية اختراعاتهم في الجزائر¹ حيث لم يتجاوز مجموع براءات الإختراع للفترة 2005-2008 ل53 براءة إختراع² وتشكل عدد براءات الإختراع الممنوحة لغير المقيمين 85% من اجمالي البراءات الممنوحة،³

سابعاً: جهود الدولة الجزائرية في مجال الترويج

قامت الجزائر بتنظيم 61 فعالية اقتصادية ما بين مؤتمرات ومعارض وندوات ، كما شاركت في 24 فعالية اقتصادية في الخارج اضافة الى استقبال 14 وفد ، وتم تحديث الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار اضافة الى القيام بسبع زيارات ترويجية إلى الخارج * كما وصل عدد المؤسسات الأجنبية المشاركة في الطبعة 45 من معرض الجزائر الدولي لسنة 2012 إلى 660 مؤسسة أجنبية مقابل 565 في الطبعة الماضية⁴

ثامناً: الجهود المبذولة في مجال ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية

في سنة 2005 تم تحويل منطقة جيجل الحرة الى منطقة صناعية مدمجة ذات طابع جهوي⁵ كما بدأت الأشغال لإنجاز طريق سيار يربط بين جن جن وبجاية⁶ وفي سنة 2009 إنتهت اشغال انشاء المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج وتم تأهيلها لإحتضان المشاريع الاستثمارية كما يجري العمل على إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة بتمويل حكومي⁷ حيث يتم اختيارها على أساس قربها للمؤسسات الجامعية ووحدات البحث، اضافة إلى توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج، وكذلك توفر الخدمات الجماعية ذات النوعية⁸

¹ ابراهيم بخني، محمد الطيب دويس، مرجع سابق، ص151.

² كمال رزيق، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2009- شتاء 2010، ص158.

³ سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص12.

* انظر الى: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص168.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص161.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص203.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2008، مرجع سابق، ص269.

⁴ عبد الوهاب بوكروخ، بوتفليقة يفتتح الطبعة ال 45 لمعرض الجزائر الدولي، جريدة الشروق، عدد 3671، الموافق ل 2012/05/31.

⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص161.

⁶ التلفزيون الوطنية الجزائرية، حصة رادا ر، لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية، الجمعة 08 جوان 2012.

⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، مرجع سابق، ص116.

⁸ نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2006، ص97.

الفرع الثالث: جهود الدولة الجزائرية على مستوى بيئة أداء الأعمال

قامت الجزائر بإجراء إصلاحات ساهمت في تحسينها في بعض مجالات بيئة أداء الأعمال، لكنها غير كافية لأنها لم تشمل بيئة أداء الأعمال ككل، ومن بين هذه الإصلاحات إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المسددة مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين كما تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من 30% إلى 25%¹ كما تم اقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، وتم خفض تكلفة نقل الملكية، وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، كما تم اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة انفاذ العقود التجارية²، وصنفت هذه الإصلاحات في خانة الإصلاحات المؤدية الى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال³ وفي مجال الحصول على الائتمان منحت الجزائر المقترضين حق الاطلاع* والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم⁴

وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال** نجد أنه يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر ب14 إجراء، ، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية 3 إجراءات، وفيما يخص الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص نجد المشرع الجزائري يعتمد معيار الجهة المختصة حيث كلما زادت أهمية مشاريع البناء باعتبارها وطنية أو جهوية أو استراتيجية كان الاختصاص للوالي أو الوزير المكلف بالتعمير وكان ميعاد التحقيق أطول من ميعاد التحقيق الممنوح لرئيس المجلس الشعبي البلدي عندما يختص بمنح رخصة بناء بصفته ممثلا للبلدية⁵ وقد تم تخفيضها من 22 إجراء الى 19 في المقابل لا يتعدى عددها في أحسن دولة عربية وهي السعودية 9 إجراءات و يدل هذا على أن تعامل المستثمر الأجنبي في الجزائر يتم مع عدة جهات رسمية للحصول على التراخيص والموافقات بفعل الدور الشكلي للنافذة الواحدة التي تم إنشاؤها بناء على الأمر 03-01 لعام 2001 حيث لم تلعب دورها في تقليص عدد الإجراءات والأيام اللازمة لاستخراج التراخيص،

ورغم تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار في الجزائر من 14 إجراء الى 10 بما يعادل 48 يوم عمل، نجد أن أحسن دولة عربية وهي الامارات تستغرق إجراء واحد أي ما يعادل يومين، ولا شك أن ارتفاع

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، مرجع سابق، ص 89.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مرجع سابق، ص 171.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص 98.

* لم يدخل هذا الاجراء حيز التطبيق لحد الآن رغم استكمال جميع الاجراءات التقنية الخاصة بهذا البرنامج.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 172.

** للإشارة تم شرح مؤشري بيئة الأعمال في الفصل الأول من المذكرة ص 20 كما تم التطرق لمؤشراته الفرعية ص ص 34-45.

⁵ الزين عزري، مرجع سابق، ص ص 24-25.

الإجراءات والوقت في مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر يدل على ضعف أمن ملكية الأراضي، والممتلكات الأخرى الخاصة بالعملية الاستثمارية، بمعنى غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات، كما تم تقليص عدد إجراءات إنفاذ العقود في الجزائر من 47 إجراء إداري إلى 45 بما يعادل 630 يوم، وهو وقت طويل مقارنة بموريتانيا التي يستغرق فيها الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقود 370 يوما ولا شك أن هذا يدل على أن بيئة التعاقدات في الجزائر غير آمنة إلى المستوى الذي يسمح بالحد من المخاطر وخفض التكاليف الخاصة بمختلف المعاملات، ويتطلب خروج شركة من السوق الجزائري 2,5 سنة، وفي إنتظار ذلك تتحمل تكلفة تقدر ب 7 % من رأس المال، في الوقت الذي يقدر زمن الخروج من السوق في أحسن دولة عربية وهي تونس 1,3 سنة، وما يعادل 1 % كتكلفة من رأس المال، وهذا دليل على القيود الكبيرة المفروضة على المستثمرين في حالة رغبتهم في الخروج من السوق الجزائري، يتضح كذلك ارتفاع إجمالي الضرائب التي يتحملها المستثمر الأجنبي كنسبة من الأرباح في الجزائر رغم تقليصها من 74,2 % إلى 72 % وهذا مقارنة بأحسن دولة عربية وهي قطر ب 11,3 % والتي تمثل إشتراكات العمل فقط حيث أن قطر هي الأفضل من دون ضرائب¹، ويعود سبب ارتفاع إجمالي الضرائب في الجزائر إلى ارتفاع نسبة إشتراكات العمل (29,7 % من الأرباح) وكذلك ارتفاع الضرائب الأخرى رغم انخفاض نسبة ضريبة أرباح الشركات، كما يلاحظ ارتفاع تكلفة تصدير (أو استيراد) كل شحنة نتيجة ارتفاع عدد الوثائق والأيام اللازمة لذلك، وفي مجال الحصول على الائتمان نتج عن منح الجزائر المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم زيادة نسبة تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية وتحسن الوضع في الجزائر ومع هذا لم يتحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان حيث إحتلت الرتبة 11 عربيا و 150 عالميا،

الجدير بالذكر أنه فيما يخص مؤشر توصيل الكهرباء مازالت الجزائر في مؤخرة الدول العربية حيث تحتل المركز 19 عربيا وال 164 عالميا مقارنة بصاحبة المركز الأول عربيا الامارات والتي إحتلت المركز العاشر عالميا حيث نلاحظ أن عدد الاجراءات 6 مقارنة بأحسن دولة عربية وهي قطر ب 3 إجراءات، أما فيما يخص الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء فيستغرق 159 يوما وهي فترة طويلة مقارنة بباقي الدول العربية التي يستغرق معظمها أقل من 100 يوم ولم تتفوق الجزائر إلا على جيبوتي ب 180 يوما وفي المقابل نجد موريتانيا هي الأفضل ب 35 يوما فقط رغم تأخرها في ترتيب هذا المؤشر (16 عربيا و 122 عالميا)، وبينت دراسة مقارنة بين متوسط أداء الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وجود

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

الجزائر ضمن الدول ذات الأداء الأسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20% في بعض مكونات مؤشر بدء المشروع واستخراج التراخيص وتسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان وتوصيل الكهرباء¹ (انظر الجدول التالي)

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 175 - 176.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (3-8) مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2012

المؤشر	المؤشر الفرعي	الجزائر	أحسن دولة عربية	المؤشر الفرعي	الجزائر	أحسن دولة عربية
بدء المشروع	- عدد الاجراءات	45	36	- عدد الاجراءات	14	3
	- الزمن (أيام)	630	370	- الزمن (أيام)	25	5
	- التكلفة (من دخل الفرد%)	21,9	13,5	- التكلفة (من دخل الفرد%)	12,1	0,7
	- الحد الأدنى لرأس المال%			- الحد الأدنى لرأس المال%	31	00
تراخيص البناء	- عدد الاجراءات	2,5	1,3	- عدد الاجراءات	19	9
	- الزمن (أيام)	7	1	- الزمن (أيام)	281	43
	- التكلفة (من دخل الفرد%)	41,7	66	- التكلفة (من دخل الفرد%)	23,1	1,1
المتكآت	- عدد الاجراءات	6	3	- عدد الاجراءات	10	1
	- الزمن اللازم للتوصيل	159	35	- الزمن (أيام)	48	2
	- التكلفة (من دخل الفرد)	1,57	4	- التكلفة (من قيمة العقار %)	7,1	0
الضرائب	- عدد المدفوعات سنويا	8	4	- عدد المدفوعات سنويا	29	03
	- وقت اللازم للتعامل (ساعة)	17	7	- وقت اللازم للتعامل (ساعة)	451	12
	- اجمالي الضرائب (% أرباح)	1248	577	- اجمالي الضرائب (% أرباح)	72	11,3
	1- ضريبة الأرباح	9	5	1- ضريبة الأرباح	6,6	00
	2- اشتراكات العمل	27	7	2- اشتراكات العمل	29,7	00
	3- ضرائب أخرى	1318	635	3- ضرائب أخرى	35,7	00
الحصول على الائتمان	- نطاق الإفصاح	10/6	10/9	- قوة الحقوق القانونية.	10/3	10/5
	- نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة	10/6	10/6	- عمق المعلومات الائتمانية.	6/3	6/6
	- سهولة المقاضاة	10/4	7	- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية%.	0,3	32,2
				- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية% .	00	40

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المستقاة من:

- World Bank, **Doing business in a more transparent world**, 2012, Op. Cit, pp78-137.
- World Bank, **Doing business in a more transparent world, economy profile: Algeria**, 2012 in: (<http://www.doingbusiness.org/~media/giawb/doing%20business/documents/profiles/country/DZA.pdf>) reviewed on 12/09/2012.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2002/2010

لقد إزدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من إستثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بها¹.

الفرع الأول: تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية:*

دخلت الجزائر مؤخرا في عدد من المؤشرات الدولية كتعبير عن حسن نواياها في الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وبالتالي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل المؤشرات الدولية فيما يلي:

أولاً: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

توجد مجموعة من المؤشرات الصادرة عن جهات دولية متخصصة يقيس كل منها المخاطر المرتبطة بالاستثمار أو السداد وغيره وكل مؤشر بدوره ينقسم الى مجموعة مؤشرات فرعية والجدول التالي يوضح موقع الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر،

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق وشعيب بونوة، مرجع سابق، ص 145.

* لمزيد من التفصيل حول المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار ارجع الى الصفحات من 13 الى 18 من الفصل الأول.

جدول رقم (3-9) وضعية الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية للفترة 2002/2010

السنوات	المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر الانستيتيوشنال أنفستور للتقييم القطري		مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية		مؤشر الكوفاس	
	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة	رصيد	درجة المخاطرة
2002	63,8	معتدلة	31,5	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2003	65,8	معتدلة	33,4	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2004	75,5	منخفضة	40,2	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2005	77,3	منخفضة	47,5	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2006	77,8	منخفضة	48,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2007	77,8	منخفضة	53,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2008	76,8	منخفضة	51,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2009	70,8	منخفضة	53,3	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2010	78,9	منخفضة		معتدلة	DB5b	مرتفعة	A4	درجة استثمارية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المستقاة من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2003 الى 2010.

يشير الجدول لتحسن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالإستثمار حيث أصبحت الجزائر من الدول ذات المخاطر المنخفضة إبتداء من سنة 2004، وبإعتماد مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور نلاحظ إرتفاع رصيد الجزائر مع مرور السنوات بحيث أصبحت تصنف من الدول ذات المخاطر المعتدلة بداية من 2010، وفيما يخص مؤشر الكوفاس نلاحظ تحسن في وضعية الجزائر بإنتقالها من درجة المضاربة (B) التي تشير الى التميز بالمخاطرة المرتفعة نسبيا بسبب عدم الإستقرار السياسي في فترة التسعينات إلى الدرجة (A4) والتي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة إبتداء من 2005 ويعود هذا التحسن بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر نتيجة توفرها على إحتياطي صرف يفوق 56مليار دولار سنة 2005 .

ثانيا: مؤشرات التنافسية العالمي: يمكن هذه المؤشر الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال الى بلد ما،

الجدول رقم (3-10) الوضعية التنافسية للجزائر للفترة 2012/2004

الترتيب العالمي لأحسن دولة عربية		الترتيب عربيا		الترتيب عالميا		السنوات
مؤشر الأعمال	مؤشر النمو	مؤشر الأعمال	مؤشر النمو	مؤشر الأعمال	مؤشر النمو	
إمارات 28	إمارات 16	7/7	7/7	108/89	104/71	2004
إمارات 33	إمارات 18	9/9	9/9	116/95	117/82	2005
تونس 26	تونس 30	10/9	10/9	121/85	125/76	2006
إمارات 29		21/12		125/76		2007/2006
قطر 31		21/13		128/81		2008/2007
قطر 26		14/13		134/99		2009/2008
قطر 22		14/11		134/83		2010/2009
قطر 17		15/11		134/86		2011/2010
قطر 14		15/10		134/87		2012/2011

- تم دمج مؤشري النمو والأعمال في مؤشر واحد ابتداء من 2006*

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2005 إلى 2011

يبين الجدول تخلف الوضعية التنافسية للجزائر حيث تتراوح مرتبتها ما بين 71 و 99 طوال الفترة 2012/2004 كما تحتل الجزائر مراتب متأخرة عربيا وهذا يدل على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال**:

يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم المؤشرات لقياسه مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وبيئة الأعمال في الدولة¹

* في ضوء التعديل الذي تم إحداثه في مؤشر النمو للتنافسية ولغرض عقد مقارنة صحيحة بين مؤشري النمو للتنافسية العالمية لعامي 2005 و 2006، تمت إعادة احتساب مؤشر النمو للعام 2005 وإعادة تصنيف الدول فيه وفقا للتعديل الجديد.

** تم إستعراض مكونات هذا المؤشر في معرض الحديث عن جهود الدولة في مجال بيئة أداء الأعمال أنظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.

¹ معن النصور، البيئة الإستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، مارس 2008، ص 9.

الجدول رقم (3-11) وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2012/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دولة	155	178	175	178	181	183	183	183
الرتبة عالميا	128	125	116	125	134	136	143	148
الرتبة عربيا	17/14	17/10	17/10	17/11	19/13	19/14	19/16	19/16
رتبة أحسن دولة عربية	38	23	23	16	15	12	11	12

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على البيانات المستقاة من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، من سنة 2005 إلى 2011

يتضح من الجدول تأخر ترتيب الجزائر عالميا وعربيا طوال الفترة 2012/2005 وهذا رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين بيئة أداء الأعمال،

رابعا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001، ويسجل وجود الجزائر في هذا المؤشر منذ إنطلاقه،

الجدول رقم (3-12) تطور موقع الجزائر في مؤشر أداء وإمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر للفترة 2007/1990

السنوات	90	95	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر الأداء	108	-	113	98	93	95	114	116	118
مؤشر الإمكانيات	48	92	83	75	73	63	68	68	-

Source: - UNCTAD, World Investment Report, FDI from Developing and Transition

Economies: Implications for Development, New York and Geneva, 2006, p277.

- UNCTAD, World Investment Report, 2007, Op.Cit ,p220.

- UNCTAD, World Investment Report ,2008, Op.Cit ,p214.

بناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفتم منظمة أنكتاد

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

الجزائر ضمن مجموعة الدول ما دون الأداء (أداء منخفض - إمكانات منخفضة) في الفترات 2001/99 و 2002/2004¹ ومن مجموعة الدول ما دون الإمكانات (أداء منخفض - إمكانات عالية) في الفترة 2006/2004²

الفرع الثاني: تصنيف الجزائر في المؤشرات الإقليمية:

تم إطلاق مجموعة من المؤشرات الإقليمية لقياس مناخ الاستثمار وتم تصنيف الجزائر فيها كما يلي:

أولاً: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ عام 1996

الجدول رقم (3-13) تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في

الجزائر للفترة 2010/2002

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	0	1-	3	1	3	3	3	3
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	3	3	3	0	3
درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0	0	1	0	0	0	0	1
درجة المؤشر المركب	2	1	0,66	2,33	1,33	2	2	1	2,33
التغير في مناخ الاستثمار	تحسن	عدم تحسن	عدم تحسن	تحسن كبير	تحسن	تحسن كبير	تحسن كبير	عدم تحسن	تحسن كبير

دليل المؤشر: أقل من 1: عدم تحسن مناخ الاستثمار/ من 1 إلى 2: تحسن / من 2 إلى 3: تحسن كبير *

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2002 إلى 2010.

من الجدول يلاحظ تحسن في مناخ الاستثمار ابتداء من 2005 مع وجود تذبذب سنة 2009 هذا التحسن راجع الى برامج الإصلاحات الاقتصادية كما كان لإرتفاع أسعار النفط دور كبير في ذلك بتأثيره في خفض عجز الموازنة وزيادة معدل النمو الحقيقي،

¹UNCTAD, World Investment Report, 2006, Op. Cit, p24.

²UNCTAD, World Investment Report, 2007, Op. Cit, p14 .

* المؤشر المركب يساوي متوسط المؤشرات الثلاث ولمزيد من التفاصيل ارجع الى ص 20 من المذكرة.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: مؤشر التنافسية العربية: يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتقارب مستوى التنافسية فيها مع مستوى الدول العربية، باستثناء كوريا الجنوبية التي تعتبر هدفا مرجعيا يمكن للدول العربية الاقتداء به نظرا لمكانتها المرموقة عالميا ،

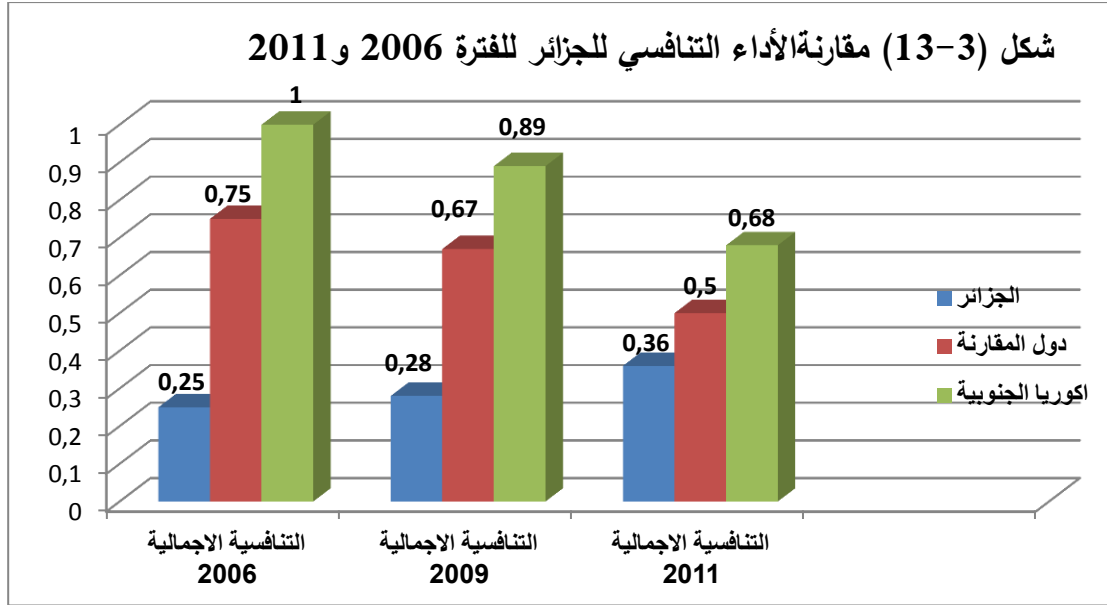
الجدول رقم (3-14) موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2012

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الاجمالي للتنافسية
الجزائر	0,39	0,33	0,36
متوسط دول المقارنة	0,50	0,50	0,50
كوريا الجنوبية	0,62	0,74	0,68

المصدر : المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 28.

نلاحظ ضعف الجزائر في مجال التنافسية اذا ما قورنت بمتوسط دول المقارنة، وهذا ما يؤكد ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية حيث صنفت الجزائر في المرتبة 87،

وبمقارنة النتائج السابقة مع موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2006 و 2009 نلاحظ تقلص الفجوة التنافسية بين الجزائر ودول المقارنة من 66,66 % سنة 2006 إلى 58,2 % سنة 2009 ثم 28 % سنة 2011، وكذلك تقلصت الفجوة بينها وبين كوريا الجنوبية لتصل إلى 47,05 % سنة 2011 ويرجع هذا التحسن لإرتفاع أسعار النفط، ومع هذا مازالت الجزائر متأخرة في الترتيب في مؤشر التنافسية العربية حيث إحتلت المرتبة 24 في سنة 2011.



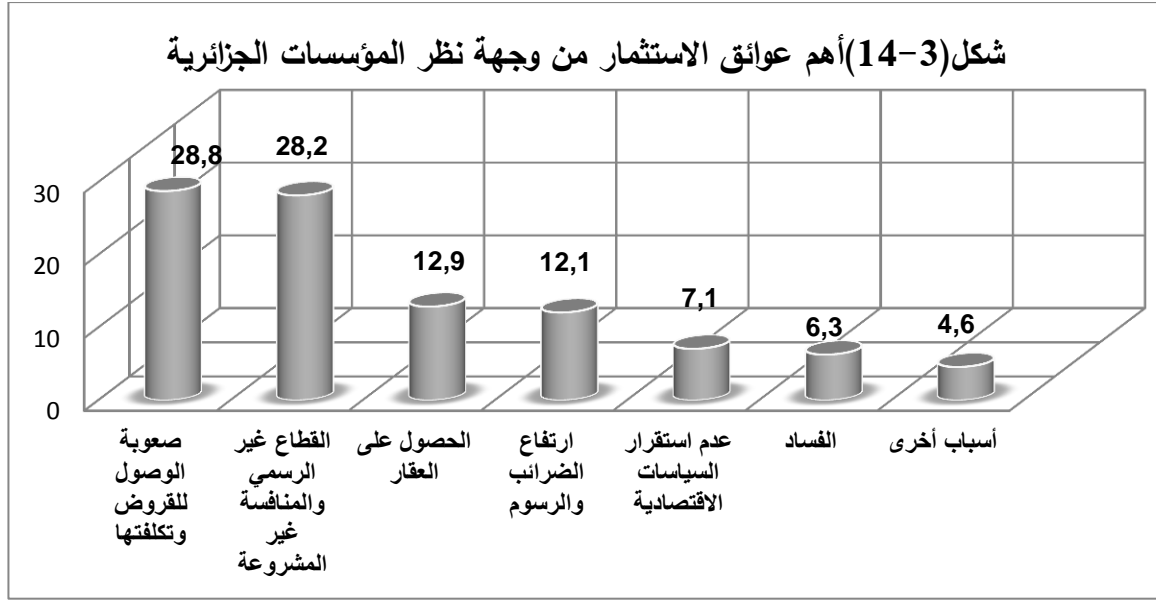
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على :

المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، السنوات 2006- 2009- 2012.

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر

نتيجة لتوجه الجزائر لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها للاستثمار في الجزائر و هذا من خلال حصولها على الاعتماد من بنك الجزائر أو من خلال تسجيلها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولكن مع مرور السنوات لم يتجدد إلا القليل من المشاريع المبرمجة، و هو ما أثار جملة من التساؤلات عن أسباب عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على الرغم من الحوافر و التسهيلات التي وضعت لهذا الغرض، وللإجابة على هذه التساؤلات أصبح التوجه الحديث في تقييم مناخ الاستثمار يتمثل في مقابلة رجال الأعمال المحليين والأجانب لمعرفة الصعوبات والعوائق من وجهة نظرهم¹، وقد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في الجزائر منها: الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي سنة 2002 حول مناخ الاستثمار في الجزائر وشملت أكثر من 560 مؤسسة وعلى مستوى تسعة ولايات والتي كانت نتائجها كما يلي:

¹ عيسى الوزني، مرجع سابق، ص 122.



Source: World Bank, **Algeria Investment Climate Assessment**, Washington, USA, June 2002, p9. in (http://siteresources.worldbank.org/INT/PSDRResources/336195-10924125887_49/Algeria-ICA~3.pdf) reviewed on 12-05-2012

يتضح من الشكل أعلاه أن أهم العوائق تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل ومنافسة القطاع غير الرسمي بتسجيل نسبة 28,8% و 28,2% على التوالي تليهما صعوبة الحصول على العقار وارتفاع الضرائب، تليهما عدم استقرار السياسات الاقتصادية والفساد بتسجيل نسبة 7,1% و 6,3% على التوالي، وحسب التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 المستند إلى عملية سير الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة خارج نطاق المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و ألمانيا، فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسساتي و السياسي و الاقتصادي، وعلى الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائماً¹، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات و المعلومات،

أما عن خيارات الإستثمار فإن 60% من المستثمرين يحبذون القيام بمشاريع منفردة، و 37% مع القطاع الخاص، لكنهم كلهم لا يحبذون شركاء من القطاع العام و لا شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخصخصة، مما يكشف جانباً من الإخفاقات المسجلة في هذا المجال في الجزائر منذ سنوات²،

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص معوقات الاستثمار في الجزائر كما يلي :

¹ ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، الصفحة بدون ترقيم.

² الزين منصور، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 140-141.

أولاً: ضعف المنظومة البنكية: رغم سياسة تحرير معدلات الفائدة، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية إلا أنها لم تساهم في حل إشكال تمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة بسبب صعوبة وغموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر، كما أن سياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموح¹ ويتأكد هذا الأمر من:

- استمرار سيطرة المصارف العامة على حصة تفوق 90% من إجمالي الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد² كما ان هناك تدخل للسلطة التنفيذية في مهام البنك المركزي مثل دعوة رئيس الحكومة المؤسسات العمومية لايداع أموالها في البنوك العمومية³ وفي هذا السياق انتقد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي الى الجزائر هذا الإجراء لأنه يعرقل عمل البنوك الخاصة كما ألح على ضرورة الإسراع في إصلاح النظام البنكي لأنه لا يصلح لتشجيع الاستثمار⁴

- ضعف الرقابة المصرفية مما نتج عنه انتشار ظاهرة الفساد برزت في شكل تحويلات غير مشروعة للأموال المصرفية ومس هذا الفساد البنوك الخاصة كقضية بنك الخليفة وقضية البنك التجاري والصناعي الذي تم سحب الإعتماد منه وقضية union bank⁵

- الطابع الكلاسيكي للقطاع المصرفي⁶ ونقص الكفاءة المهنية لدى العاملين فيما يخص معالجة ملفات القروض⁷ اضافة الى عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية⁸،

- ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور وقد تتجاوز السنة في البنوك العمومية، في المقابل لا تستغرق أسبوعاً في بنك أجنبي

¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص36.

² مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص402.

³ بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص49.

⁴ منير نوري البنوك الجزائرية بين غرفة الانعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص443.

⁵ الجليلي عجة، مرجع سابق، ص333.

⁶ Kada Akacem, Des Reformes economiques pour la promotion des PME, *Revue des economies nord Africaines*, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Janvier 2008, P18.

⁷ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص255.

⁸ مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص76.

بالجزائر وهو Société Générale¹،

- شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية، كما تشترط المصارف الجزائرية ضمانات مبالغ فيها تعادل مرتين قيمة القرض،²
- غياب الشفافية في تمويل الإستثمارات بالنسبة للقطاع المصرفي³
- ضعف إستخدام التكنولوجيا⁴،

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية⁵

ثانيا: صعوبات الحصول على العقار الصناعي: يعتبر من العوائق الأكثر تعقيدا وذلك للأسباب التالية:

- عدم امتلاك السلطات المحلية لمخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية، فباستثناء تلك التابعة للدولة تبقى العديد من الأراضي ذات ملكية غير معروفة، وموزعة بدون شهادات ملكية للمستثمرين، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات بين المالكين الأصليين والسلطات المحلية⁶، وبالتالي عرقله عملية الاستثمار، كما أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة⁷، حيث يوجد حوالي 30 % من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م²، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة غياب الشفافية في توزيع الأراضي⁸

¹ سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006، ص594.

² سعيد بريش، عبد اللطيف بلغرس، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، أفريل 2006، ص325.

³ مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008، ص216.

⁴ Farid Yaici & Rachid Lalali, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, *Revue des économies nord Africaines*, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Mai 2005, p57.

⁵ سعدان شيايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص191.

⁶ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص61.

⁷ مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص147.

⁸ مرجع سابق، ص147.

- طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هينات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد) وقد يطول الأمر أحيانا لسنة¹ إضافة إلى تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية، حيث يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري 10 إجراءات وهو مبالغ فيه مقارنة بمعظم الدول العربية التي لا يتجاوز فيها عدد الإجراءات 7 ماعدا الكويت ولبنان والمغرب بثمانية إجراءات، بل توجد دول عربية متفوقة مثل الإمارات التي تستغرق إجراء واحد فقط، كما أن الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل ونقل الملكية هو 48 يوم، أما الزمن اللازم لإستخراج تراخيص البناء في الجزائر فهو 281 يوما وهي أكبر مدة مقارنة ببقية الدول العربية،²

-الإرتفاع الفاحش في أسعار العقارات فحسب آخر الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في نهاية 2010 فإن سعر المتر المربع من العقار الصناعي يصل الى أكثر من 40000 دج ويزداد الأمر حدة في المدن الكبرى حيث يفوق سعر المتر المربع في روية 600 أورو مقابل 10 أورو في مناطق صناعية على بعد 20 كم من العاصمة باريس³ ورغم الامتيازات التي قدمها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 فيما يخص التحفيزات الخاصة بالمناطق المتواجدة بالهضاب العليا والجنوب* إلا أن المستثمرين يرفضون الذهاب الى هذه المناطق بسبب غياب التهيئة سواء الخاصة بالعقار أو التهيئة العمومية نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع نتيجة تقلص الغلاف المالي لميزانية التجهيز⁴، كما أن قرار الحكومة بتحويل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إلى مهمة إنشاء وتطوير المناطق الصناعية وتهيئتها وتحويل الأصول المتبقية من العقار إلى لجان المساعدة المحلية وترقية الإستثمار حسب الولايات مع إعتماد صيغة البيع بالتراضي على أساس توفير دفتر أعباء من قبل المستثمر زاد من مخاوف المستثمرين من البيروقراطية مادام القرار الأخير بيد اللجنة الولائية التي يترأسها الوالي والتي لاتضم ممثلين عن المتعاملين الإقتصاديين⁵،

ثالثا: ضعف البنية التحتية

على الرغم من الجهود المبذولة والتي أضفت نوع من التحسن على ميناء الجزائر العاصمة بالخصوص الذي

¹ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي رقم 4، الكويت، 2011، ص 11-12.

³ سفيان بوعباد، العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر، جريدة الخبر، بتاريخ 12/09/2011، ص 7.

* انظر المادة 15 من قانون المالية التكميلي 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011.

⁴ محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

⁵ سفيان بوعباد، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر أهم ميناء لعبور معظم السلع و نفس الكلام يقال على الطرق و المطارات والمياه والاتصالات *، لكنها تبقى غير كافية، حيث لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، وإستمرار إحتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، إضافة الى جملة من النقائص نبينها فيما يلي:

الجدول (3-15) مقارنة البنية التحتية للجزائر مع أحسن الدول العربية لسنة 2011

البنية التحتية التقانية			البنية التحتية الأساسية		
أحسن دولة عربية	قيمة المؤشر في الجزائر		أحسن دولة عربية	قيمة المؤشر في الجزائر	
امارات 0,56	0,14	خطوط الهاتف الأرضي /100 ساكن	امارات 0,31	0,01	مطارات وطاقتها - ركاب
مصر 1,00	0,96	تكلفة استخدام الانترنت	قطر 0,85	0,05	انتاج الكهرباء
امارات 1,00	0,39	عدد مشتركى الهاتف النقال / 100 ساكن	بحرين 0,91	0,36	كفاءة نظام توزيع الكهرباء
السعودية 0,56	0,00	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 ساكن	مصر 0,06	0,00	سكك الحديد - ركاب
عمان 0,23	0,91	متوسط تكلفة المكالمات المحلية	0,00	0,00	سكك الحديد - سلع
امارات 0,64	0,11	عدد مستخدمي الانترنت/100 ساكن	قطر 0,90	0,66	نسبة الطرق المعبدة

دليل المؤشر: 0 أدنى درجة-1 أعلى درجة

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المستقاة من: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص ص 43-56

يظهر جليا من خلال المؤشرات السابقة أن كفاءة إنتاج الكهرباء منخفضة في الجزائر إضافة إلى وجود إهمال في استخدام السكك الحديدية لنقل السلع والبضائع كما تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى إنتشار الانترنت، ويرجع ذلك أساسا إلى إستمرار إحتكار الجزائرية للاتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، حيث

* للإشارة تم الحديث عن البنية التحتية للجزائر في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث.

بلغت نسبة التطور سنة 2007 أكثر من 200% أي حوالي 70% من السكان¹ كما أدت المنافسة إلى انخفاض تكلفة الانترنت، وتحسين مستوى الخدمات.

رابعاً: معوقات ادارية وقانونية: وتتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار² كما أن الأنظمة والقوانين التي يصدرها المشرع الجزائري تستغرق وقت طويل لتطبيقها³ إضافة الى المشاكل التي تميز الإدارة الجزائرية كالبيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، والتي تشير إلى الصعوبات الموجودة في بيئة الأعمال* كما أن سمة عدم الإستقرار الإداري هي المستحوذة والمسيطر على مؤسسات الدولة⁴ إضافة الى التدابير القانونية الغير مدروسة مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية⁵ مما نتج عنه نزاع مع أناداركو وميرسك في سنة 2006 سارعت إثره الشركات الدولية بعد فشل المفاوضات إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وإستمرت القضية الى غاية 31 جانفي 2012 وتم وضع حد للنزاع القضائي بالتراضي لتفادي التفرغ عبر القضاء وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على هذه التنازلات⁶ كما أن تعويض سوناطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر ورسخ صورة عدم إستقرار تشريعاتها.

خامساً: ضعف أداء البورصة:

تعتبر البورصة الواجهة التي تعكس السياسات والإستراتيجيات المالية للمؤسسات وتحكم لها أو عليها⁷ وفي بورصة الجزائر نجد أن عدد الشركات المدرجة فيها هو 5 شركات مقابل 48 شركة في تونس ولم تسجل البورصة أي مساهمة للأجانب بسبب قلة النشاط وقلة عدد الأوراق المالية المتداولة فيها ونوعيتها إضافة الى الغياب التام لشهادات الإيداع الدولية والإصدارات الأجنبية بها، ورغم أن بورصة الجزائر راسلت 40 شركة خاصة تؤكد إمكانية دخولها البورصة منها 10 شركات راسلتها خلال 2012 في الوقت الذي أعلنت فيه

¹ كمال زريق، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2009- شتاء 2010، ص 151.

² مفتاح صالح، دلال بن سميحة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف خريف 2008، ص 125.

³ Belkacem Douah, Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience, *Revue des économies nord Africaines*, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, 1^{er} trimestre 2009, p79.

* لمزيد من التفصيل ارجع الى الجدول رقم (3-8) ص 199 من المذكرة.

⁴ عبود زريق، مرجع سابق، ص 179.

⁵ الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 05-07، المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2006.

⁶ سمية يوسف، الجزائر مجرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض اناداركو، جريدة الخبر، عدد 6651، الموافق ل 11/03/2012.

⁷ مختار مسامح، مرجع سابق، ص 217.

5 شركات وطنية نيتها رسميا في دخول البورصة وهي (روبية ،دانون،نجمة،سلامة للتأمينات،الصومام) منذ
أزيد من سنتين دون فائدة¹

سادسا: الاقتصاد الخفي: (الموازي)

يشكل الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر²
وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان "قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006" ومن خلال المسح الذي
شمل الجزائر أشار التقرير بأن هناك إثنتي عشر عاملا سلبيا يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من
بين هذه العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في
الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،³ وقد تم إحصاء نحو
700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 % من إجمالي
التجار المسجلين في السجل التجاري،⁴ وهذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها⁵

سابعا: الصورة السيئة للجزائر في الخارج :

يعتبر عدم المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الإستثمار في القطر من أهم العوامل المثبطة للمستثمرين الأجانب⁶
وعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة
لصورتها في الخارج ، فالمتعاملون الأجنيون ليس لهم علم و دراية بالقوانين و التنظيمات الجديدة التي تم
إدخالها على الاقتصاد وعلى حالة التحسن في المجال الأمني و الاجتماعي نتيجة لضعف الترويج.

ثامنا: رفض الإحتكام للقضاء الوطني:

حيث أن الشركاء الأجانب يرفضون الإحتكام للقضاء الجزائري بسبب ضعفه و يفضلون التحكيم الدولي

للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية مثلما حدث بين شركة سوناتراك والشركة الاسبانية O.H.L

¹ إيمان كيموش، لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة، جريدة الفجر، عدد 3505، الموافق ل 2012/04/16.

² Samir Bellali, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: quelques enseignements, *Revue du chercheur*, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, p3.

³ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009، ص326.

⁴ لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص147.

⁵ تحديجة خالدي، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2004، ص88.

⁶ علي كساب، محمد راتول، التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص47.

حيث تعهدت سوناطراك بدفع 95 مليون أورو بعد تهديد الشركة الإسبانية باللجوء الى التحكيم الدولي،¹

تاسعا: ضعف فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية

عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، نتيجة ضعف العمالة والإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية²

عاشرا: مشكل الحوكمة

حيث تتجلى و لحد اليوم سيطرة القطاع العام و الاقتصاد الممركز و المخطط، أين نجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد و بشكل ملحوظ³، ومعلوم أن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات الى أن تصبح غير رسمية⁴ و بالنظر إلى مؤشر الحاكمية* و بمقارنة الجزائر مع الامارات الرائدة عربيا في هذا المجال وماليزيا** التي تحولت إلى دولة حديثة تتمتع بمؤسسات حكم راسخة⁵ حصلنا على الشكل التالي:

¹ سمية يوسف، سوناطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة اسبانية، جريدة الخبر، العدد 6653، الموافق ل 2012/03/13.

² عبود زرقين، مرجع سابق، ص 164.

³ الزين منصور، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 150.

⁴ لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 143.

* تم بناء المؤشر حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 اعتمادا على ثلاثة عوامل وهي الفساد الاداري، إحترام القانون، النظام والبروقراطية وتوجد مصادر أخرى مثل البنك الدولي تضيف مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر نوعية التنظيم والضبط، للمزيد من الاطلاع انظر:

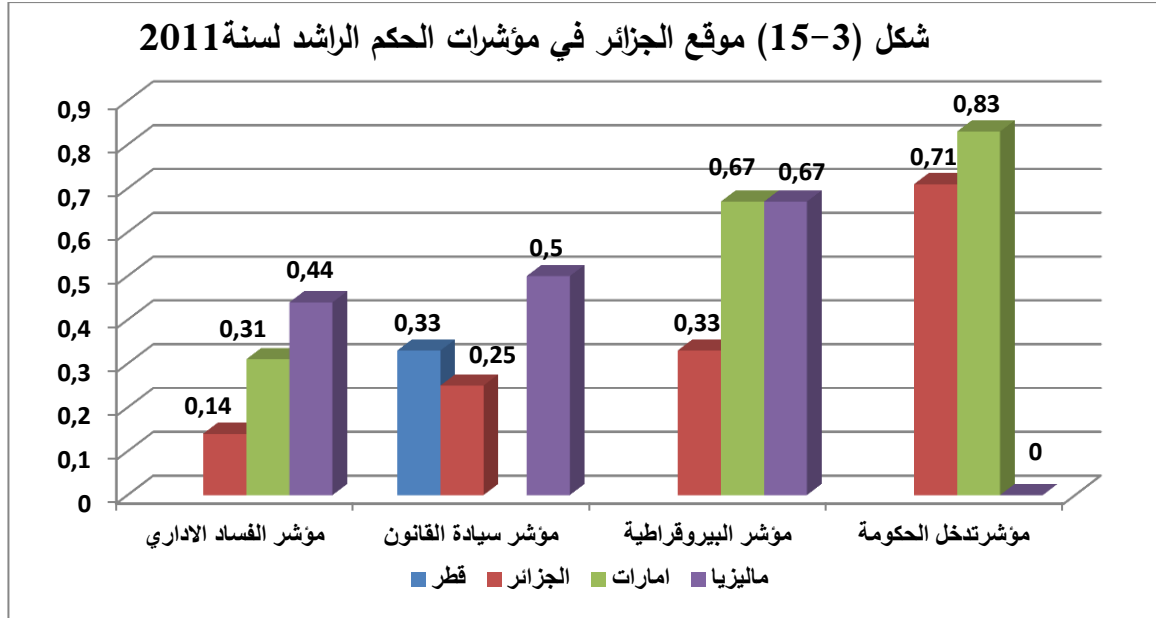
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ص 127-132.

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص 37.

** المقارنة مع هاتين الدولتين لا يعود لأحدهما الأفضل مطلقا، بل يرجع لتحسنهما الملحوظ في مجال الحوكمة كما أن هناك تقارب في بيئتهما السياسية مع الجزائر بحكم الانتماء العربي والاسلامي إضافة الى أن اختيار دولة نموذجية يجعل عملية المقارنة غير مجددة وغير مفيدة.

⁵ سمير عبد الرسول العبيدي، مهاتير محمد الأنموذج والتجربة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف، 2008، ص 91.

خريف، 2008، ص 91.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق ص 42-48.

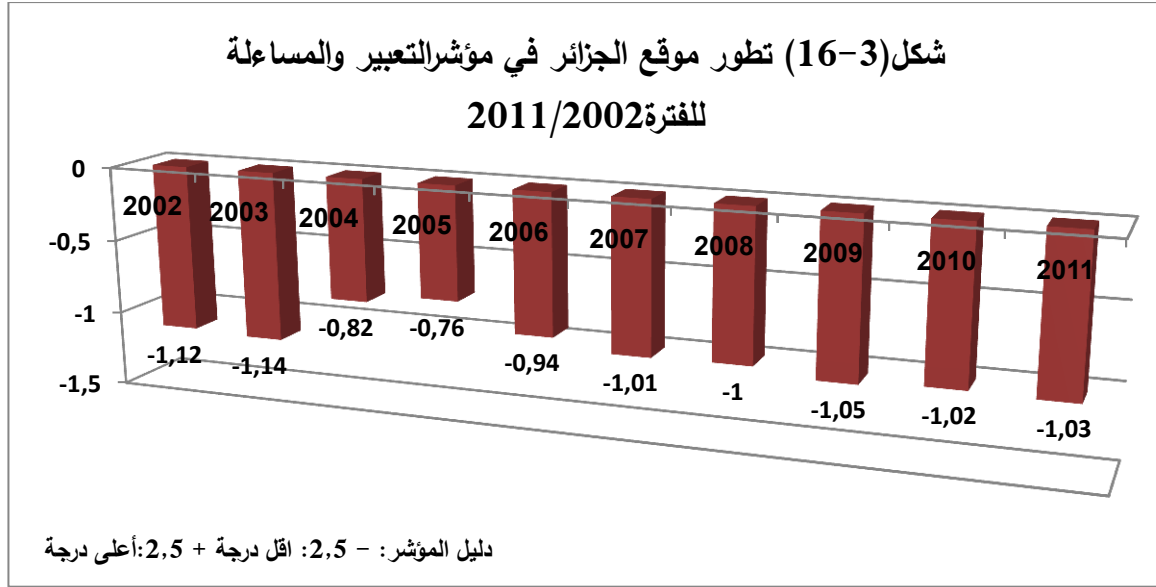
نلاحظ أن الجزائر تعاني من الفساد الاداري حيث تظهر الفجوة واضحة بينها وبين الدولتين (ارتفاع النسبة معناه فساد أقل)، أما في مجال سيادة القانون فالوضع يدل على ارتفاع مستوى المخاطر في الجزائر ومن مؤشر البيروقراطية يظهر ضعف قدرة الحكومة على ادارة الموارد بكفاءة، أما في مجال تدخل الحكومة فيظهر أن الجزائر لا تختلف في معاناتها عن معظم الدول العربية حيث تدل النسبة المرتفعة على أن الدولة منفذة لبرامجها الانفاقية بأعلى تكلفة وبالتالي فهي أقل فاعلية في انتاجية النفقات العامة، في المقابل تعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال حيث أن المؤشر يساوي الصفر،

كما أن المؤسسات تشكل نقطة الضعف بالنسبة للجزائر¹ وبالنظر إلى مؤشر التعبير والمساءلة الذي يقيس كفاءة المؤسسات في إدارة عملية التنمية والذي يكشف ضعف جميع الدول العربية في هذا المؤشر حيث لم يكن هذا المؤشر موجبا في أي دولة عربية قبل 2009² وجاءت الجزائر في المرتبة 12 عربيا في هذا المؤشر سنة 2009³،

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 37.

² حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص 9.

³ مرجع سابق، ص 17.



Source: World Bank, **Voice and Accountability**, in (http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_chart.asp) reviewed on 14/07/2012

و يتضح من الشكل أن المؤشر سالب في معظم الفترة (2011/ 2002) مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات

إحدى عشر: **التخلف في مجال التنمية البشرية**: رغم تحسن وضع الجزائر في هذا المجال إلا أنها مازالت متأخرة في مجال الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية متمثلة في انخفاض نسبة عدد الباحثين وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية ... وغيرها *

إثنتا عشر: **مشكل الفساد**: صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر الفساد لسنة 2007 كما صنفت في المرتبة 84 في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية والذي صنف في نفس الوقت الامارات وقطر في المرتبتين 31 و32 عالميا على التوالي،¹ وقد أشارت دراسة البنك الدولي حول مناخ الإستثمار في الجزائر الى أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات²، في المقابل يعزى السبب غير المباشر للرشوة إلى انخفاض دخل الموظفين³ كما أن إختلاس الأموال العمومية تعتبر الجريمة الأكثر تفضيلا لإطارات الإدارة الجزائرية، ففي سنة 2010 تم إحالة 948 قضية فساد على المحاكم وتم الفصل والحكم فيها

* لمزيد من المعلومات حول التنمية البشرية في الجزائر ارجع الى الشكل 3-12

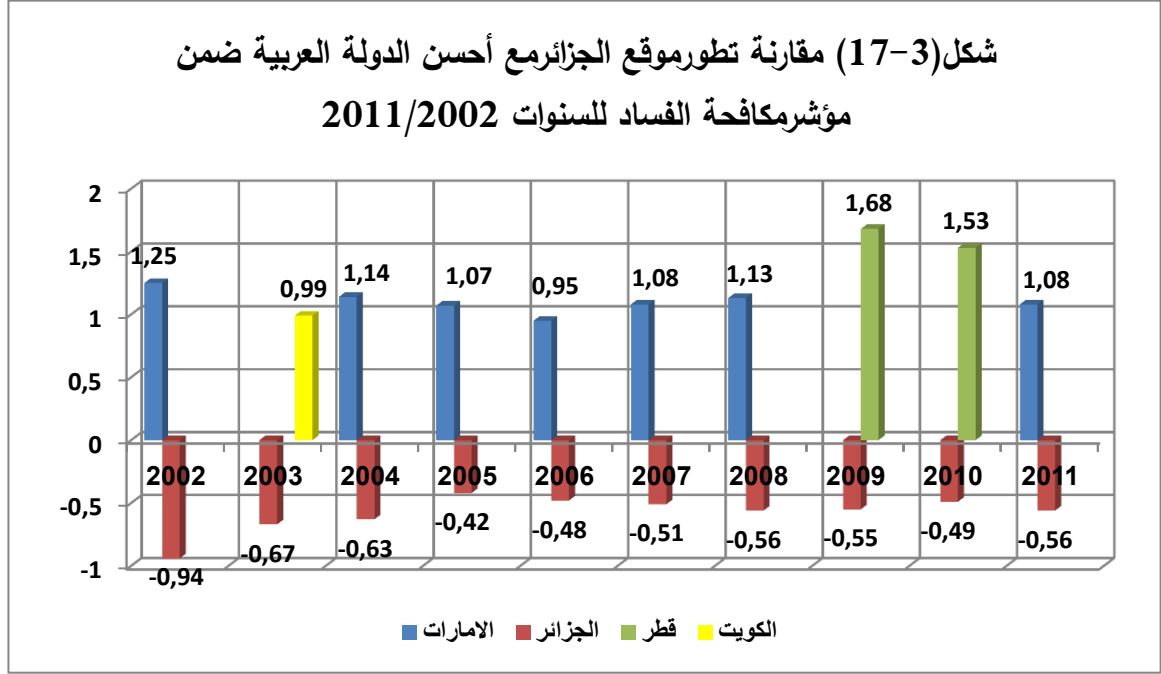
¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 7.

² لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 147.

³ بعلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

ضد 1352 متهم، منها 475 قضية تخص إختلاس أموال عمومية و 107 في قضايا تتعلق بإساءة إستغلال الوظيفة و 95 قضية رشوة للموظفين العموميين، أما المحاباة في الصفقات العمومية فكانت في 79 قضية فقط¹ ويلاحظ وجود نقائص في القانون المتعلق بمكافحة الفساد ومحاربه الصادر سنة 2006* والذي يضم مادة عقابية واحدة تضم عقوبات من سنتين إلى عشر سنوات سجنا نافذة بحيث يتم فرض نفس العقوبة على الذي يختلس مبلغ ضئيل والذي يختلس مبلغ كبير،² وهذا عكس القانون السابق الذي يندرج في العقوبة**



• دليل المؤشر: - 2,5: أعلى درجات الفساد + 2,5: أدنى درجات الفساد

Source: World Bank, **Control of Corruption**, in (http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_chart.asp) reviewed on 14/07/2012

يتضح من الشكل أن المؤشر سالب طول الفترة رغم تحسن الجزائر في هذا المؤشر من -0,94 سنة 2002 إلى -0,56 سنة 2011 مما يبين أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية، حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي³

¹ جريدة النهار العدد 1267 الموافق ل 2011/12/10

* تم اعتماد قانون العقوبات الصادر في 2006 تماشيا مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

² خالد.س "قانون العقوبات السابق هو الأمثل لمراقبة الفساد"، جريدة الأحرار، 2011، العدد 4217، ص5.

** قانون العقوبات 2001 كان يحتوي على عدة عقوبات تتدرج حسب قيمة المبلغ المختلس فكلما ارتفع المبلغ المختلس ارتفعت العقوبة.

³ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير/شباط 2008، ص9.

ثلاثة عشر: معوقات أخرى: إضافة إلى ما سبق توجد معوقات أخرى تتمثل فيما يلي:

- ضعف التشريع والإدارة الضريبية، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية¹ إضافة الى ضعف النظام الضريبي الجزائري² وعدم إستقراره حيث في كل سنة تصدر تعديلات ضريبية فقانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبيا مما نتج عنه عدم وضوح الرؤية لدى السلطات³

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار،

- ضعف القطاع الخاص المحلي⁴ يقف عائقا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة، لأن القطاع الخاص له أهمية في جذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب⁵ إضافة الى التوزيع الجغرافي غير المتوازن جهويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمركز في 10 ولايات متواجدة كلها في شمال الوطن⁶

- عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث أنه رغم تجاوز حالة الانفلات الأمني إلا أن الجزائر مازالت تعاني من القلاقل السياسية⁷ ترجمه تسجيلها لمعدل سالب طوال الفترة (2002-2011) في مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي*

¹ كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2006، ص 325.

² حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 296.

³ مراد ناصر، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 193.

⁴ H.Ait Ziane & K.Ait Ziane, Le reseau et la PME Algerienne, Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algérie et la pratique du Marketing, centre universitaire, Bêchar, le 20-21 Avril 2004, sans numérotation.

⁵ بلوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 80.

⁶ شريف غياط، محمد بوقوم، مرجع سابق، ص 52.

⁷ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص 357.

* أنظر: تطور موقع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي في المطلب الثاني من المبحث الثاني، الفصل الثالث من المذكرة

المبحث الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2002-2010)

بعد تقييمنا لمناخ الاستثمار في المبحث السابق ووجدنا أن هناك تحسن فيه سنحاول الإجابة على التساؤل حول مدى تأثير التحسن في مناخ الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولأن مناخ الاستثمار يتكون من سياسات إقتصادية وقوانين وتشريعات سنتحدث عن تأثير التوازنات الداخلية والخارجية على تدفقات الاستثمار والتي تعتبر كمؤشرات للسياسة الاقتصادية** في المطلب الأول ثم نناقش فعالية قوانين الإستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المطلب الثاني، ثم سندعم دراستنا في المطلب الثالث بمحاولة بناء نموذج قياسي يربط بين مؤشرات مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

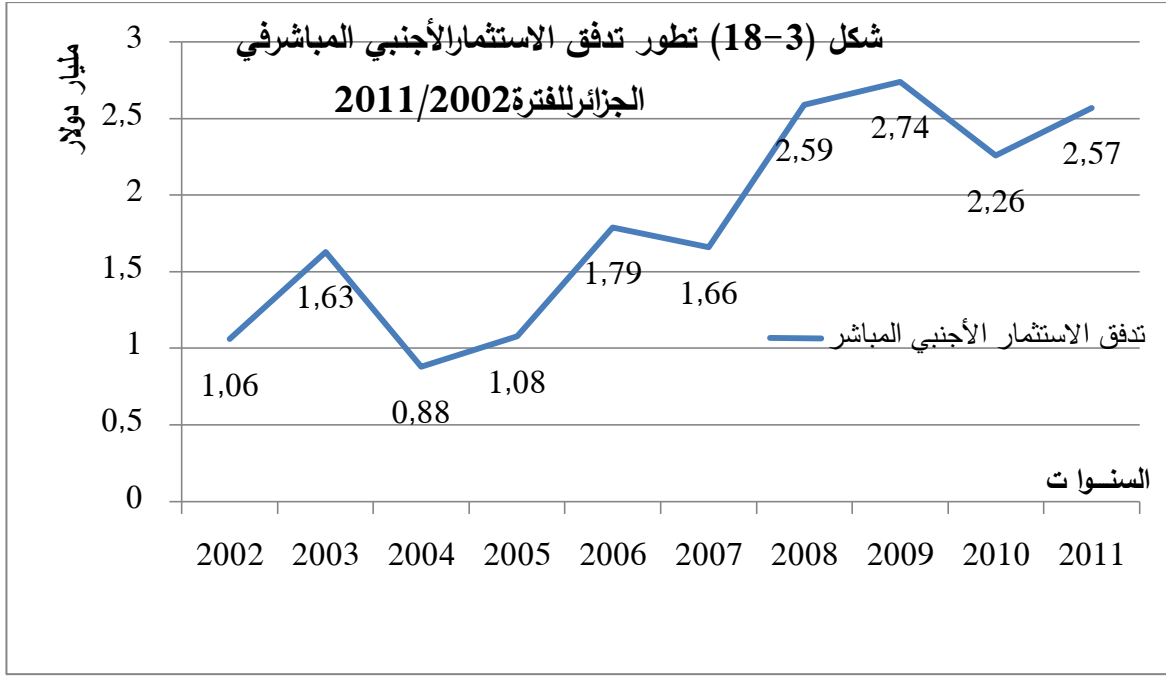
المطلب الأول: تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ظهر أثرها جليا على مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلية وساهم في ذلك إرتفاع أسعار النفط، حيث كانت تهدف إلى جذب أكبر نسبة ممكنة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

الفرع الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2011/2002

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعدم الاستقرار رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر

** لا نهدف في هذا الجزء الى تحليل نجاح السياسة الاقتصادية أو فشلها بقدر البحث عن العلاقة بين مناخ الاستثمار و السياسة الاقتصادية (التي تعتبر احدى مكونات مناخ الاستثمار) لذا سنركز على المؤشرات التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والمتمثلة في نمو الناتج المحلي، معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية، نسبة العجز في الموازنة كمؤشر للسياسة المالية، نسبة العجز الجاري في ميزان المدفوعات.



Source: UNCTAD, world investment report, 2012, table I.1, Op.Cit, p169.

UNCTAD, world investment report, 2005, table B.1, Op.Cit, p303.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة التدفقات من 1,06 مليار دولار سنة 2002 إلى 1,63 مليار دولار سنة 2003 لينخفض سنة 2004 ويصل إلى مستويات ضعيفة في حدود 882 مليون دولار وبحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسن ملحوظ بتجاوز المليار دولار بسبب إستقرار الوضع الأمني ، وتواصل التحسن في سنة 2006 و 2007 بمقدار 1,795 و 1,662 مليار على التوالي حيث تعود الزيادات الأخيرة نظرا للتسديد المسبق للديون عام 2006، ومع نمو إحتياطي الصرف الأجنبي نتيجة تحسن أسعار المحروقات إرتفعت الجدارة الإئتمانية للدولة في الأسواق المالية الدولية الأمر الذي قلل من تخوف المستثمرين الأجانب من عدم قدرة الإقتصاد على توفير عملة أجنبية كافية لتحويل الأرباح ، وتوالت الزيادة سنة 2008 رغم الأزمة العالمية لتصل الى أعلى قيمة لها سنة 2009 بقيمة 2,594 مليار دولار لتسجل انخفاض سنة 2010 مسجلة قيمة 2,264 مليار دولار، نتيجة للتراجع في قيمة تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية¹، لكن التدفقات زادت سنة 2011 بنسبة 13,6% محققة قيمة 2,571 مليار دولار محتملة المرتبة الخامسة بعد السعودية الامارات لبنان والسودان²،

ولتتبع حصيلة المشاريع خلال الفترة 2011/2002 نلاحظ الجدول التالي:

¹ كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جامعة يحي فارس، المدينة، مارس 2012، ص 273.

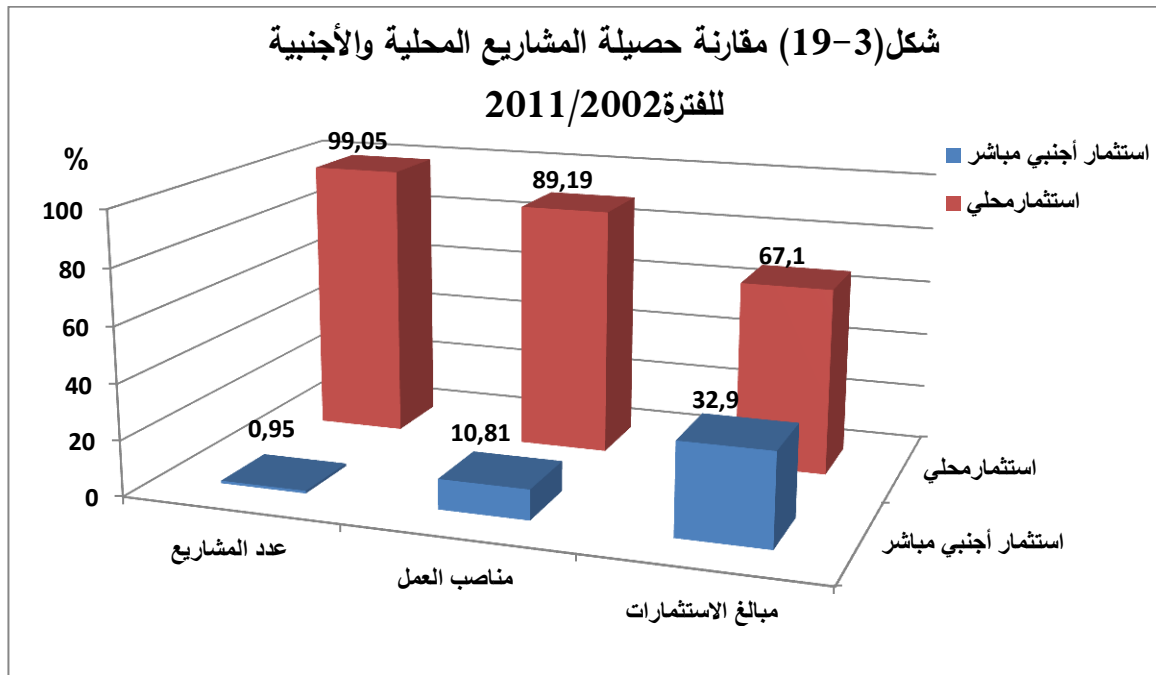
² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2011، مرجع سابق، ص 97-98.

الجدول رقم (3-16) حصيلة المشاريع المعن عنها للفترة 2002/2011

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	46833	99,05	4414144	67,10	672921	89,19
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	الشراكة	0,44	851473	12,94	26106	3,46
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	0,51	1312905	19,96	55424	7,35
	مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	0,95	2164378	32,90	81530	10,81
المجموع	47284	100	6578522	100	754451	100

Source: Agence Nationale de Développement de l'investissement, **Etat récapitulatif des projets d'investissement déclarés Période 2002 – 2011**, (http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare) consulter le 11/04/2012

نلاحظ أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2011) تقدر ب 0,95 % من إجمالي المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الإستثمار المحلي ولكن مع هذا إستحوذت الإستثمارات الأجنبية المباشرة على نسبة 32,9 % من المبالغ المستثمرة كما حققت مناصب عمل معتبرة بنسبة 10,81 %، (انظر الشكل التالي)



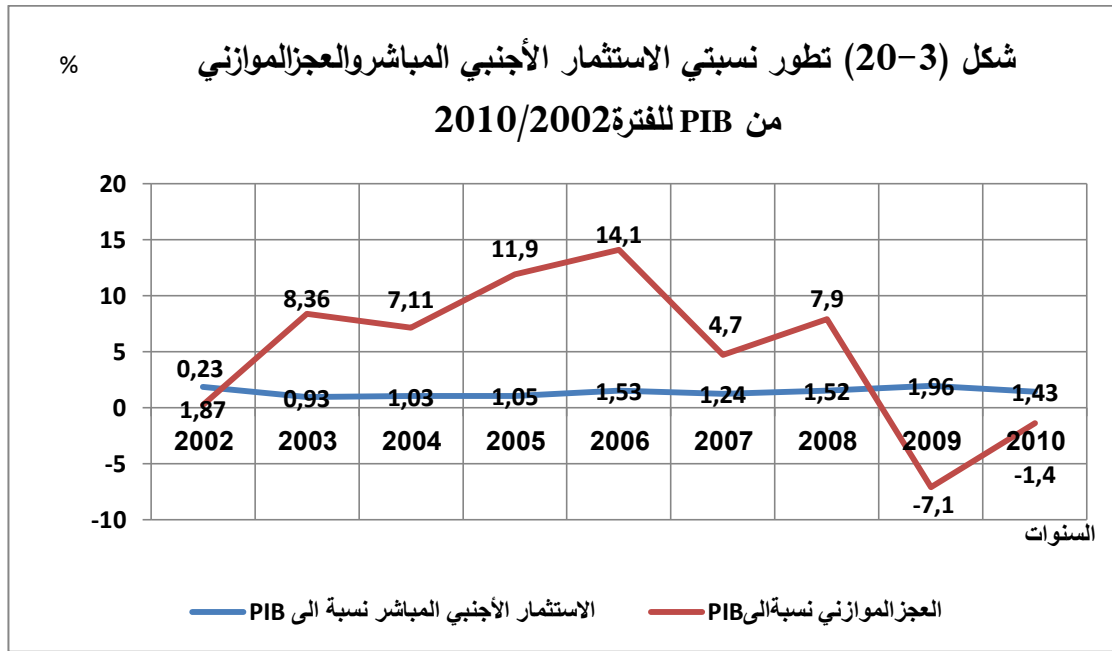
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق (رقم 3-16)

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التطور الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة تزامنا مع تحسن مناخ الإستثمار في الجزائر يشير إلى وجود علاقة تربط بين مناخ الإستثمار وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لكن لا يمكن تحديد هذه العلاقة إلا بعد تحليل و دراسة تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية وتحديد أيهم أكثر تأثيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثاني: تأثير عجز الموازنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002-2010

تميز الاقتصاد الجزائري باختلالات في التوازن الداخلي نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة بسبب تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي من جهة ومن جهة أخرى نتيجة انخفاض الإيرادات العامة لكون إيرادات الموازنة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

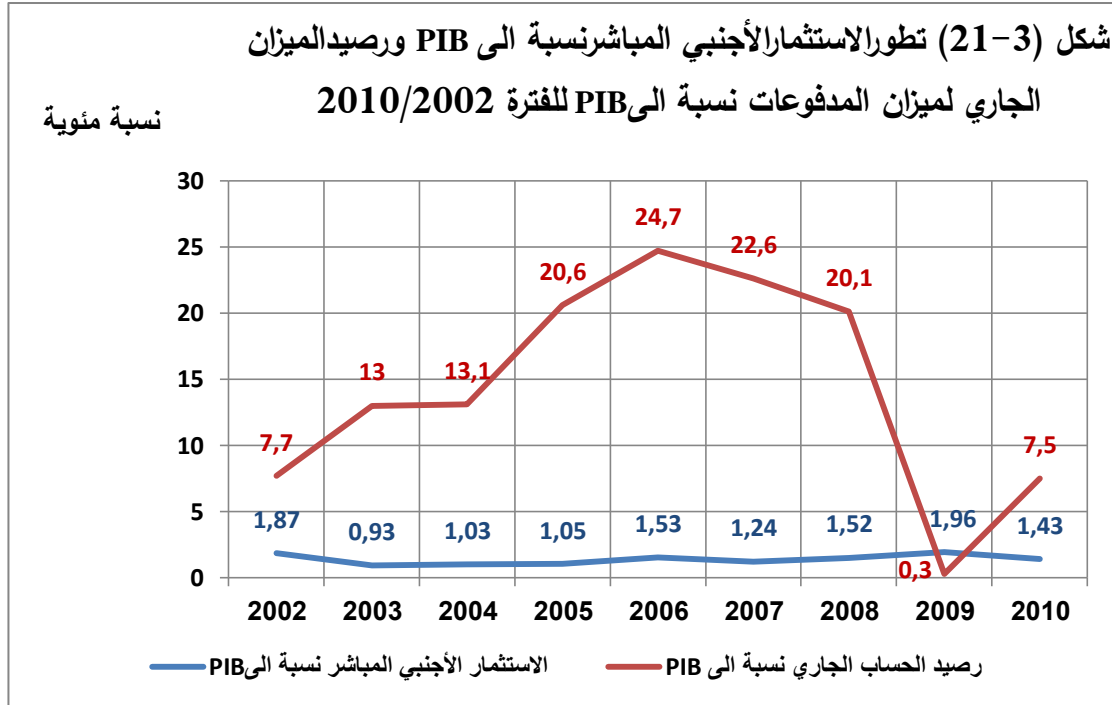
- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص355.
 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص336.
 - صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص346.
 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، احصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق،
- يتضح من الشكل أعلاه تعاظم حصة الاقتصاد الجزائري من الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن بزيادات طفيفة، وقابله تطور في نسبة العجز الموازي بشكل مواز تقريبا ،ولكن بعد تسجيل عجز سنة 2009 تناقصت تبعا

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

لذلك نسبة تدفقات الاستثمار من 1,96% إلى 1,43% سنة 2010 وهذا مايشير الى وجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: تأثير سياسة التوازن الخارجي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002-2010

عادة ما يتم اللجوء الى استخدام نسبة العجز في الميزان الجاري كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 200.

- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص 380.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق،

يتضح من الشكل أعلاه زيادة نسبة تدفقات الاستثمار رغم تناقص نسبة رصيد الميزان الجاري بعد سنة 2006 مع بقاءه في حالة فائض وهذا مايشير الى أن الرصيد الفائض للميزان الجاري كافي للتأثير على تدفق الاستثمار بغض النظر عن قيمة هذا الفائض،

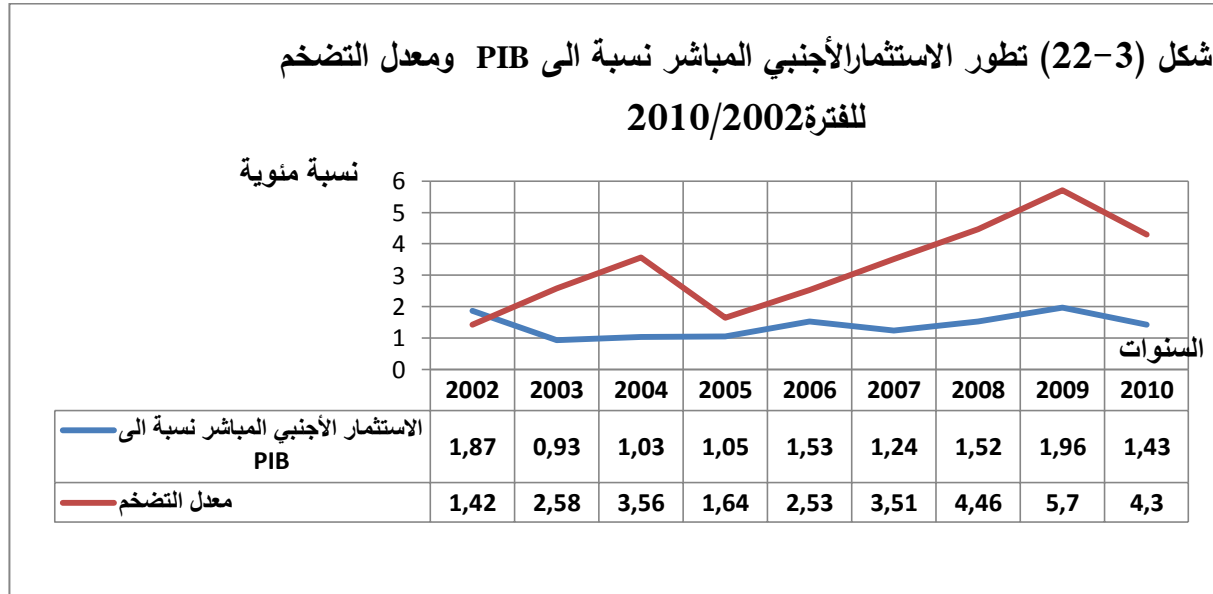
الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الرابع: تأثير التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية حيث يؤدي الإرتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الإستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية

ورغم سعي بنك الجزائر لمراقبة التضخم بتكثيف أدواته بإحلال تقنية إسترجاع السيولة عن طريق المزداد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية و ذلك منذ أفريل سنة 2002 إلا أن معدل التضخم تزايد خلال الفترة 2002-2010 نتيجة لضخ أموال معتبرة على اثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور، إضافة إلى المضاربة القوية على أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة،¹

شكل (3-22) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB ومعدل التضخم للفترة 2010/2002



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 108.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 190.

وبملاحظة الشكل أعلاه نجد تذبذب في معدلات التضخم إرتفاعا وإنخفاضا لم تقابله إستجابة في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث نلاحظ إنخفاض في التدفقات سنة 2003 إلى 0,93 مليار في وقت كان يشهد التضخم فيه إرتفاعات متتالية من 1,42% سنة 2002 إلى 3,56% سنة 2004، كما أن إنخفاض التضخم

¹ مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مرجع سابق، ص 32.

في سنة 2005 قابله مواصلة زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي الفترة 2005-2009 التي عرفت زيادة مستمرة في نسبة التضخم من 1,64 % إلى 5,7% نجد في المقابل أن التدفقات عرفت زيادة في نفس الفترة مع تسجيل تناقص سنة 2007

إن ما سبق يجعل من الصعب الجزم بأن معدل التضخم له دور أساسي في الاقتصاد الجزائري من حيث قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

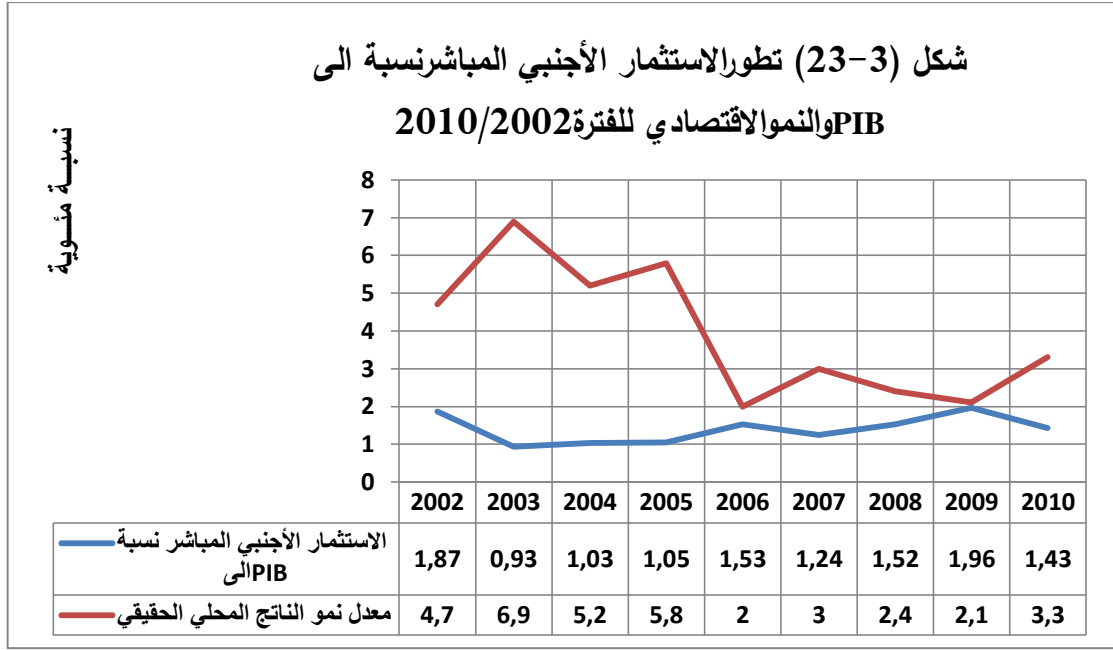
الفرع الرابع: تأثير النمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في إتخاذ قرارهم الإستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شهد معدل النمو الإقتصادي إنخفاضات متتالية خلال الفترة 2005/2010 بسبب الإنخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي¹ نتيجة للوضع الصعبة التي يشهدها قطاع المحروقات بسبب الحوادث التي وقعت سنة 2004 على منشآت الغاز بسكيكدة ثم على اثر تقليص المبيعات الذي أقرته منظمة الأوبيب بصفة جماعية وكذا تأثير الأزمة العالمية على الدول الأوروبية المستوردة للغاز الجزائري² وهذا رغم تحسن نمو قطاع خارج المحروقات بتجاوزه لنسبة 5,6 % للفترة 2006-2008 وتسجيل نسبة نمو 9,3 % سنة 2009 و 10,5% سنة 2010³ ،

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 128.

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص 33.

³ نفس المرجع والصفحة.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستقاة من :

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، مرجع سابق، ص 184.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، احصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، مرجع سابق، ص 3 .

يتضح من الشكل أعلاه أن زيادة النمو الإقتصادي يقابلها نقصان نسبة التدفق والعكس صحيح وحتى عند المقارنة بتأخير تدفق الاستثمار بسنة واحدة نجد إستجابة عكسية في 2003 و 2005 و 2009 وتوافق في بقية السنوات، مما يبين وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يدفعنا للإعتقاد أن النمو الإقتصادي ليس له دور رئيسي في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني : تأثير قوانين الاستثمار على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2010/2002

منذ انتهاء الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي، شرعت تدريجيا في وضع الإطار القانوني لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي، مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه وفي هذا الصدد صدر القانون 90 - 10 والمرسوم التشريعي 93-12 واللذان سبق الحديث عنهما* وسنحاول معرفة تأثير قوانين الاستثمار الصادرة في فترة الدراسة،

* للإشارة: سبق وأن ذكرنا في بي المبحث الأول من الفصل الثالث من المذكرة تفصيل للقانون 90 - 10 والمرسوم التشريعي 93-12.

الفرع الأول: تأثير الأمر رقم 03-01** على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة، وجاء هذا الأمر بنص على الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام وهي كما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني¹

كما نص الأمر رقم 03-01 على النظام الاستثنائي، المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة، بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيات من شأنها أن تحافظ على البيئة، وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة،

كما ذكر الأمر رقم 03-01، الأجهزة الجديدة للاستثمار في الدولة الجزائرية، وهي المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وحدد مهام كل جهاز من هذه الأجهزة،

وبمقارنته بقانون 93-12 نجد أنه جاء بعد فشل الدولة في التأثير على قرارات المستثمرين بتوجيههم نحو المناطق المحرومة، قصد الوصول إلى التوازن الجهوي حيث تركزت جل الاستثمارات في المدن الكبرى على حساب المدن النائية، لذلك قام المشرع بتقليص الامتيازات المقدمة خلال مرحلة الاستغلال في إطار النظام العام، وبالمقابل تم رفع بعض التخفيضات في إطار النظام الاستثنائي كما تظن المشرع لبعض الامتيازات

** أنظر: الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

¹ المادة (9) من نفس المرسوم.

الفصل الثالث: تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر

التي لم تكن فعالة في التأثير على الاستثمار أو دفع المشاريع الاستثمارية نحو مرحلة الإنتاج كالإعفاء من الرسم العقاري، الذي ألغي من مجموعة الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الانجاز،

وننتج عن هذا القانون تجاوز الإستثمار الأجنبي المباشر للمليار دولار في السنوات 2003، 2005، 2006* كما زاد عدد الإستثمارات خلال هذه الفترة وتوسع إهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات مثل قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب، إلا أنه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80% مع بقاء العديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي كالزراعة، السياحة، النقل والمصارف،**

الجدول رقم(3-17) تطور قيمة وعدد المشاريع في الجزائر للفترة 2006/2003

الوحدة: مليون أورو

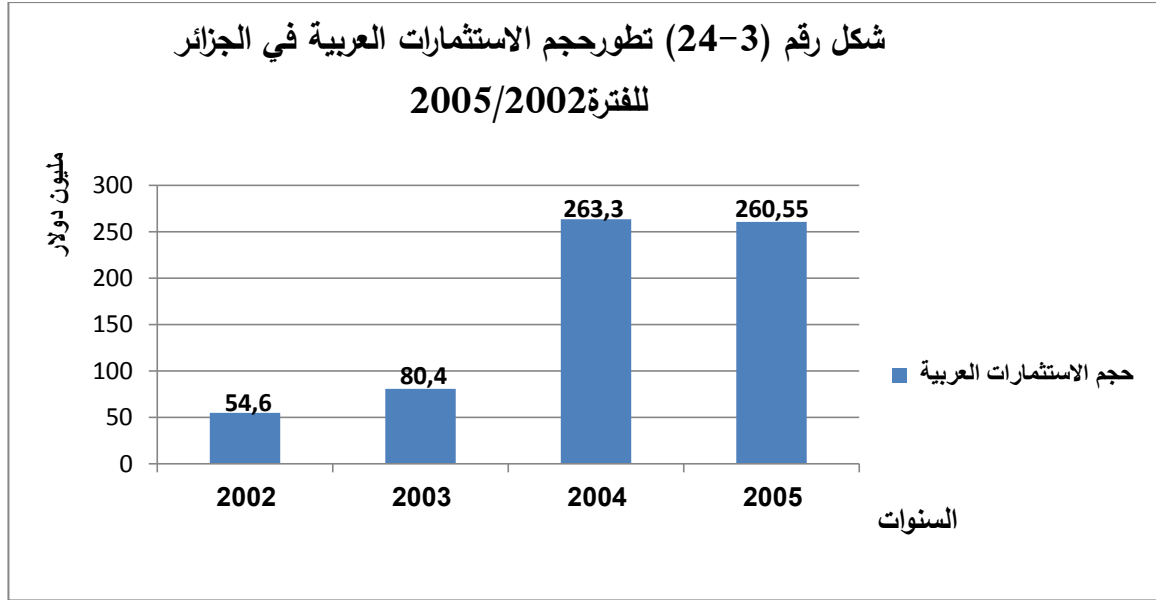
السنوات	2003	2004	2005	2006	المجموع
العدد	27	58	92	102	279
القيمة	2267	6355	3505	2363	14491

المصدر: ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص101.

كما أن الاستثمارات العربية البينية زادت في الجزائر بنسبة معتبرة خصوصا مع بيع الرخصة الثالثة لشركة الاتصالات الكويتية كما يوضح الشكل التالي:

* انظر الشكل(3-18)

** لا توجد احصائيات محددة عن نصيب كل قطاع اقتصادي حيث أن ANDI لا تنطبق الى الاستثمارات المنجزة كما أن بنك الجزائر يسجل تدفقات رؤوس الأموال دون التطرق الى توزيعها القطاعي أما مصالح الجمارك فتقوم بإحصاء تدفقات المعدات والآلات دون الأخذ بعين الاعتبار الشركات التي تنشأ من حالات الاندماج والاستحواذ.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 157.

الفرع الثاني: تأثير الأمر رقم 06-08 ** على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء معدلا ومتمما للأمر 03-01 بإدخال عدة تعديلات أهمها التعديل التالي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة،

وبعد صدور الأمر 06-08 إرتفعت قيمة الاستثمارات لتتجاوز 2 مليار في السنوات 2008 و 2009 و 2010 وهذا رغم الأزمة العالمية ويرجع ذلك لإنتعاش القطاع العقاري حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها هذا القطاع، كما تحسن ترتيب الجزائر عالميا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من المرتبة 127 سنة 2007 الى المرتبة 77 سنة 2009¹، إضافة الى تنوع الاستثمارات الأجنبية قطاعيا.

** انظر: الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

¹ محمد داودي، مرجع سابق، ص 10.

الفرع الثالث: تأثير الأمر 09-01* على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

جاء فيه التعديل التالي: لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي¹.

أدت هذه التغييرات التشريعية المتحفظة الى هبوط نسبي في التدفقات إلى 2,26 مليار دولار سنة 2010 مقارنة ب 2,74 مليار دولار سنة 2009**، كما أن عدد المشاريع إنخفض إلى 52 مشروع خلال الفترة (2009 - 2011).

المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي يربط بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر للفترة 2002/2010

نظرا لكون المناخ الاستثماري ينطوي على العديد من العناصر كان من الصعب دراسة كل عنصر على حدى لهذا سنحاول في هذا المطلب تحديد علاقة هذه المتغيرات بالإستثمار الأجنبي المباشر وكذا اختبار صحة نتائج تأثير المتغيرات المدروسة سابقا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة من 2002/2010 بالإعتماد على الدراسة القياسية ، وسنركز على ماتوفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري من الإحصاءات المنشورة في الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر إضافة الى إحصاءات التقرير الإقتصادي العربي الموحد و تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في:

N : عدد السكان

PNB : ناتج محلي اجمالي

DB : عجز موازنة نسبة الى PIB

* انظر: الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.
¹ المادة 4 مكرر 1 من الأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدلة والمتممة بالأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 26 جويلية 2009.
** أنظر الشكل (3-18).

DP : عجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات نسبة إلى PIB

TC: سعر صرف حقيقي

INF: معدل تضخم

M 2: سيولة محلية نسبة إلى PIB

GDP: معدل نمو الناتج المحلي

G: الانفاق العمومي نسبة إلى PIB

TO: إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى PIB

X: معدل نمو الصادرات

COUV: صادرات/واردات

ECHELL: صادرات نسبة إلى PIB

DETT: مديونية خارجية وخدمتها نسبة إلى PIB

MC: عدد شهور تغطية الواردات

SP: درجة الاستقرار السياسي

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى PIB

الفرع الثاني: تطبيق نموذج الانحدار الخطي

تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي باستخدام نموذج spss ولهذا يكون النموذج بالصيغة التالية:

$$IDE = f (N, PNB, DB, DP, TC, INF, M 2, GDP, G, TO, X, COUV, ECHELL, DETT, MC, SP)$$

$$IDE = \alpha_0 + \alpha_1 N + \alpha_2 PNB + \alpha_3 DB + \alpha_4 DP + \alpha_5 TC + \alpha_6 INF + \alpha_7 M 2 + \alpha_8 GDP + \alpha_9 G + \alpha_{10} TO + \alpha_{11} X + \alpha_{12} COUV + \alpha_{13} ECHELL + \alpha_{14} DETT + \alpha_{15} MC + \alpha_{16} SP + \epsilon \dots \dots \dots (1)$$

وأظهرت نتائج التحليل الاحصائي مايلي:

إن معامل التحديد R^2 يساوي 0,64 أي أن المتغيرات المفسرة تفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 65% مما يدل على أن النموذج مقبول نوعا ما، كما أظهرت النتائج التأثير العكسي لكل من معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مقابل عدم وجود أي تأثير لبقية العوامل، وعليه يمكن إعادة كتابة معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة كل من معدل نمو

الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الخاصة بإحصائيات الجزائر كما يلي:

$$IDE = 1,581 - 0,36 GDP - 0,011 X + e$$

حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي الى نقصان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب0,36 وحدة*،

أما معدل نمو الصادرات الذي يعبر عن القوة التنافسية للإقتصاد القومي الذي من المفروض أن تحسنه يؤدي الى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنه يعني في الجزائر حسب المعادلة أن تحسن القدرة التنافسية للصادرات بوحدة واحدة يقابله نقصان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب0,011 وحدة (أنظر الملحق

(4)

* هذا يتوافق مع ماوصلنا اليه في المطلب السابق حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع أن هذا يتعارض مع الدراسة النظرية التي بينت أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل الثالث:

اتضح من دراسة هذا الفصل تغير موقف الجزائر إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كانت تعتبره نوع من أنواع إستغلال طاقات البلاد، كما تبين أن الجزائر تتوفر على فرص إستثمارية في مجال البناء والأشغال العمومية والفلاحة والصيد البحري، والمياه والطاقة وخصوصا الطاقة المتجددة إضافة إلى الصناعات الغذائية والبتروكيميائية والميكانيك والبنوك والتأمين والاتصالات والسياحة والنقل،

كما تبين أن الجزائر بذلت جهود معتبرة في تهيئة مناخ ملائم للإستثمار نتج عنها تحسن وضع الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية، ومؤشر الأداء والإمكانات والمؤشر المركب لمكونات السياسة الإقتصادية، وهذا بداية من سنوات 2004 و2005، وبقيت الجزائر متأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر التنافسية العربية، وكذلك مؤشر سهولة أداء الأعمال،

كما سجلت الجزائر تحسن طفيف في الإستقرار السياسي والأمني وتطور نسبي في مجال التنمية البشرية وبالمقابل تبين ضعف الإصلاحات في مجال بيئة أداء الأعمال مما نتج عنه تأخر ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال، كما توصل هذا الفصل الى وجود جملة من المعوقات تحد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثلت في ضعف المنظومة البنكية، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي، وضعف البنية التحتية الأساسية والتقانية، عدم استقرار التشريعات وغموض القوانين، ضعف أداء البورصة، الإقتصاد الموازي، الصورة السيئة للجزائر في الخارج بسبب ضعف الترويج، إضافة الى مشكل الحوكمة، والتخلف في مجال التنمية الإبتكارية وتوطين التقانة، إضافة الى مشكل الفساد حيث تبين أن قانون مكافحة الفساد الحالي يحوي مادة عقابية واحدة تسوي بين من يخلتس مبلغ ضئيل ومبلغ كبير

وبين التحليل أن تحسن مناخ الإستثمار نتج عنه زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كما ظهر وجود علاقة تأثير طردية بين رصيد الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبين أن زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بالرصيد الموجب للميزان الجاري لميزان المدفوعات، ولم يظهر تأثير واضح للتضخم، ولوحظ تأثير عكسي للنمو الإقتصادي،

كما تبين من الدراسة فعالية قوانين الإستثمار في التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث نتج عن الأمر رقم 01-03 الصادر في 2001 والأمر رقم 08-06 الصادر في 2006 زيادة في التدفقات الإستثمارية بينما

أدى الأمر 09-01 الصادر في 2009 إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتقييده لحرية المستثمرين الأجانب في التملك،

كما بينت الدراسة القياسية صعوبة تحديد العلاقة بين متغيرات مناخ الإستثمار وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث لم يظهر أي تأثير للمتغيرات ماعدا التأثير العكسي لمعدل نمو الصادرات ومعدل النمو الإقتصادي،

الخصائص

ركزت هذه الدراسة على تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة أدت الى تحسين مناخ الاستثمار ونتج عنها تحسن موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية وكان محصلة ذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تواضع قيمتها نتيجة للعوائق التي تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

▪ نجحت 11 دولة عربية في تحقيق توازنات إقتصادية كلية مقبولة مما يعكس الجهود المبذولة في مجال السياسات الإقتصادية الكلية حيث:

✓ سجلت 16 دولة عربية معدلات نمو ايجابية سنة 2011 تصدرتها قطر بمعدل 18,7% ،

كما سجل متوسط النمو الحقيقي لإجمالي الدول العربية نسبة 3,1% وهي أفضل من النسبة المحققة في الدول المتقدمة، مع ملاحظة أن نمو الناتج العربي زاد عن معدل نمو السكان خلال الفترة 2006-2011،

✓ زادت حصة مجموع الدول العربية من الناتج العالمي من 2,6% سنة 2006 الى 3,24% سنة 2011،

✓ سجلت معدلات التضخم في 14 دولة عربية مستويات مقبولة ما بين 1% و 6,2% خلال سنة 2011،

✓ توجد 11 دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطات وارادات الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور لسنة 2011،

▪ قامت الدول العربية بإصلاحات على بيئة أداء الأعمال توجت بحدوث تقدم كبير في هذا المجال في أغلب بلدان المنطقة العربية حيث تصدرت السعودية الدول العربية في مؤشر سهولة الأعمال لعام 2012 بترتيب عالمي متقدم للغاية (المرتبة 12)، تلتها الامارات في المرتبة 33 عالميا ثم قطر في المرتبة 36 عالميا ومن ضمن المراتب ال 50 عالميا سجل وجود 7 دول في مؤشر التجارة عبر الحدود، و 8 دول ضمن مؤشر توصيل الكهرباء، و 6 دول في مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية، و 10 دول في مؤشر دفع الضرائب، مع تسجيل ضعف تمثل في:

✓ وجود 10 دول في مؤشر بدء المشروع ضمن المراتب التي تجاوزت ال 100 عالميا ،

- ✓ ضمن المراتب التي تجاوزت الـ 78 عالمياً توجد 15 دولة في مؤشر حماية المستثمرين، و18 دولة في مؤشر الحصول على الائتمان، و17 دولة في مؤشر انفاذ العقود،
- ✓ ضمن المراتب التي تجاوزت 70 عالمياً توجد 12 دولة عربية في مؤشر اغلاق المشروع، و12 دولة عربية في مؤشر استخراج تراخيص البناء،
- أثرت العولمة الاقتصادية على مناخ الإستثمار في الدول العربية حيث لوحظ أنه في فترة تسارع العولمة زادت حصيلة الخساسة في الدول العربية من 2 مليون دولار سنة 1990 إلى 3 مليار سنة 2001، كما لوحظ أن قرابة 75% من التدفقات الإستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخساسة هي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (1990-1999)،
- تجلى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار من خلال زيادة عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار بعد تنفيذ اتفاقية تريمز سنة 1995 من 64 دولة إلى 102 دولة سنة 2004 إضافة إلى زيادة عدد التغييرات الملائمة للإستثمار من 106 سنة 1995 إلى 235 سنة 2004، وتزايدت عدد التغييرات التنظيمية من 82 تغيير سنة 1995 إلى 271 تغيير سنة 2004،
- يؤدي الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية إلى آثار إيجابية على مناخ الإستثمار في الدول المنتمية للتكتل، بفعل إتساع السوق وضمانه لقدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية وكذا تبادل الخبرات في مجال بيئة أداء الأعمال حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي ضمن السبعة مراكز الأولى عربياً في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2012 كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالمياً في نفس المؤشر،
- أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى تأثيرات سلبية على مناخ الإستثمار في دول العالم نتيجة أجواء عدم اليقين التي أحاطت بقرارات الإستثمار، وكذا إتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الإستثمار الأجنبي المباشر بماعكس مناخاً استثمارياً غير موات وأقل تحرراً من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الإندماج والتملك عبر الحدود، حيث أنه من بين 98 إجراء إصلاحية إتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الإستثمارية،
- بينت نتائج الحراك الشعبي أن هناك علاقة وثيقة بين الإقتصاد والسياسة حيث قامت جميع وكالات التصنيف الإئتماني العالمية بخفض التصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و5 دول لموديز و EIU، و4 دول لفيتش، و2 دول بالنسبة لكابيتال انتلجنس، و4 بالنسبة لوحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية وتراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لدولة عربية واحدة، ودرجة واحدة بالنسبة لبقية

البلدان الأخرى وغالبية هذه الدول شهدت أحداثا سياسية وحراكا شعبيا بدرجات متفاوتة وهي: مصر، ليبيا، تونس، البحرين، الأردن، لبنان، الكويت، قطر، إضافة إلى هذا تراجع نشاط هيئات الترويج في الدول العربية من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية،

- لم تتجح الدول العربية في أن تكون مركز إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تراوح نصيبها ما بين 4,84% و 6,43% من التدفق العالمي في الفترة 2005-2011 مع ملاحظة إنخفاض نسبة التدفقات للدول العربية بالنسبة للإجمالي العالمي، بعد الأزمة العالمية نظرا لأن مصدرها هو الدول المتقدمة المتأثرة من الأزمة العالمية،

وهو ما يثبت خطأ الفرضية الأولى

- بينت الدراسة التاريخية تراجع الإستثمار بعد الحرب العالمية الأولى وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر له وتركزت في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية، وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت الإستثمارات وانتقلت السيطرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حازت على 28% من الحصة العالمية نتيجة الصعود القوي للشركات الأمريكية، وتركز في الصناعات التحويلية، بينما إعتمدت الدول النامية إستراتيجية الإقتصاد المغلق في الخمسينات والستينات خوفا من الآثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر ونتج عنه تراجع في تدفقاته إليها، وتحولت الدول النامية من مستضيفة إلى مصدرة له في نهاية السبعينات وفي المقابل أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة جذب له، وزادت التدفقات عالميا خلال فترة الثمانينات والتسعينات واستحوذ الإتحاد الأوروبي على أكبر نسبة من التدفقات الواردة بينما استحوذت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من التدفقات الصادرة، وبالنسبة للدول النامية فجاءت الزيادة عقب أزمة الديون العالمية سنة 1982 وتركزت في الصناعات الموجهة للتصدير،
- شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضا خلال العشرية الأخيرة (ماعداد سنة 2007) وزادت حدة الإنخفاض عقب الأزمة العالمية من 1975,53 مليار دولار سنة 2007 إلى 1197,82 مليار دولار سنة 2009 واستحوذت الدول المتقدمة على النسبة الأكبر من التدفقات مع ملاحظة التناقص التدريجي لحصتها لصالح الدول النامية حيث تقاربت نسبها مع الدول المتقدمة باجتذابها ل 684,39 مليار دولار بنسبة 44,89% من الإجمالي العالمي سنة 2011، وقطاعيا إزداد انخفاض نصيب قطاع الخدمات لصالح قطاع الصناعات التحويلية لسنتي 2010 و 2011 على التوالي،

- تضاعفت تدفقات الإستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 2005-2011 إلى نحو 151,7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21,7 مليار دولار أي ما يزيد عن ستة أمثال اجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها (1998-2004) البالغة نحو 21,7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3,1 مليار دولار وهي ضعيفة مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستقطبها الدول العربية والبالغة حوالي أربعة أضعاف الاستثمارات البينية، وتركزت الإستثمارات العربية البينية سنة 2011 في قطاعي الخدمات والصناعة بنسبة 86,79% و 4,4% على التوالي بينما حظيت الزراعة بنسبة 3,18% من الاجمالي واقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 5,61% من الاجمالي
 - أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسين مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة ب0,39 لكل 100 ساكن كما أدت المنافسة إلى تخفيض تكلفة الأنترنت بمعدل 0,96 في تقرير التنافسية العربية 2012 وتفوقت في ذلك على كوريا الجنوبية كدولة مقارنة والتي حصلت على معدل 0,95، بينما لوحظ نقص في عدد خطوط الهاتف الثابت ومستوى إنتشار الأنترنت حيث يشكل نسبة 0,14 مقابل 100 بالنسبة للهاتف الثابت و 0,11 مقابل 100 ساكن بالنسبة لعدد مستخدمي الأنترنت ويرجع ذلك لإحتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين، وهذا ما يبين نجاح سياسة التحرير التي إعتمدتها الجزائر في هذا المجال،
 - بينت الدراسة أنه رغم أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2002-2011) شكلت نسبة 0,95% من إجمالي عدد المشاريع في الجزائر إلا أنها إستثمرت 32,9% من مجموع المبالغ المستثمرة وتمكنت من فتح مناصب عمل بنسبة 10,81% من القوة العاملة،
- وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية**
- عززت الجزائر موقعها المالي الخارجي بإحتياطي صرف 205,2 مليار دولار سنة 2011، كما لم تشكل المديونية الخارجية سوى 2,4% من الناتج الداخلي الخام، مما دعا صندوق النقد الدولي للتقدم بطلب رسمي الى الجزائر للمساهمة في تعزيز قدرته التسليفية، قابله إعراب الجزائر عن رغبتها في رفع حصتها في صندوق النقد الدولي من 0,41% إلى 3% مما سينتج عنه ترقية صورة الجزائر في الخارج،
 - يعتبر إستهداف الإستثمارات خارج المحروقات من أولويات الدولة، حيث أدت التدابير المتخذة من طرف الحكومة الى زيادة حجم الإستثمارات خارج المحروقات من 21 مليون دولار سنة 2000 إلى 1,66 مليار سنة 2009 ،

- بينت الدراسة أن توجهات السياسة العامة للجزائر تهدف الى وضع الأدوات الكفيلة بإشراك الدولة في الاستثمار الصناعي والاستفادة من نقل التكنولوجيا وتجلّى ذلك من خلال الزام المستثمر الأجنبي بإشراك رؤوس أموال جزائرية مع الاحتفاظ بتسيير انجاز المشروع كما أبدت الدولة استعدادها لتدعيم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخمس سنوات المقبلة في حالة رغبة المساهمين في تحديثها، إضافة الى شروعهما في تحديث جل المؤسسات العمومية الصناعية الميكانيكية باستثمارات أولية تقدر بـ 44 مليار دينار،

وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

- تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الإنفلات الأمني وتحقيق تحسن طفيف في الإستقرار السياسي بتقدمها في مؤشر الإستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي مسجلة معدلات تراوحت بين (-1,01، -1,35) في الفترة (2006-2011)،
- حققت الجزائر تطور نسبي في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0,667 على السلم (1) سنة 2005 إلى 0,698 سنة 2011 مما يعكس الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي،
- حققت الجزائر تحسن ملحوظ في مؤشرات قياس المخاطر المرتبطة بالإستثمار حيث تحولت من دولة ذات مخاطر معتدلة إلى دولة ذات مخاطر منخفضة إبتداء من سنة 2004 حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية، كما إنتقلت حسب مؤشر الكوفاس من درجة المضاربة B التي تشير للمخاطرة المرتفعة إلى درجة إستثمارية A4 التي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة إبتداء من سنة 2005، وصنفت من الدول ذات المخاطر المعتدلة إبتداء من سنة 2010 حسب مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور،
- تراجعت أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن إقامة إستثمارات موجهة للتصدير حيث تأخر ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 76 عالميا في (2006-2007) إلى المرتبة 87 عالميا في الفترة (2011-2012) كما إحتلت مرتبة متأخرة عربيا وهي العاشرة من بين 15 دولة عربية داخلية في المؤشر سنتي (2011-2012)،
- رغم تأخر الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012 بإحتلالها للمرتبة 24 إلا أنها تمكنت من تقليص الفجوة بينها وبين دول المقارنة التي تعتبر مرجعا بالنسبة لهذا المؤشر حيث تحولت من معدل 0,25 في تقرير 2006 إلى 0,36 في تقرير 2012،

■ تحل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر سهولة أداء الأعمال حيث احتلت المرتبة 148 من بين 183 دولة سنة 2012 ويعود هذا لمجموعة أسباب تمثلت في مايلي:

✓ لم يلعب الشباك الوحيد الذي أنشأ بناء على الأمر 01-03 دوره في تقليص عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع إستثماري التي تبلغ 14 إجراء، وعدد الإجراءات اللازمة لإستخراج التراخيص البالغة 19 إجراء وبزمن كبير جدا يصل الى 281 يوما،
✓ غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات حيث يستغرق عدد الإجراءات لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري 10 إجراءات، بينما لا تتجاوز في معظم الدول العربية 7 إجراءات بإستثناء الكويت ولبنان والمغرب ب 8 إجراءات،

✓ افتقاد نظام قضائي فعال وكفاء للتعامل مع الشركات المتعثرة حيث يبلغ عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية فيما يخص النزاعات التجارية 45 يوما، ويستغرق الزمن اللازم للفصل في قضية نزاع تجاري وإصدار حكم نهائي فيها ما يعادل 630 يوما،
✓ غياب الفعالية في مجال توصيل الكهرباء حيث تأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا في مؤشر توصيل الكهرباء والمرتبة 164 عالميا من بين 183 دولة ، و يستغرق الوقت اللازم لتلبية طلب عميل تجاري لتوصيل الكهرباء 159 يوما في وقت لا تتجاوز معظم الدول العربية 100 يوم،

■ بين المؤشر المركب لمناخ الإستثمار تحسن كبير في مناخ الإستثمار في الجزائر حيث حصلت على درجة تتراوح بين 1 و 2,33 على سلم 3 في الفترة (2002- 2010)،

■ تعاني الجزائر من ضعف في الحوكمة حيث بينت مؤشرات الحكم الراشد لسنة 2011 أن الجزائر تعاني من الفساد الإداري بحصولها على معدل 0,14 وفي مؤشر سيادة القانون سجلت معدل 0,25 وفي مؤشر البيروقراطية سجلت معدل 0,33 أما في مؤشر تدخل الحكومة فلا تختلف الجزائر عن معظم الدول العربية حيث دل المؤشر المرتفع (0,71) على أن الدولة منفذة لبرامجها الإنفاقية بأعلى تكلفة، وبالتالي فهي أقل فاعلية في إنتاجية النفقات العامة كما أن مؤشر التعبير والمساءلة ظهر سالبا في معظم الفترة (2002- 2011) وتراوح بين -1,14 و -0,76 مما يدل على الضعف الكبير للمؤسسات،

■ زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 1,06 مليار دولار سنة 2002 إلى 2,57 مليار سنة 2011 مع تسجيل أكبر نسبة سنة 2009 ب 2,76 مليار دولار،

- بين تحليل التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر أهمية دورها في زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين أنه توجد علاقة تأثير طردية بين رصيد الموازنة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبين ارتباط الرصيد الموجب للميزان الجاري لميزان المدفوعات بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يظهر تأثير واضح للتضخم، كما لوحظ تأثير عكسي للنمو الإقتصادي،
- تبين من الدراسة فعالية قوانين الإستثمار في التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث نتج عن الأمر 01-03 الصادر في 2001 زيادة التدفقات وتجاوزها لعتبة المليار دولار في السنوات 2003-2005-2006، أما الأمر رقم 08-06 الصادر في 2006 الذي كان من أهم تعديلاته تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لطلبات المستثمرين من 30 يوم إلى 72 ساعة فنتج عنه إرتفاع قيمة الإستثمارات لتتجاوز 2 مليار دولار في السنوات 2008-2009-2010 كما تحسن ترتيب الجزائر عالميا في مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من المرتبة 127 سنة 2007 إلى المرتبة 77 سنة 2009، بينما الأمر 09-01 الصادر في 2009 الذي كان أهم ماجاء فيه تحديد نسبة 49% كحد أقصى للشريك الأجنبي فنتج عنه هبوط نسبي في التدفقات من 2,76 مليار دولار سنة 2009 إلى 2,29 مليار دولار سنة 2010،
- بينت الدراسة القياسية التي جاءت من أجل تدعيم التحليل السابق صعوبة تحديد الارتباط بين متغيرات مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث لم يظهر أي تأثير للمتغيرات ماعدا التأثير العكسي لمعدل نمو الصادرات ومعدل النمو الإقتصادي هذا الأخير دعم ماوصلنا اليه في التحليل الوصفي .

وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

وبناء على النتائج السابقة تم التوصل الى التوصيات التالية:

- ❖ تشجيع الإستثمارات العربية البينية المباشرة وكذلك عودة الأموال العربية المهاجرة ويتم ذلك ب:
 - ✓ تنظيم مؤتمرات تجمع هيئات الإستثمار الرسمية والغرف التجارية وهيئات ترويج الإستثمار في الدول الأعضاء لمناقشة سبل زيادة تدفق الإستثمارات العربية البينية،
 - ✓ دراسة إمكانية تأسيس صندوق إستثماري بالتعاون مع مؤسسات مالية ومستثمرين من القطاع الخاص بهدف المساهمة في مشاريع إستثمارية خاصة في الدول الأعضاء وتوفير التأمين لهم،

- ❖ تعزيز الإنفتاح الإقتصادي والإندماج الإقليمي والدولي وذلك بتسريع وتيرة كل من المباحثات التي باشرت الجزائر مع جامعة الدول العربية بخصوص تفكيك حماية التعريفة الجمركية، والمشاورات مع الإتحاد الأوروبي من أجل تعديل شروط وأجال إقامة منطقة للتبادل الحر والتي كانت مقررة في الأصل سنة 2017، ومواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بإعتبار أن الإنضمام إليها يوفر للجزائر إمكانية الدفاع عن مصالحها والإستفادة من الإجراءات الممنوحة للدول النامية، ويساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لسماحه للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري،
- ❖ التنسيق مع الدول العربية من خلال الإتجاه نحو التكامل والتكامل الإقتصادي وإقامة السوق العربية المشتركة والمناطق الحرة المشتركة، والتنسيق مع الدول المتقدمة من خلال التوسع في عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، إضافة الى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ،
- ❖ مواصلة دعم الاستقرار الإقتصادي الكلي، ومواصلة الإصلاحات الإقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية،
- ❖ تعديل قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة بإدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة مع إمكانية ترك فترة العقود المؤقتة مفتوحة دون تحديد، وإدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات إكتساب المهارات قبل انتقال العامل إلى مرحلة العقد الدائم، حيث يعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور الذي يؤدي إلى التصادم مع إتحادات العمال،
- ❖ تنشيط بورصة الجزائر مع تعديل قانون سوق الأوراق المالية لتسمح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا،
- ❖ تهيئة الإطار المؤسسي مع ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة و عصرنته ومواصلة وتعديل قانون مكافحة الفساد بالرجوع الى بعض المواد الموجودة في القانون السابق والذي يتدرج في زيادة العقوبة كلما زاد المبلغ المختلس ومحاربة تبييض الأموال، كما يجب التنسيق بين الهيئات المرتبطة بالشباك الوحيد لكي يقوم بدوره الفعلي في تقليص عدد الإجراءات ومدة تنفيذها،
- ❖ تأهيل العنصر البشري بتعليمه وزيادة الإنفاق على الصحة وتحسين مستوى دخله، وربط الجامعة بإحتياجات سوق العمل، وتفعيل مساهمة وسائل الإعلام في مجال المعرفة، الزيادة في نفقات البحث والتطوير، وتقديم حوافز اجتماعية للأميين الراغبين في التعلم، وتشجيع الترجمة، والإستفادة من خبرات

الأدمغة المهاجرة بعقد مؤتمرات بالجزائر تسمح بإحتكاكهم مع الكفاءات المحلية الراغبة في تطوير معرفتها، إضافة الى تقديم تحفيزات للطلبة الجامعيين الذين يختارون التخصصات العلمية،

❖ تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي ب:

- ✓ تأهيل العنصر البشري وتطوير قدرته على التحكم في التقنيات المصرفية،
- ✓ مواصلة خوصصة البنوك بشرط عدم وضع جميع البنوك في أيادي أجنبية،
- ✓ التخلي عن فكرة التخصص المصرفي لفائدة فكرة التنوع المصرفي مما يسمح بتغطية الخسائر الناتجة عن تدهور قطاع ما من إيرادات قطاع آخر يشهد الإزدهار،
- ✓ تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال وإندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير،

✓ إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة

✓ إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لخدمة أهداف الرقابة والإشراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الإكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الإلكترونية

❖ تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار ب:

- ✓ الرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار،
- ✓ إعداد إستراتيجية شاملة يكون الهدف منها تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب ،
- ✓ إنتهاج سياسة إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر، إنطلاقا من تحديد الميزة النسبية أو التنافسية التي تتمتع بها الدولة ،
- ✓ توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الإنترنت وبعده لغات، تشمل التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر ودليل للإستثمار في الدول المعنية مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو

بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية،

✓ مواصلة وتكثيف إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الإستثمار المتاحة، والمشاركة في

المعارض الدولية، إضافة الى الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية و الأجنبية ،

✓ تمكين المستثمرين الأجانب من القيام بزيارات ميدانية لمناطق الاستثمار المستهدفة و ربط علاقات شراكة بينهم و بين المستثمرين الوطنيين،

✓ خدمة العملاء ومتابعة المستثمر من خلال التأكيد على وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر

والتواصل معه وخاصة في حالة إحتياجه لأية خدمات إضافية، والوقوف على الأسباب الحقيقية

وراء إنسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء وضمان عدم

تكرار ذلك مستقبلا،

✓ السماح بإنشاء هيئات ترويج الإستثمار شبه حكومية حيث أثبتت الدراسات أنها أكثر فعالية في

جذب الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتمتعها بإستقلالية أكبر،

✓ توفير المعلومة للمستثمر بالعمل على إنشاء مراكز متخصصة في جمع ومعالجة ونشر

المعلومة الاقتصادية، وجعلها في متناول المتعاملين،

❖ توفير البنية الأساسية الملائمة بفتح المجال أمام المستثمر الخاص الوطني الأجنبي للاستثمار في

مشاريع البنية التحتية، وخصوصا مجال التوصيل بالكهرباء، ومواصلة تشجيع قيام مشروعات البنية

الأساسية على أساس نظام الB.O.T،

❖ العمل على معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك

بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من

الاستيلاء عليها،

❖ السماح للإستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بنسبة 100% في حالة قيامها

بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتتمية

المناطق النائية،

❖ إنشاء صندوق سيادي وتوظيف احتياطي الصرف في التنمية الفعلية، على ان لا يذهب منه الى الخارج

سوى 1,5% فقط من الأصول الإجمالية لإحتياطي الصرف، و98,5% يستعمل في الداخل للمساهمة

في إنشاء مؤسسات ومجمعات مشتركة مع الأجانب في الجزائر في الفروع الصناعية والتقنية الخدمية، أو

تستعمل في مشاريع البحث العلمي في الخارج، أولشراء شركات في الخارج للحصول على التكنولوجيا مباشرة،

❖ إستكمال برامج الخصخصة باستهداف المؤسسات العامة الكفوءة هيكلياً، بإستثناء المؤسسات العامة ذات الطبيعة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وتشجيع العمال على تملك جزء من أسهم المشروعات العامة التي تم تخصيصها، و بالتالي يصبح العمال من الملاك الجدد،
❖ مواصلة الاصلاحات الخاصة ببيئة أداء الأعمال ب:

✓ تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في إثنين من الصحف الوطنية وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل،

✓ إنشاء النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية،

✓ تقليل عدد الضرائب، وإعادة النظر في نسبة الإشتراكات المرتبطة بالعمال والإشتراكات الإجبارية وجعلها في حدود 12% ،

✓ إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم،

✓ إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأهلية والأفراد وخصوصاً في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل إنجاز عدد متزايد من المعاملات وإعتماد التوقيع الإلكتروني،

✓ إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي،

✓ إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس،

كما أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- دور التنمية البشرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،
- دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات،
- دور الإصلاحات الإقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار: برنامج الإستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2010-2014)

- أثر إصلاح بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- تأثير وضع الدول في مؤشرات التقييم على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر
- تأثير الأزمات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- دور وكالات ترويج الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- اشكالية الفصل أو الدمج بين وكالات الترويج للاستثمار والتجارة ومدى تأثيرها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر،

- دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر،
- دور صناعة الضمان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- دور الغرف الصناعية والتجارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- دور قواعد المنشأ في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- دور المناطق الحرة العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد

قائمة المصادر

والمراجع

أ- الكتب

- 1- ابو عزوز محمد سعيد ، العولمة ، ط1، دار البيارق ،عمان،الأردن،1998.
- 2- أبو قحف عبد السلام ،اقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي،مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2001.
- 3- -----،الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2003.
- 4- -----،التجربة اليابانية في الادارة والتنظيم، ط4، المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية،1998.
- 5- -----،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر، 2001.
- 6- بن أشنهو عبد اللطيف،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.
- 7- -----،تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.
- 8- بن علي بلعزوز ،دليلك في الإقتصاد،دار الخلدونية،الجزائر،2008.
- 9- بن عمر موسى الحاج ،بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر،الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب،وزارة الثقافة،الجزائر،2008.
- 10- بن قويدر نور الدين ،الإدريسي في الجغرافيا،دار هومة،بوزريعة ،الجزائر،2004.
- 11- بهلول محمد بلقاسم حسن،سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991.
- 12- -----،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية،مطبعة دحلب، الجزائر، 1993،
- 13- بوزيدي عبد المجيد،تسعينات الإقتصاد الجزائري،موفم للنشر،الجزائر،1999.
- 14- خالدي الهادي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي،دارهومة،الجزائر،1996.
- 15- خريوش حسني علي وآخرون،الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 16- الخضير محسن أحمد ،اقتصاد المعرفة،مجموعة النيل العربية،القاهرة ،مصر،2001.
- 17- خليف فليح حسن ،التمويل الدولي،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004.
- 18- دراز عبد المجيد ،السياسات المالية،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2003.
- 19- سعيقان سمير ، مقالات في الإقتصاد والإدارة في سوريا،ط1، دار نشر القرن 21،دمشق ،سوريا،2000.
- 20- شهاب مجدي محمود،الاقتصاد الدولي،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،1998.

- 21- صلاح محمد حسن، المممتاز في جغرافية المغرب العربي، منشورات بغدادية، الرويبة، الجزائر، 2002.
- 22- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 23- عبد الخالق أنور، عباس محمد، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1998.
- 24- عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979.
- 25- عبد المطالب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 26- ----، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي، ط1 مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 27- علوش ناجي، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 1986.
- 28- عوض الله زينب حسن، الإقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 29- عفيفي حاتم سامي، التأمين الدولي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.
- 30- غانم محمد أحمد، مشروعات البنية الساسية بنظام الB.O.T، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- 31- قبلان فريد أحمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 32- قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية، "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 33- قريوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 34- كريمي علي، النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.
- 35- مجموعة مؤلفين (مجهولين)، الإقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2008.
- 36- مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 37- محمودي عادل، التاريخ والجغرافيا بالجزائر، دار البدر، الجزائر، 2011.
- 38- مقداد إسعاد، أطلس الجزائر، الزيتون للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر، 2006.
- 39- الموسوي ضياء مجيد، الأزمة العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 40- نصر محمد سيد وآخرون، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996.
- 41- هديسون جون، هيراندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.
- 42- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

43- يولا محسن ،الجغرافيا ،الموسوعة الثقافية العامة،دار الجبل،بيروت،لبنان،ط 1 ،1999.

ب- أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير:

44- بابا عبد القادر ،سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،

اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2004/2003.

45- بن حافظ حمزة ،دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر

1998-2008،مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة منتوري،قسنطينة،2010-2011.

46- بودخدخ كريم ،أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر2001-2009،

مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعةالجزائر،2009-2010.

47- بوراوي ساعد،الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشرفي دول المغرب العربي،مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2007-2008.

48- بوزيان عبد الباسط ،دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة

الجزائرخلال الفترة1994- 2004،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة حسيبة بن

بوعلي،الشلف،2006-2007.

49- بيوض محمد العيد،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في

الاقتصاديات المغاربية،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،

2010-2011.

50- دحمانى سامية،تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائرفي ظل

الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988- 1998،رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،جامعة

الجزائر،2001.

51- رميدي عبد الوهاب ،التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في

الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006 -

2007.

52- الزهراني بندر بن سالم،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية

السعودية 1970-2000،رسالة ماجستير في الإقتصاد(غير منشورة)،جامعة الملك سعود،السعودية،2004.

53- زوده عمار،محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم

التسيير(غير منشورة)،جامعة منتوري،قسنطينة،2007-2008.

54- سعدي يحي ،تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير

منشورة)،جامعة منتوري،قسنطينة،2006-2007.

55- شيخة ليلى، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

56- قويدري محمد، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005.

57- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

58- منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006.

59- نزارى رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

ج- مجلات:

60- الأسرج حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

61- أوسرير منور، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005 .

62- أحمد شعبان محمد علي، التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007.

63- باناجة محمد عمر، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009.

64- بختي ابراهيم، دويس محمد الطيب، براءة الإختراع مؤشرا لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث، عدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

65- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 .

66- بلعوج بولعيد، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 .

67- بلعور سليمان، دور الإستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، عدد8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

- 68- بلفاطمي عباس ،المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهاجرة،مجلة الباحث،العدد4، جامعة قاصدي مرياح،ورقلة،2006.
- 69- بن بريكة عبد الوهاب ،نجوى حبه،الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة:حالة مؤسسة الجزائرية للاتصالات موبيليس،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،عدد2،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،ديسمبر 2007.
- 70- بن حسين ناجي ،تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي افي الجزائر،مجلة الجندول،العدد 24،جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2005.
- 71- بن حمودة محبوب ، بن قانة اسماعيل ،أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمارالأجنبي،مجلة الباحث،العدد5،جامعة قاصدي مرياح،ورقلة، 2007 .
- 72- بن علي بلعزوز،عبد العزيز طيبة،السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائرخلال الفترة (1990- 2006)،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد41، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر،شطاء2008.
- 73- بوجلال محمد ،مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد6،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،السداسي الأول 2009.
- 74- بوخاري عبد الحميد ،الاستثمارات العربية البنينة:الواقع والآفاق،مجلة الباحث،العدد7،جامعة ورقلة، (2009- 2010).
- 75- بوزيد نجوى ،الجامعة:مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري،مجلة العلوم الانسانية،العدد12،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،نوفمبر 2007.
- 76- بوزيدة حميد ،الضغط الضريبي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان2006.
- 77- بوعشة مبارك ،الأخضرديلمي،الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطارنموذج الإوز الطائر،مجلة العلوم الانسانية،العدد10،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،نوفمبر 2006.
- 78- بوكساني رشيد وآخرون،دراسة كمية لإستقرارية دالة الطلب على النقود وتأثيرها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان57-58، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،مصر،شطاء- ربيع2012.
- 79- بولرباح غريب ،العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث،عدد10،جامعة قاصدي مرياح،ورقلة،2012.
- 80- بطاهر علي ،سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 .
- 81- تومي صالح ، شقنقب عيسى،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائرخلال الفترة(1970- 2002)،مجلة الباحث،العدد4،جامعة قاصدي مرياح،ورقلة، 2006 .
- 82- الجندي خزامي عبد العزيز ،الإستثمارفي الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، مجلد26، العدد 2،سوريا،2010.

- 83- جوادي نور الدين، عقبة عبد اللاوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة "بحوث اقتصادية عربية" مابين 2007 إلى 2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.
- 84- حافظ زياد، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.
- 85- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الإقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2009.
- 86- حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف 'نظرة شمولية'، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005.
- 87- الحمش منير، من "مجتمع المخاطر" و"الدولة الرخوة" إلى ال "الغضب" و"الثورة"... ثم إلى أين؟، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.
- 88- خالد خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2004.
- 89- الخصاونة مالك قاسم، العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة، دراسة تطبيقية: حالة الأردن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2012.
- 90- خضر حسان، الإستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- 91- الخطيب حازم بدر، أهمية الإستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006.
- 92- دادن عبد الوهاب، محمود فوزي شعوبي، تحليل السلوك الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006: مدخل التحليل الى مركبات اساسية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009.
- 93- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 94- دحماني يونس، دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 10، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2009.
- 95- دريس يحيى، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الإقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.

- 96- رزيق كمال ،توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 48- 49،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،خريف 2009-شباط2010.
- 97- -----،سمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد5،جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، جانفي2006.
- 98- روابنية كمال ،تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية، العدد11،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ماي2007 .
- 99- زايري بلقاسم ،إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،شباط2008.
- 100- ----- ،السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد3،جامعة حسبية بن بوعلي،الشلف،ديسمبر 2005 .
- 101- -----،عبد الكريم البشير،أثر المخاطر القطرية في الإستثمارات الأجنبية:حالة الجزائر(دراسة قياسية)،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد50، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، ربيع2010.
- 102- زرقون محمد ،إنعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية:دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مجلة الباحث،العدد7،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009-2010 .
- 103- زرقين عبود،الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،2009.
- 104- زمران كريم ،التنمية المستدامة في الجزائرمن خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2009)،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد7،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010.
- 105- زعباط عبد الحميد ،الشراكة الأورو- متوسطة وأثرها على الإقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد 1،جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف،2004.
- 106- زغدار أحمد ،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة،مجلة الباحث،العدد3،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2004.
- 107- زوزي محمد،استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية،مجلة الباحث،العدد8،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010.
- 108- زيدان محمد ،الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمرمرحلة انتقال،نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد1، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف،2004.
- 109- الزين عزري ،النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري،مجلة العلوم الانسانية،العدد8،جامعة محمدخيضر،بسكرة،جوان2005 .
- 110- السيد علي عبد المنعم ،استقلالية البنوك المركزية،مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، شتاء- ربيع2012.

- 111- شبايكي سعدان ،معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *مجلة العلوم الإنسانية*،العدد11،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ماي2007 .
- 112- شريط عابد ،الإقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين،*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،عدد39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،مصر،صيف2007 .
- 113- شريط كمال،تحليل واقع الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة:الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)،*مجلة البحوث والدراسات العلمية*،العدد6،جامعة يحي فارس،المدينة،مارس2012.
- 114- الشوريجي مجدي ،اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للإقتصاد المصري ،*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،العددان 55- 56،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،صيف- خريف2011 .
- 115- صالح مفتاح ،دلال بن سمينة،واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:دراسة حالة الجزائر،*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،العددان 43-44 ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،صيف- خريف2008 .
- 116- صالح صالحي ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،*مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، العدد 01، جامعة فرحات عباس،سطيف،2002.
- 117- صائب حسن مهدي ،الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ،*مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*،المجلد 11،العدد 3،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة القادسية،العراق،2009 .
- 118- صخري عمر،محمد مرايمي ،الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية:مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،عددان 43- 44،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر ،صيف- خريف2008 .
- 119- صيام أحمد زكريا ،آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة:الأردن كنموذج،*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*،عدد3،جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ديسمبر2005 .
- 120- طالبي محمد،أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*،العدد 6،جامعة حسية بن بوعلي، الشلف،جانفي2009 .
- 121- الطلاحة حسين،التخطيط والتنمية في الدول العربية،*مجلة جسر التنمية*،العدد113،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،مايو/أيار2012 .
- 122- طيبة عبد العزيز ،أثر الإنفتاح المالي في النمو الإقتصادي:دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2009،*مجلة بحوث اقتصادية عربية*،العددان55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،مصر،صيف - خريف2011.
- 123- عايشي كمال ،دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري،*مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*،العدد6،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2009.
- 124- العباس بلفاسم ،تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية،*مجلة جسر التنمية*،عدد102، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،أفريل2011.

- 125- عبد الكريم سهام ،سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، **مجلة الباحث**، عدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 126- العبيدي سمير عبد الرسول ،مهايير محمد الأتموذج والتجربة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،مصر، صيف- خريف، 2008.
- 127- عتروس عبد الحق، دهان محمد، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الإقتصاد الجزائري، **مجلة ابحاث اقتصادية ادارية**، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2009.
- 128- عتو الشارف ،دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائري ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009 .
- 129- عجة الجيلالي ،الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 .
- 130- غدير أحمد سليمة ،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، **مجلة الباحث**، عدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- 131- غانم عدنان، المسيلي لبنى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد19، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا.
- 132- العرابي مصطفى ،تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عدد51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،مصر، صيف 2010.
- 133- العربي اسماعيل ، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- 134- العساف أحمد عارف ،سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد7، جامعة جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني، 2009 .
- 135- علي عبد القادر علي ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، **مجلة جسر التنمية**، العدد34، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، 2004 .
- 136- -----، مؤشرات قياس الفساد الاداري، **مجلة جسر التنمية**، العدد70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير/شباط 2008 .
- 137- عمارة أميرة محمد ،دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،جمهورية مصر، شتاء- ربيع 2012 .
- 138- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002 .
- 139- عياش قويدر ،ابراهيم عبد الله ،آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.

- 140- الغوث ولد الطالب جدو، سعد بوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، **مجلة بحوث اقتصادية**، العدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010 .
- 141- غياط شريف، بوقوم محمد، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009.
- 142- قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، عدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السادس الأول 2009 .
- 143- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، عدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2006.
- 144- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005 .
- 145- كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
- 146- كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006 .
- 147- الكواز أحمد، مناطق التجارة الحرة، **مجلة جسر التنمية**، العدد 92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2010.
- 148- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، عدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 .
- 149- لشهب بديعة، الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، عدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010 .
- 150- لوعيل بلال، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008.
- 151- مزهودة عبد المليك، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007 .
- 152- مسامح مختار، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008 .
- 153- مصيطفي عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 154- منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، عدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.

- 155- مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
- 156- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 157- نوري منير، معوقات مساهمة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2004.
- 158- -----، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة الشلف، جوان2006.
- 159- الوزني عادل عيسى، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
- د - ملتقيات:
- 160- الأسرج حسين عبد المطلب، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي20-21 أكتوبر 2009 .
- 161- بربيش سعيد بلغرسة، عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أبريل 2006.
- 162- بلالي أحمد، خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، الأسباب، الميكانيزمات، والتحديات، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .
- 163- بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخصوصية وآثارها الاجتماعية والإقتصادية، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .
- 164- بن لحسن الهواري، أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
- 165- بورعدة حسين، الطيب قصاب، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .
- 166- بوسعدة سعيدة وآخرون، أساليب وضوابط الخصوصية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

- 167- بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 168- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002 .
- 169- ---- دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22-23 أبريل 2003 .
- 170- تيمواي عبد المجيد، بن نوي مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006 .
- 171- داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004 .
- 172- داودي محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، بيروت، لبنان، 11-13 أبريل 2011.
- 173- زغيب مليكة، نجار حياة، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 174- شبايكي سعدان، معوقات الخوصصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .
- 175- صالح مفتاح، الخوصصة، أسبا بها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .
- 176- ----، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية"، المركز الجامعي بشار، 20-21 أبريل 2004 .
- 177- ----، معارفي فريدة، أزمة النظام العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
- 178- عيساوي ليلي، الخوصصة في دول المغرب العربي، ضرورة حتمية أم خيار إستراتيجي، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

- 179- قدي عبد المجيد ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري،ملتقى حول"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،جامعة عمار تليجي،الأغواط،8-9أفريل2002.
- 180- مرداوي كمال ،الإستثمارالأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة،الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 3-7أكتوبر 2004 .
- 181- ناصر سليمان،النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية:الواقع والتحديات،جامعة حسبية بن بوعلي،الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 182-----،تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر،الأسلوب والمبررات،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة حسبية بن بوعلي،الشلف،يومي 17/18 أفريل 2006.
- 183- نوري منير،البنوك الجزائرية بين غرفة الانعاش والانتعاش،ملتقى المنظومة المصرفية والتحولت الاقتصادية:واقع وتحديات،جامعة حسبية بن بوعلي،الشلف،14- 15 ديسمبر 2004 .
- 184- ولد محمد عيسى محمد محمود،آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية،الملتقى الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس،سطيف،يومي 20-21أكتوبر 2009.
- هـ - تقارير :
- 185-الأونكتاد،تقرير الإستثمار العالمي،اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال،نيويورك وجنيف،2011.
- 186-البنك الدولي، قياس تنظيم الأعمال التجارية،منشورة على الموقع <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity> تاريخ الزيارة2012/09/12
- 187-----،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،واشنطن،2008 .
- 188-----،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،واشنطن،2010 .
- 189-----،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية،واشنطن، 2012 .
- 190- صندوق النقد الدولي،آفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن،سبتمبر 2011 .
- 191-----،مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي:تحديث لأهم التوقعات في تقريرآفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن،جانفي2012،منشورة على الموقع www.imf.org/external/.../ft/.../2012/.../pdf تاريخ الزيارة 2012/08/05.
- 192- صندوق النقد الدولي،مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي:تحديث لأهم التوقعات في تقريرآفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن،جويلية2012، منشورة على الموقع www.imf.org/external/arabic/pubs/.../0712a.pdf تاريخ الزيارة 2012/09/01 .
- 193- صندوق النقد العربي وآخرون،التقرير الإقتصادي العربي الموحد،الإمارات العربية المتحدة، 2002 .

- 194- -----،التقرير الإقتصادي العربي الموحد،عدد30،الإمارات العربية المتحدة ، 2010.
- 195- -----،التقرير الإقتصادي العربي الموحد،الإمارات العربية المتحدة،2011.
- 196- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،الكويت،2001 .
- 197- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2001 .
- 198- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية، الكويت،2002 .
- 199- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد165،الكويت،مارس2002.
- 200- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،الكويت،2003.
- 201- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،الكويت،2004 .
- 202- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثاني،الكويت،2004 .
- 203- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الثالث،الكويت،2004 .
- 204- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،الكويت،2005 .
- 205- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية،الكويت،2006.
- 206- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الثالث،الكويت،2006.
- 207- -----،نشرة ضمان الإستثمار، العدد الفصلي الرابع،الكويت،2006 .
- 208- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الأول،الكويت،2007.
- 209- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثاني،الكويت،2007 .
- 210- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2007.
- 211- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الرابع، الكويت،2007.
- 212- -----،مناخ الإستثمارفي الدول العربية، الكويت،2008 .
- 213- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الأول،الكويت،2008.
- 214- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثاني،الكويت،2008 .
- 215- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الثالث،الكويت،2008.
- 216- -----، مناخ الإستثمارفي الدول العربية، الكويت،2009.
- 217- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الأول،الكويت،2009.
- 218- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الثاني،الكويت،2009.
- 219- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2009.
- 220- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الرابع،الكويت،2009.
- 221- -----،مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت،2010.
- 222- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثالث،الكويت،2010.
- 223- -----،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت،2011 .
- 224- -----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الأول،الكويت،2011 .

- 225-----،نشرة ضمان الإستثمار،العدد الفصلي الثاني،الكويت،2011.
- 226-----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الثالث،الكويت،2011.
- 227-----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الرابع،الكويت،2011.
- 228-----،نشرة ضمان الإستثمار،العددالفصلي الأول،الكويت،2012.
- 229-المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية2003 ،الكويت،2003.
- 230-----،تقرير التنافسية العربية 2009،الكويت،2009.
- 231-----،تقرير التنافسية العربية2012،الكويت2012.
- و-النصوص التشريعية والتنظيمية:

- القوانين:

- 232- قانون 82-11 المؤرخ في 21 غشت 1982،المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 24 غشت 1982.
- 233- قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ،المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988.
- 234- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 ،المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 18 افريل 1990 .
- 235- قانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999،المتعلق باستعادة الوثام المدني،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999.
- 236- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011.
- المراسيم:

- 237-المرسوم الرئاسي رقم 05-278 المؤرخ في 14 غشت 2005 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 15 غشت 2005.
- 238-المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ،المتعلق بترقية الاستثمار،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 .
- 239-المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ،المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994 .
- 240-المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994 .
- 241-المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001،المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2001.

-الأوامر:

242-أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ17 سبتمبر 1966.

243-الأمر رقم 71-22، المؤرخ في 12 أبريل 1971،المتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ13 افريل 1971 .

244-الأمر 95- 22 المؤرخ في 26أوت 1995،المتعلق بخصوصة المؤسسات،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الصادرة بتاريخ27أوت1995.

245- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ،المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.

246-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمار،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة في22أوت2001.

247- الأمر 01-04 الصادر بتاريخ20أوت2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخصوصتها،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 .

248- الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 19 جويلية2006.

249-الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية2006 ،المعدل والمتمم للأمر رقم 05-07،المتعلق بالمحروقات،المؤرخ في28أفريل2005،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ 30جويلية 2006.

250-الأمر 09-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي،المؤرخ في22 جويلية 2009 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ26 جويلية2009.

ز - وسائل الاعلام:

251- بوعباد سفيان،العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر،جريدة الخبر ،بتاريخ12/09/2011

252- بوكروح عبد الوهاب،تصريح الوزير بن مرادي بإقامة مصنع رونو بمستغانم،جريدة الشروق،العدد 3673،بتاريخ 2 جوان 2012 .

253- -----،بوتفليقة يفتتح الطبعة ال 45 لمعرض الجزائر الدولي،جريدة الشروق،عدد3671،الموافق ل 2012/05/31.

254- التلفزة الوطنية الجزائرية،حصة رادار،لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية ،الجمعة08جوان 2012. جريدة النهار العدد 1267الموافق ل 2011/12/10 .

255- شويري مايا (مؤلف مشارك،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،مجموعة البنك الدولي)،ملخص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،حصة خاصة بالبنك الدولي،منشورة على الموقع: <http://arabic.doingbusiness.org> تاريخ الزيارة 12 /09/2012.

- 256- صواليلي حفيظ "اجتماع رسمي بين الجزائر ومجموعة العمل في جويلية المقبل، **جريدة الخبر**، عدد 6728، بتاريخ 2012/05/28 .
- 257- كيموش ايمان ،لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة، **جريدة الفجر**، عدد 3505، الموافق ل 2012/04/16.
- 258- يوسفى سمية،الجزائر تتفاوض للإستفادة من مقاعد في صندوق النقد الدولي،**جريدة الخبر**، عدد 6701، الموافق ل 30 أبريل 2012.
- 259-----،الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض اناداركو،**جريدة الخبر**، عدد 6651، الموافق ل 2012/03/11.
- 260----- ،سوناطراك تستعد لتسديد 95مليون أورو لشركة اسبانية،**جريدة الخبر**، العدد 6653 ،الموافق ل 2012/03/13.
- ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية:

A-Ouvrages

- 261- Benbitour Ahmed, **L'Algérie au troisième millénaire**, Ed: Marinour, Alger, 1998.
- 262- Belaiboud Mokhtar , **De la survie à la croissance de l'entreprise** , O P U, Alger, 1995.
- 263- Ben yahia farid ,Mecheri Ilhem ,**L'economie Algerienne, Enjeux et conditions à son adhésion à L'OMC**, ED: dar el-houda, Ain mlila-Algerie, 2009.
- 264- Benissad Hocine, **Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994.
- 265- Bennonne Mahfoud, **De la colonisation au developpement post-independance, une histoire economique et sociale de L'algerie 1830-1990**, Ed: I.A.I.G, ministere de la culture, 2009.
- 266- Ben Achenhou Mourad, **reforme économiques dette et démocratie**, Ed: echrifa, Alger, 1992.
- 267- Denis Clerc, **économie de l'Algérie**, l'imprimerie centrale de Annaba, Alger, 1975.
- 268- Deboub youcef , **le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger, 1995.
- 269- Gordon cheers, **Geographica Atlas mondial illustré, revue Konemann**, Sing cheong printing, Hong kong, 1999.
- 270- Madjdoub Hamed, **Algérie, études et perspectives**, Ed: Economica-essai, Alger, 2003.
- 271- Mekideche Mustapha, **l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente**, Ed: dahlab, Alger.
- 272- Mebtoul Abd Errahmane, **l'Algerie face aux défis de la Mondialisation (2^{ème} Réformes économique et privatisation)**, OPU, Alger, 2002.
- 273- Rogers Alisdair, **Atlas illustré du monde, star standard Industries**, singapour, 2000.

B-Thèses

- 274 -Aissaoui Abdelhalim, **Les fondements Théoriques de l'expérience Algerienne de développement**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri, constantine, 2008-2009.
- 275 –Ardjoune Idriss, **Liberalisation et ouverture de l'économie algérienne: Quel impact sur la gouvernance des entreprises agroalimentaires? Cas de la wilaya de béjaia**, Thèse pour l'obtention du Titre master of sience, Institut Agronomique Méditerranéenn de Montpellier, 2010.

- 276 - Khouri Nabil, les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique, Cas de quelques pays méditerranéens, Thèse pour l'obtention du diplôme de magistère en Sciences de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, 2002-2003.
- 277- ZAKANE Ahmed, **dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003.

C-rapports

- 278- CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde**, New York et Genève, 2011.
- 279 - UNCTAD, **World Investment Report**, Trends and determinants, Genève, 1998.
- 280-UNCTAD, **World Investment Report**, The Shift Towards Services, New York and Genève, 2003.
- 281-UNCTAD, **World Investment Report**, The Shift Towards Services, New York and Genève, 2004.
- 282-UNCTAD, **world investment report**, Transnational corporations and the internationalization of R&D, New York and Genève, 2005.
- 283-UNCTAD, **World Investment Report, FDI from Developing and Transition Economies, Implications for Development**, New York and Genève, 2006.
- 284-UNCTAD, **world investment report, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development**, New York and Genève, 2007.
- 285-UNCTAD, **World Investment Report**, Transnational Corporations and the infrastructure Challenge, New York and Genève, 2008.
- 286- UNCTAD, **World Investment Report**, Non-Equity modes of international production and development, New York and Genève, 2011.
- 287-UNCTAD, **World Investment Report**, Towards a new generation of investment policies, New York and Genève, 2012.
- 288-UNESCO, **Unesco Science Report, The Current Status of Science around The World**, Paris, France, 2010.
- 289-UNDP, **rapport sur le développement humain 2011**, Durabilité et Equité: Un Meilleur Avenir pour Tous, New York, 2011.

290-World Bank, **Algeria Investment Climate Assessment**, Washington, June 2002.

291- World Bank, **Doing business in a more transparent world**, Washington, 2012.

292-World Bank, **Doing business in a more transparent world, economy profile: Algeria**, Washington, 2012

D- Revues

- 293- Bellali Samir, La Régulation Monétaire en Algérie (1990-2007), **Revue du chercheur**, n°8, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2010.
- 294- -----, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: quelques enseignements, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2008.
- 295- Ben Ziane Iman & Tedjani Ouafa, Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009.

- 296- Bouammar Boualem & Bekhti Brahim, Le développement de l'économie agricole oasisienne: entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2008.
- 297- Boukrif Nouara, Le Gaz Algérien dans l'approvisionnement du marché Européen, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2010.
- 298- Cherfi Souhila, L'avenir Energétique de L'Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°4, aculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Décembre 2008 .
- 299- Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009.
- 300- Dib Ali, Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy, **Revue des économies nord Africaines**, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, 2^{ème} trimestre, 2009.
- 301- Douah Belkacem, Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience, **Revue des économies nord Africaines**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, 1^{er} trimestre 2009.
- 302- Ferhi Mohammed, Belouard Ali Nabil, Type de propriété et performance des entreprises, **Revue des économies nord Africaines**, n°4, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Juin 2006.
- 303- Ghazal Ahmed, Le programme de privatisation bancaire en Egypte, **Revue des économies nord Africaines**, n°3, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Décembre 2005.
- 304- Ghoufi Abdelhamid, Stratégies de croissance et politiques Industrielles: Une Analyse du cas Algérien, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009.
- 305- Kada Akacem, Deruglation, Regulation et Marche Financiers, **Revue du chercheur**, n°8, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2010.
- 306- -----, Des Réformes économiques pour la promotion des PME, **Revue des économies nord Africaines**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Janvier 2008.
- 307- Khaoua Nadji, L'entreprise, l'université et le Marché du travail en Algérie: tentative d'analyse, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2008.
- 308- Melbouci Leila, L'entreprise publique industrielle algérienne (EPIA) entre changement et adaptation: un essai d'évaluation des stratégies d'adaptation appliquées en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2007.
- 309- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°20, données 2011, Alger, Mars 2012.
- 310- Saadaoui Khaled & Mokhtar Maazouz, Au delà de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009.
- 311- Yaici Farid & Rachid Lalali, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, **Revue des économies nord Africaines**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Mai 2005.

E – colloques

- 312- Ait Ziane. H & Ait Ziane. K, Le réseau et la PME Algérienne, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algérie et la pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 20-21 Avril 2004.

313-Akki Alouani Aoumeur, Crise Financière ou Crise d'éthique: quelle alternative, le, **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale**, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009.

314-Boudjemil Ahmed, Les économies des pays du Maghreb et l'alternative de la compétitivité des accords de coopération euro – méditerranéen, **Le premier colloque national sur l'institution économique Algérienne et les défis du nouveau climat économique pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 22-23 Avril 2003.

315-Bouguessa Nagib, La bonne Gouvernance, une réponse à la crise financière, **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale**, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009.

316-Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009.

317-Ghaouti Bekhechi & Bouchenna Ali, La politique d'investissement: Cadre d'émergence d'un développement durable, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie et la pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 20-21 Avril 2004.

F- Lois:

318- Loi n°63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, Journal Officiel de la République Algérienne, du 2 Aout 1963.

G- Sites Internet

319-<http://bu.umc.edu.dz/opacar/theses/droit/ALAA2080.pdf>

320-www.imf.org/external/arabic/pubs/.../0712a.pdf

321-www.imf.org/external/.../ft/.../2012/.../pdf

322-http://www.alamiya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=409&catid=14

323-<http://www.arab-api.org/course30/pdf/P5625-7.pdf>

324-http://www.aleqt.com/2008/12/08/article_172000.htm

325-www.almannai.net/documents/pdf/jassim-almannai-economics1.pdf

326-<http://arabic.doingbusiness.org>

327-<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity>

328-[http://www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f;o\\$;kdjhvdo](http://www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f;o$;kdjhvdo)

329-www.premier-ministre.gov.dz

330-http://www.andi.dz/fr/PDF/investir_en_algerie/Climat%20investissement%202010%20fr.pdf

331-http://www.globalinnovationindex.org/gii/main/analysis/rankings.cfm#CGI.SCRIPT_NAME#

332-http://www.andi.dz/fr/PDF/investir_en_algerie/plan%20quinquenal%202010%20fr.pdf

333-<http://www.mipmepi.gov.dz/?Bilan-des-privatisations>

334-<http://www.doingbusiness.org/~media/giawb/doing%20business/documents/profiles/country/DZA.pdf>

335-<http://siteresources.worldbank.org/INT/PSDR/sources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf>

336-http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare

337-<http://www.iaigc.net>

الملاحق

الملحق (1): البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

الوحدة: مليون دج

بنية الاستثمار (%)	مجموع 73/1970	1973	1972	1971	1970	القطاع
45 %	12.400	3.100	3.100	3.100	3.100	الصناعة
15 %	4.140	1.400	1.100	910	720	الزراعة
8 %	2.307	730	600	500	404	المرافق الأساسية
10 %	2.720	721	682	665	650	التعليم
2 %	587	132	160	160	135	التكوين
5 %	1.520	476	438	368	238	السكن
3 %	800	93	131	308	268	النقل
2,5 %	700	185	180	170	165	السياحة
3,5 %	934	288	243	213	190	الشؤون الاجتماعية
3 %	762	225	195	175	165	التجهيزات العامة
3 %	870	230	220	210	210	التجهيزات الإدارية
100 %	27.740	7.563	7.059	6.679	6.435	المجموع

المصدر : عبد القادر بابا سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات لعالمية الراهنة

، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2003-2004 ص 217

ملحق (2) الاستثمار الوارد بالأسعار الجارية (2000/1990)

SERIES: Direct Investment Inflows (FDI Inward)											
MEASURE: US Dollars at current prices in millions											
MODE: Flow											
PERIOD: From 1990 to 2010											
ECONOMY OR REGION	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
World	207 454,7	154 073,2	165 880,9	223 316,4	256 000,2	342 391,4	388 554,8	486 389,0	707 583,5	1 089 597,3	1 402 680,2
Developing economies	34 853,2	39 834,3	53 075,6	76 738,5	103 379,8	115 800,5	146 648,7	190 649,7	190 730,8	228 876,3	257 625,1
Transition economies	75,2	203,5	1 664,1	3 143,1	2 045,3	4 106,7	5 871,1	10 349,3	8 110,2	8 589,7	7 023,1
Developed economies	172 526,3	114 035,3	111 141,2	143 434,8	150 575,1	222 484,2	236 035,0	285 390,0	508 742,6	852 131,2	1 138 032,0
Algeria	40,0	80,0	30,0	0,0	0,0	0,0	270,0	260,0	606,6	291,6	280,1
Bahrain	-182,9	619,5	868,6	-275,0	208,1	430,6	2 048,2	329,3	-275,0	453,7	363,6
Djibouti	0,1	2,3	2,3	1,4	1,4	3,2	3,3	3,1	3,2	3,2	3,3
Egypt	734,0	253,0	459,0	1 206,5	1 133,4	595,2	636,4	886,9	1 075,5	1 065,3	1 235,4
Iraq	0,4	-3,0	7,8	0,8	0,0	2,4	-3,9	1,1	7,1	-6,9	-3,1
Jordan	37,7	-11,9	40,7	-33,6	2,9	13,3	15,5	360,9	310,0	156,4	913,3
Kuwait	5,6	0,8	35,3	13,3	0,0	6,7	347,3	19,8	59,1	72,3	16,3
Lebanon	6,5	1,6	18,5	7,4	22,6	35,0	80,0	1 799,6	1 134,9	871,7	964,1
Libya	158,9	91,9	99,1	58,2	-72,6	-88,5	-111,7	-67,9	-148,0	-128,1	141,0
Mauritania	6,7	2,3	7,0	16,8	2,8	6,8	-0,4	-3,3	-0,3	15,1	40,1
Morocco	165,0	317,0	424,0	491,0	551,0	332,0	322,0	1 207,2	400,3	1 363,9	422,2
Palestine	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	122,6	177,2	163,0	218,2	188,6	62,0
Oman	142,3	135,2	104,3	142,0	76,5	46,3	60,6	65,0	101,4	39,0	83,2
Qatar	4,9	42,5	39,6	72,1	131,9	93,6	338,9	418,3	347,3	113,3	251,6
Saudi Arabia	312,0	165,0	250,0	180,0	690,0	578,0	64,0	57,0	94,0	123,0	183,0
Somalia	5,6	-0,2	-0,1	2,0	1,0	1,0	1,3	1,1	0,0	-0,8	0,3
Sudan	-31,1	-0,6	0,1	-0,2	99,2	12,0	0,4	97,9	370,7	370,8	392,2
Syrian Arab Republic	40,0	54,0	57,0	60,0	65,0	70,0	89,0	80,0	82,0	263,0	270,0
Tunisia	88,7	172,8	583,6	656,2	566,4	377,5	351,1	365,3	668,1	367,9	779,3
United Arab Emirates	-115,8	25,9	129,7	401,3	62,5	399,9	300,5	232,4	257,7	-985,3	-506,3
Yemen	-130,9	282,5	718,0	903,0	15,8	-217,7	-60,1	-138,5	-219,4	-307,6	6,4
Arab Total	1 288	2 231	3 874	3 903	3 558	2 820	4 930	6 138	5 093	4 330	5 898

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Database, World Investment Report 2011.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، <http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21> تاريخ الزيارة 2012/04/05

ملحق(3) توزيع ا لمؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لغاية 2011/12/31

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قطاع النشاط
1718	صناعة الجلد	4006	الزراعة والصيد البحري
13701	صناعة الخشب والفلين والورق		محروقات وطاقة،مناجم،خدمات متصلة
3844	صناعات مختلفة	106	المياه والطاقة
63890	المجموع الجزئي	599	المحروقات
	خدمات	293	خدمات الأشغال البترولية
36620	النقل والمواصلات	958	المناجم والمحاجر
69837	التجارة	1956	المجموع الجزئي
21251	الفندقة والاطعام	135752	البناء والأشغال العمومية
26595	خدمات للمؤسسات		الصناعة
26977	خدمات للعائلات	9900	الحديد والصلب
1329	مؤسسات مالية	8225	مواد البناء
1124	أعمال عقارية	2603	كيمياة -مطاط-بلاستيك
2424	خدمات للمرافق الجماعية	19172	الصناعة الغذائية
186157	المجموع الجزئي	4727	صناعة النسيج
	391761	المجموع الكلي	

Source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME ,n°20,données2011,Mars2012,Alger, P17.

ملحق (4) نتائج تقدير واختبار تأثير عناصر مناخ الاستثمار على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال

الفترة 2010/2002

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,804 ^a	,646	,23295	,646	12,763	1	7	,009	2,609

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,693	1	,693	12,763	,009 ^a
	Residual	,380	7	,054		
	Total	1,072	8			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: IDE

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error		
1	(Constant)	1,581	,093	16,923	,000
	GDP	-,360	1,512	-,725	,10
	X	-,011	,003	-3,572	,009

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,693	1	,693	12,763	,009 ^a
	Residual	,380	7	,054		
	Total	1,072	8			

a. Predictors: (Constant), X

a. Dependent Variable: IDE

Excluded Variables^d

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	N	,113 ^a	,451	,668	,181	,902
	PNB	,179 ^a	,772	,469	,301	,994
	DB	-,032 ^a	-,085	,935	-,035	,417
	DP	,039 ^a	,124	,905	,051	,606
	TC	-,060 ^a	-,244	,815	-,099	,981
	INF	-,071 ^a	-,260	,804	-,105	,779
	M2	-,098 ^a	-,280	,789	-,114	,474
	G	,363 ^a	1,159	,290	,428	,492
	T0	,133 ^a	,535	,612	,213	,916
	COUV	,023 ^a	,077	,941	,032	,694
	ECHL	,099 ^a	,353	,736	,143	,735
	DETTE	-,085 ^a	-,345	,742	-,140	,965
	MC	,057 ^a	,227	,828	,092	,944
	SP	,148 ^a	,597	,572	,237	,912

a. Predictors in the Model: (Constant), X

b. Dependent Variable: IDE